الاقتصاد السّياسي والطبقة

رقم الإيداع لدى
دائرة المكتبة الوطنية
- - /- /- -

-----،.....
.....، – ..... عمان: دار فضاءات، 2016
الواصفات: / -------- // ---------- .

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.
* يتحمل المؤلف المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو اي جهة حكومية أخرى.

ISBN: 978-9957-30-

الطبعة الثانية: 2017

جميع الحقوق محفوظة بموجب اتفاق

..... -.....– .....

دار فضاءات للنشر والتوزيع – المركز الرئيسي
عمان - شارع الملك حسين -مقابل سينما زهران
تلفاكس: 4650885 (6 -962+) هاتف جوال: 911431 -777(962+)
ص.ب 20586 عمان 11118 الأردن
E.mail: Dar_fadaat@yahoo.com
Website: http://www.darfadaat.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر

تصميم الغلاف: .....
الصف الضوئي والإخراج الداخلي والطباعة: فضاءات للنشر والتوزيع

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لاتعبر بالضرورة عن رأي دار فضاءات للنشر والتوزيع.

د. عادل سمارة

الاقتصاد السّياسي والطبقة

شكر وتقدير

الإنتاج الفكري أو المعرفي ليس جهد صاحبه وحده، وإن كان باسمه وجهده المباشرين. هو نتاج تراكم جهود مباشرة وغير مباشرة بل مساهمات مباشرة وغير مباشرة للكثيرين من الناس. هو كالإنتاج الغذائي المادي عموماً الذي يُنسب فورا إلى العمل الحي الذي يبذله العمال لإنتاج ما تحتاجه الناس دون ذكر الأسس التاريخية للعمل القديم أو الميت أو التاريخي الذي تأسس عليه العمل الحي. كلا العملين منسوجٌ أو مخضبٌ بالجهدين الفكري والجسدي للبشر.

في هذا العمل هناك الكثير من جهد الآخرين/ات. سواء بالاتفاق أو الاختلاف. ولعل إيراد أسماء محدودة لا ينفي أبداً إفادة العديد ممن ساهموا في الدفع والتشجيع ليرى هذا العمل النور، ولا سيما في لحظة من حياة الوطن العربى والبشرية تغوُّلت معها الثورة المضادة لتصل خلق وتبني وحماية واستثمار الإرهاب المفتوح مجسداً في مشروع الاستشراق الإرهابي.

دائماً كان لمسعد عربيد دوره في مناقشة المسألة الطبقية تحديداً والاقتصاد السياسى ولا سيما بحثه الدائم عن الأفكار الاقتصادية الألمعية لتشى جيفارا. وكذلك سيِّد البدري وهاني مندس وهما يشغلهما هم تعميم المعرفة بالاقتصاد السياسي.

أما عن الجيل الجديد، فكان لطارق مطر اليد الطولى في الضغط لإنجاز كتاب في الاقتصاد السياسي والطبقة، ومعه لا شك كثير من الجيل الشاب المتعطش لعمل يعالج هذه المسألة من منظور نقدي لمساقات الدراسات أو المساقات الأكاديمية التي تبحث دوما عن خدمة التيار السائد الممتد من الأرض المحتلة إلى واشنطن، أو حقيقة بالعكس.

ودائماً الشكر لهند شريدة التي أصرت رغم عديد مشاغلها على تضبيط لغة الكتاب ما أمكنها من تطويق فلتاتي اللغوية. وكذلك الشكر لرفيقها أُبيْ العابودي

الذي طالما أدهشني بتحمسه للكتابة في الاقتصاد السياسي. وأخص بالشكر الصديق صبيح صبيح المُحاوِر الرصين في القضايا ذات العمق.

وقد يكون لافتاً أن أتوجه بالشكر إلى الذين يرفضون مبدأ النقد، وخاصة نقد أشخاص بعينهم لأنهم يرون الأفضل هو النقد من بعيد. أي النقد الذي يدور حول القضية ولا يؤشر إليها مباشرة كما كتب لينين: "يدورون حول الحقيقة كما يدور القط حول صحن من المرق الساخن". هذا ناهيك عمَّن يرفضون الفكر المادي بالمطلق ويأخذون الحياة إلى الغيب التام. هذا اللون من العقل يرى الفرد أقدس من القضية أو الطبقة أو الشعب ككل، ويرى النقد حقدا وكراهية. أشكر هذا الفريق لأنه يُحفِّز حقا على الكتابة بل حتى على ما آمل أن أكتب فيه كتابا، يحفز على بناء خطاب الصدّ والردّ والإقدام.

هذا الشكر، وخاصة للأضداد يغريني بالإشارة إلى الشاعر العباسي السوري دوقلة المنبجي في قصيدته دعد حيث خلق صورا ديالكتيكية ربما الأولى في التاريخ وذلك طبعا عن وعي مادي قبل أن يصبح وعيا علمياً حيث يقول:

فالوجهُ مثل الصبح مُبيضُ والشعر مثل الليل مسودُّ
ضِدَّان إن ما استُجمِعا حَسُنا والضد يُظهر حسنَه الضدُّ
من طول ما تبكي الغيوم على عَرَصاتها ويُقهقهُ الرعدُ

هذا الجمع بين الضدين يشرح وحدة وصراع الأضداد بسلاسة وجمالية. يكفي أن نرى صورة أن الغيوم تبكي والرعد يسخر منهما مقهقهاً.

وهذا الكتاب يجمع الأضداد.

مقدمة

"... إن تاريخ مختلف المجتمعات حتى حينه هو تاريخ الصراع الطبقي.... بكلمة واحدة هو تاريخ الغاصبين والمغتَصَبين، حيث يقفون جميعا طرفا في مواجهةالآخر، وبشكل لا ينقطع، بشكل مخفي في آن، وعلى شكل حرب مفتوحة في آن آخر، حيث ينتهي ذلك الصراع إما بإعادة تشكيل ثوري للمجتمع بعمومه، أو إلى تدمير شامل للطبقات المتصارعة" (البيان الشيوعي).

هذا الصراع الطبقي هو مفتاح هذا الكتاب. (ع.س)

هذا الكتاب مجرد مدخل تدريبي في قراءة العلاقة العسيرة أو التفاعل الشائك ولكن الإيجابي، بين الواقع المادي في سياق زمني لمرحلة ما، والوجود الاجتماعي البشري إبان هذه المرحلة، واضعين نصب أعيننا أن حصيلتي الزمان والمراحل هي التاريخ بعينه. وحين نقرأ الزمن والواقع بتسلسله وتتابعه، نكون في عمق التاريخ، وهذا ما يؤكد لنا أن التاريخ حيّ يرزق وليس جثة هامدة. وبأن التاريخ عام وشامل، وبأن من ينكرون وجود التاريخ الشامل أو يقسمونه إلى تواريخ عديدة متعددة، - وإلى درجة تفردية تتناسل تنازلياً كما تتناسل الهويات لدى الثقافويين، لتحل محل التاريخ الشامل- إنما يقومون بتخريب الوعي الإنساني، وخاصة وعي الطبقات الشعبية في مواجهتها الضرورية للتحديات بمستوياتها من الاستغلال في كل مجتمع طبقي، إلى الإبادة للأمم المضطَهدة من داخلها ومن خارجها.

دعنا نُسمِّ هذا الكتاب، محاورة الطبيعة والإنسان تركيزاً على موضوعين أساسيين مترابطتين، هما: الاقتصاد السياسي والطبقات الاجتماعية، واللتين إطار وجودهما: الفلسفة المادية التاريخية. ومن هنا، فإن إنكار الوجود والحضور التاريخي، إنما هو توظيف الوعي في خدمة النظام السائد، الذي حين ينكرالتاريخ أو يقتله - إن كان قتله ممكنا - يتمتع النظام ببقاء حصين.

لذا يُعنى هذا العمل بالانطلاق من أهمية التاريخ، كونه تتابع واقع قائم مستقل عنا، نتفاعل معه كلما أحَطنا به بوعينا. الأمر الذي يجعلنا نتطرق لطرح السؤال الذي يتبادر بديهياً إلى الذهن الإنساني: هل الواقع هو الذي يفاجِئُنا بالحدث، أم أننا نحن من يصنع الأحداث؟ هل نصنع أدوات الإنتاج من فكرنا وليس من الحوار أو التناقض الجدلي مع الواقع المادي؟ هل - لولا ضرورة التنقل - كان لنا أن نُروّض الحصان؟ أليست المسافة، قطع المسافة هي التي أجبرتنا على تجاوز الحصان إلى السيارة والطائرة؟

إن مختلف أدوات قطع المسافة، تجاوز المسافة، هي اقتحام الجغرافيا الحيز المسمى "المكان" بالنسبة لمجتمع معين، ونمط إنتاج معين وعموماً الطبيعة، إن مختلف مراحل سحق هذا الحيز هي أجزاء من التاريخ العام للإنسان، ولا تاريخ بلا إنسان. هي حلقات في التاريخ ومن التاريخ، وعليه، يكون التاريخ كائناً حياً طالما هناك إنسانٌ. قد يبدو التاريخ سجلاً قديماً لدى البعض، ولكن على الأقل كلما فتحنا أياً من صفحاته، نجده ينبض بالحياة، بالناس الذين -في صراعهم للبقاء، في تلك المقاومة -خلقوا تاريخاً حياً. نحن لا نُحيي التاريخ، لكننا نكتشف حيويته كلما عُدنا إليه، ونحن نعود إليه أكثر كلما كان وعينا عميقاً.

وإذا كان المقصود بسحق الحيز سحق المكان، فهو يفترض السؤال: سحقه بماذا؟ من الذي يقوم بذلك؟ علما أن الأمر مشروط بجدل الزمان والمكان. إن سحق الحيز بالمعنى الاجتماعي الإنساني هو: سيطرة الإنسان على مجال ما من الطبيعة "الطبيعة العمياء"، التي تُضاء بشغل الإنسان أو بالوقت الذي يقضيه الإنسان في السيطرة على ذلك المجال من الطبيعة. ولكن: بماذا يقوم بتلك السيطرة، وماذا نسمي الوقت الذي يبذله في تلك السيطرة؟ يقوم الإنسان بهذا عبر أو بواسطة نمط الإنتاج وخلال ما نسميه الزمن. فالزمن إذن، هو من صنع الإنسان وهو قيام الإنسان بواسطة نمط الإنتاج عبر امتداد وقتي ما، نسميه زمن الإنتاج بقهر جوانب من المكان في الطبيعة. هذا المقصود بجدل الزمان والمكان.

وهنا يتبين موقع العمل في الوجود الإنساني، وعمل الإنسان بمعناه الواعي للحفاظ على وجوده. العمل الذي نتيجته إنتاج ما يحفظ وجود الإنسان في مقاومته للطبيعة، ومع تطوير أدوات الإنتاج التي تشكل جزءاً من نمط الإنتاج، فترى الإنسان يُنتج الخيرات المادية للبقاء والرفاه. وبهذا يعيد الإنسان إنتاج نفسه، إنتاج الحياة الإنسانية عامة. ومن هنا يكون محرك نمط الإنتاج **في قدرته على إعادة إنتاج نفسه.**

العمل والإنتاج ونمط الإنتاج من أساسات هذا البحث. وهي جميعاً من مكونات مبحث الاقتصاد بشكل عام. ولكننا سنرى لاحقاً أنه إذا كان الاقتصاد البرجوازي هو موضوع الطبقات الحاكمة، فإن الاقتصاد السياسي الماركسي هو موضوع الطبقة العاملة أو طبقات الشغيلة الشعبية.

نحن نستلهم التاريخ، ونحاول دائما الإحاطة بالحدث، لكن الحدث يعمل مستقلا عنَّا، فنحن لا نصمم الحدث بل نُفاجَأ به رغم كل احتياطاتنا ومحاولاتنا استباقه، فنقوم حينها بالتفاعل معه. سلسلة تفاعل الإنسان مع ما يُفاجئه من أحداث، هي تفاعل الإنسان مع التاريخ مجسداً في كل حقبة بتفاعله مع الواقع المادي، مع الإحاطة بهذا الواقع، أو بكلام آخر جدل الزمان والمكان، شغل الإنسان في الطبيعة عامة وفي الحيز القومي أو العالمي عموماً.

للواقع المادي وجود مستقل، والإنسان جزء من هذا الوجود، فهو الجزء الواعي الذي يحاول دوماً لجمَ الواقع وامتطاءه وتطويعه. لذا كلما سيطرنا على مجال من الطبيعة عموماً، ومن الواقع -الذي هو تفاعل الإنسان مع الواقع المادي -انتقلنا من مجرد الوجود إلى فاعلية الحضور. إن تحدي الواقع المادي للواقع الاجتماعي يولد حدثاً، نلاحقه ونهذبه ونسخره لنا بمقدار وعينا وإرادتنا.

لتأسيس فهم مقبول للاقتصاد السياسي والطبقات، لا بد إذن من معرفةِ ما أُسُسُ التحليل المادي التاريخي الذي يقوم على **التاريخ -الواقع – الحدث – التقاط الحدث، أي الوجود المادي وحضورنا فيه وعياً**. وكما نلاحظ، يأتي الإنسان على الحدث بعد الحدث. وتكون إنسانيته حقيقية بمقدار التقاطه الحدث والوعي به، **ونقل هذا الوعي**

من وعي مادي إلى وعي اجتماعي وصولاً إلى وعي واعٍ ومتحكم وقادر على إعادة صياغة الحدث. وكلما كان الإنسان، وهنا نقصد أكثر القوى السياسية الفكرية النظرية أكثر وعياً، حاولت قيادة الحدث وليس الركض وراءه فحسب.

يفرض الحدث نفسه على الواقع. إن القراءة الدقيقة للتاريخ، تبين أنه يزودنا دائماً بمفاتيح ومغاليق، مقدما لنا إيّاها عبر الحدث. وهنا تكمن القوة الضمنية في الإنسان، كوجود مقاوم وفاعل، تمكنه من التقاط الحدث والانشغال به وتطويعه للإنسان. سِجِلّ التاريخ يؤكد أسبقية الحدث، اكتشافه والتقاطه ثم تصنيعه مجدداً، بانتظار حدث جديد، في رحمه بعض ما أسّس له الإنسان من حدث جديد، هو لم يخلقه، ولكن الحدث نفسه يأتي من رحم واقع، للإنسان دور فيه، تلك هي آلية الديالكتيك.

نحن نحاول دوما كتابة سيناريوهات لما يجب أن يكون عليه الحدث، لكن ليس شرطاً أن تكون سيناريوهاتنا حاصلة بالفعل أو كما نتوقع أو نرغب.

نحن نستقرئ عبر المفاتيح والمغاليق.

نؤثر في الحدث في حدود وعينا، وليس بشكل مباشر: النضال، الخطاب، التعبئة، كل هذه يستلهمها الحدث الشعبي، ويستبطنها ويحاول الولادة من داخلها.

في حدود دورنا في التقاط الحدث والتفاعل معه بما هو أحد تمظهرات التاريخ، نكون قد صنعنا التاريخ، بما نحن ذاتاً عامة هي من صناعة التاريخ، وهي تعود بدورها لصناعته، وهكذا يصنع الإنسان التاريخ عبر جدلية العلاقة بين فهم التاريخ وإعادة خلقه والانخلاق به. تعاطي الذات في ذاتها مع الحدث، تحوله بقوة القوة الكامنة وتتحول هي لذاتها.

الحدث تشارك فيه الذات بوعيها المادي، وليس العلمي، لتصل إلى توظيفه كوعي وحدث علمي.

لنقل بعض الكلام في الانتفاضة الفلسطينية كمثال. فوجئت القوى السياسية الفلسطينية والعربية بالانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي حضرت فجأة لتتجاوز مناخاً تراجعياً مقيتاً. مناخ كتب انسجاماً معه عام 1985 الأكاديمي: سري نسيبة في جامعة بير زيت، داعياً الفلسطينيين للتوقف عن مشروع التحرير وحق العودة، وبأن يتقدموا خانعين للحصول على جنسية "إسرائيلية" أي للانضمام كلياً للكيان. كانت حينها الحركة الطلابية وحدها التي تنبض في الأرض المحتلة 1967، لأنها لم تكن قد غُمرت بالمال المسموم، فكان أن كوفئ بعلقة جسدية. أما أخبث وصف لتلك الحالة، فكان للصهيوني ميرون بنفنستي، نائب رئيس بلدية القدس المحتلة حينها أن كتب عن الحال الفلسطيني بما معناه: "... نحن في ربع الساعة الأخير، باتجاه انتهاء المقاومة الفلسطينية والمشروع الفلسطيني، أي أن الشخصية الفلسطينية انتهت فلا مقاومة ضد "إسرائيل"، وصار الدمج على الأبواب، أي في الدولة اليهودية".

لا أود نقدهما في هذا السياق من موقفهما المشترك ضد حق الشعب. ولكني أورد ذلك لتبيان أنه -حتى الذين يعتقدون بأن مراكز الأبحاث والمعلومات وتقارير المخابرات، والعملاء...الخ "لا تنطق عن الهوى" - هي أعجز عن تحديد الحدث أو صناعته وأعجز طبعاً عن التنبؤ به.

إلى أن كانت الانتفاضة الثانية عام 2000، وهي لم يتوقعها أحد لا سيما أنها أتت بعد جرعة تخدير هي اتفاق أوسلو. ومع ذلك لم يعتبر أصحاب الخط الاستسلامي فاطمأنوا بأن كل شيء هامد إلاّ قوة الثورة المضادة، إلى أن صدمتهم الانتفاضة/الهبة الجديدة الثالثة.

لعله سؤال جدلي بامتياز: هل نصنع الحدث أم يصنعنا؟ هل الواقع والتاريخ كائنات صامتة ميتة أم حية؟ وما هو موقعنا في كلتا الحالتين؟ وإذا كان الحدث يفاجِئُنا، فهل هذا تفسير كافٍ؟ هل القبول بأسبقية الواقع المادي كافٍ لحل هذه المعضلة؟ أي هل لنا تأثير ما فيه لمجرد وجودنا وحضورنا وشغلنا في الواقع، هل بهذا

المعنى لنا دور في الحدث؟ ألا يخلق الشيء نقيضه على غير رغبة منه؟ ثم أليس الضد كامناً، وما يدفعه للمقاومة أو للانفجار هو عسف النقيض ضد الآخر؟

الانتفاضة/ات الفلسطينية الأولى، هل هي حدث مقطوع عن:

- اغتصاب الوطن، ووحشية الكيان وصانعيه الإمبرياليين وشركائهم من التوابع العرب؟
- وهل قوتها وحيويتها لم تؤثر -ولو بشكل غير مباشر -بالنضال الفلسطيني السابق عليها.
- هل عدم وجود تخطيط منظم لها، يعني عدم وجود عوامل كامنة ساهمت في تذخيرها؟
- ما الفارق بينها وبين "كميونة باريس" والثورة الثقافية في الصين؟

إن كل واحدة منها هي ذاتٌ جمعية، فهي ذات فردية في اسمها فقط.

لم يتوقع ماركس حدث كميونة باريس لكنه توقع هزيمة كميونة باريس، لافتقارها للتنظيم القادر على حمل مهمتها بقوة تقهر التحالف المضاد للثورة حينها. وهو ما وافقه عليه إنجلز ولينين وستالين وبريخت وماو (كما يقول آلن باديو). لكن الكميونة رفضت الدولة، وبرأي باديو كان هذا مصدر قوتها وخلودها، لأنها رفضت أن تحتويها الدولة. والانتفاضة رفضت دولة المستعمِر ورفضت دويلة للمستعمَر لأنها تهدف إلى كل الوطن.

الكميونة، أعتقد بأنها وقد هُزمت زمنياً حينها أي في اللحظة، لكنها خُلِّدت إذ سجلت نصراً أخلاقياً تأسيسياً للذات الإنسانية العامة لاحقاً، وهذا نصر بحد ذاته، حيث تجاوزت الدولة وأنشأت أول سلطة عمالية، ولكن الحوامل التنظيمية فيها لم تكن بمستوى المهمة. لم تحُز على فرصة النصر طويل الأمد، لكنها كسبت شرف

الرفض. وهكذا كانت الانتفاضة، هي شرف الرفض وإثبات الوجود الساطع بالحضور، وإن خسرت فرصة البقاء حيث تم امتطاؤُها وها هي تتولد للمرة الثالثة.

أما الثورة الثقافية 1965 في الصين فرفضت أيضا أن تحتويها الدولة، لكنها سقطت في احتواء الحزب لها بل خصيه إياها! في هذا الصدد يلتقط هاري ماجدوف ألمعية الثورة الثقافية مرتكزاً على مبدأ عام بأن السياسة هي التي تحكم، أو من يمسك بالسلطة السياسية يغير البلد يقول ردا على كريستوفر فيلبس الذي أجرى معه مقابلة:

"... أنت تقول الآن "السياسة في موقع الأمر/هي التي تحكم" وبعدها لديك في الحكم الناس الذين هم أعضاء في الحزب الشيوعي لكنهم ليسوا جيدين، وطبعا لديك سياساتهم هي التي تقود. وعليه، لا تعود المسألة متعلقة بالحزب الشيوعي، بل بالأفراد المنخرطين، بل الشلة الزمرة المحددة التي وصلت السلطة. كل هذا جزءٌ منها، جزء من التعقيدات المتعلقة بتطور المجتمع. ولكن فكرة وضع السياسي في موقع القيادة/الأمر، لا تعني قوى الإنتاج ولكن علاقات الإنتاج، إنها تعني الديمقراطية -ليس بالمعنى الكلاسيكي، ولكن الديمقراطية. إن أحد الأشياء الضخمة في الثورة الثقافية -أن الناس بدأت تتكلم. لقد بدأوا بالتكلم ضد قياداتهم. إنه شيء جديد بشكل عام. لقد فشلت/ للعديد من أنواع الأسباب. لكن فكرة أن تتكلم هي هامة جدا"[1].

ومع ذلك كان لها شرف التأثير الثوري الرهيب في الطلبة في فرنسا والغرب وحتى الشرق، لينتفضوا في الثورة الطلابية 1968.

وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التقطت الانتفاضة الأولى، وعلَّبت براءَتها وطهرها بالغوص بها في دهاليز أوسلو. وكان احتواء الانتفاضة الثانية أسهل لأن تلك القيادة كانت قد تدجنت وتواجدت في الوطن. وإذا ما تسنَّى لها استغلال الثالثة، فلن يتغير في زخم المقاومة وتجدده الذاتي شيئاً.

1 Interview Harry Magdof in Monthly Review, May 1999, p. 66 by Christopher Phelps.

في مسيرتها الثورية العملية، كشفت الثورة الثقافية عجز الحزب عن الخروج على الدولة، فحمل الحزب إنجاز الثورة الثقافية ليصلبه في محراب الدولة.

كان لا بدَّ من الخروج على الحزب والدولة. وبالتالي، فإذا كانت الكميونة قد فشلت لافتقارها للحزب، فإن الثورة الثقافية فشلت بسبب تطويع نفسها للحزب. وفي حال الانتفاضة الأولى، فإنها رهنت نفسها لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما هي مقدمة أولية لسلطة، أي أن المنظمة رهنت نفسها لحلم السلطة، مما حال دون إنتاج انتفاضة ثقافية تنموية ومن ثم سياسية. ولذا توقعتُ منذ أشهرها الأولى أن لا تنتج دولة، ومن جهة ثانية، رأيت أن المطلوب: العمل خارج السلطة، أي تنمية بالحماية الشعبية. وأية حماية شعبية بدون الطبقات الشعبية؟! لذا الانتفاضة ممتدة مشتدة فلن تنتهي لأنها مصير شعب ومحرك أمة.

غريب درسك أيها التاريخ، بل لئيمٌ أنت! فقد امتطت قيادات الحزب الشيوعي الصيني تراث الثورة الثقافية، وانتظرت رويداً رويداً رحيل ماو 1978، لتنقضَّ على التجربة كلّها بإعادة الاعتبار لـ دينغ هيساو بينغ في منتصف ثمانينات القرن العشرين، وذلك عبر انقلاب على زوجته وفريقها الذين أُطلقت عليهم الثورة المضادة "عصابة الأربعة"، ومن ثم لبرلة الصين أو للإنصاف إدخال الصين في حرب طبقية على نار هادئة حتى اليوم. أما الانتفاضة الفلسطينية التي استثمرتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتتورّط في اتفاق أوسلو باسم "سلام الشجعان"، فإذا به "سلام رأس المال"، فقد كان على رفاتها تنصيب د. نسيبة رئيس جامعة القدس!

من هنا جاء هذا البحث في الاقتصاد السياسي والطبقة، كمحاولة تنويرية تضيء في أهميتهما على فاعلية الاقتصاد السياسي ومحورية الطبقة..... الخ، وذلك بالرغم من وجود ملايين الكتب الرافضة للاقتصاد السياسي وتقبُّل مجرد وجود الطبقات.

حينما انفجرت الأزمة الاقتصادية الجارية حتى اليوم -بدءاً من المركز الامبريالي في الولايات المتحدة -تهالك كثير من أساتذة الاقتصاد البرجوازي، فأخذوا يُلقون

بكتب التدريس تلك أرضاً. تماماً كما فعل كثير من الشيوعيّين بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. لكن، ما هكذا تورد الإبل.

كانت وراء كتابة هذا البحث بعض المحاورات في الاقتصاد السياسي وقضايا أخرى. لذا يدين الدافع لصياغته إلى تحفيز من شاركوا في تلك المحاورات. ويطمح - وإن كان أساساً في الاقتصاد السياسي -إلى تغطية أكثر من جانب في الماركسية نفسها، وليس في الاقتصاد السياسي الماركسي فقط. ذلك لأن الماركسية فلسفة متكاملة لا تتجزّأ، يستدعي كل مكوّن منها المكونات الأخرى. ليس الاقتصاد السياسي الماركسي مسألة نماذج رياضية معزولة عن المجتمع، بل هو اقتصاد المجتمع، الطبقات، المنتجين في نضالهم التاريخي لتحرير جهدهم وإنتاجهم من الاستغلال البرجوازي المموّهِ بالحريات الظاهرية. الاقتصاد السياسي الماركسي له ميدان واحد هو: الواقع المادي الاجتماعي القائم. وهذا الواقع هو الطبقات والتناقضات التي يُمكن فهمها فهماً حقيقياً عبر قوانين الجدل (الديالكتيك) التي تتخلل الطبيعة والمجتمع والفكر. بمعنى أنّ الانطلاق من الواقع أو البدء منه، لا يعني الوقوف هناك في حالة من عبادة وثنٍ ما، بل يبدأ من هناك وصولاً إلى المجتمع، بل خدمة له، وارتقاء إلى أعلى ما يختص به الإنسان، أي الفكر كتحليل وتجريد. كلغة مثقلة بتأويلات تعود، أو يعود بها الإنسان كحاضنة لفكر يُدخل معاناة افتراضات جديدة في حالة جدلية (ديالكتيكية) مع المجتمع ومع الطبيعة ومع الفكر مجدداً.

لن يسهب هذا الكتاب عميقاً في المادية التاريخية ولا المادية الديالكتيكية بالطبع، كما لن يكون في الاقتصاد السياسي وحده بمعزل عن الطبقات.

دأب ماركسيون في تناولهم للاقتصاد السياسي بالبدء بنقد الاقتصاد البرجوازي، وهذا سبيل في التفسير. ولكن هذه المحاولة تنحو منحىً آخر، وهو مناقشة الاقتصاد السياسي الماركسي، وخلال المناقشة نفسها، تتم مقارنة ما تجدر مقارنته بالاقتصاد السياسي البرجوازي.

الهدف من هذا العمل، إضاءة توضيحية للمكوّنات الأساسية للاقتصاد السياسي للماركسية. لم أُرد ولا أريد أن يكون تعاليمَ، ولكن في الوقت نفسه، يمكن الاستفادة منه تعلُّماً وتعليماً. هو جوهرياً حالة من الاشتباك الفكري، على أمل أن يخدم في اشتباك ميداني، أرضي أي مجتمعي باتجاه خلق المثقف النقدي الثوري المشتبك في ميدانين، هما: **الاقتصاد السياسي والطبقات**. فالمثقف النقدي جميل، ولكنه قد يتغنى ويتمتع بأن لديه مخزون المعلومة أو الفكرة، وهاتان متوفرتان للناس اليوم، أما الأهم فهو مقدرة النقد، وهو الدرجة الوسطى بين المعلومة والاشتباك. فالمثقف قد ينظر إلى كافة أنواع الخلل، ويتمتع بأنه يرى ولا يُرى، أي أن الآخرين لا يعرفون أنه يرى. أما المثقف الثوري فهو أجمل، ولكن قد يكون ثورياً، وليس نقدياً كما يجب. قد يكون ثورياً في المستوى النظري، وهذا جدير بالاحترام، لكنه لا يكفي. لذا لا بدّ أن يكون المثقف إضافة لكل هذا مشتبكاً؛ فلا قيمة فعلية للقوة الكامنة حتى يتم تفعيلها. وهذا هو الفارق الذي يذهب في عمقه إلى أن يكون جليّاً: الفارق بين الوجود والحضور. فقول ديكارت "أنا أفكر إذن أنا موجود" قول صحيح، ولكنه نصف الضرورة الإنسانية، **لأن الأهم "ليس مجرد وجودي الإنساني المفكر، بل حضوري أيضا"**. وإن شئنا تكثيف الفكرة، فالمثقف المشتبك هو المنتظم حزبياً، والمنتمي طبقياً والواعي فكرياً.

لكن المثقف المشتبك ليس دون كيشوت، ليس فرداً وليس ذاتاً فردية، بل هو جزء من ذات واسعة وفاعلة وثورية حتى لو كموناً، إنها الطبقة. ومن هنا العلاقة الحميمية بين الاقتصاد السياسي الماركسي وبين الطبقية. وبغير هذه العلاقة، يكون الاقتصاد حدثاً مجرداً مادياً في السوق بغياب الناس. وهل يغيب الناس عن الاقتصاد؟ وهل الاقتصاد غير الناس؟

في هذه المغامرة، المجازفة التي تشي بوضوح عن افتقارنا لكل ما يتوفر للثورة المضادة (من الجنسين) من المال، والإعلام، والأعمال، ورجال الأعمال، والجُنْد،

والمخبرين، والطابور السادس الثقافي...الخ، في هذه المحاولة قد يكون هناك ما يبني وعي الفقراء بقوتهم. وإن حصل، فذلك درجة في الحرية بمختلف فضاءاتها.

ولأن هذه المحاولة ليست تلقينية، فهي تؤسس للتفكير الحر بما هو ذاتي المنبع، وليس لـ **"حرية التفكير"** بما هي الحصول على حرية ما من مصدر ما، له سلطة ما، مما يجعلها حرية مشروطة وربما مخصية.

ولأنها محاولات التفكير الحرّ، فهي بوضوح، تقرأ كل ما تحب، ولكن بعين النقد والاشتباك. وهذا يقوِّض سيطرة وسطوة أكثر من خطاب يبدأ بنقد وتجاوز بل تحطيم، ما أمكن من الخطاب المركزي الأوروبي، بل الغربي الرأسمالي عموماً يمينه ويساره بما فيه الشيوعي والماركسي الذي جوهره مركزانياً، ولا تنتهي بتقويض الفرانكفونية، والصهيونية اليهودية والعربية.

ليست هذه الدراسة سوى مجرد محفزات ومقدمات وإرهاصات ومفاتيح فكرية للقراءة الموسعة التي تتطلب العرق الصبيب، وذلك كي لا نتحول إلى مثقفي عناوين ومصطلحات. فالأمور الفكرية النظرية ومنها الاقتصاد السياسي تشترط شغلا كثيرا.

أما المهمة القصوى لهذا البحث، فهي اعتقادنا بأنها ضرورية وبناءة للجيل الشاب.

تعريف الاقتصاد السياسي: تعريف أم فهم؟

مقصود به المعالجة السياسية الاجتماعية للمسألة الاقتصادية. بكلمة أخرى هو أولاً فهم، ومن ثم استنطاق الأرقام عبر التأشير، بل الكشف عن الناس الذين يقومون بالعملية الإنتاجية من جهة، وإلى الناس الذين يضعون أيديهم على إنتاج هؤلاء المنتجين من جهة ثانية. لذا، ولفهم متمكن ومتماسك للماركسية، لا بد من فهم الاقتصاد السياسي.

كتب إنجلز: "الصفقات الاقتصادية لا تحدث بين الأشياء، بل بعلاقات بين الأشخاص، وفي التحليل الأخير بين الطبقات" [2]

كيف تظهر العلاقات بين الأشخاص؟

هنا نعود إلى موضوعة النشاطات الإنتاجية.

يقول ماو: "يَعتبر الماركسيون بأن نشاط الإنسان في الإنتاج هو النشاط العملي الأساسي، هو المحدد لمختلف نشاطاته الأخرى" [3]

قبل ماركس، كان الاقتصاديون يتحدثون عن أهمية توفر المأوى والغذاء واللباس للناس، وكانوا يرون أن الأبطال أو الله يصنعون التاريخ. لكن الأمر ليس على هذا النحو، فالله لا يشتغل نيابة عن الناس، فطالما يحتاج الناس لهذه الأشياء الأساسية، فهم لا بد لهم أن يدخلوا في عمليات إنتاجية. لذا فإن الإنتاج المباشر للحاجات المادية، وخاصة الملحة واللصيقة هو أساس بقاء وإعادة إنتاج وتطور المجتمع الإنساني. ولكن هذا الإنتاج لا بد أن يأخذ شكلاً جماعياً، حتى لو بأبسط صوره.

لذا، كتب ماركس: "الناس لكي ينتجوا لا بد أن يدخلوا في صلات محددة وعلاقات بين بعضهم، وفقط خلال هذه الصلات الاجتماعية، تتمكن العلاقات من العمل والفعل في الطبيعة، وبها يحصل الإنتاج" [4]

العمل متحولاً إلى إنتاج، هو ثمرة كفاح الإنسان من أجل بقائه، وهو سبَق الاقتصاد بما هو التدبير الإنساني الواعي (ولو نسبياً) لحياته. أي، بمعنى أن الاقتصاد هو شغل إنساني إداري لترتيب حياته وحفظ بقائه لأطول زمن ممكن. بينما العمل هو فطرة وضرورة إنسانية حفاظاً على البقاء.

---

2 Frederick Engels, "Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy," in Karl Marx and Frederick Engels, Selected Works, (Moscow: Progress Publishers, 1969, (volumes1 and 2), 1970, (volume 3), , Volume 1, p. 514.

3 (Mao Tsetung "On Practice, in Selected Works (SW), Peking Foreign Languages Press, 1967, (Volumes, 1,2,3) 1969, Volume 4, volume 1, p. 295).

4 Karl Marx, Wages, Labor, and Capital, (Peking: Foreign Languages, Press, 1978, p.79.

فالعمل هو الأساس، وهو يبدأ كنشاط بسيط يحاول فيه الإنسان حفظ وجوده وإستمرار بقائه، أي هو دفاع عن الوجود وهو مقاومة الطبيعة، هو أشبه بمحاولة الطفل الرضيع دغدغة ثدي أمه بحثاً عن الحليب. هو الاشتباك الأول بين الإنسان والطبيعة، وهو اشتباك لا ينتهي. صراع الإنسان مع الطبيعة كي يبقى، وهو نفسه، أي العمل، يقهر جوانبَ من الطبيعة العمياء والقاسية، هذه الأم التي تصبح أكثر حناناً كلّما كان الابن أشد مقاومة وأوعى. لذا، كلما تمكن الإنسان من السيطرة على جانب من جوانبها اللامتناهية، تغيرت رؤيته لها إلى درجة يسمونها اليوم "أمنا الأرض".

إذن الصراع الأول الذي خاضه ولا يزال ولن ينتهي هو مع الطبيعة. أما صراع الإنسان مع الإنسان، فهو ما تهدف الشيوعية إلى إنهائه. والاقتصاد هنا، هو تدبير ما ينتجه من هذا الصراع كي يبقى.

الإنسان ليس فقط "يفكر فهو إذن موجود" بل هو يشتبك، إذن فهو فاعل وحاضر في الطبيعة لم يكتفِ بدرجة معينة من العمل، كتوفير غذاء يومه سواء بالتقاط العشب والثمر أو الصيد...الخ، بل بما أنه كائن مفكّر ومشتبك مع الطبيعة، توصل إلى تطوير أدوات العمل لتصبح أرقى، أي: أدوات إنتاج.

الإنتاج وليد العمل، والعمل هو الدافع البيولوجي الغريزي، حيث حركت أعضاء من جسد الإنسان أعضاء أخرى في حركة عفوية بيولوجية عمياء، لكنها تبحث عن ضوء، فوجدته وأوجدته، فحققت شيئا ما، إشباعاً ما. وهذا بتكراره، طوَّر العقل ليصبح مركز استقبال ومن ثم توجيه وتلبية الحاجات. أي حلَّ محلّ الحركة العمياء في بحثها عن الإشباع. لكنها حركة، في بطن الطبيعة بحثاً عن ما يهدِّئ حاجته، غالباً ما يكون: جوعه. بكلام أسهل، العمل هو المذكر الذي يضاجع الطبيعة أي الأم، فتنجبنا جميعاً، ثم نتعود على الإنتاج والأهم إعادة الإنتاج.

وعبر تطوير أدوات الإنتاج، صار الإنسان ينتج ما يزيد على حاجته الفردية. وهنا حدث حدثان تاريخيان خطيران انحرفا بالعمل والإنتاج عن طريقهما الإنساني العادي

البسيط، أي إنتاج القيمة الاستعمالية، إنتاج ما يستعمله الإنسان كي يبقى ويتنعم بالطبع. فقد ترتب على الإنتاج الزائد عن الحاجة، محاولة حيازة هذا الإنتاج أي امتلاكه بشكل خاص، أي الملكية الخاصة، ويتجلى ذلك حين يقول شخص ما: هذا لي.

صحيح أن الملكية الخاصة هي أخطر ما تحويه هذه الكلمة خاصة مع ياء الملكية في: "هذا لي"، ولكن الأهم منها لفهمنا للتاريخ البشري، أن هذا الكلام اللغوي تبلور عمّا هو أهم وأساسي، فالمتخفي وراءه بحضور مادي قوي هو: العمل والإنتاج، بكونهما فعلاً حاصلاً في الواقع المادي، وبأن اللغة أتت بناء على ذلك الواقع وإفرازاته.

هذا مع أنَّ الحاجة هي التي ترتب وجودها على تطوير أدوات إنتاج لم يطورها الفرد لوحده، بل بتراكم المعرفة العامة. المهم أن مَنْ تمكن من استعمال أداة الإنتاج لإنتاج ما يفوق حاجته -رغم أن تقنية إنتاج الأداة هي عامة أي من تجميع تاريخي لمعارف البشر -حاول الاحتفاظ بالفائض وامتلاكه. ومن هنا نشأت الملكية الخاصة التي بدت شخصية. لكنه أخذ يستخدم غيره، ويضع يده على جهده ومن ثم نتاج شغل هذا الغير، ومن هنا انتقلت العلاقة من إنتاج الشخص لحاجته وما يزيد عنها، إلى وضع شخص يده على شغل آخر ومن ثم آخرين. ومن هنا أيضاً، كان الانتقال من الحيازة الشخصية إلى الملكية الخاصة التي أسست للاستغلال الذي نراه اليوم يأتي على جهد مليارات البشر لصالح أعداد ضئيلة جداً من البشر.

والحدث الثاني، وهو تحقيق الرجل هزيمة تاريخية للمرأة عبر قدرته على العمل الشاق ومن ثم الحيازة ولاحقاً، بإخراج هذه السيطرة والملكية الخاصة بتشريعات أو ثقافة أو بنية فوقية، جعلت من الاستغلال والسيطرة وكأنها قوانين طبيعية من المحرم الخروج عليها، بالرغم أن القوة الجسدية قد تضاءل، ويتضاءل التميُّز بها مع التطور التكنولوجي.

فالملكية الخاصة، وهي نتاج تطور عملية الإنتاج بما يزيد عن حاجة الفرد، وانتصار الرجل على المرأة كان أخطر هزيمة تاريخية للمرأة، هذه الملكية الخاصة شكلت فاصلاً وانتقالاً من المشاعية البدائية إلى مجتمعات الملكية الخاصة، ومن ثم الطبقات.

ومع ذلك كان هناك اقتصادٌ، وبالطبع لم يكن علم الاقتصاد، قبل وبعد الملكية الخاصة بمعنى أنَّ الاقتصاد أساساً هو: آلية قيام الإنسان بتدبير حياته وحفظ بقائه في صراعه مع الطبيعة. إنه شغل الإنسان، ولكن بشكل منظم ومحسوب، مهما كانت حساباته بسيطة كي يبقى. ولكن مع الملكية الخاصة، يبدأ الصراع الثاني دون أن يغيب الأول أو ينتهي، أي يتواكب صراع الإنسان مع الإنسان إلى جانب صراعه مع الطبيعة.

وبصراع الإنسان مع الإنسان يتضح معنى الاقتصاد السياسي ولو بشكل بسيط وأولي. فمن أبسط الأعمال الاقتصادية، حين يشتغل إنسان لدى آخر في ورشة متواضعة كعامل مأجور، إلى عامل يشتغل في أعقد شركات التكنولوجيا المتقدمة، في الحالتين، نحن أمام عمل منتِج وحيازة وشكل توزيع للإنتاج عبر علاقات مجتمعية تقوم على منتِج مستغَل، ومالك مستغِل. نحن أمام علاقات تشخص سياسة إدارة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي العملية الاقتصادية وكيف تتم وتُملك وتُدار وتُوزع. وهذا ما يمزج الاقتصاد بالسياسة وبالمجتمع بالطبع. لتوضيح أكثر، طالما أن العلاقات الاجتماعية هي علاقات الملكية الخاصة مقابل الملكية الشخصية، ومن ثم بيع هذه لتلك، فإن الاستغلال هو سيد الموقف لا محالة، حتى لو بدا شغلا ما كأنه لا ينتج سلعة مادية محددة، وهو ما سنناقشه لاحقاً. فالملكية الخاصة هي رأس المال والآلات والأرض والأسهم والسندات...الخ التي يملكها البرجوازي، والملكية الشخصية نقصد بها هنا -دون توسّع امتلاك الإنسان مقومات وجوده كمسكن وملبس ...الخ - فهي إذن ملكية العامل لقوة عمله، لقوته الجسدية (العضلية والذهنية). هنا تحديداً تظهر إشكالية الإنسانية التي لم تُحل بعد، وهي أن يبيع إنسان ما جزءا من جسده يوميا،

ويواصل ذلك إلى أن يهرم لإنسان آخر! هذا هو المعنى العبودي الحقيقي في عصور تزعم أنها ليست عبودية! هي بيع وشراء. بيع اضطراري وشراء انتقائي وغالبا اختياري! وهذا عجيب ومؤلم أكثر. ومع ذلك تتصعَّد التراجيديا البشرية إلى حالة أكثر مأساوية، حيث يفيض الباعة على الشراة، ويصل الكثير منهم إلى ما لا حاجة له، فتجوع الملايين وتموت جوعاً في القرن الواحد والعشرين! بكلام آخر، أي عالم هذا الذي لا يجد مئات الملايين فيه خبزهم اليومي، ويعاني عشرات الملايين من الجوع، ويموت الملايين جوعاً ومرضاً، ناهيك عن حقيقة أنه كلما تقدم الإنسان تقنياً، زاد تبريره للذبح والقتل!

ومقابل هذا لا يجد الرأسمالي قيمته في شخصه، بل في ما لديه من مال وممتلكات ومن مقارنة شخصه عبر هذه الممتلكات بمن نراهم نحن ملح الأرض[5]! إنّه يتميّز بما لم يُنتج ولا يحتاج، حتى بعد إشباع أكثر حاجاته ورغباته شرهاً.

بإيجاز، الاقتصاد كإنتاج وإدارة حياة هو أقدم من علم الاقتصاد الذي نقرأه في الجامعات. وبالطبع فإنه أقدم من علم الاقتصاد السياسي الذي نقرأه في بعض الجامعات، ويواجهنا في الحياة ونتعلمه في المدارس الحزبية للحركات الثورية.

والأهم معرفياً أن الاقتصاد بمعناه الفعلي موجود قبل تبلور وهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو النمط الذي ربما يعتقد البعض بأن الاقتصاد مرتبط به. ولكن علم الاقتصاد السياسي مرتبط به. أي أنَّ الاقتصاد بمعنى كونه تدبير حياة وعلاقة بين أكثر من شخص أو طرف موجود منذ عصور قديمة، وكعلم موجود مثلاً منذ عصر الإقطاع وقبل ذلك، هو موجود أساساً مع وجود السوق والعملة والتبادل.

لكن بروز وهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي أعطى للاقتصاد معنىً وبعداً مختلفين، حيث علاقات الإنتاج في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية معقدة، وتحمل تناقضاً طبقياً واضحاً بين العمل ورأس المال. ولذا فإن المستوى العملي بل

---

5 حول عدم الاكتراث بفقر الفقراء الناجم عن الاستغلال انظر كتاب

Thomas Piketty's Capital in the Twenty-First Century, Belknap-Harvard.2014.

التناقضي اجتماعياً في التشكيلة الرأسمالية هو الذي يعطي للاقتصاد السياسي ذلك المعنى.

من أهم فوائد قراءة واستخدام الاقتصاد السياسي أنه يحاكم الطبقات الاجتماعية في علاقتها بالثروة الوطنية وفي علاقتها بالنظام السياسي القائم، كونه يتعامل مع علاقة السلطة بالثروة. الإمساك بالسلطة وتوزيع الثروة. ولهذا فإنَّ الاقتصاد السياسي مرهون بالصراع الاجتماعي أو الطبقي. صراع الطبقات على المصالح المادية والذي يمكننا وصفه بأنه:

- دفاع الطبقات المنتجة عمّا أنتجته بأنواع جهدها
- وهجوم الطبقات غير المنتجة على إنتاج المنتجين.

وبالطبع، قد يخرج البعض ليقول: أين هو الصراع الطبقي في المجتمعات المستقرة أو الراكدة أو الهادئة أو الساكنة؟

وهو سؤال مبرر ظاهرياً، ولكنه يخفي إما جهلاً بالحراك الاجتماعي أو خبثاً لطمس الصراع الطبقي، ما يترتب عليه لاحقاً العديد من الأمثلة كما عولج الحال في فصل الطبقات. فالسكون في مجتمع معين أو عدم رشق الرصاص، لا يعني سوى أن الطبقات المسحوقة غير قادرة بعد على الرفض، فالتمرد فالثورة؛ بمعنى أن رأس المال مهيمن على العمل أو مسيطر سواء بالقمع أو بالهيمنة الأيديولوجية أو الفساد ورشوة القيادات أو بإسالة بعض اقتصاد التساقط إلى الطبقات الشعبية والعاملة، الأمر الذي يدلّ أن الصراع الطبقي منخفض الوتيرة ولكنه ليس معدوماً.

إنّ الاقتصاد السياسي بتحليله للصراع الطبقي في سياق مادي تاريخي، يركز بالضرورة على أدوار الطبقات الرئيسة في المجتمع، وهي الطبقات التي تمثل بشكل أساسي نمط الإنتاج المهيمن. إذ هنالك أنماط إنتاج مهيمنة وأخرى هامشية، وهناك طبقات أساسية وأخرى ثانوية. فنمط الإنتاج الرأسمالي مهيمن في التشكيلة الرأسمالية، بينما بقايا نمط الإنتاج الإقطاعي أو البضاعي الصغير أو المحاصصة في الزراعة...الخ هي ثانوية. كما أن الطبقتين الرأسمالية والعاملة في التشكيلة

الرأسمالية هما أساسيتان، بينما الملاك العقاريين والبرجوازية الصغيرة وحتى الوسطى هن أقل مركزية في هذه التشكيلة.

منهجية الاقتصاد السياسي الماركسي:

تتعدد الاجتهادات فيما يخص لحظة بدء الاقتصاد، سواء بشكله البدائي البسيط أو كعلم الاقتصاد السياسي.

ربما المهم أن سيرورة تطور أنماط الإنتاج كانت ولا تزال هي المحدد في تطور أو انتقال الاقتصاد من وضعه البسيط إلى وضعه العلمي الاجتماعي المعقد. ولعلّ انتقال المجتمعات إلى الإنتاج البضاعي الصغير كان المقدمة الحاسمة باتجاه الاقتصاد السياسي، وما تبع ذلك من ظهور مشاكل اقتصادية مثل الإنتاج، التبادل في السوق، ودور النقود حيث لعبت الأخيرة دوراً في ظهور وتطور التفكير الاقتصادي.

لكن الاقتصاد كعلم ظهر مع بدايات القرن الثامن عشر، فقد اقترن إلى حد كبير بفترة التحول أو الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، والتي اكتنفها صراع طبقي تمثل في نضال البرجوازية الناشئة ضد الإقطاع في أوروبا، وهو ما بلور الاقتصاد السياسي كعلم مستقل. طبعا نضال البرجوازية من أجل مصالحها، كان لها دور تقدمي كنتيجة واستثناء وضرورة وليس كهدف عام لخدمة الناس.

وفي سياق هذه التطورات، كان دور المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا والميركنتيلية في بريطانيا في تطوير علم الاقتصاد السياسي، وصولاً إلى وضع نظرية قيمة العمل على يد وليم بيتي وآدم سميث وديفيد ريكاردو[6]. ونظرية القيمة، أو نظريات في القيمة، لا تزال خلافية وجدالية حتى اليوم.

---

6 نقصد هنا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البرجوازي. **الاقتصاديون البرجوازيون (الذين رأوا أنَّ السوق هو نظام تنظيم أو تضبيط ذاته أي أنه نظام قادر على تحقيق التوازن بذاته دونما انحرافات كبيرة، فطبقا لآدم سميث "اليد الخفية" وبالنسبة لـ "قانون" جان باتيست ساي أنَّ الإنتاج يخلق طلبه**

ومثل مختلف القضايا الهامة في التاريخ، فإن نقيض الاقتصاد السياسي البرجوازي، كان الاقتصاد السياسي الماركسي الذي بدأ مع الثورة الصناعية وبروز البروليتاريا نتيجة للثورة البرجوازية الصناعية، فكان هذا الاقتصاد هو في الأساس تحليل اقتصادي اجتماعي سياسي للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية، مع تركيز على نمط الإنتاج الرأسمالي كمحرك لهذه التشكيلة.

تزداد الفجوة والتناقض بين الاقتصاد السياسي الماركسي ونقيضه البرجوازي الذي يفرض نفسه، ففي حين يعرف الكلاسيكيون الجدد الاقتصاد عبر العلاقة بين الأشياء. ويردّون التحليل إلى محاور تبادل السوق، ولاحقاً إلى الإنتاج الاجتماعي للثروة المادية، فإن الاقتصاد السياسي الماركسي يكشف **أن جوهر الإنتاج المادي هو ظاهرة اجتماعية،** ولذا طور فهما لقوانين الاقتصاد والعمليات التاريخية في تطور النظام الرأسمالي مع التركيز أساساً على قوانينه الداخلية. فقد أكد ماركس أن الاقتصاديين البرجوازيين، لطالما نقدوا إفقار الطبقة العاملة دون أن يطرحوا تحليلا علمياً حقيقياً للعمليات الاقتصادية المسؤولة عن ذلك. لقد أخذ ماركس موديل ريكاردو [7] في سعر رأس المال ومبدأ الندرة، كأساس لتحليل معمق لديناميكيات رأسمالية، في عالم صار فيه رأس المال غالباً صناعياً (ماكينات شركات الخ) وليس ملكية أرض، وهذا تطور يعني أن لا حدود لكمية رأس المال الذي يتراكم.

الخاص، والاقتصاديين الطوباويين والبرودونيين، الذين برأي ماركس طالما نقدوا إفقار الطبقة العاملة دون أن يطرحوا تحليلا علميا حقيقيا للعمليات الاقتصادية المسؤولة عن ذلك.

7 "..... فهناك من جهة علم الاقتصاد الصحيح الذي ينتقد ويكمل العلم الاقتصادي الريكاردي الذي يُعتبر غير كافٍ، ويعارض بشكل مطلق علم الاقتصاد المسمى بالنيوكلاسيكي وهو خطاب إيديولوجي لا قيمة له. وهناك من الجهة الأخرى علم المجتمعات، وهو المادية التاريخية مبني على مفهوم أساسي وهو أن صراع الطبقات هو المحرك للتاريخ. وهذان الجناحان للماركسية مكملان الواحد للآخر، وتتبع وحدتهما من المادية الجدلية. ولا ننوي هنا أن ندحض هذه القراءة للماركسية وأن نقدم قراءة بديلة لها، وإنما سنكتفي بدراسة كيف ترتبط قوانين اقتصاد وصراع الطبقات في إطار الرأسمالية." سمير أمين، قانون القيمة المعولمة، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2011، ص 14.

إنَّ التركيز على التغير في الاقتصاد السياسي الماركسي قد أرساه لينين حينما عرفه بأنه:

"علم يعالج التطور التاريخي لأنظمة الإنتاج الاجتماعي"، في حين أن موضوع ماركس كان كشف قوانين حركة المجتمع المعاصر.

إن الاقتصاد السياسي الماركسي علم مركب، يعتمد الفلسفة كمدخل جدلي له، فهو العلم الذي يدرس كيف تعمل نظماً خاصة من العلاقات الاقتصادية في مراحل تاريخية نشأت، وما زالت تعمل حتى تطور الاقتصاد وتغير فيها.

"لا تعمل الاقتصاديات بين الأشياء، وإنما بالعلاقات الاجتماعية بين الناس، وفي التحليل الأخير بين الطبقات، هذه العلاقات على أية حال ترتبط دوماً بالأشياء، وتبدو كما لو كانت أشياء[8].

في منهجيتها، تركز الاقتصادات البرجوازية على الندرة، لكن ماركس لم يهملها، ولم ينظر بإهمال لها، بل باهتمام اتجاهها، كما وجه بالطبع نقداً لمساهمات المفكرين البرجوازيين، ولكنه ناقش كونها -أي الندرة -تعامل في كل نظام اقتصادي بشكل معين. وفي حين أن هناك قوانين تنظم توزيع مصادر الندرة في جميع المجتمعات، فإن الشكل الذي به تعمل هذه القوانين يعمل بشكل مختلف حسب العلاقات الاجتماعية المجسدة في مختلف أنظمة الإنتاج، كالرأسمالية والإقطاع والاشتراكية...الخ.

لذا يتداخل الاقتصاد السياسي مع علم الاجتماع، خاصة عبر علاقات الإنتاج وما تعنيه بالطبع بوقوف الناس وراء هذه العلاقات كمنتجين ومسيطرين على إنتاج غيرهم.

---

8 B. Fine and L. Harris 1981 Readi**ng Capital London, Macmillan, quated in Bade Onimode, An Introduction to Marxist Political Economy, Zed Books, 1985, p. 27.**

تمتاز منهجية الاقتصاد السياسي الماركسي عن البرجوازي في ارتكازها على الاقتصاد والفلسفة، وهو تداخلٌ محرّكه الكفاح من أجل حقوق المنتجين، وهدفه تغيير الواقع. ومن هنا جاءت مقولة ماركس، بأن الفلاسفة فسّروا العالم بينما نهدف نحن إلى تغييره. فالتفسير يبقى في نطاق الشرح المحايد، وربما التشخيص الدقيق؛ بينما التغيير يتطلب شغلاً، والشغل تقوم به الطبقات الاجتماعية، وهنا يتجلى دور الفلسفة. هل هي باتجاه اعتبار المجتمع مستقراً صامتاً، أم هي قراءة المجتمع على أرضية واقعه المتناقض، والخالي من المساواة، وبالتالي بحث هذه الاختلالات والتصدي لها، وهو التصدي الذي ينقل الفلسفة من الفكر البحت إلى مشروع. ينطبق الأمر على ما هو أبعد وأعمق، فأيّ منهج للاقتصاد السياسي هو في النهاية طبقي، يعمل بمنظور فلسفي ما ولصالح طبقة ما، قد يكون لصالح البرجوازية أو الطبقات الشعبية.

الفلسفة الماركسية هي مادية سابقة، تقدم المادة على الوعي، تأخذ الواقع كما هو وتحاول الإحاطة به، بتناقضاته وفهم حركته والمساهمة في تطوره، وإعادة خلق الواقع وخلق نفسها مجدداً. إلى أيّ مدىً تنجح القوى الاجتماعية السياسية الحزبية التي تحملها، يكون هذا أمراً آخر.

وبينما تتعاطى المادية الديالكتيكية بشكل أساسي مع الطبيعة وقوانين حركتها، فإن المادية التاريخية تتعاطى بشكل أساسي مع قوانين تطور المجتمع. يتكامل مكوِّنًا الفلسفة الماركسية في طباق تركيبي للتجربة الإنسانية مع الطبيعة والمجتمع اللتين تشكلان معاً القوانين العامة للعقل البشري في تفاعلاته الفيزيائية والاجتماعية.

نظرة الماركسية للعالم في تطوره التاريخي تتناول تاريخ الطبيعة والمجتمع. صيغت من كل القوانين العامة للتطور التاريخي والفكر، حريّ بنا أن نقول صيغت من قوانين الديالكتيك، لأنها قوانين طبيعية اجتماعية لم يصُغها الإنسان بل يكتشفها.

1 - قانون التحول الكمي إلى تغير كيفي، وبالعكس.

2 - قانون وحدة وصراع الأضداد.

3 - وقانون نفي النفي. هذه القوانين قابلة للتطبيق في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد السياسي.

تعني المادية الديالكتيكية أن المادة تكيف الوعي وليس العكس، وأن الحركة قانون المادة، وأن الحياة الاجتماعية هي الشكل الأرقى لحركة المادة. وأرقى أشكال الحركة الاجتماعية هي عملية الإنتاج المادي، والتي تحدد الأشكال الأخرى للحياة. ومن هنا تبرز أهمية الإنتاج في الماركسية. فقد تتطور المعرفة من ممارسة الإنتاج إلى المعرفة أو النشاط النظري ومن ثم التطبيق. "من التأمل الحيّ إلى التفكير المجرد، ومن هذا إلى التطبيق -لينين".

لذا، الحقيقة هي موضوعية لا ذاتية، وهي انعكاس للواقع . فالحقيقة المستمدة من الواقع حقيقية بينما ليست المجردة كذلك. لا تكمن المشكلة لا في الحقيقة، ولا في كونها موجودة في الواقع وبالتالي مستمدة منه، بل في كيف نتلقاها أو نكتشفها ونتعامل معها؟ هل نعكسها بشكل صامت ومصمت وكتيم وجامد وميكانيكي، أم ندخل في جوهرها ونفككها ونفهمها ونحولها من مادة خام إلى إكسير الحياة؟ هذا هو سؤال الفعل الإنساني. فأنت إنسان بقدر ما أنت فاعل ومؤثر.

بكلام آخر، فإن عبقرية الإنسان تتمثل في تناوله للظواهر، سواء في الطبيعة، أو المجتمع، أو الفكر. هل هو متلق أم محاور أم مقاوم ومن ثم متفاعل، ومبدع، وقائد. مثلاً، يتفاخر كثير من الغربيين بأنهم يعيشون في مجتمع مدني، ويبنون تفاخرهم على موقف عنصري للفيلسوف الكبير جورج ولهلم فرديريك هيجل والذي يقول: "هناك شعوب بلا تاريخ"، ويصبّ جام لعنته عليهم. ولكن هؤلاء المتفاخرين بمدنية مجتمعهم، يجبُنون عن قراءة آلية حياة ذلك المجتمع، بمعنى أن استخدام مبضع الاقتصاد السياسي يكشف أن ذلك المجتمع ليس مدنياً. فالمجتمع الذي تجنّده الطبقة الحاكمة ليقوم بمذبحة في فيتنام أو العراق أو الجزائر بزعم نشر الديمقراطية - بينما هو حقيقة هناك للنهب، ومن ثم رشوة الطبقة الحاكمة للمجتمع بما يسمى دولة

الرفاه، التي بموجب الرفاه تسمح بنقد ما للسلطة طالما أنه نقد -لا يقوم على أرضية التناقض، بحكم أنهم مخدرون بناعم العيش على حساب شعوب أخرى. هذا مجتمع مدني بشكل نسبي وانتقائي في داخله، ووحشي في الخارج. أليست اللبؤة "مدنية" مع جرائها؟ ولكن إن جاعت تأكلهم. وهكذا السلطة الطبقية في تلك المجتمعات الطبقية الغربية الرأسمالية، حين الأزمة تعصر الطبقات الشعبية.

إلى جانب قوانين الديالكتيك الرئيسية الثلاثة، هناك القوانين الفرعية التي تسهِّل فهم واستخدام القوانين الأساسية، مثل قانون التطور الشامل، وقانون الترابط الشامل. وهناك المقولات والمفاهيم المادية الديالكتيكية التي تلعب دوراً في التحديد الدقيق لديالكتيك فهم الواقع. وهي التي يمكننا تسميتها لغة الديالكتيك، فلا يمكن الدخول في عالم التحليل الديالكتيكي للواقع ومنه أساس الاقتصاد السياسي، دون الاستعانة بل الارتكاز على مقولات الديالكتيك، وتحديداً على محمولها المفاهيمي وبالطبع غلافها اللغوي. هناك المكان، والزمان، والعلاقة اللصيقة الديالكتيكية بينهما، والمادة، الوعي، والخاص والعام، والمحتوى والشكل، والضرورة والصدفة، والممكن والواقع.

المادية التاريخية:

تفترض المادية الديالكتيكية التعامل الضروري مع المادية التاريخية، بمعنى انتقال من دفْء الفلسفة، ورصانتها، وطبعاً مصاعبها المفاهيمية، إلى برودة الواقع. إنه كالانتقال من السماء إلى الأرض. لعل هذا ما قصده ابن سينا في قصيدته عن النفس التي نزلت من السماء إلى شقاء الأرض، وبالطبع ابن سينا لم يكن شيوعياً، لكنني أستعير هنا الصورة التي وضعها لمعاناة النفس في أرض الواقع. ولم يكن هذا النزول اختيارياً، إلا أنه قانون البقاء، وربّما هو القانون الرئيسيّ.

---

9 انظر قراءة لهذه القصيدة في كنعان Kana'an – The e-Bulletin **السنة الخامسة عشرة ◘ العدد 3760 - 25 شباط (فبراير)**.

المادية التاريخية هي دراسة المجتمع وقوانين تطوره. هي قوانين موضوعية، ومعروفة كقوانين تطور الطبيعة، حيث تتطابق مع قوانين الديالكتيك، إذ إنَّ إجراء هذه القوانين على المادية التاريخية هو حالة إضاءة للواقع كي نفهمه، ونعمل على تغييره بشكل إنساني. إنها بوضوح عمل الإنسان في الطبيعة عبر الزمان، أي جدل الزمان والمكان عبر وعي متطور، يتقدم مع كل عمل منه قهر لجانب من جوانب الطبيعة.

تقوم مختلف المراحل التاريخية كل واحدة على نمط إنتاج أساسي ومسيطر. ونمط الإنتاج، هو مستوىً متطور من عمل الإنسان في مكان ما، وفي مرحلة معينة. والإنسان هو الذي يعمل وينتج يتعاون ويقايض ويتبادل، ومن هنا تظهر العلاقة القوية بين المادية التاريخية، مجسدة في تشكيلات اجتماعية اقتصادية وبين الاقتصاد السياسي، أي بين مرحلة تطور اجتماعي وطرق الإنتاج، وعلاقات الناس مع بعضهم في عملية الإنتاج والتبادل والتوزيع.

كما سنبين فيما يلي، في كل تشكيلة اجتماعية مجموعةٌ من أنماط الإنتاج، يسيطر فيها أحد هذه الأنماط. ويرتبط تطور التشكيلات بطبيعة أو أنماط الإنتاج نفسها، بمعنى أن تفكك علاقات الإنتاج في مجتمع معين، يكون ذلك بإفساح الطريق قسراً أمام نمط أكثر تقدماً، وذلك بقوة الطبقات الصاعدة الفتية، والتي تتفوق اجتماعياً على الطبقات التي ولَّدها النمط المتراجع أو المهزوم؛ وبالطبع ما يُهزم أو ينتصر هي الطبقات الاجتماعية التي تملك أدوات الإنتاج وتدير المجتمع طبقاً لعلاقات إنتاج خاصة بالنمط المسيطر. بسيطرة نمط إنتاج، قد تضعف أو تتلاشى علاقات الإنتاج في النمط أو الأنماط المتراجعة، وكذلك الطبقات التي قامت على وجود النمط المهيمن السابق. لذا، يحل نمط الإنتاج الرأسمالي محل الإقطاعي، ويحل الاشتراكي محل الرأسمالي وهكذا دواليك.

وحتى أشكال الملكية الخاصة نفسها، تنفي واحدة منها الأخرى؛ فرأس المال ينتقل من سلعي، إلى تجاري، إلى صناعي، إلى رأسمالي، وحتى مضارباتي، ولا تختفي الملكية الخاصة إلا بحلول الاشتراكية.

لم يكن ما يهم ماركس النظرة المسطحة للمجتمع، إن كان ذلك في ثروة الأمم أو ندرة الموارد. بل بقوانين تغير نمط الإنتاج التي تعلن عن نفسها بالصراع الطبقي، وبالتالي تحفيزها للتغير الاجتماعي. لأن هدفه كشف قانون حركة الاقتصاد للمجتمع العصري، وهذا قاده الى التركيز على الاقتصاد، بما هو القوة المسيطرة في المجتمع البرجوازي، ومن ثم التحري عن العلاقة ما بين العمل المأجور، ورأس المال، والتي تحدد الصفة العامة لنمط الإنتاج الرأسمالي.

في قراءة العمل المأجور ورأس المال، توصل ماركس لالتقاط الاغتراب المتمثل في سيطرة الأشياء على الناس، ولكن على يد أناس آخرين. تسيطر منتجات العمال على العمال أنفسهم، مع أنها منتجات شغلهم. أما السرّ الدفين هنا، فهو عدم معرفتهم بذلك، وترويج ثقافة رأس المال، بأن ما يحكم المجتمع قرارات أبدية ربانية، لا معنى ولا مناخ للتفكير بها، فيتحول العامل إلى منتج ومستكين معاً. ومن هنا تظهر أهمية الاقتصاد السياسي.

التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية: تكوين التشكيلة واضمحلالها

ليس المقصود هنا تقديم تعريف جامع مانع للتشكيلة الاجتماعية أو أية قضية أخرى. إن المطلوب فهم المسألة، ومن ثم القدرة على تقديم تعريف مقبول لها ينمّ عن فهمها بغض النظر عن الصيغة اللغوية التي يقدمها المرء بها. ولعلّ الفهم هو الأفضل، لأنه يحفز على التفكير والتطوير، بينما الحصر في قوالب محددة لا يعدو كونه مجرد تخزين معلومات.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ليس سهلاً مناقشة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بمعزل عن نمط الإنتاج، وهذا أمر قد يُربك في البداية، لكنه يصبح واضحاً بعد حين ليست بعيدة. فكما أشرنا أعلاه، إن الماركسية تستعرض كل مكون وعلاقته مع المكونات الأخرى، ليتضح فهمنا له عبر علاقته بالأخريات.

التشكيلة هي مدخل ماركس لفهم المجتمع اقتصادياً وسياسياً، واجتماعياً وطبقياً، وثقافياً ونفسياً. تتكون التشكيلة حسب ماركس أساساً من فعل نمط الإنتاج، أو البنية الاقتصادية، والبنية العلوية: الدولة والقانون والإيديولوجيا، أيهما يقرر؟

والتشكيلات متغيرة متطورة، وتمرّ بانتقالات وسيطة بالطبع؛ فالانتقال من اقتصاد اكتفائي إلى نقودي، لا يتم بتجزئته إلى اقتصادي انثربولوجي تاريخي الخ، بل كعملية عضوية متكاملة.

وبدوره، يحدّد نمط الإنتاج البنية الفوقية في المجتمع، أي القانون -الدولة - الفن -الدين...الخ.

والبنية الفوقية تتكون من تواشج وتفاعل الممارسات:

السياسية والأيديولوجية والنظرية للمجتمع.

تتكيف البنية الفوقية طبقاً للتغيرات في التطور التاريخي لنمط الإنتاج، وهو تغيير ناجم عن بروز تناقضات أو عدم تطابق قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المرافقة لها. تنشأ الأزمة بينهما عن الصراع الطبقي الذي يحدث في كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية مطبوعة، بل ومهيمَن عليها من نمط إنتاج محدد. نلاحظ هنا تداخل المستويات تداخلاً فاعلاً ومتفاعلاً. ولكي لا نبتعد كثيراً، فإن الإنسان وراء نمط الإنتاج، أي موقعه من قوى الإنتاج، ومن ثم موقعه من تحديد وتسخير علاقات الإنتاج.

يفضل موريس جودلييه تسميتها اجتماعية اقتصادية وليس اجتماعية وحسب، وذلك ربما لملاحظته تداخل وتفاعل المستويات، لذا يراها هي تمفصل الاجتماعي والاقتصادي معاً. وعموماً هي بنية معقدة من الاقتصادي والسياسي والقانوني والأيديولوجي.

بدوره، يجادل ألثوسير مشككاً في تحتية وفوقية وكل ما هو كلاسيكي ماركسي، وذلك لأن ألثوسير كبنيوي ميال إلى شبه انفصال البنى عن بعضها

البعض، وهو موقف مخالف للأساس المادي، وليس النظري المجرد لحركة المجتمع وتطوره. وهو كبنيويّ، يصل في تعزيز الاستقلال النسبي إلى درجة عدم تفاعل البنى، بل ورفض التجريبية **في حين أن ماركسية ماركس المادية التاريخية تقوم أساساً على تواشج البنى وعلى التجربة والتجريب. ومن هنا عدم صمود الماركسية النظرية البحتة بل الثقافوية، التي ترفض أن المعرفة العلمية تلتقط التقاطاً، زاعمة أنها تبنى بناء أو تُنتَج إنتاجاً أو تُختَرَعُ اختراعاً كما يجادل جاستون باشلار**. حتى فلسفة البراكسيس لدى ألثوسير، فهي ممارسة نظرية لا عملية، متتبعاً خطى باشلار الذي يجادل بأن المعرفة العلمية كنتاج لنشاط العلماء العقلي –النظري المستقل عن كل تجربة أو استقراء أو تحقق في بناء شبكات من التصورات "العلمية" المجردة، التي توفر للفكر قوالب محددة، ينتظم فيها وللعقل عموماً إطارات معينة يتوضع من خلالها [10].

هذا لا يصمد أمام الماركسية التي تبدأ من الواقع المادي، وتعود إليه مجدداً لتنطلق بعد ذلك إلى ما هو أعمق نظرياً وعلمياً بمعنى العلوم الفعلية، لأن هذه العلاقة الجدلية هي التي تغني النظرية، وليس التفكير النظري البحت كما جادل باشلار وتأثر به ألثوسير.

فهو يرى بأن لا شيء خارج التأويل النظري يمكن الاحتكام إليه أي لا احتكام إلى الواقع المادي. وقد يفتح هذا الطرح على مسألة الحزبية، بمعنى أن التنظير للأحزاب لا بد أن يبدأ من الواقع الملموس. وربما هذا من عوامل عدم تفاعل الثوسير وحتى الحزب الشيوعي مع الانتفاضة الطلابية عام 1968، هذا مع أن الانتفاضة نفسها متأثرة بالثورة الثقافية في الصين، والتي كان للطلبة دور حاسم فيها، رغم أنّ ألثوسير كان متأثرا بالماوية! ويعتقد البعض أنه أخفى ذلك كي لا يخسر عضويته في الحزب. ومن هنا نلاحظ درجة الانتقائية العالية لدى ألثوسير.

---

10 انظر صادق جلال العظم، دفاعا عن المادية والتاريخ: ثلاث محاورات فلسفية (مداخلة نقدية مقاربة في تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة) منشورات دار الفكر الجديد 1990، ص ص 407 - 408.

لتوسيع في التوضيح:

تتكون التشكيلة من بنية تحتية/القاعدة (النمط كقوى وعلاقات)، وبنية فوقية متفاعلتين مع بعضهما البعض. وهذا يشتمل على التجربة، والتجريب يشتمل على الواقع الاجتماعي المادي.

مرة أخرى فالتشكيلة هي بنية تحوي عدداً من الممارسات التي لديها بنى متعددة، ومستقلة نسبياً، وتكون قد تقررت في المستوى النهائي بالممارسة أو التطبيق الاقتصادي – أو بالأحرى بالدمج المحدد الذي به يوجد هذا التطبيق على شكل نمط إنتاج؟

نلاحظ هنا التداخل بين التشكيلة والنمط، بمعنى أن النمط هو محرك التشكيلة، موتورها في الممارسات الأربع المستقلة ذاتياً، الاقتصادي، السياسي، الأيديولوجي والنظري.

تفاعل المستويات تبادلياً

الأساس هو أن تفاعل المستويات يتم ميدانياً تجريبياً، وليس في نطاق التفكير المحض. وعليه، تكون الممارسة النظرية هي الممارسة التي عبر الشغل على المادة الخام المتشكلة في الإيديولوجيات النظرية أو الفلسفية، التي تحول هذه إلى نظم للمعرفة العلمية، التي إثر ذلك تدخل في إعادة إنتاج الممارسات الأخرى. وهنا نحن أمام نمطين من التأثير النظري، تحدد كلا منهما طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المبحوثة:

في التشكيلة الرأسمالية تكون الممارسة النظرية لتثبيتها وتبريرها، وهو تثبيت وتبرير ميداني عملي طبقي بوضوح. أما في التشكيلة الاشتراكية، فتكون الممارسة النظرية لتغيير متواصل يبدأ من الواقع ويغير الواقع. أي لا يبدأ من النص ويغير النص معزولاً.

في حين أن الممارسة الاقتصادية تحول الطبيعة إلى منتجات اجتماعية، عبر استخدام وسائل الإنتاج، فالممارسة السياسية تحول العلاقات الاجتماعية الموجودة إلى علاقات اجتماعية جديدة من خلال الصراع على السلطة. فمن المألوف والحقيقي بأن من يمسك السلطة يتمكن من تغيير كامل التشكيلة، وأي إمساك بالسلطة هو طبقي، حتى لو بدا كأن رجلا ديكتاتوراً هو الذي يحكم بلداً ما.

الممارسة الاقتصادية مسيطرة، وتبني وتصوغ العلاقات الداخلية للممارسات المختلفة نظراً لأولوية الواقع/البنية المادية في تطور الوعي الاجتماعي.

لو حاولنا على ضوء ما تقدم قراءة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في الأرض المحتلة 1967، سنجد أن الحالة المعطاة في هذه المناطق هي حالة مشوهة. فما هي التشكيلة التي يغيب فيها الإنتاج إلى درجة كبيرة؟ وتعتمد في إعادة إنتاج نفسها على الريع الآتي من الخارج. وبينما تستمر -بعد غياب أو ضعف أو لامركزية حلقة الإنتاج -مختلف الحلقات الأخرى، الاستهلاك خاصة، فعلى أي أساس تستمر هذه التشكيلة في العمل؟ وكيف لها أن تعيد إنتاج نفسها إذا ما توقف العامل الخارجي؟

التشكيلة وإعادة الإنتاج

كي تُحافظ على بقائها، لا بدَّ أن تحتوي كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية على مقومات، وعلى شروط إعادة إنتاجها لنفسها، وذلك بالطبع خلال قيامها بعملية الإنتاج ذاتها. وبهذا، فهي لا بدّ أن تعيد إنتاج كل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الموجودة فيها أو المكونة لها.

إنَّ إعادة إنتاج كل من قوى الإنتاج (التي هي قوة عمل) وعلاقات الإنتاج، تُضمن بما هي الجزء الأهم. أما إعادة إنتاج وسائل وأدوات الإنتاج، فتتم كذلك، ولكن بالطبع يتم تجاوزها وتغييرها طبقاً للتقدم العلمي عموماً، وطبقاً للمنافسة بين الرأسماليين بشكل خاص، وهذا يشمل التقدم التقني، وتحسين استغلال الأرض.

إنَّ الآليات التي بواسطتها تترابط المشاريع -حيث تنخرط في علاقات مع بعضها البعض، والعمليات التي بها تتم إعادة إنتاج قوى وعلاقات الإنتاج -ليست مشتملة أبداً في المفهوم المحدود؟ إن هذه الآليات التي تربط عمليات إعادة الإنتاج تتطلب مفاهيمَ إضافية (مثل التدوير والتوزيع والدولة وما شابه) لكي يتم تعيينها. **إن توظيف آليات إعادة الإنتاج هذه هو ما يشار إليه على أنه قوانين الحركة. إنَّ جمع القوى والعلاقات مع قوانين الحركة تشكل المفهوم الممتد لنمط الإنتاج.**

جميل.. يكون الأمر مفهوماً في نمط الإنتاج الرأسمالي ، ولكن ماذا عن قوانين الحركة لنمط إنتاج (ربما اقتصادي) ريعي؟ كحال المناطق المحتلة 1967 وليس الريعي النفطي، لأن قانون الحركة فيه -إن جاز التعبير -هو استمرار الغرف من بطن الأرض.

أنماط الإنتاج: مشاعي عبودي إقطاعي آسيوي، رأسمالي اشتراكي

صار مألوفاً أن وصف كل تشكيلة بنمط الإنتاج المهيمن فيها، هو بمثابة تأكيد على الدور الحاسم لنمط الإنتاج نفسه في تقرير طبيعة التشكيلة الاجتماعية، إلى أن يشيخ ويحل محله نمط آخر بقوة قوى إنتاج أكثر تطوراً، يحمل على كتفيه طبقتين أساسيتين جديدتين نقيضتين لبعضهما، رغم اشتراط إحداهما وجود الأخرى، طالما تتم العملية بأسرها في مجتمع طبقي.

يفيد تطور المجتمعات البشرية بأن مساراتها متعددة ومختلفة ومتفاوتة. وبالتالي لا يمرّ كل مجتمع بكل ما مرت به الأخريات سواء من حيث أي نمط إنتاج يسيطر في المجتمع الواحد، أو في أية حقبة زمنية. كما ليس شرطاً أن يمر كل مجتمع بكل مرحلة أو تشكيلة أي نمط إنتاج.

وهذا ردّ على بعض المحاولات التي تضع المجتمعات في العالم ضمن حزمة واحدة، مما يوجب عليها المرور الحتمي بشكل خطي في مختلف المراحل أو حقب التطور. وليست الخطورة/الخطيئة الحقيقية هي في التبعية النظرية عند الخطّيين وحسب، بل

في تمظهرها في المواقف السياسية والاجتماعية. فالتهام كثير من شيوعيي العالم لنظرية المراتبية الخطية للتشكيلات، انعكس على هؤلاء الشيوعيين في تبعية للقيادة السوفييتية، كان موريس توريز في فرنسا أمينًا عاماً للحزب الشيوعي، لكنه كان ظلا لستالين، وكان الحزب الشيوعي الجزائري لفترة طويلة ظلا للفرنسي إلى حد اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا!

تولي الماركسية أهمية خاصة لنمط الإنتاج الرأسمالي، لأنه المهيمن في هذه المرحلة التاريخية من جهة، وبالطبع لأن الأنماط ما قبل الرأسمالية، ومن ثم التشكيلات الأخرى هي تاريخ أكثر منها جزءاً من الواقع الجاري الذي يتحدى ويجب تحديه. فنمط الإنتاج الرأسمالي هو تغيير حاد على الأقل في أمور مفصلية في التطور العالمي، مثلاً: تكوّن السوق العالمية، والنظام الرأسمالي العالمي بشقيه مركزاً ومحيطاً، وسلسلة الثورات الهامة فيه من التجارية إلى الصناعية إلى العلمية التقنية والمعلوماتية.

وبناء على هذه الفوارق الأساسية سواء في تمدده الجغرافي، وتحكمه بالعالم والثورات التي فجرها أو تفجرت خلاله، قد اتصف نمط الإنتاج الرأسمالي بالاستغلال الطبقي في البلد الواحد، بدءاً من المركز وصولاً إلى المحيط، كما اتصف بكونه عدوانياً متخارجاً على الحدود القومية، فاتخذ عالمياً سمة ثلاث مراحل: مرحلة الاستعمار، ومرحلة الإمبريالية، ومرحلة العولمة.

أما الأنماط ما قبل الرأسمالية، فتشترك في صفات، منها:

- المنتج والحائز على وسائل الإنتاج هو واحد، عبر حيازته لها وللطبيعة.
- مالك قوة العمل يملك الأرض والأدوات.

في أنماط الماقبل، كان يتم سلخ العمل الفائض من قبل المستغلين وما أسماه ماركس وسائل "ما فوق –اقتصادية"، بوسائل السلخ المباشر، التي مارسها لوردات الأرض، أو الدول التي توظف قوة متفوقة، متمتعة بالوصول إلى أو مزودة بالقوى العسكرية والسياسية والقانونية والدينية.

في الزراعة، في هذه الأنماط، يهيمن تقسيم العمل بما هو إنتاج اجتماعي، بينما وعلى سبيل المثال، كان تقسيم العمل في المشاعيات قائماً على أساس الجنس والعمر.

أما الزراعة، فتكون بداية لاستهلاك المنتجين وبقية الجماعة، لذا يكون الإنتاج السلعي ثانوياً تكميلياً.

من هنا كان تصنيف القيمة إلى استعمالية وتبادلية. وهو لا يزال مرئيا حتى اليوم.

في مرحلة ما قبل الرأسمالية، وكما أشرنا قبل قليل، تنفصل حيازة الطبيعة عن سلخ الفائض، ما يعني أن حيازة الفائض تتم بأساليب فوق اقتصادية (أي نَسَبية، إيديولوجية...الخ)، حيث لا تكون الاقتصادية هي المهيمنة. وحيازة الفائض قد لا تكون للتراكم أو لا تسمح بتراكم ذي بال. ولذا يبقى تطور قوى الإنتاج ضعيفاً. لكن هذا لا ينفي أن هدف الإنسان في كافة مراحل المجتمعات الطبقية أن يحوز على الثروة، لذا كانت العبارة المألوفة .Accumulate Moses you and the Prophets . راكم يا موسى أنت والأنبياء.

"في أنماط ما قبل الرأسمالية، لا ينفصل المنتجون المباشرون في الزراعة السابقة للرأسمالية عن أدوات الإنتاج كلياً، ويحتفظ العامل بجزء من المنتوج. كما أن تطور عمل الأجرة منخفض، وتتسم المجموعة المحلية بوحدة الحرف والصناعة. ولا توجد آلية اقتصادية بسيطة لاستخراج/سلخ الفائض، لأن المنتجين لم يغتربوا تماماً عن أدوات الإنتاج أو بتسمية أخرى عن موضوع العمل أي (الأرض).

تتطلب الزراعة السابقة للرأسمالية، بالتالي أساليب فوق اقتصادية لتأمين تملك الفائض، فيأخذ ذلك شكل إخضاع المنتجين سياسياً وأيديولوجياً لغير المنتجين. وتتدخل بأشكال سياسية/ أيديولوجية مختلفة لدعم التملك للفائض، متخذة شكل الريع (عمل ريع، بدل ريع، ريع نقدي). تصبح هذه البنى السياسية والأيديولوجية شروط الوجود ضمن ذلك النمط.

وتتلاقى الضرائب والريوع، أو بالأحرى لا توجد ضريبة تختلف عن هذا الشكل من ريع الأرض، في المجتمعات الآسيوية حسب ماركس، حيث تقف الدولة فوق

المنتجين المباشرين كمالك وسلطان، ولا توجد "حاجة لضغط سياسي واقتصادي أقوى من ذلك الموجود في كل إخضاع للدولة، في ظل الظروف الخاصة"[لخ لخ].) (انظر نمط الإنتاج الآسيوي لاحقاً)

نعود الآن إلى النمط والتشكيلة أو لنقل نمط/تشكيلة:

يجادل هندس/هيرست بأن التشكيلة الاجتماعية هي وحدة معقدة لعلاقات اجتماعية (بنى اقتصادية أيديولوجية وسياسية)، حيث يلعب الاقتصاد الدور المقرر. فالتشكيلة الاجتماعية هي نمط إنتاجي وشرط لوجوده في آن واحد. فيمكن القول بأن التشكيلة الاجتماعية في التحليل الماركسي تتناسب نسبياً مع المفهوم السوسيولوجي للمجتمع.[برلخ]

وهذه مقاربة لتوضيح العلاقة اللصيقة بين النمط والتشكيلة، استحالة فهم التشكيلة بعيدا عن النمط، علماً أن التشكيلة هي وجود وحضور ملموسَين، أي هي مجتمع وطبقات وصراع وتفاعل وإنتاج، بينما النمط هو مفهوم مجرد، وهذا ما يؤكد عليه نيكوس بولنتزاس.

يزعم بولنتزاس بأن "الشيء الوحيد الموجود حقيقة هو تشكيلة اجتماعية معطاة، أي كل اجتماعي بالمعنى الأوسع عند لحظة محددة من وجوده التاريخي، مثل فرنسا تحت حكم لويس بونابرت، وإنكلترا أثناء الثورة الصناعية[ترلخ] . لكن يصعب فهم الحضور المادي للتشكيلة دون التجريد النظري الواضح، الأمر الذي يوضح التشكيلة

---

11 Marx Karl, Capital (London, Lawernce & Wishart, 1970, 3 vols., p. 791

مقتطف في بريان تيرنر، ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة يزيد صايغ، مؤسسة الأبحاث العربية، 1981، ص 44.

12 Concepts of Modes of Production, text Reviewed Hindes B. and Hirst P.Q. (1975) Pre-capitalist Modes of Production. Routledge & Kegan Paul . p.473).

13 Poulantzas, Nicos, Political Power and Social Classes (London, New Left Books and Sheed & Ward, 1973.p. 15.

نفسها، بل يضيئها. ليس من السهل الإغفال النظري في سياق الفهم العملي، كالموضح في التالي:

التشكيلة والنمط والتمفصل:

إن التشكيلة عموماً تمفصل مبني أو هي دمج ترافق أنماط إنتاج أحدها مُهيمناً.

كل نمط هو أقرب إلى تشكيلة معينة، ولذا هل تمفصل الأنماط هو لا مباشرة تمفصل التشكيلات؟ لعل المشكلة فيما يخص التحليل النظري وإدخاله في الخطاب اللانظري -الإيديولوجي، لا بدّ من عرضه والتواجه معه.

إن تمفصل المستوى المُسيطر ضمن التشكيلة الاجتماعية، يحدّد تلك الأزمان والبنى التاريخية. وينبع من هذا، أنه في أية تشكيلة اجتماعية، فإن المقرر العملي الذي في النهاية يصوغ عملية الاقتلاع هي الممارسة. إنه ذلك الاقتلاع الذي يقود في النهاية إلى إعادة هيكلة التشكيلة برمتها. وهذه الإعادة مرتكزة على نمط الإنتاج وخاصة المهيمن.

لا تمرّ كافة المجتمعات (أي التشكيلات) بنفس الأنماط وفي أزمنة متوازية وهو ما أشرنا إليه في نقد الخطّيين ولو للحظة.

وهذا ناجم قديماً عن:

- اختلاف الطبيعة والموهوبية الثرواتية
- أما لاحقاً، فنتيجة:
  - للصراع بين الأمم، أي الحروب
  - أو للتعاون
  - أو حتى لأثر الإيديولوجيا.

ولا يكون نمط واحد في وقت واحد، ومجتمع واحد

أي تبقى بقايا من القديم في الجديد.

يجادل هنا سمير أمين بأن "المادية التاريخية سابقة على الاقتصاد، لكن الصراع الطبقي لا يحصل في فراغ، بل يعمل في أساس اقتصادي، ويكيف أو يصوغ القوانين التي تبدو اقتصادية من حيث سماتها".

وبالطبع يحصل الصراع الطبقي في كل المجتمعات وليس فقط في الرأسمالي. وبينما يتمدد النمط في الزمان والمكان وهو أمر مجرد، فإن التشكيلة محددة كما أشرنا سابقاً.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المشاعية

الأرض هي موضوع العمل، والإنتاج ووسلية الإنتاج الوحيدة في هذه التشكيلة، حيث الأدوات بدائية جداً أو ربما غير موجودة، كما أن ملكيتها عامة لكل من في المشاعة. كما يتم العمل على أساس مقسّم في مستويَين:

- على أساس العمر
- على أساس الجنس.

وهما تقسيمتان لا تتناقضان مع الملكية العامة للأرض التي هي جماعية. أما تقسيم العمل، فيقوم على أن الكل يعمل، ولكن طبقاً لقدراته الطبيعية.

كانت ملكية الإنتاج توزع على أساس نَسَبي Kinship Lineage Mode of Production or better meaning or expression

وذلك على اعتبار أن قرابة الدم هي التي تجمع الناس في المشاعية. وبالطبع، كان الإنتاج نادراً وضئيلاً، أي لم تكن أدوات الإنتاج متقدمة بحيث ينتج العاملون بها فائضاً. بل كان الهدف دائما ضمان الاكتفاء. ولغياب الفائض والاكتفاء بالكفاف ومن ثم الملكية الخاصة، لم يتولد في هذه المشاعيات تبادلاً سلعياً. كان الإنتاج من

أجل الاستعمال ليس أكثر. وهذا مرتبط بعدم اختراع أدوات إنتاج ذات فاعلية عالية لكي تخلق قوة العمل فائضاً من خلال استعمال هذه الأدوات الجديدة.

نظراً لقلة المعلومات عن هذه التشكيلات كان لا بدَّ للباحثين من اعتماد المحاولات الأنثروبولوجية لتكوين معرفة قريبة عن هذه التشكيلات. وهي معرفة تقريبية بالطبع. حيث اعتمدت على قراءات للقبائل البدائية المتبقية في إفريقيا وأمريكا الجنوبية. وقد كان لـ لويس مورجان دور أساسي في وضع أسس لهذه المجتمعات، ما أضاء الكثير لماركس وإنجلز. وبالطبع لا يمكن اعتماد هذه المقاربات تماماً، بمعنى سحبها، (قبائل في القرنين التاسع عشر والعشرين مقابل أمم قديمة تجاوزت هذا النمط منذ ألفيات زمنية).

لقد بيّن مورجان كيفية توزيع الأدوار في المشاعة بين كبار السنّ والشباب والنساء.

في المستوى الاجتماعي لنمط الإنتاج المشاعي، كانت هناك مرحلتان في تطور المشاعية:

- ما قبل العشيرة Clan حيث العدد قليل، ولم تتكون بعد علاقات الجماعة لتقسيم العمل فيما بينها، أي لم يكن قد تم اكتشاف أهمية الجماعة.
- والClan نفسها: هي مرحلة العشيرة، حيث النواة الأولى للمجتمع البشري.

يعتبر الاعتماد على الرعي من بدايات مصادر العيش للمشاعة، وهو الأقل تقسيماً للعمل حيث لا يحتاج إلى تخصص كبير. لذا كان التقسيم الاجتماعي للعمل قد بدأ مع الإنتاج الحرفي، وهو الذي شكل بداية الحمل، إن صح التعبير، بالملكية الخاصة لأن فيه تخصصاً، كونه ليس كالرعي بوسع كل فرد أو أكثرية الأفراد القيام به. بكلام آخر، فإن الإنتاج الحرفي هو بداية التحول من النمط الجماعي التعاوني إلى

النمط المحدد وحتى الفردي [14]. وهو ما أشار إليه باحثون بأن شخصا ما أشار إلى قطعة أرض وقال: "هذه خاصتي".

ولكن، من هو المرشح لمثل هذا القول؟ من الذي يشغل مركزاً مجتمعيا قويا يمكّنه من ذلك؟

هم بالطبع ليسوا الأطفال والصبية. هم الكبار الذين ينتجون، وهم القساوسة الذين يستمدون قوتهم من الدين، وهو ما يبين إمكانية توظيف الدين. وكذلك الرؤساء chiefs حيث، حولوا وضعيتهم التقليدية إلى مصدر للكسب الذاتي.

نلاحظ أنَّ هؤلاء أتَوا من جذور التقسيم الاجتماعي للعمل في المشاعية الذي هو على أساس العمر والجنس. الكبار أصبح وضعهم أو تحول إلى الرؤساء والرهبان، وقد دفع تقسيم العمل على أساس الجنس المرأة إلى الأدنى، على أساس أن قانون الشيء ونقيضه يحوي نقيضه.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العبودية

قامت التشكيلات العبودية على تحلل التشكيلات المشاعية. وبالطبع جرت دراسات وتحليلات لأسباب تفكك التشكيلات المشاعية، إلى النحو التالي:

- تطور أدوات الإنتاج.
- تبلور أنوية الملكية الخاصة.
- نُدرة الثروة الطبيعية (طبعا ندرة وسائل اقتحام الطبيعة) وهذا مقارنة مع تزايد الناس، مما أعطى لأدوات الإنتاج الجديدة دور تقوية اجتماعية سياسية لمن يتحكم بها.

14 On the distant beginnings of private property, see Engels (1941) The Origins of the Family, Private Property and the State (London, Lawerancs & Wishart). Quoted in Bade, 1985, p. 52.

- اللجوء للحروب مثلاً على المراعي، و/أو صراع قد لا نسميه طبقياً، وقد نسميه بمعنى أن (الرؤساء حركوا الباقي للحرب) لأجل الكسب بما هو أسهل من الإنتاج، ما يقدم ثروات طائلة ريعاً، وهذا أمر متوارث تاريخيا، فالبرجوازية في التشكيلات الرأسمالية تستخدم القومية للحرب والتوسع الاستعماري.

- برز من هذه التطورات أن الشباب صاروا عساكرَ، فصار الأسرى عبيداً لحاجة العمل لهم بدل قتلهم. وهذا يبين:

- أولوية الحاجة المادية، حيث تقود إلى تغيير المواقف الإيديولجية أو القومية. لقد غير الصهاينة الموقف من تشغيل العمال العرب في الأرض، رغم أن من مرتكزات المشروع الصهيوني عدم تشغيل العمال العرب، أي احتلال العمل واحتلال الأرض. وفي حين تمّ اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه 1948، واضطرار الصهاينة بعد عدوان 1967 لتشغيل العمال العرب الفلسطينيين. كذلك البيض في جنوب إفريقيا، فهم لم يطردوا السود كونهم بحاجة لقوة العمل لمشروعهم الرأسمالي، ولم يذهبوا إلى هناك بمشروع دولة مصمم سلفاً. أما الصهاينة فكان مشروعهم "الدولاني" -وليس الاستيطاني العملاني فقط -هو الدافع لطرد الفلسطينيين، لإقامة دولتهم في فلسطين، وهو ما أنتج حالة اللجوء[15] ونضال الشعب الفلسطيني للتحرير والعودة.

---

15 رغم التشابه الكبير بين المستوطنات الرأسمالية البيضاء، إلا أن لكل منها خصوصيات. فالحالة الصهيونية في فلسطين من خصائصها:

1 - إن البلد الأم لهذه المستوطنة البيضاء هو النظام الرأسمالى العالمى وليس بلدا واحدا
2 - وحده الذى خلق مشكلة لاجئين
3 - وحده الذى صُمِّم سلفا لإقامة دولة
4 - وحده الذى فشلت أكثر من موجة هجرات استيطانية قبل أن ينجح الاستيطان
5 - وحده الذى لا يزال يواجه مقاومة حقيقية من الشعب الأصلى أهل البلا والعربد
6 - هى آخر حالة استيطان أبيض
7 - وحدها المستوطنة الصهيونية التى حظيت بإجماع القوى العالمية الثلاث الأساسية حينها (الاشتراكية الدولية، الإمبريالية، المعسكر الشيوعى)
8 - الكيان الوحيد الذي لا تزال الإمبريالية جاهزة للقتال من أجله
9 - لكنه الكيان الوحيد الذي أمام أية أزمة يستدعي نقاشا جديا بأنّ مصيره مهدد.

- ويبين كذلك دور الحرب في التاريخ حتى اليوم، حيث تقود إلى النهب الذي يحقق ريعاً هائلاً دون شغل، وهذا ما تتصف به اليوم حقبة العولمة، حيث عبر المضاربات وطغيان المولنة على الاقتصاد الحقيقي، أصبحت رأسمالية المركز تحقق ريوعاً هائلة، وهو ما يشكل سبباً هاماً في مأزق اقتصاد الولايات المتحدة، الذي تعوضه بإنتاج وتسويق السلاح وفتح جبهات حروب جديدة.

يبين تشغيل الأسرى الدور الهام للأرض كمصدر للحياة، وضرورة تلبية حاجتها لقوة العمل، بمعنى أن أية أمبراطورية (روما مثلاً) لا يمكنها الاعتماد المطلق على الريع المتأتي من الحروب، وبالتالي إهمال الزراعة في البلد نفسه. وما ينطبق على روما الإمبراطورية، ينطبق بمستوى صغير على القبيلة الواحدة. لذا أصبح العبيد جزءاً أساسياً من وسائل العمل.

وحيث تم استخدامهم بداية لأهداف منزلية، فقد أصبح العمل العبودي من الوسائل الأساسية للإنتاج السلعي.

وهنا تضمن التقسيم الاجتماعي للعمل الحرف اليدوية، كفرع منفصل في الصناعة، ومن ثم التطور اللاحق في التجارة. يؤكد هذا صحة الاستنتاج بأن التسويق/التجارة يتبع الإنتاج دائماً.

في التشكيلة العبودية تظهر البنية الطبقية بقسوة. فطبقة الأحرار -كما كانوا يطلقون عليها في اليونان القديم -هي التي ملكت العبيد، وبالتالي هي التي تحكمت بالفائض الاقتصادي المبزول من تشغيلهم. واللافت أن هذه الحيازة أو التحكم ناتج عن السيطرة السياسية بالقوة والقسر. بمعنى أن علاقات الشغل والتشغيل، لم تقم على تعاقد "حر" بين العامل وصاحب العمل كما في التشكيلات الرأسمالية.

انظر عادل سمارة، 5 حزيران وخصائص الكيان في كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة الخامسة عشرة ◘ العدد 3847 5 حزيران (يونيو) 2015.

نلاحظ هنا حضور الفائض دائماً باعتباره يمثل العامل الاقتصادي كأساس ومقرر في التغيرات والعلاقات الاجتماعية. وهنا نقصد الفائض، وليس آلية سلخ الفائض.

فنحن ربما بتكثيف مشدد أمام عامودين رئيسيين يشرحان كل شيء:

- أولوية الإنتاج، وهو يعني أن الدور الأساسي هو للمنتجين
- وصولاً إلى حيازة الفائض، وهو الدور الاستغلالي للمالكين أو المتحكمين بالقرار.

وبكلام آخر نقصد الطبقتين المتناقضتين اللتين برزتا في هذه التشكيلة، وهما: الرجال الأحرار أي ملاك العبيد والعبيد. وبالطبع، نحن أمام ظاهرة خطيرة مجتمعياً ومن ثم تاريخياً، وهي أن المرأة قد هُزمت مع وصول هذه المجتمعات مرحلة العبودية ولا تزال.

من علامات التمايُز أن الطبقات الاجتماعية ليست كتلة واحدة، أي أنه في الطبقة الواحدة عدة شرائح، أو فئات توجد ما بينها تمايزات ولكن مصالحها تُقدِّم التماسك والتحالف على التمايز.

في المرحلة العبودية تكونت الطبقة الأولى من ثلاث فئات:

- كبار ملاك الأرض
- صغار المنتجين
- القساوسة priests (نلاحظ حضور الأيديولوجيا دائماً كقوة سلطة)

فيما يخص فئات الطبقة الواحدة، لنأخذ الطبقة الحاكمة المالكة في الولايات المتحدة، هناك الشرائح التالية:

- الشريحة السياسية الحاكمة في الإدارة السياسية للدولة
- وشريحة رأس المال المدني المالي والصناعي
- وشريحة المجمع الصناعي العسكري

- وشريحة الثقافة والإعلام بأنواعها
- وشريحة المؤسسة الدينية

كما أن الطبقة العاملة تنقسم إلى ثلاث شرائح:

- عمال الصناعات التقليدية
- عمال قطاع الخدمات
- عمال قطاع الاقتصاد الجديد.

قادت السيطرة الطبقية في النمط العبودي إلى تبلور الحاجة للدولة. وطبقاً لأحدث البحوث، فإنَّ أول الدول كانت في الشرق، في العراق، ثم في اليونان وروما.

لقد استطالت مرحلة العبودية في بعض البلدان إلى بدايات قيام الرأسمالية باختطاف العبيد من أفريقيا[16]. وذلك عبر مثلث التجارة من أوروبا لإفريقيا ولأمريكا، والسابق أوضح مثال على تجارة سلعية لنمط الإنتاج العبودي. وهذا يكشف لنا مسألة هي الأخطر في تاريخ البشرية وهي التعسف والوحشية الكامنين في أسس دولة الولايات المتحدة وكندا، بل وجميع المستوطنات البيضاء، حيث قام المستوطنون البيض بذبح الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية خاصة أي الولايات المتحدة وكندا، ونظراً لحاجتهم لقوة العمل استجلبوا بالقوة، قتلا وصيدا وتجويعاً وموتاً في السفن، ملايين الأفارقة الأحرار كعبيد ليعملوا في مزارعهم وورشهم الرأسمالية! كان لا بد أن يفعلوا هذا كي لا يبقى من أصحاب الأرض أحدٌ، لا سيما وأن أصحاب الأرض قاوموا هؤلاء الغزاة الذين أصبغوا على مذبحة الاستيطان صبغة إرادة الله ووعده لهم، في تشبه بأكذوبة أرض الميعاد لدى الصهاينة. لذا قال مؤسسو الكيان الصهيوني بأن الكبار من الفلسطينيين يموتون والصغار ينسون. وبالطبع

16 See Walker, Rodney 1970, History of the Upper Guinea, 1545-1800 (New Yor;, Monthly Review Press). And Eric Wulliam 1972, Capitalism and Slavery (London, Deutsch).

قاموا بما عُرف حتى الآن بـ 78 مذبحة (أقصد حتى نهاية 1949)، ولولا الهجرة والاحتماء بالمحيط العربي، لكانت الإبادة التامة هي نهاية الشعب الفلسطيني.

يقدر امتداد مرحلة العبودية لأربعة آلاف عام، وربما هي من التشكيلات التي مرت بها معظم مناطق العالم.

لكن هذا النمط تحلل بسبب تناقضاته، حيث كانت الحروب مصدراً لتجنيد العمال المطلوبين، وما رافقه من تدمير لفلاحيه وحرفييه الذين خدموا كجنود. وهكذا مع تزايد ندرة العمال، اضطر ملاك العبيد إلى تقسيم الحيازات إلى قطع صغيرة، وتسليمها لصغار الفلاحين، ولاحقاً للعبيد. وتلك كانت بدايات العلاقات الإقطاعية.

فإلى جانب التطور الضئيل والبطيء لقوى الإنتاج تحت علاقات إنتاج -كان فيها العمل محتقراً -لم يعد بوسع هذا النمط الصمود.

يقول إنجلز: "إن نظام الرق... وهو يموت... يترك شوكته المسمومة: احتقار الرجال الأحرار للعمل المنتج، هنا تكمن الطريق المسدودة التي وجد العالم الروماني نفسه فيها: كان الرق مستحيلاً اقتصادياً، أما عمل الرجال الأحرار، فكان محتقراً في معظم الأحيان، لم يعد باستطاعة الأول أن يكون قاعدة الإنتاج الاجتماعي، في حين لم يكن الثاني قد بلغ مرحلة تؤهله لأن يكون قاعدة هذا الإنتاج، فكان الحل الوحيد لهذا الوضع هو قيام ثورة شاملة" .

نضع هنا سؤالاً مفتوحاً هو: هل ميل رأس المال إلى المضاربة بعيداً عن العمل الإنتاجي الحقيقي سوف يساهم في تحلل الرأسمالية المعولمة؟ وهل سيلعب المحيط دور العبيد، كما كان ذلك في مرحلة العبودية، وإلى أين ستؤول الأمور؟ هل تراجع الاقتصاد الأمريكي وتقدمت الصين كمحطة إنتاج، بالرغم من كونها محطة إنتاج للشركات الأمريكية، سوف تدفع باتجاه تحول طفيلي ريعي للولايات المتحدة؟ وهل بغياب القاعدة الإنتاجية -أي إنتاج سلعٍ يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في طباعة دولارات عليها -طلبا عالميا؟ (انظر لاحقاً، القيمة والعملة).

يبين هذا النص بوضوح كيف يمكن لموقف -"احتقار العمل المنتج" -أن يصبح عائقاً أمام تطور قوى الإنتاج، وكيف يقدر إنجلز أن الثورة الشاملة، هي وحدها الكفيلة بقلب عنصر البناء الفوقي هذا قلباً كافياً، جاعلاً من التقدم الجديد أمراً ممكناً.

لقد اختتم النمط العبودي بثورات العبيد في كثير من بلدان العالم، كانت ثورة سبارتاكوس، ثم ثورة الزنج في بغداد، وثورة القرامطة من البحرين إلى العراق وسوريا...الخ

لكن لم تحصل الثورات في كل مكان، فهناك أنظمة تعمل بعكس حركة التاريخ الإنساني:

"... تم عام 1962، الإعلان الرسمي عن أن العبودية قد ألغيت في العربية السعودية، ولكن في أكتوبر 1963، فإن الجريدة العدنية (فتاة الجزيرة) قد أوردت

تقريراً بأن حكومة العربية السعودية قد أصدرت مرسوماً decree، نص على سعر جديد للعبيد بحيث يمكن لتجار العبيد بيع العبيد الذكور بما لا يزيد على 250 جنيهاً استرلينياً للشخص و350 جنيها للأنثى [17]الخ.

ورغم ذلك، لا يزال نظام الحكم في السعودية محط حماية تامة من دول المركز الإمبريالي، وخاصة الولايات المتحدة التي تزعم بأنها حامل مشعل الحرية والديمقراطية في كل مكان! ورغم ذلك يقف الطابور السادس الثقافي العربي والفلسطيني في خدمة السعودية لتحويل سوريا ديمقراطياً على النهج السعودي واليمن مزرعة عبيد[18]الخ!

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الإقطاعية:

ربما كانت هذه التشكيلة الأقل تكراراً مقارنة مع التشكيلات أو أنماط الإنتاج الأخرى. ولذا، تُنسب غالباً إلى أوروبا بينما في الشرق (ومنه العربي) يغلب التصنيف بنمط الإنتاج الخراجي، أو الإقطاع الشرقي أو العسكري...الخ[19].

تتصف مرحلة الإقطاع عموما بخمس سمات:

- وجود الإقطاعة fief، وهي غالباً الأرض،

---

17 G.O.Kozolov, (1977)m political Economy, (Moscow Progres Publishers) p. 46

18 أن يقف حاكم عربى داعما للحرب الإمبريالية على اليمن بأدوات عسكر السعودية والإمارات العربية المتحدة، فهذا طبيعى، أما أن يقف مفكر عتيق مثل الطيب تيزينى ويعتبر هذا العدوان المسمى "عاصفة الحزم" بداية مشروع عروبى! فهذا من الحضيض وأدنى في صفوف الطابور السادس الثقافي. كتب د. عدنان عويد: "منذ أيام أرسل لى صديقى الكاتب (أحمد الجاسم) من الكويت الشقيق، مقالا لك نشرته في صحيفة (الاتحاد الإماراتية) بعنوان (عاصفة حزم والمشروع العربى)، تقول فيه إن هذا المشروع الذى يقوده آل سعود ضد الحوثيين اليوم يشكل بداية مشروع النهضة العربية". رسالة إلى الدكتور الطيب تيزيني! د.عدنان عويد. موقع ساحة التحرير.

19 انظر عادل سمارة، الرأسمالية الفلسطينية من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال، ص ص 58 - 84، منشورات مركز الزهراء، القدس 1991.

- ارتباط قوة العمل بالأرض على شكل عبودية ارتباطاً بالأرض personal bond of dependence ,
- تشتت السلطة السياسية جغرافياً dispersal authority بحيث تنحصر كل واحدة في منطقة معينة ومحدودة
- وجود طبقة عسكرية فعلية definite military stratum ثابتة ولها دورٌ متواصلٌ.
- وجود أو استمرار شكل دولة [لخ بر].

وبالطبع، فإن بعض سمات هذه التشكيلة موجودة لدى نمط الإنتاج الخراجي أو الإقطاع العسكري، ولكن تقارب السمات لا يعني تطابق التشكيلات.

أما شكل العمل الأساسي في هذه التشكيلات، فكان في الأرض، حيث يعمل العمال كعبيد مرتبطين بالأرض. يستغلون القطع التي بيدهم، والأرض المملوكة للسيد الإقطاعي بأدوات بسيطة كالمجرفة وسيوف قصيرة للقطع والحراثة.

ونظراً لارتباط عبيد الأرض بها، فإن قطع الأرض التي يعملون فيها يسكنون فيها أيضاً، ولذا؛ فهي وهم أجزاء من الإقطاعة، وهي الأجزاء التي يوزعها مالك الإقطاعة أو الملك أو سيد المنطقة.

يقوم تقسيم العمل على الزراعة أساساً مع وجود بعض الحرف. أما التبادل، فيجري خارج أراضي سادة الإقطاع، أي بين الإقطاعات وخارجها كلها.

تجسدت حيازة الفائض في طبيعة علاقات النظام الإقطاعي، حيث تقوم على إنجاز خدمات إلزامية إجبارية، واستغلال المنتج على أساس إرغام سياسي شرعي مباشر. [لخ بر]

M. Bloch (1966) Feudal Society (University of Chicago Press)20

21 Quated in M. Mamdani 1976, Politics and Class Formation, in Uganda (New York, Monthly Review Press), p. 24 footnote.

ومن حيث علاقات الملكية، فهي تتركز في احتكار الأرض، بما هي الوسيلة الأساسية للإنتاج، والعمل القروي، والخدمات الأخرى من المستأجرين tenants. كان الأساس الفوق اقتصادي لاستغلال العمل الفائض -من قبل سادة الإقطاع - قائم على المستوى السياسي. وهذا ولد طبقتين إجتماعيتين متناقضتين من ملاك الأرض:

- الملك
- وسادة الأرض.

وهذه الطبقة مقسمة إلى شرئح، منها: قادة الجيش، والرهبان، وبقية النبلاء، والعبيد والأقنان serfs.

كان الفائض الذي يسلخه ملاك الأرض هو ريع الأرض. ويتضمن ريع العمل أو السخرة الذي يجب أن يؤدى للإقطاعي في أرضه وريع بالقيام بعمل بمقابل عيني، والذي يشكل خراجاً لنتاج الأرض، ويسلم من قطعة المستأجر إلى اللورد ثم الريع النقدي الإقطاعي، ومنه رسوم على الطرق، والمحاكم والأسواق...الخ، ضرائب الدولة، ورسوم العبور المحلي، والإعشار من المحصول للكنيسة.

يمكن تسجيل خمسة عوامل كانت وراء تفكك الإقطاع:

1 - تزايد تقسيم العمل الذي طور الحرف والتجارة من حيث الكم والتنوع، وتجاوز الجغرافيا. وهو ما يمكن تسميته نموذجاً أولياً لسحق الحيز، لأنه يذهب إلى ما هو أبعد من سيطرة الإقطاع، أي سيطرة سادة الإقطاع.

2 - ظهور الأسواق القومية التي وحدت أجزاء البلد، وزادت تراكم رأس المال التجاري، وتجلى ذلك في تزايد قوة الملك الأساسية على قوة الإقطاعيين.

3 - ظهور Commutation أو الدفع بالنقود على ريع العمل الإقطاعي، وهو ما وحد الفلاحين بالأرض. وهو بداية بلترة الفلاحين.

4 - العدوان الإستعماري المباشر، والذي فرض علاقات رأسمالية في إفريقيا وبلدان أخرى.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للنمط الآسيوي:

لا بد أن نتوقف قليلا عند نمط الإنتاج الآسيوي. فهو قضية خلافية ونقاشية معاً.

هناك كثير من الاعتقاد، غير الضعيف، بأن هذا النمط لم يكن قائماً حقاً، بل هو إلى حد كبير استنتاجي أو افتراضي من ماركس نفسه، ربما لعدم توفر معلومات أو دراسات ذات بال عنه.

يجادل ماركس في هذا الصدد، بأنه:

"... إذ يستحيل تفسير وجود الدولة إلا على أساس الصراع الطبقي، إذ توجد الدولة لإعادة خلق الشروط العامة، وتملك الفائض، ضمن شكل اجتماعي مبني على الصراع الطبقي. ولكن ليست هناك طبقات ضمن نمط الإنتاج الآسيوي. فلا توجد طبقة حاكمة منفصلة عن بيروقراطية الدولة. وبالتالي: **"إن نمط الإنتاج الآسيوي يستند إذن إلى تناقض نظري، مفاده أن ثنائي الضريبة/الريع يشترط وجود الدولة، دون القدرة على تفسير ظروف وجود الدولة في غياب الطبقات الاجتماعية"** [22].

يرى إن المجتمعات القروية تتصف بأنها مكتفية ذاتيا، مع سيطرة الدولة، بصفتها المالك الحقيقي للأرض، وغياب الطبقات، وقدرة البنية الاجتماعية على استيعاب التغيرات النابعة من السلطات السلالية [23].

صحيح أن ثنائي الضريبة/الريع يشترط وجود الدولة/السلطة، ولكنه ليس من السهولة بمكان أن يعمل دون وجود مستوى من البنية الطبقية. نعم هناك طبقة الفلاحين الذين يُنتجون ويدفعون الريع بأي شكل كان، بل يُؤخذ منهم. ولكن، هل

---

22 تيرنر 1981، ص 45.

23 انظر بهذا الصدد كتاب ف.ن. نيكيفوروف، الشرق والتاريخ العالمي: حول أسلوب الإنتاج الآسيوي، ترجمة وتقديم د. توفيق سلوم، منشورات الفارابي 1981.

الجُباة هم جزء من السلطة الحاكمة أم هم شريحة، صحيح أقل من تبلور طبقة، ولكن ليسوا منتجين، وليسوا جزءاً من الطبقة المتسلطة. وينطبق الأمر نفسه على الحرفيين. كما أن المستوى الأعلى من الجُباة هم أيضاً شريحة قيادية عليا، جهاز إداري له امتيازاته، طبعا ليس هو الحاكم المستبد، ولكن ليس جزءاً من الشعب العادي المنتج. هذا إلى جانب الجهاز العسكري الذي له امتيازات ودور في تثبيت السلطة وفرض الريع...الخ، فهذا يمكن أن يكون مع الإداريين، الطبقة الوسيطة بين الحاكم وأسرته وبين الشعب.

ولكن، في أبسط التحليلات، هناك شرائح في الطبقة الكبرى هذه متمثلة في الدولة .

وإذا صح أن هذه الشرائح موجودة، فهذا يعني أن المجتمع لم يكن بالشكل الحديّ الذي عرضه ماركس. وإذا وُجدت هذه الأنوية أو البدايات الطبقية، فمن الطبيعي تحولها إلى طبقات ومن ثم حصول صراع طبقي.

يمكن القول رغم افتراضية هذا النمط، بأنه موازٍ للإقطاع، ولكن يختلفان في:

إن ملكية الأرض في الإقطاع محتكرة من قبل الملك وسادة الإقطاع، بينما في الآسيوي، فالملكية جماعية للقرية.

في الإقطاع؛ الملك هو رمز الملكية العامة، لكن التقاليد تمنعه من تجريد الفلاحين والقرويين منها، الذين هم لصيقون بالمنتجين في النمط الجماعي. وهم أبعد من أن يكونوا عبيداً يخدمون الأرض لسعادة ملاك الأرض.

في الآسيوي؛ فإن عملية العمل المهيمنة هي عمل فلاحين في الجماعة أو القرية المحلية، حيث الأسرةُ أو الأسرُ منخرطون في استغلال ذاتي.

تقسيم العمل في الآسيوي شبيه بالكميونة الهندية عند ماركس أو الاقتصاد الطبيعي عند شيانوف، عن روسيا القرن التاسع عشر، إلى جانب صناع مهرة، وتبادل

واحتكار الدولة للتجارة، كما كان في القرن السابع عشر، ممالك فينيسيا، ونجوين تتاجران التجارة البعيدة مع الصين واليابان.

سلخ الفائض في الآسيوي يعتمد على عامل أيديولوجي، وليس على علاقات إنتاج مباشرة. علاقات الحق السماوي والعلاقات النسبية Lineage التي تنتج صنمية معينة في الآسيوي.

في مؤسسات الآسيوي، تقوم الدولة بتنظيم وسائل الإنتاج، وحيازة وتوزيع الفائض الاجتماعي. وولد هذا طبقتين، هما: الفلاحون، والطبقة الحاكمة التي تنظم الدولة.

والأمر نفسه في الحضارة المائية، حيث تنظم الدولة المجتمع بتقسيمها إياه إلى أجنحة عسكرية وإدارية وأعمال عامة.

إن النظر إلى المجتمعات الشرقية الآسيوية بهذا المنظار الذي يفترض السكون المطلق من حيث الحراك الاجتماعي، إنما هو تحت تأثير تنظيرات المركزانية الأوروبية -التي في التحليل الأخير - تهدف إلى تبرير الاستعمار بما هو الأداة الوحيدة لفض بكارة الشرق،- كي يحمل بمولود جديد، والذي إن حصل، سيكون متخارجاً. ومن ضمن ذلك تأثير الاستشراق والذي آخر طبعاته هو الاستراق الإرهابي الذي ولَّد القاعدة وداعش والنصرة...الخ. هل حقاً الاستعمار هو الذي كسر القيود؟ وهل هذا الاعتقاد هو الذي أوصل ماركس وإنجلز إلى حالة استشراقية [24].

يرى ن تير -اكوبيان أن التشكيلة المشاعية، هي فقط اجتماعية، لأن العلاقات قبائلية وليست اقتصادية، وبأن العلاقات القبائلية هي التي تحدد اتجاه تطورها[25]. كما أنه ينفي وجود أسلوب الإنتاج العبودي في أي مكان من العالم[26].

24See Adel Samara Terrorist Orientalism, in Kana'an – The e-Bulletin كنعان النشرة الإلكترونية *Volume XV – Issue 3781 , 3782, 23 March 2015*

25 نيكيفوروف، 1981، ص 11، ملاحظة 1.

26 نفس المصدر نيكيوفوروف، ص 11، ملاحظة 1.

وعلى سبيل المثال تقول دانلوفا: "في كثير من المجتمعات التي تعتبرها أدبياتنا التاريخية مجتمعات إقطاعية، لم يعثر الباحثون على ملكية عقارية كبيرة (سواء خاصة فردية أو حكومية) إطلاقاً، أو على امتداد فترات زمنية طويلة [27].

ويفترض أز جوريفتش أنه "من المتعذر الوقوف على قانون اقتصادي أساسي للإقطاعية، يكون على غرار القانون الأساسي للاقتصاد الرأسمالي... إن القوانين الاقتصادية لا تحدد مجمل البنية الاقتصادية في المجتمع القروسطي، ولا مجرى تطوره. إن قانونيات الأطرزة الاجتماعية المختلفة، المتواجدة معاً في ظل الإقطاعية، غير متجانسة، ولا يمكن ردها إلى طراز واحد [28].

ويرى ف. إليوشيتشكين أن مفهومي "التشكيلة العبودية" و"التشكيلة الإقطاعية" الرائجين الآن، قد عفا عليهما الزمن . وهو يقترح "إيداعهما في متحف التاريخ كمعروضات مكرمة، أنجزت مهمتها، ومارست دوراً إيجابياً كبيراً في تاريخ العلم؟ [29]

نفي العبودية: في عام 1956 قام مؤرخان من ألمانيا الديمقراطية، هما، رزجيونتر وج شروت، بلفت انتباه الباحثين إلى بعض الصعوبات، التي تنشأ عن النظر إلى التاريخ القديم للهند والصين، وعدد من بلدان الشرق الأخرى، على أنها مرحلة عبودية. ويرى هذان المؤرخان أن أساس الإنتاج في هذه البلدان، هو عمل الفلاحين الأحرار شخصياً، وأن التناقض الطبقي الرئيسي فيها، إنما كان التناقض بين كبار ملاك الأراضي، وبين الفلاحين، وأن العبيد لم يلعبوا أبداً، دوراً موجهًا في الانتفاضات الشعبية، وأن الانتقال من المجتمع العبودي إلى الإقطاع قد تم في الشرق، دون ثورات العبيد، حيث

27 نفس المصدر نيكيوفوروف، ص 11، ملاحظة 2.
28 نفس المصدر نيكيوفوروف، ص 11، ملاحظة 2.
29 نفس المصدر، ص 11، ملاحظة 2.

أن العبودية لم تكن قد بلغت إلى ذلك الحين، المرحلة الأعلى الكلاسيكية من تطورها، فقط في اليونان وروما جددت العبودية طابع أسلوب الإنتاج هناك[لخ تر].

وأبعد من ذلك، مضت الباحثة إز ويلسكويف، التي كانت قد أنجزت إلى ذلك الحين، مؤلفاً عن العلاقات الإنتاجية في العالم القديم. في هذا الكتاب، الذي صدر عام 1957، تضع المؤلفة "الاستبداد الشرقي" ونظام الرق جنباً إلى جنب، كتشكيلتين مختلفتين، قامت أولاهما في الشرق القديم، والثانية في اليونان وروما عام 1056.... وتأخذ على جيونتر وشروت أنهما اعتبرا الشرق القديم والعالم (اليوناني والروماني) القديم ANTIQUITY تشكيلة واحدة.[لخ تر].

وفي هذه المقالات تطرح المؤلفة، بوضوح أكبر منه في الكتاب، وجهة النظر القائلة بأن المجتمع الشرقي القديم لا يمثل تشكيلة طبقية تناحرية خاصة، والتي تكلم عنها ماركس، لكن "إنجلز ومورغان وستالين، أدرجوها ضمن "عصر الرق" المشترك مع اليونان وروما.[بر تر]

طبقات في الشرق: أو القول: "تبعا للآراء السائدة، ليس هناك إلا طبقتان في المجتمع العبودي –العبيد وأسيادهم... لكن الصورة الواقعية هي أكثر تعقيداً بما لا يقاس. أفلم يكن العبيد يشكلون الجزء الفعال بين سكان المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة، حتى في تلك العصور، التي بلغ فيها الرق أوجه، ونما المنتجون الصغار الأحرار –المالكون والمزارعون والحرفيون ومربو الماشية، والتجار، وشتى ألوان الفقراء اللومبن بروليتاريا (البروليتاريا الرثة). وفي بلدان الشرق القديم، المسماة عبودية، كانت مشاعة المزارعين -وليس العبيد – أساس الدولة المادي. وعليه، فإننا لا نجد في المجتمع اليوناني والروماني القديم، كما في سائر المجتمعات القديمة الأخرى طبقتين فقط، عبيد وملاك العبيد، بل تبرز أمامنا بنية اجتماعية، أكثر

---

30 نفس المصدر، ص 13.

31 نفس المصدر، ص 13.

32 نفس المصدر، نيكيفوروف، ص 13.

تعقيداً وبرقشة إلى حد كبير"[33]. هنا أيضا لا نعثر مع الأسف على ذكر لأسماء أولئك الباحثين، الذين يؤكدون أنه لم تكن في المجتمعات العبودية إلا طبقتان: ملاك العبيد والعبيد[34].

"... ومن هنا يتضح أن النقاش لا يدور حول مسألة ما إذا كان النظام القائم في الصين القديمة عبودياً أم غير عبودي، بل حول مسألة أعم: حول الطابع الطبقي أو غير الطبقي لهذا المجتمع"[35].

وهذا سؤالي أنا، هل المجتمع طبقي أم لا؟ مما يدفعني لترجيح طبقيته. وهذا أهم من وصف التشكيلة بأنها عبودية أم لا.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية:

ترافق الانتقال من أنماط الإنتاج الإقطاعي والآسيوي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي مع الإنتاج السلعي البسيط، والتراكم الأولي لرأس المال التجاري.

حيث بدأت هذه العملية في أوروبا، فإن الإنتاج البضاعي البسيط المرتكز على تزايد المساواة للمنتجين الصغار المنخرطين في تبادل السلع، قد دُعم بالتراكم الأولي لرأس المال التجاري، والذي تضمن استغلال المجتمعات الأخرى عبر الإفناء بالاستيطان الأبيض والعبودية، والنهب الاستعماري والتبادل اللامتكافئ.

لإنتاج وإعادة إنتاج النمط الرأسمالي، هناك الملامح التالية:

الأول: وجود رأس المال النقدي المتركز في أيدي ملاك العمل غير المنتج، والذي له تأثير فعال على وسائل الإنتاج.

---

33 نفس المصدر، نيكيوفوروف، ص 26.
34 نفس المصدر، ص 26.
35 نفس المصدر، نيكيوفوروف، ص 28.

والثاني: برلتة قوة العمل المنفصلة عن أدوات الإنتاج، ليعمل العمال كمأجورين لصالح مالكي ومديري وسائل الإنتاج.

في هذا النمط **تحوز البرجوازية على كل من الطبيعة وفائض العمل، وهذا يعني أن الفائض يتحصل عبر ممارسة اقتصادية**، ويحكم بعلاقات اقتصادية بحتة. وعليه فإن المستوى الاقتصادي يسيطر سلفاً على النمط الرأسمالي. وبهذا، تحوز البرجوازية على فائض العمل، مما يفرز طبقتين، هما: البرجوازية والبروليتاريا.

ومع تركز نمط الإنتاج الرأسمالي، يعجز قانون المنافسة الحرة عن ضبط جشع الرأسماليين، مما ينقل التشكيلة من المنافسة للاحتكار داخل المجتمع الواحد وإلى الإمبريالية على صعيد عالمي، ممثلة في الغرب الرأسمالي المسمى "الحر"، وفي الأنظمة الفاشية والنازية، وتمفصلاتها من المستوطنات البيضاء كجنوب إفريقيا سابقاً، والكيان الصهيوني الإشكنازي اليوم، وأستراليا حيث تشكل الأخيرتين حالة إمبرياليات رثة. بينما في المحيط، تتشكل أنظمة بيروقراطية ورأسمالية الدولة وغيرها.

مع هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي في المركز، ولاحقاً في المحيط، خُلِقَ لأول مرة سوقٌ عالميٌّ حقيقيٌّ دائماً، ونظامٌ عالميٌّ تحاول الأنظمة المسيطرة فيه، حصر العالم كله في ثقافة واحدة، هي: ثقافة السوق التي تقتل التنوع الثقافي الذي أنجزته البشرية على مرّ العصور. كما أن من إفرازات هذا النمط الاغتراب والنهب، واللذان مع الزمن ينتهيان إلى كونهما مقدمات للنضال التحرري.

هذه التشكيلة هي الأرقى مما سبقها من تشكيلات، وفيها لعبت البرجوازية دورين متناقضين:

في الدور الأول: لعبت البرجوازية دوراً تقدمياً على دور طبقة الإقطاع، حيث شاهدنا وجود الأحزاب السياسية والبرلمانات، والحريات السياسية، والإنتاج الكثيف، وتوسع سيطرة الإنسان على الطبيعة...الخ.

وفي الدور الثاني: وهو ما تنتهي إليه نفس هذه الطبقة من استغلال الطبقات الشعبية، والتنافس فيما بينها عبر قانون فوضى الإنتاج، حيث يُخرج رأسماليون أقوياء الرأسماليين الأضعف منهم خارج السوق، وتنتقل السوق من المنافسة إلى الاحتكار.

يمكننا القول بأن الماركسية هي الفلسفة التي شخصت مرحلة وجوهر وتناقضات رأس المال. وطبقاً للتحليل الماركسي الكلاسيكي، فإن تناقضات الرأسمالية متجلية في الاستغلال والاغتراب، وتزايد البطالة. إذ قاد تبلور جيش العمل الاحتياطي إلى الثورة العمالية في بلدان المركز الرأسمالي المتقدم تحديداً.

لكن الثورة الاشتراكية حصلت في بلدان أقل تقدما كروسيا، أو غير مترسملة كالصين وكوبا... وهذا طرح جدلاً موسعاً حيث جادل البعض بأن هذا يعني فشل النظرية الماركسية. وهو نقد يتعاطى مع الماركسية كنبوءة، وليس كنظرية تحلل مرحلة معينة طبقاً للمتوفر حينها.

لعل هذا الحكم مبتعد عن المسألة الأساس في النظرية الماركسية، وهي أن الاستغلال القائم على الملكية الخاصة، محكوم بالصراع الطبقي الذي يخبو ويشتد طبقاً لظروف ومتغيرات، وليس محكوما بالنبوءة التي لم تدعيها الماركسية.

أما فشل معظم التجارب الاشتراكية، فعاد الذين انتقدوا حصول هذه التجارب في البلدان غير المتقدمة رأسمالياً أيضاً ليقولوا بأن الاشتراكية نفسها مستحيلة.

ولعل هذا ما يستدعي مسألة أساسية، وهي أن الصراع الطبقي والاجتماعي أمر ممتد على شكل ثورات وليس انقلابات. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الماركسية لم تحكم قطعاً بعدم حصول رِدة إلى الوراء في البلد الاشتراكي طالما لم ينتقل إلى الشيوعية. هذا الأمر الذي طالما حذّر منه ماو،أي ممن أسماهم "أصحاب الطريق الرأسمالي" The Capitalist Roaders وأكد أن قيام النظام الاشتراكي على يد الثورة الصينية لا يعني أن وجودهم انتهى حتماً، بل إن احتمال حصول ردة بقيادتهم أمرٌ ممكنٌ، وهذا ما حصل.

إنّ تجربة الاشتراكية في بلدان أقل رسملة أو غير مترسملة، وفشل هذه التجارب يعيد إلى الذهن مسألة أساسية، بأن الاشتراكية هي حصيلة صراع تاريخي ممتد، يمكن أن يمر بهزائم ومن ثم انتصارات. لكن محرك الثورات هو بقاء الاستغلال والبُنى الطبقية ومن ثم ضرورة الصراع الطبقي. هذا دون أن نتطرق إلى عسف الرأسمالية خارج بلدان المركز الرأسمالي الغربي، أي ضد بلدان المحيط، وذلك ما اتخذ أشكال: الاستعمار والإمبريالية والعولمة، وجميعها مراحل متوحشة من الرأسمالية.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاشتراكية

لعلَّ أهم الفوارق التي تميز النظام الاشتراكي عن الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية السابقة عليه، أن دور الإنسان في هذه التشكيلة أكثر حضوراً، بمعنى أنه ينتقل من تشكيلة إلى أخرى بقرارٍ واعٍ، جوهره ثورة طبقية محددة الأهداف والمعالم. ومن هنا، فالإنسان في هذا النظام يخطط لما يريد، وبالتالي هو بأقل ما يمكن من الخضوع للعفوية والصدفة المحضة وطبعاً الاستغلال الطبقي.

بالثورة الاشتراكية، يهدف الإنسان مغادرة المجتمع الطبقي إلى المجتمع الإنساني بلا طبقات. وبالطبع لا يتحقق هذا دفعة واحدة، بل عبر سيطرة الطبقة العاملة -بما هي الطبقة المنتجة -على السلطة السياسية لتقيم سلطة أو ديكتاتورية البروليتاريا على أنقاض ديكتاتورية البرجوازية، ولتحقق ليس فقط الديمقراطية السياسية بل كذلك. وأساس الديمقراطية الاقتصادية أي تحرير إنتاج العمال من حيازته أي وضع البرجوازية يدها عليه. ومن ثم تواصل النضال عبر التطور، وصولاً إلى إلغاء الدولة والعملة، وحلول إدارة الأشياء محل إدارة الأشخاص.

يتضمن هذا بشكل أساسي ومباشر نقل الملكية من الأشخاص إلى الدولة، من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، بإشراف الدولة وهي الطريق الوسط وصولاً إلى ملكية الشعب بشكل عام.

أهمية إلغاء الملكية الخاصة هي في إلغاء الاستغلال[36]، حيث في المرحلة الاشتراكية يتم اعتماد ثقافة:

- من كل قدر طاقته وله قدر ما أنجز من عمل. وهذا يعني، أنه في هذه المرحلة يبقى قانون القيمة معتمداً ومعمولاً به.
- بينما بالانتقال إلى المرحلة الشيوعية، حيث يتم إلغاء الملكية الخاصة كلياً، فيُلغى معها قانون القيمة، ويتم اعتماد مبدأ: من كل قدر طاقته وله قدر حاجته.

أي في هذه المرحلة يصبح العمل قناعة إنسانية بالإنتاج، وليس قسراً أو بمقابل لأن الاشتراكية تعني أن العمل قيمة ومبدأ إنساني طبيعي.

في هذه التشكيلة؛ يتم تطوير قوى الإنتاج بفعل تخطيط إقتصادي واعٍ، وهذا يفترض علاقات إنتاج غير استغلالية لأنها ليست علاقات طبقية تقوم على الملكية الخاصة. وفي هذه التشكيلة تكون الإنتاجية أعلى ومدروسة بشكل علمي، وخاصة لأن التخطيط يعني إنتاج ما يحتاج المجتمع وليس الإنتاج التنافسي بين المشاريع المملوكة فردياً، حيث يسود قانون فوضى الإنتاج لكي يحقق كل رأسمالي ربحاً على حساب الآخر، وتشتد المنافسة مما يقود إلى إفلاس الرأسماليين الأقل قوة، وخروجهم من السوق، بينما تتركز الثروة أكثر وأكثر في أعداد أقل وأقل.

في المرحلة الاشتراكية، لا تنحصر المساواة والعدل في المستوى الطبقي فحسب، إنَّما هو شرط أساس في المستويين التقني والجغرافي. فالاشتراكية تعني كسر الفجوة بين الزراعة والصناعة، أي كسر الفجوة بين المدينة والريف.

---

36 يعتبر جون لوك الإيديولوج الأول الذي ابتكر التنظير الطبقي الرأسمالي للملكية الخاصة. إن الجوهر الطبقي في تنظيره متجليا في قوله بأن قيام لورد الأرض منشئ المشروع، ومحسِّن إنتاج الأرض، يؤكد حقّه في الملكية وليس من خلال عمله الخاص والمباشر بل من خلال الاستغلال الإنتاجي لأرضه ولعمل الناس الآخرين فيها. إن الأرض غير المسنة، والتي هي لا منتجة ولا تدر ربحا (مثل أراضي السكان الأصلانيين في الأمريكيتين) هي تبذير، تلف ، وإنه من حق، بل من واجب، المحسنين/المستغلين أن يتملكوها".

بناء على التخطيط المركزي في الاقتصاد الاشتراكي، يتم القضاء على ظاهرة فوضى الإنتاج التي هي قانون أساسي في الرأسمالية. وأهمية هذا الأمر، أن فوضى الإنتاج هي هدر لجهد العمال الذي بُذل في إنتاج زائد عن حاجة المجتمع عبر عملية المنافسة، فتم فيه استغلال العمال، بحيث حصلوا على أجور أقل من قيمة عملهم (انظر لاحقاً)، وفي الوقت نفسه يتم إتلاف منتجات زائدة أي إتلاف ثروة وطنية، كما يتم توقيف ماكينات عن العمل لأنها أقل طاقة إنتاجية من الماكينات الجديدة لدى الرأسماليّين الأكثر قوة مالية، فلا تتم الاستفادة من طاقتها الإنتاجية بشكل كافٍ. إن هذا الهدر لقوة العمل وللمنتجات والآلات هو على حساب رفاهية المجتمع.

في النظام الاشتراكي، يتم الربط بدقة ما أمكن بين الإنتاج والاستهلاك [37]، بمعنى أنه لا يتم إنتاج ما ليس ضرورياً، أو ما يزيد عن حاجة المجتمع، وذلك عبر خطة اقتصادية تخطط بشكل علمي لما هو مطلوب، أي القدرة الاستهلاكية للمجتمع. بينما في النظام الرأسمالي يسيطر كما أشرنا قانون فوضى الإنتاج. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فوضى الإنتاج هي إهلاك للطبيعة، وتدمير للبيئة، وهي أمور لا يهتم بها رأس المال طالما تحقق له الربح اللامحدود. لذا، نلاحظ أن الولايات المتحدة -وهي الدولة الأولى رأسمالياً- ترفض التوقيع على اتفاقيات حفظ البيئة مثل اتفاقية كيوتو.

في الاقتصاد السياسي

ننتقل في التالي إلى قضايا أساسية في الاقتصاد السياسي للماركسية. وفيها سنعالج ما نراه أكثر أساسياً، وضرورة للمتحاورين ولمن سيحاورون آخرين على أساسها. كل ما نأمله أن تكون القضايا المطروحة سهلة التناول، وإن كان بعضها يتطلب شغلاً لا باس به.

37 Raymond Lotta 1994 (ed), Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism; the Shanghai Textbook, Banner Press.

ديناميات الأنماط والتشكيلات:

نمــط الإنتاج

كما هي التشكيلة، فإن نمط الإنتاج متعدد التعريفات، وتعريفه متداخل مع التشكيلة نفسها، إلى درجة أن هناك جدلاً فيما يخص أهمية نمط الإنتاج، ودوره بل وحتى كونه مقترباً للبحث بما هو تجريد ذهني.

لذا سوف يتكرر تعريف أو إيراد تعريفات للنمط، مما يجعل القارِئ في خيار ماذا يعتمد لكي يصوغ في النهاية تعريفه الخاص، وهذا أحد أسباب تسمية كل هذا العمل محاورات.

أكثر ما يهم البحث هنا، أن مدخل نمط الإنتاج أساسي، في فهم الاقتصاد السياسي الماركسي، وبأن نمط الإنتاج ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو كمفهوم مجرد تعبير عن ونتاج واقع مادي صراعي وتاريخي أي ليس مسألة افتراضية.

نمط الإنتاج مفهوم مجرد، لا يوجد بالمعنى المادي الملموس في الواقع. لكنه يوفر وسائل أساسية لتحليل الموضوعات الواقعية المحددة، التي هي التشكيلات الاجتماعية، كما يجادل بولنتزاس مثلاً رغم انحيازه للتشكيلة بقوله، ذلك أن الشيء الوحيد الموجود واقعياً هو المحدد تاريخياً "التشكيلة الاجتماعية". هي الكل الاجتماعي، بالمعنى الأعرض، في لحظة معطاة ضمن وجوده الاجتماعي. فالتشكيلة الاجتماعية هي تداخل/تشابك محدد لعدة أنماط إنتاج نقية.

النمط هو بنية في أو تجمع عدة عمليات عمل تحت هيمنة نمط من الحيازة لفائض العمل، والذي يحدد من خلال علاقات إنتاج ما. وعليه، هناك جمع مزدوج لنمط الإنتاج، وهو حيازة الطبيعة وحيازة العمل، حيث يسيطر الثاني على الأول ذلك لأن علاقات جني أو سلخ الفائض هي التي تبني عملية الإنتاج.

كما يحدد نمط الإنتاج البنية الفوقية في المجتمع، أي القانون -الدولة -الفن - الدين...الخ. يعني ذلك أسبقية العامل المادي، الوجود المادي، أي: التحدي المادي.

حسب ماركس: "يحدِّد نمط الإنتاج النمط المحدَّد من الاستهلاك، والتوزيع، والتبادل والعلاقات المحددة لهذه الحالات/الأطوار واحدة تجاه الأخرى. الإنتاج بالمعنى الضيق، على أية حال، يحدَّد بالأطوار/الحالات الأخرى□ تر".

حسب تايلور، نمط الإنتاج، هو تمفصل واندماج حاسم لقوى وعلاقات الإنتاج،□ تر يتجلى النمط في التناقض بين علاقات وقوى العمل . يوجد نمط الإنتاج كدمج مزدوج محدد بين عناصر مختلفة، بحيث تشكل اندماجاً محدداً لعلاقات الإنتاج، كما أن عمليات العمل، تُشكَّلُ بهيمنة علاقات الإنتاج.

يوجد نمط الإنتاج الرأسمالي كجمع بين عمليات العمل ونمط استخلاص مسيطر للقيمة الزائدة، وذلك ضمن هذا الجمع أو الدمج، فإنّ نمط الاستخلاص يبني دمجاً بين أو من عمليات العمل، محولاً إياها ضمن حدود تؤسس حسب متطلبات نمط الاستخلاص.

رجوعاً أو بمعنى تعريفنا السابق للأشكال المختلفة لعمليات العمل، بوسعنا تتبع تطور التعاون في تقسيم العمل من بسيط إلى أكثر تعقيداً، تحت سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية، وكل ذلك محكوم بطبيعة نمط الإنتاج.

يتصف نمط الإنتاج الرأسمالي بجمع محدد من العناصر التي فيها علاقات محددة للإنتاج، تهيمن بدورها على عملية العمل، وتضمن شكلاً محدداً لسلخ وحيازة القيمة الزائدة من داخل هذه العمليات.

لا يهتم مفهوم نمط الإنتاج فقط بتحليل العلاقات المتطلبة بين الإنتاج والاستهلاك، والتوزيع والتبادل، بل كذلك بتاريخ النمط□ تر أي بتسلسل تطوره. ويهتم بتحليل

---

38 K, Marx, Contribution in the Critique of Political Economy, Laurance and Wishart, 1971: 250.

39 On the definisions and relationships between the mode of production and social formation, see, W .H . Shaw 1978 Marx's Theory of History (London, Hutchinson, chs, 1 and 2 and Tay;or, J.G, 1979, From Modernization to Modes of Productiob (London, Macmillan), chs. 5 and 9.
p.164.

40 Taylor, J.G, 1979, From Modernization to Modes of Production (London, Macmillan. P.116.

كيفية تطور عناصر نمط من تحلل نمط آخر ... مثلا فصل المنتجين من قبل النمط الرأسمالي عن إنتاجهم، وسيطرة غير المنتجين على وسائل الإنتاج وجهد المنتجين.

لنأخذ هنا العمل الاجتماعي بشأن تاريخ نمط الإنتاج، حيث يتصف كل نمط إنتاج بروابط بين مختلف مستوياته، كالاقتصادي والسياسي والثقافي وغيرها.

في بروز وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن وحدة قوة العمل ووسائل الإنتاج قد استبدلتا بوحدة جديدة، هي التي بين وسائل الإنتاج، وموضوع العمل الذي أنتج من قبل المكننة. هذا الاندماج الجديد، سمح بتطبيق مخترعات معينة لوسائل الإنتاج على شكل تكنولوجيا. هو ذاته الدمج الاجتماعي الذي أشار إليه ماركس، لتأسيس القاعدة لتركز رأس المال وتمركزه. لقد أسماه ماركس في موضع آخر **"العمل الاجتماعي"، وهي: النتيجة لعملية تحولٍ طويلة لعمليات العمل على يد علاقات الإنتاج الرأسمالية المهيمنة.**

من أهم ما يتعلق بنمط الإنتاج، هو أن نكتشف علاقات الإنتاج التي تسمح لفائض العمل بأن يُسلخ من المنتجين المباشرين في نمط محدد هو الذي نحدده. وما يؤول إليه الفائض لاحقاً من حيث قدرة نمط الإنتاج على إنتاج نفسه، إعادة إنتاج المجمع. وهذا يتضمن الإحاطة بعلاقة محددة، بين مدى تعمق الإنسان في حيازة الطبيعة بالعمل، وتطور قدرته على الإنتاج، وبذل الفائض، ومن ثم إعادة إنتاج كل ما يتعلق بتجديد وجود وبقاء عملية العمل، بمن فيها المجتمع نفسه.

جدل في نمط الإنتاج

لعل الخلاف الأشد فيما يخص نمط الإنتاج هو أيها المستوى الذي يلعب الدور المقرر في الانتقال من تشكيلة إلى أخرى، أو سيطرة نمط إنتاج على آخر/أخريات؟ هل هو المستوى الاقتصادي؟ وهل سيطرة المستوى الاقتصادي هي فقط في المرحلة الأخيرة، أي لحظة الحسم، أم أن المستوى الاقتصادي موجود ومواكب لكل عملية التطور وهو

أساسها، وإن كان يفضي بمساحة ما لدور نسبي عبر استقلال نسبي للمستويات الأخرى؟

كثير ممن ينسبون للمستوى الاقتصادي دوراً أو تأثيراً أو الحسم في النهاية، هم إما متشددون ماركسيّون أو مضادون بشدة للماركسية، إنما يقومون بإسقاطه بشكل لا تاريخي، وكأنه حدث غيبي يأتي دون فعل الإنسان، أو دون دور فعل متواصل للعامل المادي في سياقه التاريخي. فالعامل المقرر في النهاية، هو نتاج عملية تفاعل المستويات. لذا فالعامل الحاسم أو المقرر هو العامل المادي، كإطار أوسع وإن كان عنوانه العامل الاقتصادي.

ما نؤكد عليه، طالما أن العامل الاقتصادي موجود ومواكب بل وفاعل، فهو المقرر والمسيطر في نمط الإنتاج الرأسمالي، لذا؛ سيكون على العموم مسيطراً في التشكيلة الاجتماعية التي فيها نمط الإنتاج الرأسمالي مسيطراً. فالنمط يبين أو يعرف الأساس الاقتصادي للقاعدة المادية للمجتمع، ويشكل البنية الاقتصادية للتفسير المادي للتاريخ.

يتبنى لاكلاو النظام الاقتصادي بديلا عن نمط الإنتاج: "... نفهم بنمط الإنتاج تركيبًا معقدًا متكاملاً لقوى وعلاقات إنتاج اجتماعية مرتبطة بنمط مقرر من وسائل الإنتاج. ... النظام الاقتصادي من ناحية ثانية يصمم العلاقات المتبادلة بين قطاعات مختلفة من الاقتصاد أو بين وحدات إنتاج مختلفة، سواء على الأصعدة الإقليمية، القومية أو العالمية... ويمكن للنظام الاقتصادي أن يشتمل على - كعناصر مكونة له - عدة أنماط إنتاج توفر لنا ما نعرفه به ككل" [41] الخ

وهكذا، يقف لاكلاو بتركيزه على النظام الاقتصادي، أي على المجتمع لا على الطبقات، بين بولنتزاس، أي اعتماد التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، وبين الماركسيين الأكثر عمقاً وجدية أي متبني نمط الإنتاج، من: ماركس، لينين، أمين

41 Wolpe Harold (ed), 1980, Articulation of Modes of Production, Routledge & Kegan Paul ltd. Pp. 294-95.

وولرشتين أريغي...الخ. يذهب لاكلاو هنا باتجاه تغييب العامل الطبقي، والانسجام مع البنية الدولانية.

يجادل هنديس وهيرست، ارتكازاً على إنجلز: "... عبر المادية التاريخية، فإن إعادة الإنتاج البيولوجي (انعكس في القرابة)، وليس بالأحرى في إعادة الإنتاج المادي الأساس للشيوعية البدائية، حيث إنَّ بروز الطبقة والنسب في المجتمع البدائي التي كانت بوضوح نتوءًا معارض تماماً لمبدأ الطبقات الاقتصادية" [42].

وهذا يعني علاقات إنتاج غير طبقية وغير استغلالية، أي علاقات إنتاج تشاركية، وإنه بشكل أولي وبدائي تقوم على حفظ النوع ضمن نمط إنتاج سلالي. وفي ردهما على باليبار في محاولته تجاوز نمط الإنتاج، يجادل هنديس وهيرست أنه بينما ليس بالإمكان صياغة نظرية عامة لأنماط الإنتاج، لكن هناك إمكانية وضرورة لمفهوم عام تكون وظيفته في النظرية الماركسية تعيين شروط محددة، والتي يجب أن تكون مستوفاة، إذا كان لا بدّ أن تُكوِّن هي مفهوم نمط الإنتاج المهيمن الحاسم" [43].

يتابع هنديس وهيرست: "نمط الإنتاج هو تمفصل من اجتماع علاقات وقوى الإنتاج، وهو مكوّن أو مبني على سيطرة علاقات الإنتاج. إنَّ علاقات الإنتاج تحدد أو تعرف نمط حيازة العمل الفائض، والأشكال المحددة للتوزيع الاجتماعي لوسائل الإنتاج، التي تطابق نمط حيازة العمل الفائض ... إن مفهوم نمط الإنتاج محددٌ، وهو مفهوم تمفصل مقرِّر لجمع كل مِنْ علاقات وقوى الإنتاج. وهذا يعني أنه لا يمكن وجود تعريف لعلاقات أو قوى الإنتاج منفصلة أو مستقلة عن أنماط الإنتاج التي ينجمعان فيها".

---

42 Concepts of Modes of Production, text Reviewed Hindes B. and Hirst P.Q. (1975) Pre-capitalist Modes of Production. Routledge & Kegan Paul 473).

43 Concepts of Modes of Production, text Reviewed Hindes B. and Hirst P.Q. (1975) Pre-capitalist Modes of Production. Routledge & Kegan Paul. p 477.

وهذا يبرر التساؤل عن كون النمط فرضية مجردة فحسب. ولكن في الوقت نفسه، يتجه كل من هنديس وهيرست منحى تسبيق تأثير علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج. وتبقى هذه مسألة خلافية. هذا وإن كنا نميل إلى أن قوى الإنتاج، هي العامل المقرر في نمط الإنتاج، بل في تغيير تفرضه على علاقات الإنتاج الاجتماعية. ومع ذلك لا يمكن لقوى الإنتاج أن تكون عامل التأثير الوحيد، وإلا يكون عاملاً أعمى، بمعنى أن المسألة مشروطة تفاعلياً بين القوى والعلاقات. وبالطبع، فإن تغير المراحل يلعب دوراً في طبيعة العلاقة التبادلية التأثيرية بين القوى والعلاقات. ففي الصين، في فترة ماو كان بوسع العلاقات أن تلعب الدور الحاسم طبقاً لخطة التنمية الاقتصادية التي تقود وتسخر التكنولوجيا -أي قوى الإنتاج خاصة -دون أن نتحدث عن قوة العمل. ربما هذا ما دفع هنديس/هيرست للتركيز أو الانحياز لعلاقات الإنتاج.

يتابع هنديس/هيرست، "تشير قوى الإنتاج إلى نمط حيازة الطبيعة، أي إلى عملية العمل التي فيها مادة خام حاسمة تتحول إلى إنتاج محدد حاسم. إن العوامل المكونة أو الأولية لعملية العمل، هي: 1 -العمل الشخصي للإنسان، 2 -موضوع هذا العمل، و3 - الأدوات. وتختلف قوى الإنتاج طبقاً لطبيعة تجميع هذه العوامل والعناصر، ضمن أشكال محددة لعملية الإنتاج: أشكال التعاون، شكل تمفصل الوسائل، وموضوع العمل مع نشاط العامل، وما إلى ذلك" [44].

يبدو أن أشكال التعاون، وتمفصل الوسائل...الخ، هي التي دفعتهما للانحياز إلى علاقات الإنتاج أكثر من قوى الإنتاج، بمعنى أن الدخول الواعي للإنسان هام هنا.

"... إن مفهوم نمط الإنتاج كتمفصل، ودمج علاقات وقوى الإنتاج يعيق تشكيل مفهوم نمط إنتاج محدد، بوسائل الجمع المبسط لمنظومة أشياء إلى جانب بعضها البعض من علاقات وقوى الإنتاج. وبالعكس، فإنَّ مفهوماً محدداً لنمط إنتاج محدد، هو مفهوم لدمج متمفصل محدد لقوى وعلاقات الإنتاج. وهذا يعني، أنه لا مجال لتعرف علاقات وقوى الإنتاج التي تجمعهما... حيث إنَّ منظومة قوى مطابقة يمكن

44 نفس المصدر ص 478.

اشتقاقها من نمط حيازة للفائض مفترض – وهذا الأخير، لا ينتمي لأي نمط إنتاج ولا يمكن تعريف أية منظومة لعلاقات الإنتاج"[45]

وهكذا ينتهي هنديس/هيرست إلى حالة من عدم اليقين تجاه نمط الإنتاج، ربما لأنه مفهوم مجرد، وهو ما دفعهما لتحرير مسألة الفائض بعيداً عن نمط الإنتاج. ولكنهما لم يفيدانا بما هو عامل استخلاص الفائض، أو المناخ الذي يُستخلص الفائض منه أو بواسطته. أي ينقلاننا من تجريد إلى آخر دون تعيُّن!

أما بالبيار، وللتخلص من الحسم فيما يخص مفهوم محدد، ودور محدد لنمط الإنتاج، فقد ذهب بعيداً بما يقارب الخروج من الاقتصاد السياسي للماركسية، بأن رأى أن هناك أنماط إنتاج انتقالية، والتي إذن تعيش لا تطابقاً بين علاقات وقوى الإنتاج. أي حاول جعل الانتقالي هو السمة العامة لنمط الإنتاج.

من جانبهما رفض هنديس وهيرست ذلك، واعتبرا مفهوم الانتقال مقترناً زماناً ومكاناً. حيث إنَّ مفهوم نمط الإنتاج الانتقالي، لا يتضمن أو يشتمل على شروط إعادة إنتاج ذاته، ولا شروط تحوله أو انتقاله، فإن مشكلة الانتقال/عدم الانتقال، ترتبط مباشرة بإعادة الإنتاج، أو لا إعادة إنتاج، شرط وجود نمط إنتاج، والذي في النهاية يتحدد بالصراع الطبقي. وهنا نلاحظ أنهما يُدعّما وجهة نظرهما لصالح دور علاقات الإنتاج، عبر التركيز على الصراع الطبقي. ولكن هنا يبقى السؤال:

ما الذي وراء الصراع الطبقي؟ ما محركاته؟ هل هو مجرد رغبة إنسانية أو هواية؟ أم هو متطلبات فكّ التوازن أو الاستقرار بين القوى والعلاقات؟ لا شكَّ أنَّ انكسار التوازن الذي يسببه تطور قوى الإنتاج، لا ينتقل أثره الاجتماعي بشكل أعمى أو كزلزال طبيعي، لا دخل للإنسان فيه سوى التلقي والانتقاء. ومن هنا تكون علاقات الإنتاج الجديدة جاهزة عبر الإنسان لاحتضان هذا التطور الذي أحدثته قوى الإنتاج، التي تصبح موجهة في التشكيلة الاشتراكية، بعد أن كانت في الأنماط الأخرى

45 نفس المصدر، 478.

مستقلة عن دور مسبق للناس. **يقول ماو تسي تونغ: "حينما "تحتاج المعدَّات للكلام، تقوم به من خلال الرجال".**

في سياق الحديث عن مساهمة ماوتسي تونغ، كانت مدرسة مجلة مونثلي ريفيو ممن التقطت أهمية التجربة الصينية وخاصة تركيز ماوتسي تونغ على أخذ علاقات الإنتاج بالاعتبار المطلوب. يقول هاري ماجدوف:

"... لقد نقد ماو مفهوم السوفييت لتطور قوى الإنتاج باعتبارها الشيء الأشد أهمية بغض النظر إن كانت أتت من باب النظرية أو المصلحة الذاتية أو كليهما. طبعا لا بدّ من تطوير قوى الإنتاج. إن قوى الإنتاج هامة لإضاءة العمل والحصول منها على أكثر إنتاج للناس... ولكن إذا ما ركزت على قوى الإنتاج إلى حدّ استثناء علاقات الإنتاج، فإنك تخرج عن الاشتراكية. وتبدأ الامتيازات بالبروز".[46]

ولعل هذا ما كان يقصده ماوتسي تونغ في نضاله ضد أصحاب الطريق الرأسمالي في الصين، وهو ما حصل فعلا بعد رحيل ماو وقفز دينغ هيساو بينغ إلى السلطة مع فريق الطريق الرأسمالي إثر هزيمة الثورة الثقافية التي أراد ماو بها صدّ تطور هذا الفريق، وتمّ التركيز على قوى الإنتاج مما أنعش الامتيازات ووضع الصين اليوم في نظام السوق أكثر مما هي في النظام الاشتراكي.

بدوره يرى ألثوسير بأن:

"نمط الإنتاج يتضمن ثلاثة بنى متمفصلة معاً داخلياً: الاقتصادي، والسياسي، والإيديولوجي. ولكنها جوهرياً وداخلياً مندمجة لتشكل نسيج نمط الإنتاج. وفي حين البنية الاقتصادية كانت دائما "المحدد في التحليل الأخير"، فإن أياً منها يمكن أن يكون "البنية في حال هيمنة" في نمط ما. هذا يعني أن الاقتصادي أو السياسي أو

---

46 Montly Review, May 1999, Interview Harry Magdof, p 65.

الأيديولوجي يمكن أن تكون البنية المسيطرة في تشكيلة معينة، ولكن يمكن أو لا بد للبنية الاقتصادية أن تقرّر مَنْ مِنَ الثلاثة يمكن أن يسيطر" [47]

نلاحظ هنا تذبذب ألثوسير بشأن حسم الاقتصادي/المادي، رغم اضطراره في النهاية للإقرار بتلك الحاسمية، بالرغم من كونه يسمح للثقافي بمنازعتها على ذلك.

يجادل بولنتزاس:

"إضافة إلى تعايش عدد من أنماط الإنتاج المختلفة، فإن تعايش عدة أشكال من نمط الإنتاج الرأسمالي ممكن في تلك التشكيلة: رأسمالية خاصة، رأسمالية احتكارية، رأسمالية الدولة الاحتكارية...الخ، إذ يمكن تواجدها معاً، وفي نفس الوقت. وعلى أية حال، وحيث إنَّ تطور إعادة الإنتاج الموسع للتشكيلة يرتبط بسيطرة نمط إنتاج (هنا نمط الإنتاج الرأسمالي)، فإن مراحل هذا التطور من التشكيلة، ترتبط بسيطرة شكل من نمط الإنتاج "النقي" هذا على الأنماط الأخرى، وهذا يستلزم دمجاً محدَّداً ومعيَّناً لنمط الإنتاج الرأسمالي، مع أنماط إنتاج أخرى. ... شكل الدولة للمراحل المختلفة للتشكيلة الرأسمالية التي يسيطر عليها واحد من أنماط الإنتاج الرأسمالية هذه، مرتبط بأشكال تطابق الدولة مع هذه الأشكال لنمط الإنتاج الرأسمالي.

هنا ينسب بولنتزاس الدور المقرر في التشكيلات الرأسمالية للمستوى السياسي، للدولة. وهذا نابع من أنه يستخدم -على صعيد المستوى الاقتصادي فقط -مفهوماً محدوداً لنمط الإنتاج. وتأثير هذا هو أن أنماط الإنتاج تمثل كليات مشاريع فردية، تتميز بعلاقات وقوى إنتاج محددة، والتي تتشكل في وحدة فقط بفضل الدولة، أي وفق المستوى السياسي. ولو وضعنا الدولة على حدة، فإن بولنتزاس لا يقدم مفاهيمَ لقوانين الحركة أو/أي ميكانيزمات إعادة إنتاج المشاريع أو العلاقات فيما بينها. إن لهذا صدى للطريقة التي استوعب التشكيلة الاجتماعية.

---

47 Hirsh Arthur The French Left: An Intellectual History from Sartre to Gorz. Souty End Press Boston, 1981, p. 176.

ولكن، بعيداً عن النقد الموجه لبولنتزاس، فإنَّ مناقشة دور الدولة هنا أمر هام:

الدولة التنموية الاشتراكية، بمعنى هل تلعب دوراً تنمويًا شاملاً أم طبقياً، مما يجيز السؤال عن تناقضها/توافقها مع برديم التنمية بالحماية الشعبية[48]. وكذلك عن الدولة الريعية: ما هي علاقتها بإعادة الإنتاج؟ ما الذي تعيد إنتاجه؟ التنمية أم التخلف أم التبعية أم الإرهاب؟؟ وكذلك دولة رأسمالية الكمبرادور؟

أمّا لاكلاو فطرح، كما أشرنا أعلاه، وجوب التفريق بين نمط الإنتاج والنظام الإقتصادي. الذي يحوي عدة أنماط، كما أنَّ له علاقاته: الداخلية والإقليمية والدولية. **وهو يرى أن العنصر الذي يشكل وحدة النظام الاقتصادي هو قانون الحركة وليس نمط الإنتاج.**

ولكن، رغم عمومية مسألة النظام الاقتصادي التي يطرحها لاكلاو، إلا أنها تقربنا من موقف الدولة الريعية، ربما أكثر ممّا يقربنا نمط الإنتاج ذاته على أهميته.

لكن كيف يفرق لاكلاو النظام الاقتصادي عن نمط الإنتاج؟[49] يعود لاكلاو إلى ماركس وينتهي لاكلاو إلى تعريف النمط بالنظام الإقتصادي[50]! بمعنى أنه ينبّه إلى إشكالية، ولكنه لا يحلّها. وهو يرى أن النظام الاقتصادي يظل نظاماً اقتصادياً حتى لو كان بنمط واحد، وفي دمجه هذا، يرى أن قانون الحركة في النمط الرأسمالي هو نفسه للنظام العالمي ككل. وهذا يسمح بالسؤال المكرر: هل استخلاص القيمة الزائدة هو نفسه في المستويين القومي والعالمي؟ لعلَّ العولمة قد أثبتت ذلك. (انظر لاحقاً باب القيمة).

---

48 In a critic of State's role in development, se Adel Samara, Beyond Development: Development by Popular Protection vs Develop,emt by State, published by Al-Mashriq Al-A'amil for Cultural and Development Studies, Ramallah, West Bank 2005, especially chapter 7.

49 Wolpe Harold (ed), 1980, Articulation of Modes of Production, Routledge & Kegan Paul ltd, p12.

50 نفس المصدر، ص 13.

لا يمكن استخلاص النظام الاقتصادي من النمط، بل يمكن بناؤه من خلال البدء من دراسة نظرية التمفصلات المحتملة لأنماط الإنتاج. قد يناقش البعض أن هناك أساساً خلافياً على أيها الأدق: اعتماد نمط الإنتاج أم التشكيلة. مثلاً، من الواضح أن النظرية في التمفصل، لا تتطلب فقط مفاهيم أنماط الإنتاج، ولكن مفاهيم الكيان (التشكيلة الاجتماعية) المكونة بالتمفصل أيضاً.

بدوره يضيف هارولد وولبي:

"بأن هندس وهيرست، لاحقاً ركّزا على أن وجود نمط إنتاج ليس كافيا لضمان إعادة إنتاج شروط أو ظروف وجوده؟ وذلك كي يفترضا من ناحية أخرى، **أي أن افتراض وجود نمط إنتاج يستلزم إعادة إنتاج شروط وجوده،** مما يعني أن الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر، قد لا يتم"[51].

وبهذا المعنى، يرى وولبي أنهما يفترضان أن نمط الإنتاج، وخاصة الرأسمالي يجب أن يُرى ليس فقط كمجرد تمفصل، ودمج علاقات وقوى الإنتاج، بل أن يتضمن ميكانيزمات إعادة الإنتاج التي تجمع أو تضم المشاريع في النظام الاقتصادي. وهنا يتقاطعان إلى حدّ ما مع لاكلاو.

لكن السؤال: هل يمكن لنمط الإنتاج أن لا يتضمن شروط إعادة إنتاج نفسه، أو أن يعجز عن إعادة إنتاج نفسه؟ في الحالتين، فهو إذن قد فسح المجال لنمط آخر فَتيّ. أي ساهم في صعود نقيضه، وهذا مثلاً ما حصل للرق لصالح الإقطاع، وللإقطاع في حالة نمط الإنتاج الرأسمالي.

وهذا يضعنا أمام استنتاج هام وهو: إن مصير نمط الإنتاج أحد التطورين، ينتهي كلاهما بتحوله أو انتهائه:

- إما أن يعيد نمط الإنتاج إنتاج نفسه فيستمر
- أو أن يعجز عن إعادة إنتاج نفسه فيذوي

---

51 نفس المصدر، ص 20.

- وحسب قانون التحول، فإنَّ أي نمط إنتاج سوف يعجز عن إعادة إنتاج نفسه في مرحلة ما. بمعنى أنَّ شرط بقاء نمط الإنتاج أن يعيد إنتاج نفسه ليس مؤبداً.

حاول هندس وهيرست لاحقاً تجاوز المشكلة بإنكار نمط الإنتاج، وصياغة مفهوم جديد للتشكيلة.

لذا لجأ هندس وهيرست بدل نمط الإنتاج إلى ضرورة تطوير علاقات الإنتاج، كمفاهيم للتشكيلة.

لكن هذا لم يشكّل حلاً أو مخرجاً. الانتقال من أولوية القوى إلى أولوية العلاقات، هو من أقصى الطرف إلى الطرف الأقصى الآخر.

نقد جوريس بانجي التمفصل، على اعتبار أنَّ التمفصل يرتكز على المفهوم المحدد المقيد لنمط الإنتاج، وفي نفس الوقت على حقيقة أنه في مناقشة التمفصل، فإن قانون الحركة في النمط الرأسمالي متموضع باعتباره العنصر الوحيد لشرح، وتوضيح بنية الاقتصاد العالمي في مختلف مراحل تاريخه.

"وحيث إنَّ أنماط الإنتاج هي فقط كلوية واضحة لحركة قوانين التاريخ، فإن علاقات الإنتاج بناء على ذلك تصبح بمثابة أداء لنمط الإنتاج المعطى. إن سمة أي نمط معطى لعلاقات الإنتاج، هي باختصار، من المستحيل أن يحدّد النمط إلى أن تحدد قوانين الحركة نفسها [52]"؟

هل يمكن فهم المجتمع التشكيلة من نمط الإنتاج وحده؟ أم أن نمط الإنتاج يجب أن يفتح على العملية الاقتصادية بمجموعها؟ أي من المجرد إلى الملموس إلى القيمة الزائدة محولة إلى ربح، فنقود، فمبنى طبقي، فتفارق، فصراع... الخ. هل يمكن فهم أداء النمط معزولاً عن التشكيلة؟ ووجود أنماط أخرى؟

ما المقصود بقوانين الحركة؟ هل هي ضمن الأداء التكنولوجي (أي نسبيا تحصل دون تحريك إنساني مباشر لها) هل هي مجردة غير اجتماعية؟ أم تتولد في مناخ النظام

---

52 نفس المصدر، ص 20.

الاقتصادي؟ وهل هذا النظام ليس اجتماعياً سياسياً، وهنا يدخل عامل النظام العالمي ممثلاً في طبقات تحرك شركات أو تحركها الشركات. نحن هنا أمام وجوب توسيع منظور قانون الحركة.

بانجي يرفض مفاهيم التمفصل والتشكيلة الاجتماعية، بفضل حقيقة أن المشاريع ضمن الاقتصاد -بغض النظر عن نمط الاستغلال الذي فيها -تخضع لقوانين حركة ذلك الاقتصاد.

ولكن، ما هي محركات الاقتصاد؟ هل يمكن قراءة اقتصاد بعيداً عن نمط الإنتاج المهيمن وعن علاقات الإنتاج الاجتماعية، وتحديداً مصالح الطبقات؟ وإذا كان الاقتصاد لا يعمل ضمن تشكيلة معينة، ففي أي مجال يعمل؟

وهكذا، فإنَّ بانجي يرفض مفهوم التشكيلة الاجتماعية، وبالنتيجة تصور تمفصل أنماط الإنتاج، وهو موقف يرتكز على فرضيتين لا تنفصلان:

الأولى: أنه يستوعب/يولج مختلف علاقات وقوى الإنتاج ببساطة في مفهوم قانون الحركة لنمط آخر، أي ببساطة تأكيد عدم التعلق التام لنمط الاستغلال، بصياغة مفهوم نمط الإنتاج. وثانياً: لأنه يتيقن أو يميز تعايش طورين من الإنتاج، يؤكد بذاته عليهما، بأن عملية كل منهما تتحدَّد بشكل مستقل بواسطة قانون الحركة خاصته.

هنا مرة أخرى، كيف نفهم قانون الحركة؟ قانون طبيعي أم قانون اجتماعي مرحلي مصوغ قصداً؟ ولكن، **إن توظيف آليات إعادة الإنتاج هو ما يشار إليه على أنه قوانين الحركة. إن جمع القوى والعلاقات مع قوانين الحركة تشكل المفهوم الممتدّ لنمط الإنتاج.**

المزيد من الجدل ...

نمط الإنتاج الكولونيالي

جادل حمزة علوي بأن الهند خلال الحكم الاستعماري، لم تكن لا إقطاعية (حيث كان هناك إنتاج سلعي واسع) ولا رأسمالية (حيث كان التراكم بسيطاً). وهو لم يكن شغوفاً للقول، بأن هناك تجميعا تراكمياً للأنماط أو على شكل طبقات بنيوية منعزلة عن بعضها البعض، لأن أنماط إنتاج مختلفة يمكن أن تتواجد فقط في حالة تناقض، في حين أنَّ البنى الزراعية في الهند لم تكن في حالة صراع مع مصالح رأس المال. فلم يزعم أحد أن صراعاً كان هناك بين الطبقة الرأسمالية "الريفية"، وبين سادة الأرض "الإقطاعيين". (ويمكن للمرء قول الأمر ذاته عن بريطانيا).

إن فكرته الأساسية، هي أن تتم استعادة المفهوم الكلاسيكي لأنماط الإنتاج كمراحل للتطور. فالكولونيالية لا يمكن أن تتطابق بأية طريقة بسيطة، لا مع مرحلة الرأسمالية ولا الإقطاع، لذا لا بد أن تكون شيئاً مختلفاً آخر، إنها مرحلة كولونيالية.

هنا يصبح السؤال:

- هل هي خليط أنماط انتقالية، بينما الحسم لسياسة الاستعمار؟ مثلا كالمناطق الفلسطينية المحتلة 1967، أليس الحسم للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، الذي يسيطر فيه نمط إنتاج رأسمالي؟ وهناك سؤال آخر: هل ما أقلق علوي وغيره ولاحقاً مهدي عامل، شيء غير سلخ الفائض، وحتى في شكله المحدّد القيمة الزائدة؟؟
- ما هي طبيعة اختلافها عن الرأسمالية وعن الإقطاع؟
- أليست هي جوهرياً رأسمالية، ولكن ليس ضمن الدولة القومية الواحدة؟ وهذا يفتح على نقاش استخلاص القيمة الزائدة على صعيد ما فوق قومي.
- أليست هي الأنوية الأولية للعولمة، أي لخروج السوق القومي والإنتاج القومي إلى الصعيد العالمي؟

- إنها اختلاف وتوافق، فهي ليست مقطوعة عن الرأسمالية، بل هي تمددها الطبيعي.
- لا شك أن المفترض، قراءة هذه العلاقات الطبقية المختلفة، لأنَّ الطبقات مختلفة.
- ألم تمتد في دولة ما بعد الاستعمار لتصبح محيطية؟ ألا نلاحظ جوهرها التابع.
- هل هي خليط الاقتصادي والسياسي الاستعماري والمحلي المركب.

يجادل حمزة علوي بأن النمط الكولونيالي يتسم بوجود سلطة دولة برجوازية كولونيالية، وعدم تمفصل داخلي جواني، وإنتاج سلعي معمم، وتحويل الفائض إلى المتروبول، وافتقار للتراكم. وهذه بالطبع الملامح التي وصفها باران تماما كتخلف أو أمين "للرأسمالية المحيطية". إذن هي رأسمالية، ولكن متخارجة بالتوافق مع طبيعتها، بل متوافقة قسراً لأن الحالة استعمارية.

بوسع علوي وصفها بأنها نمط إنتاج، ولكنها ليست مثل أي مفهوم ماركسي لنمط الإنتاج. إنها ليست بنية مفاهيمية مجردة، وليست لها علاقات إنتاج معرفة/ ولا تشتمل على أي معارضة طبقية معينة. وعليه، لا يوجد ما يفيد من وصفه بأنه نمط إنتاج كولونيالي. والنتيجة التي رسمتها هي أن "مراحل" مفهوم نمط الإنتاج، التي فيها مجموعة من الأنماط -غير متطابقة أو منسجمة، وتلي بعضها بعضاً بحيث يدمر الجديد القديم ويطرده -ليست كافية للتعامل مع تجربة الكولونيالية والتخلف.[53] ترسم

مرة أخرى، هل يمكن اعتماد استنتاج مركب هو: نظام سياسي كولونيالي، ونظام اقتصادي رأسمالي، ونمط إنتاج يهيمن فيه الرأسمالي. هل يفيد هنا تحديد من هي الطبقات المتشاركة والمتحالفة في فهم البنية، مثلاً:

53 Brewer Antony, 1981, Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, London and Boston, Routledge and Kegan Paul, pp 270-71.

يسأل بريور عن علاقات الإنتاج بين الطبقات في النمط الكولونيالي، خاصة أن فيليب راي يرتكز عليها؟ أي علاقات الإنتاج التي يرتكز عليها النمط لإعادة إنتاج الطبقات. من هي الطبقة السائدة؟ الإدارية؟ يرى أن المنظومة الكولونيالية لا تعيد إنتاج نفسها، بل بالأحرى تنتج شروط السيطرة الرأسمالية.

أعتقد بدوري أن الأمر أوسع. هي لا تعيد إنتاج نفسها، لأنها تعمل تحت شروط السيطرة الاستعمارية، مما ينتهي بنا إلى إسقاطها هي والسيطرة الاستعمارية الرأسمالية بالعامل السياسي القومي، وليس إعادة إنتاجها عبوراً إلى مرحلة، تُسمى افتراضاً: ما بعد الاستعمار، وهي مسألة جدالية خلافية، بمعنى هل هي ما بعده فعلاً؟ أم أنها من ناحية اقتصادية، أي من حيث نمط الإنتاج، هل هي رأسمالية، أم تحمل سمات ما يسمى نمط الإنتاج الكولونيالي؟ ولو افترضنا تسميتها/ه النمط الذي تلا الاستعمار بنمط الإنتاج ما بعد الكولونيالي، فما هي سماته المختلفة عن الرأسمالية المحيطية أو التابعة؟ أي أن نقاشي مفاده: ما الفارق بين نمط الإنتاج الكولونيالي أثناء وبعد الاستعمار؟

يصل بريور إلى قناعة أن الرأسمالية تعيق تطور المحيط، وحتى حين يحاول الإفلات، تعيده للوراء؟ وهكذا يلتقي مع فرانك [54]. ومع اللحظة هنا في الأرض المحتلة، بل مع حالة معظم الوطن العربي.

هل نسحب هذا على الاحتلال؟؟ وهل هذا رد على نمط الإنتاج الكولونيالي: مساهمة حمزة علوي ومهدي عامل، في أنهما فتحا الباب؟ تفسيرهما لافتاً، لكنه ليس قوياً.

فما الفارق بين النمط الكولونيالي والتشكيلات الاستيطانية البيضاء، التي بدأت كاستعمار استيطاني؟ أليس الفارق فقط في المستوى السياسي العنصري، بمعنى أن الاستيطان الأبيض خلق تشكيلات رأسمالية حقيقية لعنصره، وفي المحيط

54 نفس المصدر، ص 198.

فرض على الأمم المستعمَرة -التي ليس شعبها مستوطناً تشكيلات رأسمالية مشوهة للشعوب الأخرى. أي ليس الفارق في الآلية الاقتصادية؟

ينتهي بريور ص 200[55] غير مقتنع بالنمط الكولونيالي.

سؤالي الآخر، ما هي الطبقات المترتبة على نمط الإنتاج الكولونيالي؟ أجنبية أم محلية، وما التناقض والتحالف فيما بينها؟

يسأل بريور عن علاقات الإنتاج بين الطبقات في النمط الكولونيالي، خاصة أن فيليب راي يرتكز عليها؟ أي علاقات الإنتاج التي يرتكز عليها النمط لإعادة إنتاج الطبقات . من هي الطبقة السائدة؟ الإدارية؟ يرى أن المنظومة الكولونيالية لا تعيد إنتاج نفسها، بل بالأحرى هي تنتج شروط السيطرة الرأسمالية.

جدل تيرنر: كتب تيرنر،

"تاريخياً، لم يوجه الاستثمار الرأسمالي نحو البلدان التي تملك فائض عمالة، بل نحو تلك التي تملك نقصًا في العمالة، مما فرض استيراد العمل المتعاقد أو عمل العبيد لتأمين إمداد كاف من العمل، وحيث تم استثمار الرأسمال أو وجدت السلع الجاهزة لنفسها سوقاً، نتج عن ذلك تدمير للرأسمال الصناعي المحتمل في المستعمرة، وتمَّ استبداله برأسمال تجاري كمبرادوري خدم عملاؤه مصالح الرأسمال الأجنبي، بالتحالف مع الملاكين الإقطاعيين المدينيين[56]".

هذا يعني أن النمط الكولونيالي ليس إنتاجيا بقدر ما هو استغلال وتجريف استعماري مما يعيقه عن إعادة إنتاج نفسه، بل هو في أحسن الأحوال نموذجٌ لإعادة اقتصاد التساقط.

لكن ما لم يلاحظه تيرنر أن وراء هذه السياسات كان نهب المحيط أو المستعمرات، أي الأمم والقارات القديمة، وإعادة استثمار المنهوب في المستعمرات

---

55 نفس المصدر، ص 200.

56 بريان تيرنر، ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة يزيد صايغ، مؤسسة البحاث العربية، 1981 بالعربية، ص 26 و 1978 بالإنجليزية .

/المستوطنات البيضاء، أي النهب من الهند والاستثمار في أمريكا الشمالية. وهي الظاهرة التي نتجت عنها المستوطنات الرأسمالية المتقدمة البيضاء. بكلام آخر، تم قطع تطور المستعمرات في إفريقيا وآسيا لصالح تطوير المستوطنات البيضاء.

نستدعي هنا مساهمة جايروس بانجي، وهي وجوب التمييز بين علاقات الاستغلال (القنانة، العمل المأجور، العبودية) وعلاقات الإنتاج (الشكل المحدد تاريخياً، والذي تتخذه علاقات محددة للاستغلال) وقوى الإنتاج. يقام هذا التمايز من أجل إظهار أن نمط الإنتاج الرأسمالي – على وجه المثال - لا يمكن تحديده بمعيار وجود العمل المأجور. تكمن أهمية هذه الملاحظة في إثبات أن الحالة الاعتيادية في المستعمرات، كانت توسيع وتكثيف الأشكال المتخلفة السابقة للرأسمالية، كتنظيم العمل، وعلاقات الاستغلال كلّما انتشرت علاقات الإنتاج الرأسمالية. أسّسَت الرأسمالية في المستعمرات "منطقا متراجعا" للتراكم البدائي والتخلف الصناعي في المحيط.

إنَّ ضمَّ المستعمرات إلى الاقتصاد العالمي، يحافظ على الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية، كما يكثف علاقات الاستغلال المتخلفة، فيما يؤخر توسع السوق المحلية والصناعة الرأسمالية المحلية، ولا يحدِّث هذه التشكيلات الاجتماعية.

يضيف بانجي: "... يمكن تلخيص السمات الاقتصادية الرئيسية في التشكيلات الاجتماعية الاستعمارية كما يلي: 1 - تطور متأخر للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الزراعة، وإنتاجية منخفضة للعمل الفلاحي، وبالتالي ركود مستويات الإنتاج. 2 - بنية صناعية ذات شخصية متخلفة، وأحادية الجانب نابعة مباشرة من سياسات التراكم البدائي المتأخر 3 - تركز الصادرات على محاصيل الزراعة [57]".

تكثف العملية الاستعمارية في التصنيع حين حصولها على هذه الخصوصيات. وترتبط قسمات الاقتصادات الاستعمارية بالمعايير الطبقية، وبتطور بطيء لبروليتاريا

57 Banaji, J, 1972, For a Theory of Colonial Modes of Production, in Economic and Political Weekly, Bombay VII, 52, December.

صناعية، وغلبة الفلاحين المستخدمين كعمال موسميين بالأجرة، وغياب طبقة رأسمالية صناعية، والأهمية المتنامية للبرجوازية الصغيرة.

"وأخيراً، ضمن ما بعد الاستعمار، فإن الدولة ليست أداة طبقة واحدة، بل تحاول التوسط بين مصالح ثلاث طبقات مهيمنة: ملاكو الأرض، والطبقة الرأسمالية المحلية الصغيرة، والبرجوازية الكمبرادورية، وذلك عبر تأمين شروط وجود "النمط الاستعماري للإنتاج" أي تأمين شروط استخراج الفائض.[58]

لكن هذا الموقف الوسطي لدى بانجي ليس واضحاً. ذلك لأنه توقف عند السؤال المركزي أي: لمن استخراج الفائض؟ ألا يقوم ذلك على أساس طبقي رأسمالي كلاسيكي؟ أي لصالح رأسمالية المركز، الذي تتقاسمه مع رأسمالية المحيط التابعة؟ أليس هذا نواة طبقية رأسمالية معولمة؟ كما لم ينتقل بانجي إلى المسألة الأهم في الجدل الماركسي وهي: مسألة القيمة على صعيد عالمي.

قوى وعلاقات الإنتاج:

إن العنصر الأساسي الذي يسمح بتحديد حالة قوى الإنتاج هي آلات الإنتاج، أي مدى تطورها. فتطور قوى الإنتاج مرهون بتطور وسائل الإنتاج، وهذه الوسائل مرهونة أساساً بقوة العمل البشري، التي لولاها لما كان هنالك دور، وجود، وتطور لوسائل الإنتاج.

لا بد هنا من الإشارة إلى التناقض بين المدخلين المادي والمثالي في قراءة التطور البشري، ويهمنا هنا تطور عملية الإنتاج. إن تطور عملية العمل المتبلورة في الإنتاج، هي وجود الإنسان في الواقع المادي الذي يتحدى الوجود البشري، مما يقود إلى تفاعل الإنسان مع هذا الواقع، في مقاومة للطبيعة، ومن ثم تطور وسائل وآليات حفاظه على وجوده. هنا الفكر الإنساني هو نتاج وجود تحدٍّ مادي سابق له.

---

58 تيرنر 1981 ، مصدر سبق ذكره، ص9 و ص 91 -92.

لو حاولنا صياغة الأمر فلسفياً، لقلنا بأن الوجود المادي لقوى الإنتاج، يؤثر في العلاقات مما يخلق حدثاً موضعياً. وهنا يتحول الدور إلى حضور العامل البشري/الإنساني، فيلتقط التغير، ويحوله إلى تطور يقوده بوعي.

لا تقبل الفلسفة المثالية هذا التفسير، وتحاول نسب التطور، إما إلى قوى غيبية، أو إلى التفكير المحض للإنسان.

بين هذا وذاك، يتورط بعض الماركسيين في الميل لصالح الفكر المجرد على الواقع المادي وتأثيره على الإنسان. من بين هؤلاء ليون بلوم الذي ادعى أن الآلات لا يمكن إتقانها إلا بفضل اختراعات الفكر الإنساني، ولهذا فإن الفكر هو أصل تقدم قوى الإنتاج.[59] بينما يتولد الفكر بفعل حاجات الحياة المادية.

في هذا السياق، سنجد لاحقاً كيف تورط لويس ألثوسير في موقف مشابه.

كما رأينا في ما سبق، تقول القراءة أو الدراسة الماركسية للتطور التاريخي، أن نمط الإنتاج يتكون من تفاعل ديناميكي بين مكوِّنيه الاثنين: قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المطابقة لها، إلى أن يصل تطور القوى المنتجة لحظة لا تستطيع علاقات الإنتاج مواكبتها، مما يؤدي إلى انفجار العلاقات، لتولد إثرها علاقات جديدة، تتطابق مع مستوى تطور قوى الإنتاج.

وتتكون قوى الإنتاج من:

مواضيع العمل

أدوات العمل

وقوة العمل

أما الإنتاج، فهو علاقات عمل بين الناس والطبيعة من جهة، وبين الناس بعضهم ببعض من جهة ثانية.

---

59 انظر أصول الفلسفة الماركسية، تأليف جورج بوليتزر وجي بيس موريس كافين، ترجمة شعبان بركات، منشورات المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، الجزء الثاني، ص 7. (دون تاريخ نشر).

والشغل في الطبيعة هو الأول والأساس، ويحتاج بالطبع لأدوات الإنتاج للقيام بعمليات تحويل أو قهر للطبيعة، بل في الحقيقة جوانب منها في عملية لانهائية.

قوى الانتاج تتكون من الناس (قوة العمل)، والمواد/الأدوات (وسائل العمل/الإنتاج) والأرض (موضوع العمل).

بينما تتكون **علاقات الإنتاج** من:

- شكل ملكية أدوات الإنتاج
- الموقع والعلاقات التبادلية للناس في الإنتاج
- شكل توزيع المنتوجات

رغم أهمية أدوات الإنتاج، إلا أنها ليست الحاسمة في عملية الإنتاج، إنهم الناس لا الأشياء.

لنتوسع هنا بعض الشيء.

إن كلاً من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج مستويا الإنتاج الاجتماعي.

وقوى الإنتاج هي الحاسمة، وأي تغير في العلاقات، تقف وراءه القوى، أي تطور قوى الإنتاج.

وعليه، لا بدّ لعلاقات الإنتاج من التطابق مع شروط قوى الإنتاج، أي مع تطورها.

وحينما تقيد علاقات الإنتاج قوى الإنتاج، تتحطم العلاقات مفسحة المجال لبروز علاقات إنتاج جديدة. وتغيير علاقات الإنتاج لا يتم بإرادة ذاتية للإنسان، بل بمستوى تطور قوى الإنتاج، وتطويره لها. ولكن حينها لا يكون الإنسان سلبياً، فالإنسان هنا طبقات ومصالح، وبالتالي هو الذي يلتقط تأثير تفجير العلاقات القديمة، التي تمفصلت في طبقات قديمة، وتحلّ محلّ تلك الطبقات، وتعقلن قوى الإنتاج وتمتطيها لمصالحها.

لو حاولنا صياغة الأمر فلسفياً، يمكننا القول بأن الوجود المادي لقوى الإنتاج يؤثر في العلاقات، مما يخلق الحدث موضعياً. وهنا يتحول الدور إلى حضور العامل البشري/الإنساني، فيلتقط التغير، ويحوله إلى تطور يقوده بوعي. من هنا يمكننا فهم عبارة ماو بأن: "**الناس هم الأغبى في العالم وليست الأشياء**[لحشم]". هذا ما يسمى وجوب تلاؤم العلاقات مع تطور القوى، وهذا قانون موضوعي مستقل عن إرادة الإنسان، لكنه يعيه لاحقاً ويطوعه لحاجاته سواء الاستعمالية الأولية أو تراكم رأس المال الهائل.

العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج لصيقة وتبادلية، وإن كانت قوى الإنتاج هي المقررة. فأي تفكّك لعلاقات الإنتاج منوط بتناقضها مع قوى الإنتاج. لذا، ففي دراسته لعلاقات الإنتاج فإنَّ الاقتصاد السياسي الماركسي يدرس كذلك قوى الإنتاج. حينما لا تتطور قوى الإنتاج بينما تتطور علاقات الإنتاج، فإنَّ العلاقات تأخذ الدور الحاسم، غالباً ما يحصل هذا في التشكيلة الاشتراكية. خذ الصين بعد الانتصار مثالاً. **أي** انتصار الصين على الإقطاع، والإمبريالية والكمبرادور، حيث إنَّ تحول علاقات الإنتاج فرض فتح الطريق لقوى إنتاج جديدة، بناء على ضغط العلاقات. تطوير هذه القوى وتطورها هو قرار سياسي سلطوي، يهدف في التحليل الأخير إلى تجاوز قانون القيمة عبوراً إلى الاشتراكية العملية كمدخل إلى الشيوعية. وهي العملية التي قسمت ظهرها القوى اليمينة في الصين، ممثلة في أصحاب الطريق الرأسمالية أو على الأقل المختلط. لطالما حذر الرفيق ماو تسي تونغ من وجود أصحاب الطريق الرأسمالي Capitalist Roaders، وبأنهم لا يزالون في الصين وبأن إمكانية عودتهم واردة.

ليس هنا متسعٌ لقراءة التجربة الصينية في التحول إلى الطريق الرأسمالي، أو ما يمكن تسميته اليوم بالمختلط. ونقصد بالمختلط لأن هذا التحول/التراجع معاً، هو حالة صراع طبقي مكتوم بين الاشتراكية والرأسمالية. لقد تم تسبيق قوى الإنتاج،

60 Mao, "On Protracted War" SW 2, p. 143.

بمضمونها الرأسمالي على علاقات الإنتاج بمضمونها الاشتراكي، فكان النمو والاستغلال عاليَيْن معاً. هل خضع الإنسان للآلة هنا؟ أم أن المسألة تتمحور في خضوع طبقة محلية واسعة لطبقة محلية صغيرة متواصلة مصلحياً مع طبقة رأسمالية معلومة؟

هل يمكن قراءة تجربة تفكيك الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي بنفس الأدوات؟ هل تم فرض علاقات إنتاج رأسمالية على قاعدة/قوى إنتاج اشتراكية، فكانت النتيجة تدميراً اقتصادياً؟ وهل كانت حالة -مصر السادات - كحالة - الاتحاد السوفييتي يلتسين - هذه الأمور جديرة بالدراسة.

هنا لا بد من استقصاء العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية.

فالبنية الفوقية هي القانون، والجيش، والحكومة، السلطة، والأشكال الأيديولوجية المطابقة لها كالفلسفة والأدب والفن. أما البنية التحتية، أي القاعدة الاقتصادية، فتتكون من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج .

"... إنّ المجموع الكلي لعلاقات الإنتاج، تُكوّن البنية الاقتصادية للمجتمع الأساس الفعلي الذي منه تبرز البنية الفوقية السياسية والقانونية، والتي تتطابق معها أشكالٌ محددة من الوعي الاجتماعي"[61]

مع تغير القاعدة الاقتصادية، فإن البنية الكلية للبنية الفوقية تتغير بسرعة أكثر أو أقل.

لنناقش بشكل أوسع قليلا،

تتضمن قوى وعلاقات الإنتاج الأرض والماكينات والتكنولوجيا، والأهم من كل ذلك الطبقات المنتجة نفسها، وقدرتها على الإبداع والخلق والطبقات المستغِلة لهؤلاء المنتجين؟ إن الطريقة التي ينتظم بها الناس لاستخدام قوى الإنتاج وتوزيع منتجاتهم، يشار إليها على أنها علاقات الإنتاج. هنا نتحدث إذن عن نظام ملكية وسائل الإنتاج، وتقسيم العمل في المجتمع، والطريقة التي بها توزع منتجات المجتمع على مختلف

61 Marx, "Preface to A Contribution to the Critique of Political Economy, " MESW, 1, p.503.

أفراده. وبشكل عام، فإن علاقات الإنتاج في مرحلة معينة تُطابق مستوى قوى الإنتاج أو تنسجم معه، وتشكلان معاً القاعدة الاقتصادية للمجتمع؟

مثلا: في العصور الوسطى في أوروبا، كان نظام الإقطاع يرتكز على لوردات الأرض والعبودية، ويتطابق بدرجة أو بأخرى مع القدرة على إنتاج المعرفة، والتكنيك، وأدوات الإنتاج الموجودة في ذلك الوقت؟ لم تكن هناك قاعدة مادية ولا حاجة مجتمعية مطابقة لها، لكي توجد أو تتطلب طبقة واسعة من العمال الذين هم "محررون" من أية علاقة بالأرض، ومضطرون لبيع قوة عملهم للرأسماليين؟

في وصف ضغط قوى الإنتاج، وخاصة التكنولوجيا يقول ماو تسي تونغ: "حينما تحتاج المعدَّات للكلام تقوم به من خلال الرجال". فهذه الثورة لا بد أن تحصل بالضرورة في البنية الفوقية، وبوضوح من خلال القبض على السلطة السياسية، والذي سوف يمكِّن علاقات الإنتاج الجديدة من التطور والقاعدة الاقتصادية من القفز إلى الأمام؟ وبضربات ضخمة كان هذا ما أنجزته الثورات البرجوازية أو الرأسمالية في الماضي، وما ستقوم به الثورة الشيوعية في المستقبل.

السؤال هنا: هل علاقات الإنتاج هي من القاعدة الاقتصادية، أم تتوسط بينها وبين البنية الفوقية؟ أم هي من القاعدة الاقتصادية من جهة، وهي المدخل إلى البنية الفوقية من جهة ثانية، حيث لا تجد هذه البنية ترجمتها العملية بدون دور علاقات الإنتاج، أي العلاقات المادية بين الناس.

ولكن، إذا كانت تجربة الصين مثالاً على دور البنية الفوقية وتحديداً السلطة، في دفع قوى الإنتاج للتطور لاحقاً بضغط علاقات الإنتاج، فهذا يعني أنه:

- في المركز حيث تقوم الشركات الكبرى باحتجاز مخترعات جديدة، كانت ستخرج أدوات إنتاج أخرى من مجال العمل قبل انقضاء عمرها الافتراضي.
- كما تعيق البنية الفوقية التابعة والكمبرادورية تطور قوى الإنتاج في بلادها.

والسؤال الجديد على ضوء الواقع العربي،(الربيع العربي) ما هو سبب الحراك، هل هي علاقات الإنتاج أم التوزيع؟ وهل لِمَ لَمْ يأت الحراك على شكل ثورة، هل لأن المستوى الطبقي فيه غير مبلور؟ وهل أعاقت الثورة المضادة الحراك أم هي من سببته، لذا جاء في حدود المحدود. وهل كان بوسع الثورة المضادة النجاح في الضبط، لولا وجود حالات طبقية تتمرد، ولو حتى بدون وعي؟ وهل تحركت هذه الطبقات لولا وجود علاقات إنتاج تتحكم بقوى الإنتاج، ومن ثم توزيع الثروة بشكل يكسر توازن وانسجام القوى والعلاقات؟

التخطي الفاشل لعلاقات الإنتاج

في محاولة للخروج على الأسس النظرية للاقتصاد السياسي الماركسي من جهة، وفي نفس المحاولة زعم البقاء ماركسيا، جادل هاردت ونيجري بأن الفصل بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج لم يعد قائماً:

"إنَّ ما بعد الحداثة والطريق الذي طرقته أوروبا هو انعطاف عن الحقل الذي تم تصنيفه على أساس بنية تحتية وأخرى فوقية، ...وفي هذا السياق فإن التمييز الذي يعرف المقولات المركزية للاقتصاد السياسي، والتي طالما لطخت الإنتاج قد أصبحت غير ممكن تمييزها عن إعادة الإنتاج، لقد اندغمت قوى الإنتاج بعلاقات الإنتاج [62].

وعلى العموم، فإن علاقات الإنتاج تتطابق مع مستوى تطور القوى المنتجة، وكلاهما يشكِّلُ القاعدة الاقتصادية للمجتمع. مثلا، في أوروبا القرون الوسطى، ارتكز النظام الإقطاعي على لوردات الأرض والأقنان بما تطابق بأكثر أو أقل مع القدرة الإنتاجية، بتقنية المعرفة وأدوات الإنتاج -التي كانت موجودة آنذاك. لم تكن

62 Michael Hardt and Antonio Negri On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution?_Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri Penguin Press, New York, 2004 note18 .

هناك بعد قاعدة مادية وحاجات متطابقة تدعو لوجود طبقة واسعة من العمال "الأحرار" من علاقات بالأرض، وبالاضطرار لبيع قوة عملهم للرأسماليّين.

كل قاعدة اقتصادية (التي هي قوى وعلاقات الإنتاج) تفتح الطريق لبروز "بنية فوقية" – مؤسسات، ثقافة، أفكاراً ودولة -والتي تتطابق مع القاعدة الاقتصادية المعطاة، وتمكنها من التقدم للأمام. وبالعودة إلى نظم الإقطاع الأوروبي، يمكننا أن نرى كيف سمح بظهور مؤسسات، مثل الكنيسة الكاثوليكية، التي تتطابق مع القاعدة الاقتصادية الإقطاعية.

بقول عام، فإن قوى الإنتاج تمر عبر تطور بطيء وطفراتي، والذي يقودها إلى تناقض أكثر حدة مع علاقات الإنتاج. إنه التناقض الرئيسي الذي يؤدي إلى الثورة. ومرة أخرى كما قال ماوتسي تونغ، فإن الأدوات حينما تحتاج للكلام تقوم به من خلال الرجال.

هذه الثورة، لا بد بالضرورة أن تأخذ مجراها إلى البنية الفوقية، وبوضوح عبر السيطرة على السلطة السياسية، التي سوف تسمح لعلاقات إنتاج جديدة كي تتطور، وللقاعدة الاقتصادية كي تقفز إلى الأمام.

لم يلاحظ هاردت ونيجري أن علاقات الإنتاج تتوسط عملياً بين قوى الإنتاج والبنية الفوقية، فإن علاقات الإنتاج تمثل الناس "البشر"، كونهم قوى واعية متحركة ومحركة، لم يلتقط هذا الدور الكاتبين، ولذا بدلاً من أن يبرزاه، قاما بدمج القوى والعلاقات معاً، بقولهم اندغمت القوى في العلاقات!

إن **نيجري وهاردت** يجادلان عكس ذلك، بأن علاقات الإنتاج، لم تعد قيداً على تطور قوى الإنتاج، وبأنها هي نفسها قد "ذابت دمجت"، مع قوى الإنتاج. وهذا مرتبط بفهم المؤلفيْن لـ العمل غير الممدى:

"يجادل نيجري وهاردت بأن حاجة عملية العمل إلى تعاون الأفراد، لم تعد هناك بعد أية فائدة من التمييز (أو التناقض) بين الإنتاج نفسه وطريقة تنظيم المجتمع للقيام

بذلك الإنتاج. **وهما يجادلان بأن المجتمع المعاصر، الذي يسميانه "إمبراطورية"، هو نفسه ينتظم عبر شبكات واسعة وصغيرة في بلدان محددة على الصعيد العالمي.**

ولكن التنظيم الذاتي للمجتمع يمكن أن يوجد فقط في الشيوعية، حينما تكون الإنسانية نفسها حقاً في مستوى ووضعية تنظيم نفسها بوعي وبجماعية. ولكن هناك عقبات في وجه هذا الأمر الآن، وخاصة في علاقات الإنتاج الرأسمالية نفسها، ذلك أن الإنتاج يحصل ضمن نطاق التبادل السلعي، خاصة استغلال قوة عمل المنتجين. فالمجتمع مقيد، ومشوه، ومعوق، من قبل العلاقات الرأسمالية القائمة. وعليه، فإن احتمال وجود مجتمع مختلف يعبر عن نفسه، ولكنه احتمال فقط طالما أن الرأسمالية لا تزال مستحكمة." [ترشه]

يمثل هاردت ونيجري الحالة العينية لتفكير يساري، ينتج خطاباً يمينياً كونه ممعناً في طوباوية ما، ذلك أنهما في تذويب أو الاعتقاد بتذويب العلاقات في القوى أضاعا المسألة الأساس في التشكيلة الرأسمالية، وهي وجود الاستغلال وكون مختلف المنتجات هي منتجات سلعية.

إن الاعتقاد اليساري الذي يتجلى في خطاب يميني هو الحالة العينية على ذلك.

لذا أشرنا أعلاه إلى التوجه الصيني في فترة ماوتسي تونغ، حين تقوم العلاقات بتطوير القوى الإنتاجية. وبكلام آخر، فإن تطوير العلاقات للقوى أو اندغامهما في ظل النظام الرأسمالي كما يزعم هاردت ونيجري، لا ينفي قط الفارق الطبقي بين من يملك ومن يعمل، ولا ينفي، وهذا الأهم، أن كل هذا يحصل بموجب قانون القيمة.

---

63 Gopal Balakrishnan, Debating Empire Edited by Verso, London, 2003. On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution? Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri, Penguin Press, New York, 2004. Debating Empire Edited by Gopal Balakrishnan Verso, London, 2003

"... إنَّ التناقض بين كم هائل من قوى الإنتاج، هو ما يجدر أن نتذكره، إذ يتضمن وبشكل أساس الطبقة الثورية نفسها، ونظاماً متقدماً مرتكزاً على استقلال البروليتاريا العالمية، ليس لديه إلا أن يختفي. وبالعكس من ذلك، فإن هذا التناقض تحديداً هو نفسه يصرخ بأن يُحَلّ عبر ثورة بروليتارية على صعيد عالمي" [64].

هذه الثورة التي يستبدلها هاردت ونيجري بأعمال بريئة وطيبة وسلمية، ولا تطمح بسلطة، متخذاً مثال الزاباتيستا نموذجاً، ومعتقداً بأن هذه النماذج من النشاط يمكن أن تحول الإمبراطورية -التي حقيقةً تقودها الإمبريالية الأمريكية- إلى الشيوعية. أوضح ما في الموقف من مثالية أو تغاضي عن جرائم الإمبراطورية بشكل عنصري، أن كتابي الرجلين صدرا والولايات المتحدة تقود العالم بالقوة، وتخوض حرب مذابح في أماكن عدة وخاصة أفغانستان والعراق. والعنصرية هنا، بمعنى أنه طالما القتل في المحيط، فإن ذلك طبيعيٌّ. وبذا يكون المؤلفان قد بررا الاستغلال في المركز والقتل للاستغلال والنهب في المحيط. ولم يكن ليقلل نيجري من الدور الإمبراطوري الفعلي للولايات المتحدة، بأن الإمبراطورية التي يقصدها تأخذ العالم إلى الشيوعية، وبأن قوى ناعمة من معترضي البرجوازية الصغيرة ستحمل العالم -على طبق من ذهب وبرائحة البخور- إلى معبد الشيوعية!

ملاحظة إضافية لعلاقات الإنتاج:

يزعم هاردت ونيجري بأن "الأزمة الرأسمالية كما يخبرنا ماركس، هي حالة تتطلب من رأس المال أن يقوم أو يمر عبر تخفيض عام وإعادة ترتيب عميقة لعلاقات الإنتاج نتيجة للضغط الواقع على معدل الربح من قبل البروليتاريا".

بكلام آخر، فالأزمة الرأسمالية برأيهما ليست ببساطة أداء الدينامية الذاتية لرأس المال بحثاً عن الربح بلا حدود، وبأقل الكلف بما فيها أدنى الأجور أو

64 نفس المصدر.

اللاأجور، بل تتسبب مباشرة من الصراع مع البروليتاريا" وبكلام آخر، فإنه طبقاً لهاردت ونيجري، فإن الأزمة الرأسمالية هي أساساً نتيجة لنضال البروليتاريا، وهذا ليس ما أخبرنا به ماركس. ومع أنه يمكن الإصرار بأن هذا أحد أشكال سوء الفهم الذي يبشر به كثير من العرافين الماركسيين.

في هذا الصدد، يمكننا تتبع جذور هذه العرافة لدى هاردت ونيجري بعودتنا إلى ثقافوية لوكاتش حول وعي البروليتاريا ذاتياً بعيداً عن الحزب، وكأنه وعي آت من مصدر خارجي ما. وهي أيضاً عرافة متأثرة حقاً باجتياح الثقافوية لليسار في الغرب، وهي التي تحاول نقض دور العامل المادي الذي وحده يكشف أن المعضلة في البنية الذاتية للنظام الرأسمالي في تناقضه الذاتي. لا يعني هذا أن لا دور للبروليتاريا، ولكنه ليس الأساس بعد إلى أن تقود تناقضات النظام إلى ارتفاع الفعل البروليتاري إلى الثورة الاشتراكية. وبوضوح أكثر، حين يكون رأس المال منتصراً على العمل، وحين يكون الفعل الثوري الطبقي، بل وحتى النقابي للطبقة العاملة ضعيفاً، فمن التجني وربما الخبث نسب توسع رأس المال استعمارياً إلى نضال العمال وحدهم على الأقل.

إن التوسع من طبيعة رأس المال سواء ناضل العمال أم لم يناضلوا. بل إن أقل نضال عمالي هو في الولايات المتحدة، بينما أشد توحش وتوسع إمبريالي هو ما تقوم به الولايات المتحدة. وإذا كان التوسع الاستعماري حلاً، فذلك أمرٌ تحده جغرافيا الكرة الأرضية، بمعنى أن لا مجال لتوسع جغرافي بعد أن صار النظام الرأسمالي عالمياً في المركز والمحيط. فما الحل بعد اكتساح كامل الجغرافيا؟

هذا وكأن هاردت ونيجري مأخوذان بتبرير سيسل رودس للاستعمار، وهو ما رصده بدقة لينين، **وما قاله سيسيل رودس في نهايات القرن التاسع عشر، حينما تظاهر العمال في وول ستريت في لندن فقال لا حل لهذا التأزم إلا باستعمار بلدان أخرى. وجديرٌ بالتنويه أن** سيسل رودس هو المليونير، وملك الأموال، والمسؤول الأول عن حرب البوير في دفاعه عن الإمبريالية، حيث نقل عنه لينين ما يلي:

"كنت أمس في الإيست إند شرقي لندن (حي العمال) وحضرت اجتماعا للعاطلين عن العمل. وقد سمعت هناك خطابات فظيعة، كانت من أولها الى آخرها صرخات: الخبز! الخبز! وأثناء عودتي إلى البيت، كنت أفكر بما رأيت، واقتنعت أوضح من السابق بأهمية الإمبريالية... إن الفكرة التي أصبو إليها هي حلّ المسألة الاجتماعية، أعني: لكيما ننقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة، ينبغي علينا نحن الساسة، طلاب المستعمرات، أن نستولي على أراض جديدة، لنرسل إليها فائض السكان، ولنقتني ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع والمناجم. فالإمبراطورية، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً، هي مسألة البطون. فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية، ينبغي عليكم أن تصبحوا إمبرياليين[سمشه]"!

آراء جدلية حول نمط الإنتاج: أنماط الإنتاج الثانوية

الإنتاج البضاعي البسيط: لا يتواجد هذا النمط لوحده بشكل نقي، بل إلى جانب الاقتصاد الطبيعي، حيث ينتج الإنسان فوراً لكي يستهلك. وفي درجة معينة من التطور يسيطر نمط الإنتاج الرأسمالي، ويتجاوز نمط الإنتاج السلعي البسيط، حيث لا يعود العامل مالكاً لأدوات إنتاجه. عندها لا يعود العامل ينتج مباشرة للمستهلك، بل يصبح مأجوراً لدى الرأسمالي كمالك لأدوات الإنتاج حيث يبيعه قوة عمله.

يبدأ بانجي ورقته بالتأكيد أن الحيازات الصغيرة، ليست شرطاً أن تتلاشى مُبتلَعة من قبل الكبيرة، ويرى أن ماركس في هذا المستوى صحيح في الصناعة وليس

---

65 "Die Nune Zeit, XVI, I, 1889, S 304"

مقتطفي في فلاديمير، إ لينين، الاستعمار أعلى مراحل الإمبريالية، منشورات دار التقدم موسكو، 1917، ص ص 106 -7.

الزراعة. حيث اعتقد أن توسع الملكيات الكبيرة يقود إلى برلتة الجماهير كشرط للاشتراكية[66].

كلما زاد التخصص في الزراعة، دُفع الفلاحون للاعتماد على السوق. فيبدأ الفلاح بشراء ليس فقط أدوات إنتاجه، بل حتى جزءاً مما يستهلكه.

الاقتصاد الطبيعي/التوسع والتراكم

تجادل برادبي، بأن الاقتصاد الطبيعي هو اقتصاد إنتاج الحاجات الأساسية، والعلاقة التي تربط بين أو تغلق الفجوة بين الزراعة والصناعة، هي علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية في مواجهة علاقات إنتاج رأسمالية، والتي لا مناص من تدميرها كي يصبح التطور الرأسمالي ممكناً.

قرأت روزا لكسمبورغ العلاقة بين سعي الرأسمالية لتحصل على القيمة الزائدة، ومن ثم غزوها لمناطق يسود فيها نمط الإنتاج الطبيعي، لأنها تحتاج للبيع إلى من لا يحصلون على دخلهم من نمط الإنتاج الرأسمالي.

بدوره ركز ماركس نقاشه في مستوى التشكيلة القومية، لذا قسم الاقتصاد في إعادة الإنتاج البسيط (بدون توسع) إلى دائرتين:

دائرة I إنتاج أدوات الإنتاج، التي تنتج كل رأس المال الثابت المطلوب للإنتاج في الاقتصاد. ودائرة II إنتاج أدوات الاستهلاك، بحيث تنتج كل رأس المال المتغير (الأجور – السلع) وسلع الاستهلاك الرأسمالي لقيمة فائض القيمة الكلي، إذ كان لا بد من الحصول على التوازن.

---

66 Summary of Selected parts of Kautsky's The Agrarian Question
Jarius Banaji. In Wolpe, Wolpe Harold (ed), 1980, Articulation of Modes of Production, Routledge & Kegan Paul ltd.

تأتي مساهمة روزا في أن الأنماط الماقبل ضرورية توفر للرأسمالية شُراة كي يوسعوا فائضهم. وعليه، إذا لم توجد الماقبل، فإن الرأسمالية لن تتوسع.

لاحقا تصل روزا إلى أن حاجة الرأسماليين إلى الشراة غير الرأسماليين، لا تتوقف عند الهدف لتحقيق الفائض، بل كذلك إلى:

"المتطلب الثاني للتراكم هو آليات الوصول إلى العوامل المادية الضرورية لتوسيع إعادة الإنتاج لهشم"

تقدم روزا تعريفين للاقتصاد الطبيعي يتعلقان بحاجة الرأسمالية للأنماط الماقبل رأسمالية:

"يرتكز الاقتصاد الطبيعي أساساً على طلب داخلي على منتجاته الخاصة. وإعادة إنتاج التشكيلة الاجتماعية، ويتأثر بوسائل بخلاف الوسائل الاقتصادية البحتة، التي هي، وسائل إنتاج وقوة عمل "مرتبطة" بطريقة ما تحت اقتصاد طبيعي".

يشير الجزء الأول من هذا التعريف إلى طريقة الحاجة في الرأسمالية لفتح السوق المغلق داخلياً، لكي تتمكن من بيع منتجاتها الفائضة، ويشير الجزء الثاني إلى العمل الاقتصادي الإضافي لتحرير قوة العمل من "العبودية" القديمة، والحصول على حيازة للأرض التي حيزت بالعرف. وقد أعطت أمثلة على الاقتصاد الطبيعي تشمل الاقتصاد العبودي، الإقطاع، الشيوعية البدائية، والتجمعات الفلاحية البطريركية، ورغم أنها في أماكن أخرى استثنت الاقتصادات العبودية التي حققت إعادة إنتاج موسع.

أما أساليب التدخل في التشكيلات الأخرى فهي القوة، الدولة وأخذ الضريبة والإغراق بالسلع. وبالطبع القوة هي الأسرع لأن الرأسمالية لا تنتظر قرونا كي تصرف سلعها.

---

67 Luxemburg, R, The ccumulation of Capital, Routledge

& Kegan Paul, London, originally published in agerman, 1913.p 355.

والسؤال هنا، هل نحاكم هؤلاء بمعايير الإنسانية اليوم؟ أنراهم كاستكشاف فكري ثقافي ليس شرطاً أن يكون مرتبطاً حكوميا لكنه ينتهي في خدمة الأنظمة الرأسمالية. هل كانوا مُحَفّزين بروح طيبة لتقدم العالم. وهل الحافز، هو نقل تلك التشكيلات إلى الاقتصاد السلعي؟ ولكن حقيقة الأمر أن إدخال الاقتصاد السلعي كان بالقوة بلا موارية وبهدف التصريف.

وبدورها تجادل برادبي حول أطروحة لوكسمبورغ:

"... إذا ما مشينا أو تتبعنا أمثلتها، فإنَّ دور القوة في فتح المناطق ما قبل الرأسمالية للاستغلال الرأسمالي، فإننا سوف نجد أنه فيها جميعاً، على الرغم من محاولتها تجاوز الموضوع أو تغطيته وإثبات العكس، فإن القوة متعلقة ليس بالضرورة المفترضة لحيازة الفائض، ولكن بشكل وحيد لاقتناص المواد الخام. وكما أشارت هي نفسها يمكنك بالقوة أن تجرد الناس من أرضهم، وأن ترغمهم على العمل لديك، ولكن لا يمكنك إجبارهم على شراء سلعك..."[68]. وتتابع برادبي فتحاجج: "رافضة بأن إدخال التبادل السلعي هو أساساً عملية سلمية مرتكز على سِمَتَيْن لأمثلتها المضادة (الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا)"[69].

والسؤال هنا، هناك طريقة للإرغام على الاستهلاك، أبدعها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وهي حصار التبادل. كما أن سيطرته، أي المستعمِر، على الأرض في المستعمرات -التي تحدثت عنها روزا- يقود لاضطرارهم، المستعمَرين، لاستهلاك سلعه. ففي المناطق الفلسطينية المحتلة أغلق الاحتلال الحدود فوراً، وقطع التبادل مع الخارج، وحصره في منتجاته، أو ما يتم استيراده من خلال قنوات الاحتلال.

أما التبادل البيني، بينه وبين هذه المناطق فهو بالقوة، التبادل اللامُتَكافِئ المسلّح.

---

68 نفس المصدر، ص ص 105 -106.

69 نفس المصدر، ص 106.

تواصل برادبي نقدها لروزا بالقول: "... نحن في موقع يرفض فكرتها بضرورة القوة في توسيع إعادة إنتاج رأس المال. وطبقا لها، فإن رأس المال يحتاج إلى أنماط ما قبل رأسمالية، بالمعنى الكوني يونيفيرسال، القوة فقط من أجل تحقيق فائض القيمة. إن حاجته للمواد الخام من هذه الأنماط يمكن أن تُنجز جيداً بنفس المستوى بواسطة الإنتاج الرأسمالي عند درجة معينة من التطور. ولكننا لاحظنا، أنَّ القوة قد استخدمت ليس لفرض تبادل السلع، ومن ثم تحقيق فائض القيمة، بل في كل حالة بالضبط من أجل وضع يدها على التخلص من القيمة الاستعمالية، (للأرض، كنوز الحضارات القديمة، قوة العمل، مصادر المواد الخام) حيث تبادل السلع ليس طريقة سهلة للحصول عليها[69]".... وتنتهي محاججة برادبي ب: وعليه، بوسعنا القول إن استخدام القوة ينبع من حاجات محددة في الفروع المختلفة للرأسمالية في أوقات مختلفة، وليس من ضرورة دائمة"[70].

تنقد برادبي قائمة أهداف رأس المال في صراعه مع الاقتصاد الطبيعي، وهي: الحيازة المباشرة للمصادر الهامة لقوى الإنتاج، مثل الأرض، والغابات، والمناجم، والحجارة الكريمة، والفحم، والمطاط...الخ 2 -تحرير قوة العمل والعمل وجرهما للعمل القسري 3 -إدخال الاقتصاد السلعي 4 -فصل الصناعة عن الزراعة[71]..... إن التشغيل القسري لقوة العمل هو مبدأ ممكن لإنجاز الهدف الأول. ولكن يجب أن لا يتم التفكير به كهدف بحد ذاته، حيث إنَّنا رفضنا فكرة أن الرأسمالية تحتاج الشراة ما قبل الرأسماليين لفائضها... لم تعرض روزا أية إمكانية لشروط داخلية مختلفة في الأنماط ما قبل الرأسمالية، بأنها تتصل بها. وهذا ناتج عن رؤيتها لهن على أنهن أساساً سوقٌ خارجية لرأس المال . ولكن إذا أخذنا هذه بالاعتبار، فربما نجد أن إدخال الاقتصاد السلعي هو بديل حقيقي لاستخدام القوة في حالات محددة.

---

70 نفس المصدر، ص 106.

71 نفس المصدر، ص 107.

72 نفس المصدر، ص 369.

نلاحظ هنا أن كل واحدة منهنَّ مركزانية في مستوى: روزا لا ترى إمكانية لحصول الاختراق محلياً ذاتياً دون الاستعمار، وبرادبي لا ترى أن الرأسمالية تلتزم العنف دائماً.

تنتقل برادبي إلى نظرية بيير فيليب راي في تمفصل أنماط الإنتاج وملخصها، أنه للوصول إلى نتائج عامة عن التمفصل لا بد من البدء من تحليل الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، لنرى بالضبط ما الذي كان محدداً أو خاصاً بالنمط الإقطاعي، والذي مكن الرأسمالية من النمو من خلاله، وذلك ضمن مرحلة محددة، فإن الطبقة الرأسمالية المبتدئة تكون قادرة على رمي أو نسف التحالف مع الطبقة الإقطاعية القديمة الحاكمة.

في ردها على بيير فيليب راي، ترى برادبي أنها لا تعرف ما هي الحالة التي يريد وصف التمفصل بها. وأن مشكلته في الوصف الغامض لمحرك/موتور الإمبريالية. هل هي الحاجة لتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية؟ والذي يتضمن كلاً من زيادة سلخ المواد الخام، وتوسيع تحرير قوة العمل. ربما يشمل راي كلا البديلين كمحرك/موتور للإمبريالية، ولكن إذا كانت هناك ضرورة أساسية للتمفصل، لا بد أن تكون توسيع قاعدة العمل. يمكن أن يكون التمفصل ضرورياً في مختلف المراحل إلى أن تهيمن الرأسمالية كلياً على تشكيلة اجتماعية.

لكن هذا ليس كافياً، فهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي لا ينفي تمفصل/صراع الأنماط.

موقف برادبي باختصار أنها لا تنكر استخدام القوة، ولكنها لا ترى أن ذلك ضرورة لسلخ القيمة الزائدة على يد رأس المال وفي حل/تفكيك لأنماط الإنتاج الأخرى على يد الرأسمالية.

كل هذا الجدل النظري وحتى التطبيقي دار في القرن الماضي، عن حالة نموذجية استعمار ومستعمرات بالمليان. لكن الحالة العربية تتشابه وتتنافر معه بشكل متواصل. فلدينا الاستقلالات الشكلية التي تفتح السوق للمستعمر، يكرّس ذلك

الاستهلاكية كثقافة يتم تأصيلها، ويشجعها وخاصة في البلدان ذات الدخل الريعي. كما يتشابه الوضع العربي في حماية الإمبريالية للحكام العرب التابعين مع الحفاظ الاستعماري على المشايخ في إفريقيا.

القاعدة الاقتصادية

أو القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية الأيديولوجية. لعلّ هذا سؤال التاريخ أو سؤال الزمان والمكان. في العصور السحيقة والحياة الإنسانية البدائية، لم يكن الإنسان في البداية باتجاه صنع التاريخ، وإن كان في صراعه مع الطبيعة ولاحقاً مع الاستغلال والعبودية قد صنع التاريخ، وصار يقوم بصناعة التاريخ طبقاً لتوجهاته وقناعاته وضروراته...الخ.

وهنا يكون فعل نمط الإنتاج بمعنى أن نمط الإنتاج هو شكل عمل الإنسان في الطبيعة، أي هو زمن شغل الإنسان في الطبيعة التي هي المكان.

خلال هذا الشغل بغض النظر عن أي نمط إنتاج هو الفاعل و/أو المهيمن، فإن شغل الإنسان في القاعدة الاقتصادية يقود إلى تحولات فيها. وبما هو شغل واعٍ، فإن التحولات موجودة أي في القاعدة الاقتصادية وفي البنية الفوقية. وكلما كان الإنسان أكثر حرية، كان تأثيره أعمق وأهم. لأن الشغل هنا ينتقل من المستوى الاقتصادي إلى المستوى الاجتماعي الإنساني، أي من البنية التحتية إلى البنية الفوقية. إنه خلق الإنسان الجديد الذي يستخدم قوى الإنتاج في صالحه لا أن يكون عبداً لها. وربما هذا ما ركز عليه تشي جيفارا في شعاره: "خلق الإنسان الاشتراكي". ليس واجبا سهلاً ولا بسيطاً، خلق الإنسان الجديد الذي لا تطوعه التقنيات بل يطوعها، لا سيّما في عصر المعلومة التي لا نمسك بها مادياً .

المسألة المطروحة إذن هي مسألة العلاقة الجدلية بين القاعدة الاقتصادية وبين البنى الفوقية المقابلة لها. جدلية بمعنى أن نمط الإنتاج لا يخلق ميكانيكياً

أيديولوجيا جديدة مطابقة له ومنسجمة معه، لأن في هذا تبعية الإنسان وحياديته وجموده.

في المجتمع الطبقي، يوجد الإنسان في موقعين متناقضين. موقع الطبقة المالكة التي تسخِّر التطوير التقني لتحقيق الربح اللامحدود، وموقع الطبقات الشغيلة والشعبية، التي تحقق عملية الإنتاج ولا تحصل سوى على جزء منها. إن مجرد وجود هاتين الطبقتين المتوضعتين هكذا، هو صراع اجتماعي طبقي ينعكس على الحياة الاجتماعية، ويخلق بنية فوقية لكل منهما، تناقض واحدتهما الأخرى. ويكون حينها لكل وعيه، ولكل دوافعه للصراع. وإذا كان للوعي الإنساني الطبقي للطبقات المستغلَّة دوره في النضال الطبقي وتطور أيديولوجيا التحرر والاشتراكية، فإن تأثير هذا الوعي في التشكيلة الاشتراكية يكون أعمق وأقوى لأنه يكون حراً. وحتى حينها يظل الجدل تبادلياً بين القاعدة والفوقية، ولكن دون طبقات واضطهاد طبقي.

من الأهمية بمكان التأكيد، إذا كان التفسير الجدلي يقودنا إلى الاعتقاد بأن تقدم نمط إنتاج معين (أي تقدم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فيه) هو الشرط الضروري لتحويل البنى الفوقية، فهذا لا ينفي أن يكون لهذه البنى الفوقية ديناميتها الخاصة ضمن حدود معينة، كما أنه لا ينفي بشكل خاص "مفعولها العكسي" على القاعدة الاقتصادية نفسها. وهذا تحديداً جدل العلاقة بين البنيتين، والذي يعمل طبقاً لقوانين الجدل الرئيسية الثلاثة وقوانينه الفرعية معاً.

إن التقاط ابن خلدون لأثر الترف في تدهور العمران، ولاحقاً التقاط إنجلز لاحتقار العمل المنتج في المجتمع العبودي، وأثره في تفكك المجتمع العبودي، هي ملاحظات فارقة في فهم المادية التاريخية.

يقول إنجلز: "إن نظام الرق... وهو يموت... يترك شوكته المسمومة: احتقار الرجال الأحرار للعمل المنتج، هنا تكمن الطريق المسدودة التي وجد العالم الروماني نفسه فيها: كان الرق مستحيلاً اقتصادياً، أما عمل الرجال الأحرار فكان محتقراً في معظم الأحيان، لم يعد باستطاعة الأول أن يكون قاعدة الإنتاج الاجتماعي، في حين

لم يكن الثاني قد بلغ مرحلة تؤهله لأن يكون قاعدة هذا الإنتاج، فكان الحل الوحيد لهذا الوضع هو قيام ثورة شاملة".

ولعل هذا يكشف تدهور الإمبراطورية العثمانية، التي اعتمدت البنية العسكرية لتثبيت دورها الاستعماري، وتغذت وترفهت سلاطينها وحواشيهم وجنرالاتهم على سلخ الفائض من المستعمرات، مما قاد إلى سقوطها وانكماشها لتنحصر في تركيا نفسها، وتدافع عن أرضها لتحافظ عليها بالكاد.

إن هذه الأنماط عاجزة عن إعادة إنتاج نفسها، أو توليد أنماط إنتاج جديدة تشجع على تطور قوى إنتاج جديدة، بالطبع مما أهّلها للسقوط.

وسؤالنا: هل ينطبق هذا على الأرض المحتلة اليوم، حيث تعيش إلى حد كبير على الريع؟ بل وهل ينطبق كذلك على الشباب الصهيوني الذي يربأ بنفسه عن العمل الأسود والجندية؟ أم أن حالة الكيان مختلفة لأن قطاعات الإنتاج المتقدمة تشتغل بشكل طبيعي، ومدعومة من المركز الإمبريالي.

في حالة الأرض المحتلة 1967، يتضح هذا في احتقار الأرض رغم أن الصراع عليها، واستبدال العمل المنتج بالريع. وهي ظاهرة نجد تعميقاً لها في الخليج العربي، حيث أنظمة الريع المنجمي كما يسميها سمير أمين. وهذا ينقلنا إلى سؤال بعيد نسبياً: ترى إلى أي حدّ يصبح الوطن مجرد مكان إذا ما خلا من العمل المنتج، واعتمد التمول والخدمات والريع؟ ثم هل ميل رأس المال في المركز الإمبريالي خاصة الولايات المتحدة، إلى المضاربة المالية، وتجاوز الاقتصاد المالي للاقتصاد الحقيقي بأضعاف وبسرعة بعيداً عن العمل الإنتاجي الحقيقي هو مطابق لما يقوله إنجلز، وهل هذا ما يدعم انتقال مركز الإنتاج إلى الصين؟ هذا دون أن نغفل الاستغلال المكثف الذي يقع على العمال الصينيين.

إن كل قاعدة اقتصادية (البنية التحتية) (التي هي قوى وعلاقات الإنتاج) تعطي فرصة الظهور أو تخلق "البنية الفوقية" – المؤسسات والثقافة والأفكار والدولة -التي تتطابق مع القاعدة الاقتصادية، وتمكنها من التقدم للأمام؟ فلو عدنا إلى النظام

الإقطاعي الأوروبي، لرأينا كيف أعطى فرصة الظهور لمؤسسات مثل الكنيسة الكاثوليكية، التي تتطابق أو تنسجم مع القاعدة الاقتصادية للإقطاع. وبقول عام، تمر قوى الإنتاج بتطور يأخذ شكل التدريج والطفرة، مما يأخذها أكثر وأكثر باتجاه التناقض مع علاقات الإنتاج. هذا التناقض الرئيسي الذي يستدعي الثورة؟ وهذا يثير السؤال: ما معنى استدعاء الثورة؟ ألا يعني العلاقة الجدلية من الفوقي (العلاقات) إلى التحتي؟ إنه عملية الصراع في العلاقات الطبقية. وهذا يعني أن خلق البنية الفوقية لا يعني بقاءها، أي الفوقية ساكنة ومتلقية، بل تلعب دوراً بالمقابل.

وفي النهاية، طالما أن قوى وعلاقات الإنتاج فاعلة ومتصارعة، فهل من السهل توصيف نمط الإنتاج بأنه مثابة تجريد نظري؟

العمل

العمل: عملية تجري بين الناس والطبيعة المحيطة بهم. وهذه العملية يقوم الناس المسلحون بأدوات الإنتاج والخبرات الإنتاجية، بتحويل الطبيعة الخارجية، مكيفين مواضيع العمل بما يتلاءَم مع حاجياتهم.

إن العناصر الرئيسية في عملية العمل، هي: 1 -نشاط الناس النافع 2 -موضوع العمل 3 -أدوات الإنتاج التي يؤثر الإنسان بها على مواضيع العمل. إن العمل هو الشرط الرئيسي لحياة المجتمع الإنساني. وبفضله انفصل الإنسان عن عالم الحيوان. والميزة الجوهرية للإنسان هي صنعه أدوات العمل. وليس العمل عبارة عن عملية تأثير الإنسان على الطبيعة فحسب؛ بل أن الناس يدخلون في هذه العملية في علاقات محددة فيما بينهم، هي العلاقات الإنتاجية. ويتبدى العمل بصورة متباينة بتباين سيطرة أسلوب الإنتاج هذا أو ذاك. ففي أسلوب الإنتاج المشاعية الابتدائية يوجد عمل عام جماعيّ، وملكية جماعية لوسائل الإنتاج ومنتجات العمل، وهنا ينتفي استثمار العمل. أما ظهور الملكية الخاصة، فهو يعني أن العمل قد أصبح عملاً خاصاً. وبظهور الإنتاج السلعي، يصبح عمل المنتجين ذا طابع مزدوج. وفي ظل أساليب الإنتاج الطبقية المتناحرة، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أسلوب إنتاج عهد الرق، الأسلوب الإقطاعي، الأسلوب الرأسمالي) يتعرض الكادحون لاستثمار قاسٍ، وتستولي الطبقات المستثمرة على قسم من هؤلاء الشغيلة بلا مقابل. أما في مجتمع عهد الرق، ينشأ التناقض بين العملين الفكري والجسماني الذي يبلغ ذروته في ظل الرأسمالية. إن **التقسيم الاجتماعي للعمل** بين الناس، الذي يتطور في مجرى عملية نمو الإنتاج الاجتماعي وتطويره، يتخذ في المجتمع الرأسمالي شكلا مشوهًا، ويفرض على العامل أن يقضي حياته في تنفيذ عملية إنتاجية يسيرة الشأن نوعا ما، ويحوله بذلك، إلى عاملٍ جزئي، إلى تابع للآلة. ويرتكز تنظيم العمل في الرأسمالية على خوف الكادحين من الموت

جوعاً، مما يجبرهم على بيع قوة عملهم للرأسماليين. لذلك يبدو عمل العامل في الرأسمالية، عمليا، كالسُّخرة إجبارية يقوم بها العبيدُ المأجورون.

يتغير طابع العمل في الاشتراكية والشيوعية بصورة جذرية. لأن النظام الاجتماعي هنا قائم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ومنتجات العمل، وينعدم فيه استثمار الإنسان للإنسان، ويقضى فيه على التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي، ويتَّسم العمل هنا بطابع اجتماعي مباشر [73].

العمل المجرد: هو عمل منتجي السلع المتمثل في إنفاق قوة العمل الإنسانية بشكل عام، بغض النظر عن الشكل الحسّي لظهور هذا العمل، وهو العمل الذي يخلق قيمة السلعة. ففي أي مجتمع كان، يكون عمل كل فرد عبارة عن شكل معين من العمل (كعمل الخياط، والإسكافي، والفلاح...الخ) ويكون، في الوقت ذاته، عملاً إنسانياً بصورة عامة (بذل جهد المخ، والأعصاب، والعضلات)، وجزءا من العمل الاجتماعي العام، بَيْدَ أن إنفاق العمل كعمل إنساني عام لا يأخذ شكل عمل مجرد، تاريخياً، إلا في الاقتصاد السلعي. ففي عملية إنتاج السلع، لا يكون الطابع الاجتماعي للعمل مستتراً. ولا يتبدى الطابع الاجتماعي لعمل المنتجين، وأن عمل كل منتج، إنما هو جزء من العمل الاجتماعي العام، ولا يتبدى هذا إلا من خلال عملية تبادل بعض السلع لقاء سلع أخرى. وحين يوازن المنتجون سلعهم مع بعضها في عملية التبادل، يرجعون مُختلف أنواع العمل إلى العمل المجرد. فالعمل المجرد هو عمل اجتماعي يظهر طابعه خلال عملية التبادل. ويعبّر التناقض بين العمل المجرد والعمل الحسّي، في ظروف الإنتاج السلعي القائم على الملكية الخاصة، عن التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي . ويظهر تحت شكل العمل المجرد، من حيث الجوهر، الطابع الاجتماعي لأعمال منتجي السلع الخاصة.

---

73 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق 1980، ص ص 357 -358.

أمّا في ظروف الاشتراكية، فالعمل المجرد هو عمل اجتماعي بصورة مباشرة. على اعتبار أن إنتاج السلع وتبادلها يقوم به المنتجون الاشتراكيون وفق خطة اقتصادية عامة واحدة، لذا لا يعكس الطابع الازدواجي للعمل المتجسّد في السلعة الاشتراكية تناقضاً صِدامياً بين العملين الاجتماعي والخاص. إن التغلب على التناقض القائم بين الأنواع الحسية للعمل وبين العمل المجرد يتم في الاشتراكية، في نطاق النظام التخطيطي. ومع خلق شكل الملكية الشيوعية الوحيد، والقضاء على الإنتاج السلعي، يقضي أيضاً على العمل المجرد كمقولة اقتصادية [74].

العمل الاجتماعي المباشر: هو العمل المنظم بصورة مخططة في نطاق المجتمع بأسره، على أساس التعاون الرفاقي بين أعضائه، والقضاء على استثمار الإنسان للإنسان. في هذه الظروف يتبدى بشكل مباشر، عمل كل شغيل على حدة، جُزءاً من العمل الاجتماعي. إن تطور الطابع الاجتماعي للعمل يبدأ من الأشكال البدائية للعمل الاجتماعي المباشر، والتي سادت في نظام المشاعية الابتدائية، ليصل إلى العمل الذي لا يعتبر اجتماعياً مباشرة، والذي يضم في ذاته التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي في ظروف الإنتاج السعي القائم على الملكية الخاصة، ليصل إلى الشكل الأعلى للعمل الاجتماعي المباشر في ظل الشيوعية. ففي الاشتراكية، وعلى أساس الإنتاج الضخم، والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج. ينظم عمل جميع العاملين، بشكل واعٍ ومخطط، ويوزع طبقاً لخطة الدولة بين فروع الاقتصاد الوطني، ويستفاد منه لصالح المجتمع بأسره. والطابع الاجتماعي المباشر للعمل في الاشتراكية حافزٌ جديدٌ لنحو الإنتاج الاجتماعي وتحسينه، لم تعرفه الرأسمالية.

---

74 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق، 1980، ص 360.

العمل الحسّي: هو العمل المبذول بشكل معين، ملائم، ومفيد، هو العمل الذي يخلق قيمة استعمالية. ومن الضروري وجود نوع من العمل من أجل إنتاج كل نوع من القيمة الاستعمالية. وتختلف أنواع العمل بمقدار ما تتنوع القيم الاستعمالية. وتتميز أنواع العمل المختلفة بطرائقها وبأدوات العمل، وبالنتائج الحاصلة. فعمل صانع الأقفال يختلف نوعياً عن عمل النسَّاج. والعمل الملموس هو أحد جانبي العمل ذي الطابع الثنائي. أما الجانب الآخر المقابل فيمثله العمل المجرد الذي يكوِّن قيمة السلعة.

ويجد التطوير التالي للتقسيم الاجتماعي تعبيره في ازدياد تنويع القيم الاستعمالية وفي ازدياد تنويع العمل الحسي المفيد الذي يخلق هذه القيم. إن عمل شغيلة الإنتاج الحسي يعتبر مصدر الثراء الاجتماعي الحقيقي، أما درجة فعاليته، فتقاس بقوته المنتجة. فحين ترتفع إنتاجية العمل تنتج، في فترات زمنية متساوية، كمية أكبر من القيم الاستعمالية. وخلال عملية الإنتاج ينقل العمل الحسي إلى السلعة الجديدة قيمة وسائل الإنتاج. وفي المجتمع الرأسمالي، حيث يصبح استيلاء الرأسماليين على العمل غير المدفوع أجره هدفاً للإنتاج، يصبح العمل الحسي محل اهتمام هؤلاء الرأسماليين ما دامت تعتبر القيمة الاستعمالية للسلع التي يخلقها العمل، حاملة للقيمة، وفضلاً عنها. إن التناقض بين العمل الحسي الملموس والعمل المجرد، في ظروف الإنتاج السلعي القائم على الملكية الخاصة، هو تعبير عن التناقض بين العمل الفردي والعمل الاجتماعي.

أما في المجتمع الاشتراكي، فإن العمل الحسي يبرز كعمل اجتماعي مباشر، ويكتسب أهمية خاصة كمصدر لتزايد الثراء الحقيقي للمجتمع بأسره، باعتبار أن هدف الإنتاج الاجتماعي إنما هو تلبية الحاجات المتنامية باستمرار للمجتمع بأسره، ولكل فرد فيه على حدة[75].

---

75 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق، 1980، ص ص 361 -362.

العمل الحيّ: بالمعنى الماركسي، وبشكل مناظر، فإن القيمة هي مقدار وقت العمل الضروري اجتماعيا المباشر وغير المباشر الذي بُذل في إنتاج سلعة ويتكون من:

- العمل المتحرك أي الذي قيد الإنجاز أو "العمل الحي".
- ورأسمال أو "العمل الميت" ويتمَّان بالتتالي.

وعليه، فالعمل الحي هو تأثير أي شغل وتشغيل قوة العمل، وهو إنفاق طاقة إنسانية عقلية وجسمانية، إنفاقا هادفاً، إنفاق طاقة تتجسد دوماً في المنتوج الجديد. إن العمل الحيّ يستهلك مواضيع العمل ووسائله المستخدمة في عملية الإنتاج، ويخلق منتوجاً جديداً. وبدون تدخل العمل الحيّ، تبقى مواضيع العمل، ومنتجات العمل الماضي الذي أصبح مادياً، جسماً لا حراك فيه، رغم أن هذه المواضيع والمنتجات تظل بدورها، شرطاً لعملية الإنتاج. إن الجمع بين العمل الحيّ ومنتجات العمل الماضي هو وحده الذي يمكن لهذه الأخيرة أن تساهم في خلق قيم استعمالية جديدة. ومع تطور التقنيات، يصبح في مقدور الإنسان أن يستخدم في وحدة العمل الزمنية ذاتها، كمية متزايدة من مواضيع العمل ووسائله، ما يؤدي إلى انخفاض حصة العمل الحيّ في وحدة المنتوج. إن مجموع العمل المبذول خلال العام، يمكن النظر إليه كعمل حيّ سنويّ. أما منتوجه، فيضاف إلى ثروات المجتمع المتراكمة من قبل، خلال سنين عديدة والمعتبرة منتوج العمل الماضي. وليس العمل الحي في المجتمع البرجوازي، غير وسيلة لزيادة العمل المتراكم، ورأس المال، ويتعرض العمل الحي في الرأسمالية للاستثمار، عن طريق حيازة الرأسماليين للعمل الفائض. وفي سبيل زيادة هذا العمل الفائض، يستخدم الرأسماليّون قوة العمل، بكل وحشية، ويهدمون صحة الشغيلة. أما في ظل الاشتراكية، فيستخدم العمل المتراكم من أجل تخفيف أعباء شروط عمل وحياة الشغيلة، ومن أجل تحسينها. إن الشغيلة، في ظروف الاشتراكية، يعملون لأنفسهم

ومجتمعهم، بحيث ينعدم استثمار الإنسان للإنسان. إن العمل الحيّ شرط لتطوير الشخصية الإنسانية تطويراً شاملا[76].

العمل الخاص: هو عمل المنتجين المستقلين ظاهرياً، والذين ينتجون بمعزل عن بعضهم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وبما أنَّ العمل الخاص قائم في ظروف التقسيم الاجتماعي للعمل، فإن منتجي السلع يرتبطون فيما بينهم، فيتعلق أحدهم بالآخر. إن منتجات عمل كل منتج هي سلعٌ معدة للاستهلاك الشخصي أو الإنتاجي، من قبل منتجي السلع الآخرين. فعمل كل منتج سلعي على حدة هو جزء من العمل الاجتماعي الكلي. وبما أنَّ العمل -بغض النظر عن طابعه الاجتماعي -يعتبر قضية شخصية لكل منتج، لذا ينشأ تناقض بين العملين الاجتماعي والخاص. وهو تناقض يتبدى في عملية التبادل. ذلك أن قسماً من السلع لا يستطاع تصريفه، إما لأن هذه السلع المنتجة لا تشتمل على القيم الاستعمالية المطلوبة، أو لأن هذه القيم غالية جداً إذا ما قيست بقدرة المشترين الشرائية. إن عدم تصريف المنتج سلعته يعني أن عمله الخاص لم يتلق اعترافاً اجتماعياً. وتحلّ به الخسارة، ويتهدم في نهاية المطاف[77].

إنّ التناقض بين العملين العام والخاص هو تناقض الاقتصاد السلعي البسيط. ويتطور هذا التناقض في الرأسمالية إلى تناقض بين القطاع الاجتماعي للإنتاج، والشكل الرأسمالي الخاص للحيازة. أما في الاشتراكية، فإنَّ العمل الخاص يزول كمقولة اقتصادية. إنَّ عمل المنتجين الاشتراكيين يعتبر عملاً اجتماعياً بصورة مباشرة.

---

76 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق، 1980، ص 362.

77 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق 1980، ص 363.

العمل الضروري: هو العمل الذي يبذله العامل من أجل إنتاج المنتوج الضروري. فالرقيق، والفلاح القن، والعامل المأجور يخلقون بعملهم خلال يوم العمل، كمية معينة من منتجات العمل، يستولي المستثمر على قسم منها، في حين يخدم القسم الآخر العامل كوسيلة لتأمين حياته. وفي الرأسمالية يغلف تقسيم العمل إلى عمل ضروري، وعمل فائض بالأجرة التي تتراءى ظاهرياً ثمناً لمجموع العمل الذي يبذله العامل المأجور. أما في الواقع، فإن أجرة العامل لا تعوض إلا نفقات العمل الضروري، أي أنه يعوض قيمة العمل المتجسدة في كمية معينة من وسائل المعيشة. كما أن مقدار العمل الضروري يقل كثيراً عن العمل الفائض في ظروف الرأسمالية المعاصرة[78].

العمل الضروري اجتماعياً: "هو العمل المنفق على صنع سلعة ما، ضمن شروط اجتماعية وسطية في الإنتاج، أي ضمن مستوى تقني متوسط، ومهارة متوسطة، ووتيرة متوسطة في عمل العامل. إن مقدار قيمة السلعة يتحدّد بنفقات العمل الضروري اجتماعياً[79]".

"وهذا ينقلنا إلى مستويين من زمن العمل، هما: زمن العمل الضروري وزمن العمل الضروري اجتماعياً. إن زمن العمل الضروري هو الزمن الذي ينتج العامل خلاله خيرات مادية ضرورية للحفاظ على حياته وحياة أسرته. وزمن العمل الضروري في المجتمع الرأسمالي -أي حسب زعم اقتصاديي البرجوازية -هو ذلك الجزء من زمن العمل الذي ينتج العامل خلاله قيمة قوة عمله. أما في الاشتراكية، فإن جميع زمن العمل هو زمن ضروري بمعنى ما. بيد أنه ينبغي التمييز هنا بين الزمن الضروري لتجديد إنتاج قوة العمل، والزمن الضروري الذي ينتج خلاله المنتوج للمجتمع. أمّا زمن العمل الضروري اجتماعياً، فهو الزمن الذي يحتاجه إنتاج سلعة ما، في شروط اجتماعية

78 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق، 1980، ص 363.

79 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق 1980، ص 364.

وسطية للإنتاج، أي في حال توفر مستوى متوسط للتقنيات، ومهارة متوسطة، ووتيرة عمل متوسطة في المؤسسات التي تنتج الكمية الرئيسية من السلع. ونظراً إلى عدم تماثل شروط الإنتاج، يبذل المنتجون المختلفون كمية متباينة من الزمن لصنع سلع من طراز واحد. وهم يبيعون سلعهم بسعر يوضع عفوياً في السوق حول القيمة التي تحدِّدها نفقات زمن العمل الضروري اجتماعياً، لا نفقات زمن العمل الفردية. فلو كان غالبية منتجي السلع يبذلون على إنتاج سلعة متماثلة عشر ساعات مثلاً من زمن العمل، وكان بعضهم يبذل 15 ساعة، فإن المجتمع سيعتبر ال 10 ساعات هي الزمن الضروري اجتماعياً. ويعتمد زمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة في الإنتاج السلعي القائم على الملكية الخاصة بصورة عفوية أثناء عملية الصراع التزاحمي بين منتجي السلع، ويتبدى في السوق. وإذا تطلب الإنتاج في مؤسسات رأسمالية إنفاقاً من زمن العمل، يقل عن القدر الضروري اجتماعياً، يُعطى هذا الإنتاج ربحاً إضافياً. ويتطلب تحديد قيمة السلعة بالعمل الضروري اجتماعياً تحسين الإنتاج، وتخفيض نفقات العمل على إنتاج وحدة المنتوج، ويؤدي إلى تطور القوى المنتجة. ومع تطور التقنيات، ونمو إنتاجية العمل، تتناقص كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج وحدة السلعة. ويؤدي تطور التقنيات والصراع التزاحمي إلى تركز الإنتاج في مؤسسات ضخمة تنتج الكمية الأساسية من المنتجات في المجتمع. وتحدد هذه المؤسسات بصورة عامة نفقات العمل الضروري اجتماعياً. وينشأ عن هذا خراب المؤسسات المتوسطة والصغيرة، فيرفد أصحابها صفوف البروليتاريا في الوقت الذي يزداد فيه رأسمال كبار المالكين وأرباحهم. وهكذا يبدو أن التناقض بين الزمن الفردي والزمن الضروري اجتماعياً، ذو طابع صدامي في الرأسمالية. أما في المجتمع الاشتراكي، فتتوضع نفقات الزمن الضرورية اجتماعياً بتأثير الدولة المخطط[80].

80 موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق، دمشق 1980، ص ص 227 -228.

قانـون القيمــة

مقولات القيمة:

يعتبر الماركسيون أن "رأس المال المتحوّل" أي عمل العمال هو الذي ينتج قيمة، إنه القدرة مقيسة بالوقت، لدى العامل لإنتاج سلع. فالقيمة هي وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة. وقت العمل الطويل الذي يضعه عامل كسول، هو تضييع وقت وليس أكثر قيمة من عمل زميله في الصناعة، فقط لأنَّ عمل الكسول استغرق وقتا أطول، إنه عمل غير مفيد، بمعنى أنه ليس ضرورياً اجتماعياً. فوقت العمل الضروري اجتماعياً مطابق لشروط العمل العادية مع معدل متوسط في المهارة وشدة عمل.

قياس قيمة العمل

ولكن من المهم عدم فهم هذا بالمعنى الضيق. لقد أكد ماركس على أن "وقت العمل الضروري اجتماعياً" يشتمل كذلك على "عمل مركَّب مدمج"، وهو عمل العمال الآخرين الذين استنزفوا في زيادة قيمة منتِج معين. حيث إنَّ قيمة العمل لمهندس سوفت وير يتضمن عمل الآخرين، الذين عملهم جعل من الممكن لذلك الشخص أن يتدرب ويمارس الوظيفة. مثلاً، الخدم المنزليّون لكاتب الشيفرة للسوفت وير في بنجالوير في الهند، أو مراكز العناية النهارية في سان خوسيه بكاليفورنيا لخ[81].

أي أنَّ قيمة قوة العمل مساوية "لوقت العمل الضروري اجتماعيا" الذي يدخل في إنتاج العامل، ويسمح له بأن يخلف جيلاً جديداً. وإذا كان للرأسمالي فرصة أن يكسب امتياز ظروف خاصة، مثل وجود "الكثير من العمل الفائض، فإنه لا شك

81 Gopal Balakrishnan, **Debating Empire** Edited by Verso, London, 2003On Empire: مصدر سبق ذكره

سوف يدفع أجوراً أقلّ، وحتى إذا ما عنى ذلك أن العامل لا يمكنه ضمان بقائِه وحياة جيدة لأسرته بر[82].

إن وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج وإعادة إنتاج قوة العمل الإنساني، هي كمية وقت العمل المطلوب للحفاظ على بقاء العامل وتمكينه من العودة ثانية ومجدداً إلى موقع العمل والإنتاج. لذا فقيمة قوة العمل مساوية لما يحتاجه للبقاء. وحيث إنَّ العمل هو البقاء، ووقت العمل هو المقياس، فإن العمل نفسه ليس له قيمة بل إن قوة العمل هي التي لها قيمة.

قيمة قوة العمل= القيمة التبادلية لقوة العمل = سلة البقاء.

القيمة الاستعمالية لقوة العمل= القيمةالمضافة من العامل (مستخدماً من قبل وسائل الإنتاج)

سعر قوة العمل= معدل الأجر (فعلياً)

القيمة الاستعمالية لقوة العمل > (تتجاوز) القيمة التبادلية لقوة العمل (الفارق هو القيمة الزائدة).

يميل متوسط الأجرة إلى القيمة أو إلى القيمة التبادلية لقوة العمل، وكلاهما متساوٍ على المدى الطويل.

من المفارقات الطريفة أن يُعلمنا أكثر الناس يمينية أموراً تُظهر أنهم يفهمون المسائل النظرية في الاقتصاد السياسي الماركسي، بطريقة يوظفونها في حياتهم اليومية. كنت عام 1993 قد شكلت لجنة لتقييم دراسات جدوى اقتصادية أولية Pilot Projects لمشروع قروض صغيرة. أحدهم قال لي: أنا لا أوافق أن اشارك في التقييم وحضور الجلسات مجاناً، مع أنَّ العمل وطني وتنموي. قلت لماذا؟ قال لأنني درست عشرين سنة، ودفعت فلوساً كثيرة كي أصبح قادراً على هذا العمل، لذا يجب أن أحصل مقابله على فلوس.

---

82 نفس المصدر.

طبعاً علينا التفريق بين قراءة وآليات تقييم ماركس لوقت العمل الضروري اجتماعياً، وبين قراءة الرأسمالي لهذه المسألة، بمعنى أن الرأسمالي لا يقيس الأمور بهذا المعنى العلمي وحتى الجسدي البيولوجي عضلياً وذهنياً. فالرأسمالي يقيس الأمور طبقاً لآليات السوق وفرص العرض والطلب على قوة العمل كسلعة. ولذا يذهب باتجاه أقل الأجور هبوطاً وصولاً إلى حافة فناء العامل، وحينها يتوقف لكي يبقى العامل قادراً على الذهاب في اليوم التالي للعمل، وهذا ما يسميه ماركس "رأسمالية الأجور الأدنى".

لفهم القيمة، كما يقول ماركس يمكن البدء بمفهوم القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية. "جميع السلع هي بلا قيمة استعمالية لمالكيها، وهي قيم استعمالية للذين لا يملكون، وبالنتيجة عليهم جميعاً تغيير الأيدي".

وهكذا فالقيمة الاستعمالية هي علاقة بين المستهلِك والمنتَج المستهلَك. حيث إنَّ الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي يعتني بالعلاقة بين الناس، فإن تحليل القيمة الاستعمالية لسلع الاستهلاك تعتبر من وجهة نظر ماركس كامنة خارج نطاق الاقتصاد السياسي، لأنها لا تشتمل على علاقة اجتماعية. تعتبر القيم الاستعمالية منتجات عالمية في جميع المجتمعات. أما القيمة التبادلية من جهة ثانية فتبدأ كعلاقة كمية بين الأشياء، ولكن حقيقة هي علاقة اجتماعية بين مالكي السلع. والمثال على ذلك، القيمة التبادلية لقوة العمل، التي تبدو ظاهرياً كعلاقة نسبة بين كمية قوة العمل وكمية رأس المال، ولكنها حقيقة هي علاقة اجتماعية بين العامل والرأسمالي. وهكذا بما هي قيم تبادلية، فالسلع لصيقة دقيقة محددة للمجتمع، لكل من تقسيم العمل المتطور والإنتاج الخاص.

كمية العمل، القيمة، القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:

تقاس قيمة كل السلع بمقدار وقت العمل المجرد الضروري اجتماعياً، والمجسد في إنتاجها. هذا هو سبب أن القيم هي قيمٌ اجتماعية في التبادل.

ولقيمة السلعة مكونان: القيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية. وعليه فالقيمة الاستعمالية هي القدرة لدى السلعة، أي إحتواؤُها على توفير كفاية ما، وهي العلاقة ما بين المستهلك والموضوع المستهلك، هذه القيمة الاستعمالية بناء على ذلك تشتمل على المستوى الكيفي لوقت العمل المستخدم في الإنتاج.

لكل المنتجات والسلع قيمة استعمالية، لكن السلع وحدها هي التي لها قيمة تبادلية. فالقيمة التبادلية لسلعة ما هي من جهة على السطح علاقة تبادل كمية بين السلع، ولكن في الواقع علاقة اجتماعية بين مالكي السلع. إن مستوى هذه القيمة التبادلية للسلعة يعطى بواسطة الكميات أو ساعات أو وقت العمل الضروري اجتماعياً -المجرد المباشر وغير المباشر -لإنتاجها.

إنَّ القيم التبادلية للسلع متناسبة مع كميات وقت العمل الضروري اجتماعياً، والمجسد فيها. يقول ماركس: "ليس تبادل السلع هو الذي ينظم مقدار قيمتها، بل بالعكس، إن مقدار قيمتها هو الذي يتحكم بنسب تبادلها". ومقدار القيمة هذا هو قيمة العمل أو كمية وقت العمل المصبوب فيهن خلال الإنتاج.

حينما تتم مبادلة سلعة، فمن ناحية نظرية هي ليست قيمة استعمالية للبائع، الذي يحصل لقاء سلعة أخرى،على نقود كبديل لها. إن سعر السوق المدفوع هو القيمة الاستعمالية للسلعة المشتراة. وحيث إنَّ سعر السوق يتراوح حول القيمة التبادلية للسلعة، فإن القيمة الاستعمالية تتذبذب أيضاً حول القيمة التبادلية. إن الحالة الواضحة التي تبين أن القيمة الاستعمالية لسلعة ما، تتجاوز بشكل منتظم قيمتها التبادلية، هي سلعة قوة العمل التي يتم تبادلها بين طبقتين اجتماعيتين غير متكافئتين.

وهذا ينقلنا إلى كلمة في القيمة الزائدة (انظر لاحقاً بتوسع ما) التي هي الفارق بين القيمة التبادلية لقوة العمل، والقيمة الاستعمالية للعمل لأنها القيمة المضافة من

قبل العامل. هي الفارق بين القيمة النقودية، أو الدخل عن الإنتاج الذي أنتجه العامل والدفع النقودي من المشغل إلى العامل على قوة عمله/ها، أو وقت عمله/ها. في ظل أنماط إنتاج ما قبل رأسمالية كالإقطاع، فالقيمة الزائدة هي الفارق بين المخرج الكلي للمستأجر لقطعة الأرض ومتطلبات بقائه، إن خدمة عمله المجاني في مزرعة اللورد هي جزء من إنتاجه الفائض.

إن حيازة العمل الزائد من قِبل الرأسمالي -بما هو شغل العامل ببذل جهده في هذا العمل -هو ما يؤسس للاستغلال.

إنتاج السلع وقيم العمل:

ترتبط قيمة قوة العمل تاريخياً بإنتاج السلع أو الإنتاج من أجل التبادل. كان هذا بالتأكيد هو مثار اهتمام كل من نظرية القيمة الكلاسيكية ونظرية القيمة لدى الماركسية.

كان آدم سميث على خطأ حينما زعم بأن إنتاج السلع يكمن في الطبيعة الإنسانية، بما هو الشكل العالمي للحياة الإنسانية، وبأن علم الاقتصاد هو علم إنتاج السلع. بل وصل حدّ القول بأن تبادل السلع هو الذي يقود إلى تقسيم العمل [83].

بدوره، يرى ماركس أن إنتاج السلع ليس ظاهرة طبيعية عامة في كل المجتمعات في التاريخ الإنساني، ولكنه شكلٌ من الحياة الاقتصادية محدّدٌ لنمط إنتاج معين. وهذا يجعل إنتاج السلع مسألة دراسة اجتماعية تاريخية.

لذا يجب أن لا يناقش الاقتصاد السياسي فقط علاقات التبادل الكمية بين المنتجات، (والتي تؤخذ بها البرجوازية) ولكن كذلك مشكلة القيمة النوعية متعاملاً مع سمة العلاقات الاجتماعية الكامنة كأساس لشكل السلع. بل إن

---

83 See P.M. Sweezy, 1968, The Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Ecnpmy, (New York, Monthly Review, Press, ch2.

لعلاقات التبادل بين السلع طابعاً نوعياً، بمعنى أن سلعاً مختلفة لها قيمٌ استعمالية مختلفة.

هذه العلاقات الاجتماعية لإنتاج السلع هي محددة لمختلف أنماط الإنتاج، وتظهر من خلال ظروف تاريخية محددة. وهكذا، فإن إنتاج السلع عملية مختلفة بين أنماط العبودي والإقطاعي والرأسمالي. حيث تشتمل تلك العلاقات الاجتماعية على وحدة الملكية بين المنتجين ووسائل الإنتاج في ظروف عمل مقودة بشروط الإلزام في الأنماط الماقبل رأسمالية. بينما في ظل الرأسمالية/نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن المنتجين مفصولون عن وسائل الإنتاج، وعن امتلاكها،، كون العمل حرّاً شكلياً في مستويين:

حرّاً من الإجبار الاقتصادي الزائد، وحرّاً في دخول تعاقدات العمل.

وعليه، فإن قوة العمل نفسها تظهر كسلعة في الإنتاج السلعي في النمط الرأسمالي.

نظرية القيمة وقانون القيمة

نظرية وقانون القيمة موجودة لدى مختلف المدارس الاقتصادية. ذلك لأنها تتعامل مع معدلات التبادل بين السلع، وتوزيع الموارد عموماً والتراكم أحياناً.

تم تطويرها أو التعاطي بها في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لتجاوز اعتماد المغالطة التجارية، بمعنى أن البنود الكنوزية كالذهب والفضة، كانت وحدها معايير القيمة. وهذا قاد الكلاسيكيين إلى اختبار فيما إذا كان هناك اعتماد متبادلٌ بين القيمة والتراكم والتوزيع والمشكلة الأخرى التي واجهت النظرية الكلاسيكية في القيمة تتلخص في السؤال التالي: هل العمل هو مصدر قياس القيمة؟ هل هو محدّد قيمة وحدة من العمل، والسؤال الحصري فيما إذا كانت الأسعار النسبية متناسبة مع معدل العمل المحتوى في السلعة وحده. بالنسبة

للكلاسيكيين الجدد، فإن نظرية القيمة هي لتوفير نظرية للأسعار النسبية التي من خلالها يشتق ما يسمى التوازن العام للأسعار والكميات.

القيمة هي علاقة اجتماعية، هي مِرساة أو مثبتة لعلاقات الإنتاج الاجتماعية. القيمة ماركسياً ليست مسألة لفظية أو اسماً قديماً للسعر أو سعر الإنتاج. ليست مسألة علاقة تبادل أو أشكال اقتصادية ليست نظرية للأسعار النسبية أو توزيع تخصيص الموارد. رغم أنها تطورت على يد الكلاسيكيين وماركس في النظام الرأسمالي، لكن يمكن تطبيقها على أنماط الإنتاج الأخرى، كالبضاعي الصغير والإنتاج السلعي الاشتراكي، كما أنها هامة لدراسة نظرية القيمة الزائدة ونظرية الاستغلال.

لذا لا بدَّ من الانتباه بأن النظرية الشكلية للمساواة أمام القانون وتعاقد العمل، تخفي الاستغلال عبر علاقات التبادل البحتة. فالتناقض الهيجلي مثلاً يرى بأن العمل حرّ في ظلّ الرأسمالية، ولكنه في حقيقة الأمر مستغلٌ عبر تجريد العمال من وسائل الإنتاج، وهو ما ينتهي إلى وضع اليد على ما أنتجوه. إن مفتاح فهم وحلّ التناقض هو في تفكيك الاحتكار الطبقي لوسائل الإنتاج. في أنماط الماقبل أي الماقبل رأسمالي) يكون الاستغلال مباشراً وواضحاً. بينما الحرية الشكلية والاسمية للعمل في ظل الرأسمالية تخفي الاستغلال. والاستغلال مسألة معقدة وخبيثة، بمعنى أنه يمكن لمن يقع تحت أشد الاستغلال -ويقوم رغم ذلك بتوليد أعلى نسبة وكمية من القيمة الزائدة -أنْ يشعر بأنه حر جداً. هذا ما فشل هاردت ونيجري في التقاطه حتى في القرن الحادي والعشرين.

ينقد ماركس أطروحات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من عدة نواح: لأن الأخير يفصل بين العمل ونظرية قيمة العمل ونظرية الأجور. والسؤال هنا: إذا كان العمل هو المقياس الأساسي للقيمة حسب التقييم الكلاسيكي، فكيف يمكن للأجور أن تحدّد على نفس ذلك المنطلق؟ فالعمل نشاط وليس سلعة، وقوة العمل هي القدرة على العمل، وتصبح في علاقات الملكية الخاصة ولا سيما الرأسمالية سلعة

يشتريها الرأسمالي من العامل. هنا يرى ماركس بأن "سعر" العمل غير عقلاني مثل "اللوغاريتم الأصغر" [84] . فقيمة السلعة تعتمد على الكمية، وليس على قيمة العمل المجسد في السلعة. وعليه فالأجور ليست قيمة العمل كما يجادل ريكاردو، حيث يستثني سوق قوة العمل من مجال نظرية قيمة العمل.

وهنا، يطرح ماركس أربع قضايا:

1 - فهو يطبق نظرية قيمة العمل على مشكلة التوزيع، ويؤكد بأن الأجور متعلقة تاريخياً بالرأسمالية، والتي تفرز قوى تقود في النهاية إلى التوازن السعري لقوة العمل، وإلى التساوي في قيمته.

2 - يتضمن النقد التالي الاستغلال ونظرية رأس المال. ذلك أنه إذا كان الإنتاج محفوزاً بالقيمة التبادلية كما يدعي الكلاسيكيون ويحدد بوقت العمل، فكيف يمكن للقيمة التبادلية لـ "العمل" أن تكون أقل من القيمة التبادلية لمنتوج العمل؟ يقع جواب ماركس في التمييز بين الإنتاج البضاعي الصغير والإنتاج الرأسمالي. ففي ظل الرأسمالية، فإن قوة العمل تعادل سلعة، وإن قيمة قوة العمل هذه تساوي كمية العمل المطلوبة لإنتاج الحاجات الضرورية للعامل. ولكن مستوى الكفاف هذا (أو متوسط الأجر) لا علاقة له بقيمة إنتاج عمل العامل. إن الفارق بين ما يتم دفعه للعامل (الأجر= قيمة قوة العمل) وقيمة إنتاجه، هو القيمة الزائدة. وهذا الفارق هو ما دفع ماركس لتطوير نظرية القيمة الزائدة وتراكم رأس المال، مرتكزاً على حيازة الفائض.

3 - هي نظرية المنافسة أو مشكلة التحول. والمشكلة هنا فيما إذا زادت أسعار السوق للسلع فوق أو هبطت دون قيمتها التبادلية طبقاً لتغير شروط الطلب، فهل يعني هذا أن القيم التبادلية لم تكن معطاة بناء على وقت العمل المبذول فيها، بل حسب العرض والطلب؟ في المدى القصير، وحسب ريكاردو، تتغير الأسعار حسب تذبذب العرض والطلب، بينما في المدى الطويل، فإنَّ هذه

84Marx. 1971, Capital, VolII, (Moscow, Foregh Languages Publishing House, p. 818)

القيم التبادلية أو المعدلات للسلع هي معطاة بواسطة وقت العمل تحت شروط المنافسة الحرة. هذا يعني أن ريكاردو أخفق في المصالحة بين العرض والطلب مع نظرية قيمة العمل، حيث يزعم بأن توازن الأسعار للمدى الطويل مساو للقيمة، ولكن هذه القيم لم تعد معطاة بنفس الكميات من العمل المجسد في السلع.

يرى ماركس هنا مشكلتين ناجمتين، الأولى: مشكلة تحول، وهي العلاقة بين أسعار الإنتاج (كلف الأسعار عند ماركس)، والقيم التبادلية حين يكون المكون العضوي لرأس المال C/V مختلفاً طبقاً لاختلاف القطاعات الاقتصادية. ومع ذلك، فأسعار الإنتاج هذه هي مفهوم المدى الطويل أي أن الأسعار سوف تنحرف عنها. ولو وضعنا المسألة بشكل مختلف، فهذا يعني أن تساوي معدل الربح في الاقتصاد هو مناقض لتبادل السلع بقيمها، حينما يكون المكون العضوي لرأس المال مختلفاً بين الصناعات. والمشكلة الثانية، أنه حتى إذا كان المكوّن العضوي لرأس المال هو نفسه في مختلف السلع، وبالتالي أسعار السوق مساوية لقيمه التبادلية في المدى القصير، وأسعار السوق لا تزال تنحرف عن سعر الإنتاج، وذلك عائد إلى الفوارق بين العرض والطلب في الاقتصاد حيث الإنتاج هو توقعات أو حدس البيع (وهو ما قد لا يحصل).

ولكن نفس ميكانيزمات المنافسة/ وحراك العمل ومتوسط معدل الربح تعمل في كافة المشاكل أو الحالات لكي تحذف أو تتجاوز الانحراف. لقد أصرَّ ماركس على أنه فقط في حالة التجميع التراكم (انظر لاحقاً) تتساوى قِيَم وأسعار الإنتاج، وأن الفوارق في المكون العضوي لرأس المال تتضمن بأنه على المدى البعيد توازن الأسعار يختلف بشكل منتظم عن قيم العمل بطريقة توازي معدل الربح في مجمل الاقتصاد.

4 - والنقد الرابع للنظرية الكلاسيكية لقيمة العمل يتعلق بقيم السلع التي لم تنتج بالعمل. المثال على هذه هي: الأرض. يرى ريكاردو أنَّ الريع هو فائض عن المتبقي بعد خصم الأجور والأرباح من القيمة الكلية. وهذا يرتكز على

نظريته في المتبقيات في التوزيع، والتي بموجبها فقط الأرض الفرقية هي وحدها المرتكزة على فوارق الخصوبة التي يمكن أن توجد، وليست ريعاً مطلقاً.

بالنسبة لماركس، هذا يفرض سؤالاً مفاده أنه كيف يمكن للقيمة التبادلية للظواهر الطبيعية (الأرض مثلاً) أن تظهر، طالما أن القيمة التبادلية تعطى حسب وقت العمل المبذول في السلع، والتي لم يتجسد فيها وقت عمل؟ يرى ماركس أن كلا الريعين الفرقي والمطلق موجود. الريع المطلق هو الجزء من سعر البيع، وليس جزءاً من قيمة الحبوب كما يقول ريكاردو في نموذجه عن توزيع الحبوب. أما ماركس فيستنتج بأن الربا والفائدة وريع الأرض هي كلها مكونات لفائض القيمة. على هذه الأسس، يتبين أنه بلا معنى القول بأن السياق الطبقي هو الفارق الوحيد بين النظريتين الماركسية والريكاردية[85].

نظرية القيمة: العمل اللامادي

أثار كتابَا هاردت ونيجري وهما "*الخليط*" و"*الإمبراطورية*" جدلاً واسعاً في أوساط اليمين واليسار على حدّ سواء. كان إنتاجهما شكلاً آخر من نهاية التاريخ لفوكوياما، ولكن من مدخل آخر، أي من مدخل إنهاء الماركسية بزعم أنهما ماركسيّان. من مدخل يعتبر نفسه ماركسياً، حيث أتى على شاكلة تحقُّق الأممية الشيوعية بلا ثورة، بل على يد الإمبريالية أي الإمبراطورية الجديدة، روما الجديدة وإن كان الكاتبان يزعمان أن الإمبراطورية ليست أمريكا نفسها، بل شبكة عالمية منفتحة متجاوزة للدول. أو تحقق الشيوعية عبر تطور الرأسمالية، وحتى دون التخلي أو تجريد الرأسمالية من قانونها الأساس، أي الاستغلال الطبقي وخاصة القيمة التبادلية! وفي هذ يتقاطع المؤلفان مع تاريخ طويل لمعظم الأجنحة التروتسكية في علاقتها

85 Marx, (1963), Theories of Surplus Value, , Vol, II, (Lndon, Lawwrence andWischart), pp. 130-242, 347,-53

بالسلطة في الولايات المتحدة وصولاً إلى المحافظين الجدد حيث يحاولون الوصول إلى الأممية عبر الإمبريالية[86]!

ضمن الردود على أطروحتهما، نقتطف التحليل التالي مطولاً:

"... يجادل هاردت ونيجري بأن العمل اللامادي، بكلمات أخرى، أي العمل الذي لا ينتج موضوعات مادية، يسيطر ويصبغ مختلف أشكال العمل التي لا تزال موجودة (الصناعية والزراعية). إنها في الحقيقة حقيقة مهمة، وتزداد بسرعة، فمجال العمل يشتمل على أشكال متعددة من "العمل اللامادي" مثل صناعة الكمبيوتر سوفت وير. كما أن لهذا أثره على علاقات الإنتاج. مثلا حوَّل الصحافيون قصصهم إلى ملفات الكمبيوتر، وهكذا، شطبوا الحاجة إلى عاملات صفّ الحرف والطباعة التقليدية في الجيل الماضي. كما يجادل المؤلفان بأن "الكمبترة" وتقدم الاتصالات (الإنترنيت) الخ.. قادت إلى إنتاج تم إنجازه في "شبكات" – مرنة نسبياً وإلى صلات منفلتة بين الناس لا تتطلب رقابة مراتبية صارمة.

إنَّ فهمهم للعمل اللامادي، يجادل بأنه مجرد مفهوم "القيمة التبادلية" لم يعد له أي معنى.

حسب ماركس وإنجلز، تدور قيم السلع حول قيمتها التبادلية التي تقوم على وقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها.

يجادل نيجري وهاردت بأن العمل اللامادي قد حذف مفهوم القيمة التبادلية الذي يمثل وقت عمل صارم متحجر متجمد.

ويجادلان بأن كثيراً من مجالات الإنتاج اللامادي يمكن أن تحصل كجزء من عملية كلية جماعية والتي لا يمكن ردّها ببساطة إلى نشاط استغلال قوة العمل،

---

86 انظر عادل سمارة، ظلال يهو -صهيو -تروتسكية في المحافظية الجديدة، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، 2015.

وبأن مفهوم ماركس لرأس المال المتغير قد عفا عليه الزمن، لأن عملية العمل لا تتطلب رأسمال، كي (يُنَسّق الإنتاج).

يواصل جوبال بالاكريشنان في نقده اقتطاف هاردت ونيجري:

"إن الإنتاجية اليوم، والثروة، وخلق الفائض الاجتماعي تأخذ شكل تعاون وجهد متداخل من خلال التواصل اللغوي، وشبكات التأثير. ففي التعبير عن طاقاته الخلاقة ذاتياً، فإن العمل اللامادي كما يبدو، يوفر احتمال نوع من الشيوعية الأولية والعفوية[87].

لعل هذا الحديث هو الأشد بُعداً وتناقضاً مع الماركسية إذا ما انطلقنا من أن ماركسية ماركس هي الاشتراكية العلمية، أي التي تأخذ بالعلم كليا، وليس بالعفوية إطلاقاً. وهذا ما أعطاها حقيقة التميز عن الأشكال الأولية للاشتراكية. وكذلك أخذنا بالاعتبار أن الرأسمالية تشتغل بشكل علمي كي لا تكسر إرادة البشر ووعيهم، فكيف يمكن لشيوعية عفوية أن تنتصر على رأس المال؟ كيف يمكن لعُتاة الاستغلال الرأسمالي أن يسمحوا بتقدم شيوعي عفوي على ما سرقوه فتؤممه؟ حينما كان الكاتبان ينشران كتابيهما، كانت الرأسمالية تنتقل من الحرب الباردة إلى الحرب الساخنة على المحيط وعلى بقايا الاتحاد السوفييتي، فهل كان ذلك عفوياً؟

ويعقب جوبال بالاكريشنان: "إن التقاط الحالة الجديدة المتقدمة والمعقدة والمتداخلة للعمل والتي تزداد يوماً عن يوم سماتها غير الجسدية، هو أمر جيد ورشيق ذهنياً. ولكن جميع هؤلاء العاملين الفنيين والعلماء...الخ يعملون بأجر، ويعملون من أجل الأجر، ويتنافسون على الأجر. إنهم يبادلون قوة عملهم بأجر. ورغم أنها في معظم

87 Gopal Balakrishnan, Debating Empire Edited by Verso, London, 2003. On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution? Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri Penguin Press, New York, 2004 . ملاحظة 60 في المصدر

الحالات تفوق حدَّ الكفاف وقد تصل إلى حالة من الرفاه، ولكنهم في النهاية يقدمون للرأسمالي قيمة زائدة تتزايد أكثر كلّما تقدم المستوى العلمي والتقني وأل know-how الذي يقومون به. فهل هذه القدرة الرأسمالية الهائلة على السلخ الهائل وشبه المخفي للقيمة الزائدة هو مقدمة للشيوعية أو هو شيوعية أولية وعفوية؟[88]

وهذا يردنا إلى ماركس في القيمة الزائدة النسبية التي تتجاوز القيمة الزائدة المطلقة بوتائر عالية ومستمرة، لقد أنتجا كتابيهما في هوجة تفكّك المعسكر الاشتراكي والوحدانية القطبية. ولكنها فترة أو حقبة العولمة التي انتقلت الإمبريالية إلى شراسة هائلة عادت بالعالم إلى الاحتلال الاستعماري المباشر في أفغانستان والعراق ويوغسلافيا...الخ. يمكننا اعتبار ما طرحه أندريه جيرتز في مسألة العمل والطبقة مقدمات أولية لأطروحة هاردت ونيجري (انظر فصل الطبقات). هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يبين لنا هذا توافق هاردت ونيجري مع نظرية روزا في توسع رأس المال جغرافياً كما أشرنا في صفحات سابقة، بمعنى أنهما يقدمان لها تبريراً يسارياً بعد قرن من الزمان!

يضيف جوبال بالاكريشنان: "يشير المؤلفان بشكل صحيح للتحليل الهام الذي وضعه ماو والمرتكز على التفارق الطبقي للفلاحين، وخاصة التفارق إلى فقراء، وسط وأغنياء فلاحين. في سياق الاستقطاب الفلاحي بين أغنياء ومجردين من ملكية الأرض في جانب والفلاحين الأغنياء في جانب آخر، الذين يُشغلون الآخرين، فإن ما يطابق تعريف هاردت ونيجري هم فقط الفلاحون المتوسطون، بما هم منتجون مستقلون، "بينما يتلاشي الجميع كليا"[89]

---

88 نفس المصدر.

89 نفس المصدر ص 117.

بل هما يذهبان للقول:

"بأنَّ الأساس للمفهوم الكلاسيكي العصري للملكية الخاصة قد تم حلّه إلى حدّ معين في نمط الإنتاج المابعد حداثي"[90]... إن اكتشافنا واختراعنا هو دائما أعظم من عملنا الإنتاجي –إنتاجي، ذلك هو رأس المال. حتى هذه النقطة، فإن بوسعنا أن نميز بأن هذا الإنتاج البيو -سياسي هو باليد ولا يمكن قياسه، لأنه لا يمكن تقديره كمياً في وحدات محددة من الوقت، ومن جهة ثانية، فإنه دوماً مفرط من حيث كم رأس المال الذي يمكن استخلاصه منه، لأنَّ رأس المال لا يمكن دوماً السيطرة عليه، إنَّه يستغرق على كل الحياة. لذا، راجعنا موقف ماركس في العلاقة بين العمل والقيمة في الإنتاج الرأسمالي[91]".

يرد جوبال بالاكريشنان: يرون أن اللغة ليست سلعة وأن كل الناس يستخدمونها وهي عمل غير مادي . ولكن ماذا عن دور التأهيل اللغوي في الوظيفة وثمن الكتب. فالحاسم هو الملكية الخاصة والتبادل. في عالم اليوم، فإنَّ الرأسمالي فقط هو الذي في موقع تحويل منتجات عمل الناس ومبادراتهم إلى منتجات قابلة للبيع، طالما أنه في الرأسمالية، إذا وجدت منتجات لا تحقق ربحاً، فإنَّها لن تقوم بإنتاجها.

هي إذن علاقات الإنتاج التي تحدّد استخدام المنتج مادي أو غير مادي، بينما كل جهدهم مخصصٌ لهدم مسألة العلاقة بين قوى وعلاقات الإنتاج. إنَّ الأساس هو قانون القيمة (وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة) وهذا الوقت هو وقت مأجور ضمن علاقات اجتماعية هي علاقات الملكية الخاصة بمعزل عن طبيعة المُنتَج ملموس أو معلوماتي.

يضيف جوبال، لو تناولنا جدالهما المعقول بأن الكثير من أهداف المنتج الرأسمالي ليس نتيجة مباشرة للاستثمار الرأسمالي، فبوسعنا القول، بأن القيمة التبادلية تتضمن كذلك تلك الكمية من العمل الضروري اجتماعياً، والذي يذهب للاقتناء،

---

90 نفس المصدر.

91 Empire 146

للخصخصة، للانتظام، للتعليب، ولتسويق المنتجات التي ربما يمكن إنتاجها أو توجد خارج العلاقات الرأسمالية، بحيث تترجم أو تؤول بأكثر المعاني حرفية.

الأصل في الثروات الطبيعية الاستعمال المجاني. والأصل في إنتاج الإنسان كفايته وليس البيع. فقط حينما نخلع الملكية الخاصة تحلّ المشكلة. هنا يتخفى رأس المال وراء الملكية الخاصة، بل يبدو مستقلاً عنها كأنه جهد الرأسمالي.

إنهما على حق حين يلفتا النظر إلى حقيقة أن قطاعات هامة ومتزايدة في الاقتصاد العالمي تبيع خدمات وليس سلعا. لكن الأمر الهامّ الذي لا بد من التركيز عليه أيضا، بأنها لا تخلو من قانون القيمة: فهي تُبادل (تباع) كسعر يعكس كمية العمل الضروري اجتماعياً المشتمل فيها الذي بُذل في إنتاجها. فبدون الخبراء والمعرفة لاستعماله (والتي هي كليا محتكرة ومنظمة تباع من قبل الطبقة الرأسمالية، فإن مصدر الشيفرة Code مبادِئ التنظيم مثابة ثرثرة لا معنى لها وتوفرها للناس لا يزيد على "الحق المتساوي" للناس بقضاء وقتهم في الريفيرا الفرنسية. لقد أخفق هاردت ونيجري في توضيح كيف أن النظام الاقتصادي يعمل بدون تضبيط قانون القيمة، أو ما يعطي النظام تماسكه ويقرّر حركته.[92]

يعتبر الماركسيون "رأس المال المتحوّل" بأن يكون هو الجزء من رأس المال الذي يستثمر في أجور العمال، لشراء قوة العمل، ذلك أنَّ القدرة لدى العامل مَقيسة بالوقت، لإنتاج سلع.

ولكن من المهم عدم فهم هذا بالمعنى الضيق. لقد أكد ماركس على أن "وقت العمل الضروري اجتماعيا" يشتمل كذلك على "عمل مركَّب مدمج"، وهو عمل العمال الآخرين الذي استنزف في زيادة قيمة منتِج معين. حيث إنَّ قيمة العمل لمهندس سوفت وير يتضمن عمل الآخرين، الذين عملهم جعل من الممكن لذلك الشخص أن يتدرب ويمارس الوظيفة. مثلاً الخدمُ المنزليّون لكاتب الشيفرة للسوفت وير في بنجالوير في الهند أو مراكز العناية النهارية في سان خوسيه بكاليفورنيا.

---

92 نفس المصدر، ملاحظة 66، ص 114.

يقول الماركسيون بأن قيمة قوة العمل مساوية "لوقت العمل الضروري اجتماعياً" الذي يدخل في إنتاج العامل ويسمح له بأن يخلف جيلاً جديداً. وإذا كان للرأسمالي فرصة أن يكسب امتياز ظروف خاصة، مثل وجود "الكثير من العمل الفائض؛ فإنه لا شكَّ سوف يدفع أجوراً أقل، وحتى إذا ما عنى ذلك أن العامل لا يمكنه ضمان بقائه وحياة جيدة لأسرته.

المشاكل الكمية والكيفية للقيمة:

المشكلة الكيفية للقيمة تختبر العلاقة التاريخية المحددة بين المنتجين، والتي تختفي وراء علاقات التبادل المرئية بين المنتجات، حيث تُعرَض وتناقش بعناوين مثل: مقولات العمل، العلاقات الاجتماعية بين العمل والقيمة، المفاهيم المختلفة للقيمة، وخلق القيمة الزائدة، والصنمية البضاعية.

تتبع المشكلة الكمية للقيمة من ناحية تعاملها مع تحديد معدلات تبادل السلع، والقوانين التي تحكم تقسيم العمل لنشاطات مختلفة. ومن ناحية (تحديد معدلات الصرف) يطابق ما طرحه آدم سميث عن علاقات التبادل الكمية بين المنتجات. هذه هي العلاقة بين القيمة التبادلية للسلع ومتوسط وقت العمل الضروري اجتماعياً والمتجسد فيها. وإلى جانب هذه القيم النسبية للسلع، فإن المشكلة الكمية للقيمة تحلّل كذلك العلاقة بين قيمة وسعر الإنتاج، والسعر الاحتكاري، والأجور والأسعار، وعلاقات الطلب والمنافسة في نظرية قيمة العمل، وكذلك استعمال قانون القيمة من قبل التخطيط القومي.

قضايا في المشكلة الكمية للقيمة:

إن إحدى هذه القضايا هي العلاقة بين قيمة وسعر الإنتاج، فهناك الزعم الزائف بأن نظرية سعر الإنتاج تناقض نظرية قيمة العمل. لكن العكس هو الصحيح، بحيث

إنَّ أسعار الإنتاج أو كلفته مشتقة من قيم العمل بناء على مبادئ واضحة، وهكذا فإنَّ الاشتقاقات بين القيم والأسعار توضح في حل باتجاه مشكلة التحول. فإن أسعار الإنتاج ليست مساوية لأسعار السوق، والتي هي تعبير نقودي عن القيم، بينما أسعار الإنتاج هي تعديلات للقيم. إن أسعار الإنتاج (أو كلفة الأسعار) وقيمة العمل متساويان فقط في حالة التجميع، ولكن الأسعار الفردية للإنتاج والقيم تخلق بشكل منهجي منتظم حتى في توازن المدى الطويل نظراً لاختلافات المكون العضوي لرأس المال في مختلف الصناعات. إنَّ كلفة الأسعار وقيم العمل تتساوى فقط عبر حلّ مشكلة التحول. وهذا السبب في أنَّ أسعار الإنتاج تحدّد بقانون القيمة وقانون المنافسة بين رؤوس الأموال والرأسماليين. وبشكل مطابق، فإنَّ أسعار السوق الحقيقية تعطى بواسطة العلاقة بين أسعار الإنتاج وشروط محدّدة للمنافسة؛ ولذا فإن العرض والطلب هما اللذان يتسببان في تذبذبات أسعار السوق حول أسعار الإنتاج.

قد لخص ماركس دور المنافسة أو حراك رأس المال في هذه الحالات على النحو التالي:

"تحدث الهجرة الأولى (لرأس المال) من أجل تأسيس كلفة -أسعار مختلفة عن القيم. وتحدث الهجرة الثانية كي توازي أسعار السوق الفعلية مع كلفة -السعر حالما تعلو أو تهبط لما فوق الأخير. الأول هو تحول القيم إلى كلفة -أسعار. والثاني هو دوران أسعار -السوق الفعلية في اللحظة في مجالات متعددة، حول كلفة -سعر، والتي تبدو الآن كسعر طبيعي، رغم أنها تختلف عن القيمة، وفقط نتيجة الفعل الاجتماعي. [93]

إنَّ أدوار الطلب والمنافسة في نظرية قيمة العمل تتبع مباشرة تلك الملاحظات والمراقبات. لذا فإن الدور الأساسي للطلب هو في توزيع العمل على نشاطات مختلفة، لكي نحدد كلاً من معدلات الصرف وتوزيع العمل، علينا أن نعرف كلفة العمل النسبية لإنتاج مختلف السلع والشدة النسبية في الطلب عليها. ولكن الطلب ورغبة

93 Marx, Surplus value, Vol. II, 1905, p. 209,

المستهلكين على الإنتاج السلعي البسيط (مثلاً الإنتاج المحبب لسميث) لا تلعب أي دور في تحديد توازن القيم، حيث إنّه يتم تبادل القيم بناء على أوقات العمل فيها، بمعزل عن الطلب النسبي عليها، وذلك نظراً للعرض المكتمل المرونة أو الكلف الثابتة. بناء على ذلك؛ فإنّ ماركس لم يطور نظرية في خيار المستهلك، كون الطلب الفعال هو بشكل جزئي مسألة رغبات المستهلك، حيث إنَّ توزيع الدخل (والذي يعكس علاقات الإنتاج والنية الطبقية) هو الأساسيّ بشكل أكبر. ونظراً لاهتمام ماركس أكثر بالتغير الاجتماعي؛ فإنه كان مهتماً بالقوى الثابتة نسبياً (مثلا العلاقات الطبقية)، وعليه فعوامل مثل الطلب التي ترد على شكل تغيرات أكثر أساسية في مكان ما، تصبح ثانوية لأنَّ العوامل الذاتية تلعب دوراً سلبياً بشكل أساسي في التغير الاجتماعي.

وبشكل مشابه، فإن دور المنافسة في نظرية قيمة العمل هو لتوضيح الشروط لمعدلات التبادل كي تتطابق مع معدلات وقت العمل، وذلك بتوضيح العلاقة بين أسعار السوق والقيم. وهذا يبين كيف أنَّ علاقات العرض والطلب تبين الانحرافات في أسعار السوق عن القيم. وحينما يكون العرض والطلب في حالة توازن، فإن أسعار السوق للسلعة تتطابق مع قيمتها الحقيقية.

وعن السعر الاحتكاري، قال ماركس:

"حينما نتكلم عن السعر الاحتكاري، نقصد بشكل عام سعراً يتحدد فقط برغبة المشترين، "عاقدي الصفقات" ليشتروا وبقدر كافٍ بعيداً عن السعر الذي يحدد من خلال السعر العام للإنتاج وبقيمة المنتج. يرى[94].

يتضمن هذا أن الطلب يحتاج إلى اهتمام خاص في حالة الاحتكار، ذلك لأنَّ سيطرة الاحتكاري على العرض تسمح له الاستفادة من شروط الطلب. ورغم هذا، هناك ثلاثة نقاشات جدالية ومتعلقة بقانون القيمة وتوزيع الدخل قد ظهرت خلال

---

94 Marx, 1970, Capial Vol. III London.

مقتطف في Gopal Balakrishnan, Debating Empire Edited by Verso, London, 2003. ملاحظة رقم 30 ، ص 92.

العملية الاحتكارية. وقبل مناقشتها فمن المهم أن نركز على طبيعة وآثار الاحتكار. فيما هي تركيز للطلب، فإن طبيعة الاحتكارات لا يمكن أن تدل على طبيعة منحنيات الطلب كما هي في الاقتصادات البرجوازية، بل على العلاقات الاجتماعية للإنتاج. إن السمة الأساسية الأخرى للاحتكار، هي أرباحها العالية والتي تُرْبك أسعار المنافسة وتؤثر على توزيع الدخل. من هنا يتبع مباشرة فكرة أنه من العبث الاقتراح كما فعل هوارد وكينج بأن نظرية قيمة العمل أو قانون القيمة، -والتي تطرح عبر الاعتراف الواضح بالاحتكار الطبقي لوسائل الانتاج -يمكن أن تطبق فقط في ظل المنافسة. فمن الصعب رؤية كيف أنهما يحافظان على ذلك الموقع وفي الوقت نفسه يتفقان مع سويزي بأن:

"علاقات القيمة النوعية لا يمكن إرباكها بالاحتكار، بينما علاقات القيمة الكمية لا ... وحتى في ظلّ الشروط الاحتكارية، بوسعنا الاستمرار في قياس ومقارنة سلع وتجميعها في شروط وحدات وقت -عمل رغم حقيقة أن علاقات الكميات المحددة متضمنة في قانون القيمة لم تعد ممسكاً بها" سم□

أضاف سويزي بأن التناقضات بين الأسعار الاحتكارية وقيم العمل لا تخضعان لأية قوانين عامة والأمر نفسه ينطبق على الفوارق بين أسعار الإنتاج والقيم، لكن نوع ومدى التغيرات التي تسببت في الاحتكار هي التي يمكن تحليلها. وإذا ما كانت أرباح الرأسمالي هي مكونات للقيمة الزائدة، فلماذا يُعامل الاحتكار عند تجاوز الأرباح بشكل مختلف؟!

إن معدل القيمة الزائدة مكافئ لمعدل الاستغلال. وهذا نابع أساساً من كون استغلال العامل في الرأسمالية هو الملكية الخاصة للقيمة الزائدة المنتجة اجتماعياً.

وضع ماركس فرضيتين لقياس معدل القيمة الزائدة أو معدل الاستغلال:

95Sweezy P.M. Sweezy, 1968, The Theory of Capitalist Development: Principles of Marxian Political Ecnpmy, (New York, Monthly Review, Press,p. 55, مقتطف في

Gopal Balakrishnan, Debating Empire Edited by Verso, London, 2003.83 ص 32 ملاحظة

- إن الأجور لن تهبط لما دون القيمة التبادلية لقوة العمل، وإنها في مناسبات ما ترتفع عنها.
- وإن السلع تباع بقيمتها.

إن معدل القيمة الزائدة مرتبط بطول يوم العمل وإنتاجية العامل، وعليه إذا ما ارتفع أو هبط أيٌّ منهما، فإن معدل القيمة الزائدة يعلو أو يهبط. وبالتالي فإن معدل القيمة الزائدة يتعدد عكسياً بمعدل الأجرة أو كمية السلع التي تدخل الأجر الحقيقي. في معدلات القيمة الزائدة، فإن طول يوم العمل هو عامل أساس كون العمل الفائض والعمل غير مدفوع الأجر والقيمة الزائدة تولد جميعها جزءاً من يوم العمل. وبشكل محدد، فالعمل المدفوع أو الضروري هو الجزء من يوم العمل الذي سوف يحلّ محلّ القيمة التبادلية لقوة العمل المستخدمة في الإنتاج، بينما الباقي من يوم العمل هو غير مدفوع الأجر أو قيمة زائدة. افترض ماركس معدلات قيمة زائدة متساوية في وضعية التوازن. وهذا من الواضح أنه فرضية تبسيطية، حيث إنَّ يوم العمل يمكن أن يتعدد بين الصناعات. وهو يتطلب كذلك قوة عمل متجانسة ومتحركة لدى مختلف الشركات، الا أن الشركات التي تستخدم العمل الضروري اجتماعياً، والتي تتضمن تكنولوجيا الإنتاج، فإن قوة عملها يمكن أن تكون إما عالية جداً أو متدنية جداً. إن تساوي معدلات القيمة الزائدة، ما يتطلب تساويًا في طول يوم العمل بما يتضمن افتراض تساوي معدل الاستغلال على حدّ افتراض ماركس. ولكن هذه الفرضية في تساوي معدل القيمة الزائدة والاستغلال في مختلف الصناعات، تتطلب تساوياً في طول يوم العمل في مختلف الصناعات. حيث إذا وجد اختلاف في طول يوم العمل، فإنه مع توفر حرية الحراك العمالي الانتقالي، فإن العمال سينتقلون من الصناعات الطويلة في يوم العمل إلى القصيرة منها، إلى أن يحصل تساوٍ في طول يوم العمل. وفيما يخص نوعية معدل الاستغلال في مختلف مقولات العمل، فقد تم الافتراض بأن تبسيط آخر متناقض مع حقيقة الرأسمالية. ففي التطور اللامتكافِئ والتراكمي في مختلف الصناعات، فإن معدلات استغلال غير متساوية تبدو أكثر قابلية للتصديق

ظاهرياً[96]. وهذا قد يكون بسبب الفوارق في شدة العمل، ودرجة النقابية، وكذلك لمختلف مقولات العمل (انظر القيمة الزائدة).

القيمة الزائدة

انتزاع القيمة الزائدة هي الطريقة المحددة التي تحصل في ظل الرأسمالية، خلال هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث يأخذ الفائض شكل الربح المتأتي من استغلال العامل على يد الرأسمالي ولصالحه وينتج الاستغلال عن إنتاج الطبقة العاملة شبكة منتجات تباع بأكثر من ما تتلقاه من أجرة. وهكذا فالربح والأجور هي الأشكال المحددة التي يتخذها العمل الضروري والفائض حينما يتم تشغيله من رأس المال.

ولكن الربح والأجرة كليهما نقودٌ، فإن شكلا موضوعياً للعمل يجب أن يأخذ مجراه وذلك عبر منظومة توسطات تاريخية محددة، يكون فيها مفهوم القيمة الزائدة حاسماً. إن الإنتاج الرأسمالي هو الشكل المعمم للإنتاج السلعي. وعليه، فالمنتجات تُنتج للبيع كقيم، والتي تقاس وتتحقق على شكل أسعار، أي كميات من النقود.

والإنتاج يملكه الرأسمالي الذي يحصل على القيمة الزائدة من الفرق بين قيمة المنتج وقيمة رأس المال المنفق في عملية الإنتاج. والأخير جزآن: رأس المال الثابت، وهو المتطابق مع القيمة الناتجة أو التي تضعها وسائل الإنتاج -وهي التي تتحول ببساطة إلى منتجات خلال عملية الإنتاج ورأس المال المتحول الذي يتمّ استخدامه لتشغيل العمال، والذين بدورهم يحصلون على قيمة ما باعوه من قوة عملهم.

يسمى رأسمال متحولاً لأن كميته متغيرة منذ البداية إلى نهاية عملية الإنتاج، فالتي تبدأ كقيمة قوة العمل تنتهي كقيمة تم إنتاجها من قبل قوة العمل هذه في الفعل أو النشاط. القيمة الزائدة هي الفارق بين الاثنين، أي القيمة التي ينتجها العامل ويحوز

96 S. Bowels and H. Ginits, (1978), Professor Morishima on Heterogenous Vol.2, No. 3, September, pp.313-14.

عليها الرأسمالي دون أن تتساوى مع عملية التبادل. لا يحصل هنا تبادل منصف، فالرأسمالي يحوز على نتائج فائض العمل غير المدفوع له أو مقابله.

وهذا ممكن لأن قوة العمل هي سلعة نادرة، وذلك لأنها وحدها القادرة على خلق قيمة. ولذا فهي الجزء الأساسي في الإنتاج الرأسمالي. إن وسائل الإنتاج "تُسْتَهلك" في عملية الإنتاج، وتتحقق قيمتها الاستعمالية في عملية الإنتاج، وتعود للظهور ثانية في الإنتاج بشكل جديد. وقيمتها ببساطة تتحول إلى قيمة الإنتاج.

يتم استهلاك قوة العمل كذلك في عملية الإنتاج، ولكن استهلاك قوة العمل هو العمل نفسه. للعمل سمتان رئيسيتان هما: العمل المجرد، والعمل الملموس والمفيد في إنتاج السلعة، كذلك فإن القيمة الاستعمالية لقوة العمل كذلك سمة مزدوجة، فقوة العمل لها كل من القيمة الاستعمالية القادرة على خلق قيمة استعمالية (أي عمل مفيد)، والقيمة الاستعمالية من حيث قدرتها على خلق قيمة (عمل مجرد) وهو ما يهم الرأسمالي.

يضطر العامل لبيع قوة عمله لأنه لا يملك غيرها، ولا يمكنه تشغيلها والاستفادة من قدرتها على إنتاج قيمة بنفسه. لذا يدخل السوق حيث يتم استغلاله. ورغم أن دخوله بشكل حر للسوق، إلا أنه مضطر لبيع قوة عمله حيث لا مجال للحياة دون ذلك. هذه الحرية التي يسميها ماركس مزدوجة: إما حرية أن يبيع قوة عمله أو حرية أن يجوع، وهذا ما أغفله هيجل كما أسلفنا.

رأى ديفيد ريكاردو أن القيمة الزائدة تحصل في التبادل، أي حيث يبيع العامل عمله بقبول أجرة أقل من قيمته. بينما ميَّز ماركس بين قوة العمل والعمل حيث رأى أنه يمكن في حال الإنصاف أن تباع قوة العمل بقيمتها لكن القيمة الزائدة تخلق في الإنتاج. لذا رأى أن الاستغلال الرأسمالي كما في كل نمط إنتاج يحصل خلال عملية الإنتاج، ولذا لا تنتهي المشكلة عند معدلات تبادل منصفة، وبأن لمنزلة المُسْتَغِلّ والمُسْتَغَلّ موقعين طبقيين يتم تعريفهما عبر العلاقة بوسائل الإنتاج (وليس عبر مداخيل

الأفراد الناتجة عن تفاوض عقود التبادل كما يزعم الكلاسيكيون الجدد). (انظر هذا في تحديد ما هي الطبقة في الفصل اللاحق).

معدل القيمة الزائدة هو: العمل الفائض عن العمل الضروري أو بالإضافة عنه، أو ممكن أن يعرف بأنه الساعات التي يشتغلها العامل للرأسمالي على التي يشتغلها لإستهلاكه الشخصي.

أما الصراع الاجتماعي/الطبقي، فهو دوماً في ازدياد معدل القيمة الزائدة، وذلك:

إما بسلخ قيمة زائدة مطلقة، أي زيادة معدل القيمة الزائدة بزيادة كمية الإنتاج للعامل دون تغيير كمية العمل الضروري. ويتم هذا بتشديد وتطويل يوم العمل، ويواجَهُ باحتجاج العمال بل ويؤدي لاستهلاك جسدي لهم، وعدم زيادة أجورهم.

وحينما يصل استخلاص القيمة الزائدة المطلقة نهايته، يتم اللجوء إلى القيمة الزائدة النسبية عبر تقليص يوم العمل الضروري بتدهور قيمة قوة العمل. وذلك إما بتقليل كمية القيمة الاستعمالية التي يستهلكها العامل أو بتقصير وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج نفس كمية القيمة الاستعمالية. وإن الأخير هو ما يلجأ إليه رأس المال بالاختراعات. اذ يمكن بالتغيير التقني فقط تقليص وقت العمل الضروري اجتماعياً في إنتاج سلعٍ معينة. تزايد الإنتاجية هي نتاج استخدام أساليب جديدة في الإنتاج، التي يحل بها العمل الحيّ محل العمل الميت على شكل الماكينات، مما يقلّل من قيمة السلع التي أنتجها الأفراد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تفاخر الرأسمالية بالتطور التكنولوجي على أنه لخدمة الإنسانية، هو تفاخر زائف لأنه ناجم أساساً عن المنافسة والتسابق على الأرباح لأجل تصفية الأضعف منهم.

يتمّ توزيع القيمة الزائدة بين الأطراف ذات الدور في تدوير السلع وتسويقها وبيعها. إنَّ للنظام المصرفي حصة في القيمة الزائدة، وذلك من خلال تأكيده على تدوير رأس المال النقدي، كما تتدخل الدولة لاستخلاص قيمة زائدة واستعمالاتها هي نفسها؟ والسؤال هو: كيف يتم توزيع القيمة المُنتجة بين الأطراف المتعددة والمالكة لعناصر الإنتاج؟ إنَّ الأمر مشروط بالضرورة ومعتمد على علاقات الإنتاج.

لنتوسع قليلاً بالشرح، ترتبط إنتاجية العمل بحاجة رأس المال لزيادة فائض القيمة النسبية ولتخفيض مدة العمل. **إنما تتغير نسبة رأس المال الثابت (العمل المجمد) إلى رأس المال المتغير (العمل الحي) عند تعويض الرجال بالآلات.** فيرتفع التركيب العضوي لرأس المال ث/ع أو د. ، وينخفض معدل الربح، فيما يمكن أن ترتفع القيمة الفائضة المطلقة ف ، لأن رأس المال الإجمالي الموظف يشتمل على رأسمال ثابت ورأسمال متغير. ويمكن التعبير عن قانون ماركس لميل معدل الربح (مر) نحو التدني كما يلي:

مر= ف/ث+ع= ف/ع/ث+1 = أ/د+1

حيث إنَّ ف = القيمة الفائضة، وث = البضائع والمواد المؤلفة لرأس المال، و ع= عمل، و ف/ع = معدل الفائض.

وحين يتساوى ف و ع، وينمو ث بسرعة تفوق سرعة نمو ف أو ع، ترتفع قيمة المقام (Dnominator) بسرعة أعلى من قيمة البسط (numerator) ويزداد رأس المال الثابت بالنسبة إلى رأس المال المتغير، مع المنافسة والمكننة المتزايدة. فينتج في الرأسمالية، ميل لدى معدل الربح نحو التدني كلما ارتفع التركيب العضوي لرأس المال [97].

القيمة الزائدة النسبية والمطلقة:

ملاحظة: كان يمكن وضع هذه في موقع متقدم، ولكن اقتران القيمة الزائدة بشقيها أو مستوييه بالاستغلال، فضلنا إدراجها هنا.

إنَّ عدد الساعات التي يشتغلها العامل في اليوم، أو طول يوم العمل هي التي تحدد القيمة الزائدة المطلقة، تتحقق عبر تطويل يوم العمل. مثلاً من 8 إلى 10 ساعات. إما حين يصبح يوم العمل محدداً أو ثابتا لا يعود أمام الرأسمالي سوى زيادة القيمة الزائدة النسبية وليس المطلقة[98]. وهذا يتم من خلال تقصير يوم العمل الضروري، وهو

97Bullock, P. and Yaffe, D. 1975, Inflation, the crisis and the post-war boom, *Revolutionary Communist*, no. 3 pp. 5-45.

98 K. Marx, Capital , vol , I, 1978, p.p. 153-54.

ممكن من خلال عوامل تقلل القيمة التبادلية لقوة العمل، أو كمية الأجرة -السلع المطلوبة للعامل. وهذه العوامل: زيادة الإنتاجية في قطاع أجرة -سلع أو دائرة II ومن خلال الواردات الرخيصة لأجرة -سلع، كالتي كانت ولا تزال تنهبها الإمبريالية من المحيط.

القيمة الزائدة والدوائر الثلاث لرأس المال

القيمة الزائدة لا تنتج إلا في عملية الإنتاج، أي عن العمل المنتج، وليس عن تدوير أو تبادل السلع، لذا فإنَّ القيمة الزائدة لا تنتج إلا عن قوة العمل. أي أن قوة العمل المصبوبة في الإنتاج تُنْتِجُ خلال العمل قيمةً زائدة. إن فائض القيمة هذا هو أساس الاستغلال.

إنَّ تعريف القيمة الزائدة في ظلّ الرأسمالية هو الفارق بين القيمة التبادلية للسلع التي أنتجتها قوة العمل والقيمة التبادلية لقوة العمل نفسها. وفي التشكيلات الما قبل الرأسمالية -التي ليست فيها قوة العمل سلعة -تأخذ القيمة الزائدة أشكالاً مختلفة مثل عمل عبودي حرّ أو أشكال استحقاقات إقطاعية"□□.

في ظل أنماط الإنتاج الما قبل -والتي فيها قوة العمل ليست سلعة -يتم سلخ القيمة الزائدة أيضاً. ذلك لأن ما يُقدَّم أو يُدفع كقيمة لقوة العمل أقل من القيمة التي تنتجها أي أقل من قيمتها الحقيقية.

لذا كتب ماركس: "وهكذا نجد أنفسنا أمام نتيجة عبثية للوهلة الأولى، ذلك أن العامل الذي يخلق قيمة بستة شلنات يحصل على ثلاثة شلنات". وعليه فالقيمة الزائدة هي الفارق بين قيمة قوة العمل والتي يفترق عنها العامل ببيع قوة العمل، كسلعة للرأسمالي والقيمة التبادلية لقوة العمل والتي يحققها العامل كمدفوع نقدي لها. إنَّ

99 M.H. Dobb, 1946, Studies in the Development of Capitalism (London, Routledge and Kegan Paul

فائض القيمة يساوي الفارق بين مجموع الساعات التي يقدمها العامل في يوم العمل وعدد ساعات العمل الضروري اجتماعيا للحصول على سلة كفافه أو للحفاظ أو إعادة إنتاج قوة عمله. أي أنَّ القيمة الزائدة هي العمل الزائد أو غير مدفوع الأجر.

للتوضيح أكثر:

القيمة الزائدة= القيمة التبادلية لإنتاج قوة العمل ناقصاً منه القيمة التبادلية لقوة العمل .

=القيمة الاستعمالية لقوة العمل ناقصا منها القيمة التبادلية لقوة العمل.

= العمل الفائض= المجموع الكلي للساعات التي جرى العمل بها (أي امتداد يوم العمل) ناقص ساعات العمل الضرورية لإنتاج الكفاف.

= العمل غير مدفوع الأجر= مجموع ساعات العمل (أي امتداد يوم العمل) ناقص ساعات العمل المدفوع عنها.

مختلف هذه التعريفات للقيمة الزائدة مشتقة من مجال الإنتاج. وعليه، فإنه من أجل جني وحصد هذه القيمة الزائدة بهدف الربح وتراكم رأس المال، يقوم الرأسمالي بتشغيل العامل من أجل الإنتاج السلعي.

تستغرق الدورانات الثلاث لرأس المال في عملية خلق وتحقق القيمة الزائدة ثلاثة تعريفات لرأس المال[100]: وهذه هي رأس المال النقدي (M) رأس المال الابتدائي المقدم سلفا أو أولاً لتغطية الكلفة الكلية لإنتاج (M) التي تتحقق في النهاية، رأس المال البضاعي (C) "قيمة عمل متجانسة متجمعة من أشياء مادية غير متجانسة، ورأسمال إنتاجي (K) وهو تجميع من المدخلات المستخدمة في الإنتاج والتي هي متشابهة متناظرة كي تعمل بشكل متقدم في عملية الإنتاج.

100 Gopal Balakrishnan, Debating Empire Edited by Verso, London, 2003.78 ملاحظة 24 ص

خلق القيمة الزائدة:

لا يكفي القول إنَّ القيمة الزائدة لا تتحقق إلا في مجال الإنتاج، بل يجب التنبه إلى عدم المساواة حيث إنَّ الرأسمالي يحتكر ملكية وسائل الإنتاج، أي طبقة تملك وأخرى لا. بينما في السوق هناك مساواة شكلية بين البائع والمشتري حيث يتم دفع القيمة الكلية للسلعة باستثناء بيع قوة العمل في السوق حيث لا توجد مساواة بين عامل يبيع قوة عمله ورأسمالي يشتريها. هذا في السوق القومي الواحدة. أما في العلاقة بين المركز والمحيط، فالامبريالية تخفض سعر السلع عن طريق النهب. هذه اللامساواة في سوق العمل الرأسمالي هي بالضبط لماذا يتم سلخ القيمة الزائدة عبر المستوى الاقتصادي في ظلّ الرأسمالية وعبر ممارسات إضافة/خارج الاقتصاد في الأنماط الماقبل كالإقطاع مثلا عبر المستوى السياسي.

العامل يعيد إنتاج نفسه وبأجر الكفاف بينما الرأسمالي يراكم الثروة المجنية على شكل قيمة زائدة بالبيع تتحول إلى ربح أي نقود. لذا بالضرورة العامل لا ينتج فقط القيمة التبادلية لقوة عمله بل كذلك القيم الاستعمالية التي يحوز عليها الرأسمالي.

بخصوص القيمة الزائدة، فإنه في الإنتاج الرسمالي أي في عملية العمل، فإن وسائل الإنتاج (غالبا المواد الخام) والماكينات تستخدم من قبل الرأسمالي. وطبعا وسائل الإنتاج، والماكينات يمكن أنْ يشتريها رأسمالي من آخر، (أو من منتجين آخرين معنيين بجني قيمة زائدة). هذا مع استثناء النهب الامبريالي والخداع المنظم والغبن وتقزيم الأسعار التي بشكل مجرد تعيد توزيع القيمة الزائدة الموجودة، لكن في القطاع العام المعولم[لخ لخ لخ] يتحول الغبن إلى تحالف طبقي، فإن على الرأسمالي أنْ يدفع القيمة الكاملة لوسائل الإنتاج والماكينات. وحتى عند استئجار الماكينات، فالسعر التأجيري المدفوع للخدمة التي تؤديها يجب أنْ يتطابق مع القيمة الكاملة لهذه

أقصد بالقطاع العام الرأسمالي المعولم، أن العالم في حقبة العولمة وبعد تفكك المعسكر 101 الاشتراكي، أن رأس المال قد استباح العالم فأصبح الاقتصاد العالمي مثابة قطاع عام لرأس المال Epidemic of بشقيه: رأس المال المركزي وتابعه المحيطي، أي تحالفهما. انظر بهذا الصدد، كتابي Globalization, Chapter1.

الخدمات. وعليه، فإن القيمة المضافة للسلعة من وسائل الإنتاج والماكينات، هي مساهمة رأس المال الثابت في السلعة، توازيها القيم المدفوعة لها من قبل الرأسمالي. ولكن في نهاية فترة الإنتاج، فإن قيمة الإنتاج تتجاوز المدفوعات الكلية للعمل، ووسائل الإنتاج والماكينات، التي هي القيمة الاستعمالية لرأس المال المتغير والثابت، تتجاوز قيمتها التبادلية. إنَّ الفجوة هي القيمة المضافة إلى السلعة بالعمل أي رأس المال المتحول، الذي هو المُدخل الوحيد الذي لم تدفع قيمته الاستعمالية كاملة أو قيمته المضافة -بسبب عدم المساواة الطبقية في سوق العمل. [102] لخ برلح

لذا كتب ماركس أنَّ: "المقدار النسبي للقيمة الزائدة وسعر قوة العمل تحدّد عبر ثلاثة ظروف: طول يوم العمل، الشدة العادية للعمل وإنتاجية العمل" [103] لخ ترلح

في مجال التدوير Circulation، فإن القيمة الزائدة تتحقق ولكن لا تُنتَج. وهذا أيضا لأن العمل المستخدم في التدوير هو ليس إنتاجيا لأنه لا يخلق قيمة زائدة. وهذه مرتبطة بتدوير رأس المال وترتكز على فرضية أنَّ جميع السلع تباع بقيمها.

القيمة والعملة

تتعدد النظريات بشأن النقود وعلاقة الناس بها، أو علاقتها ودورها في الاقتصاد ومن ثم المجتمع. في التعليم المدرسي على مقاعد الجامعات في البلدان الرأسمالية المركزية والتابعة يُقال بأن العملة وسيلة ادخار وأداة استثمار ووسيلة تبادل...الخ. وبالتالي من هنا تكتسب قيمتها أي من دورها وليس من المادة المصنوعة منها سواء كانت ذهبا أم ورقا. وبالطبع الذهب أقيم بكثير.

هناك نظريات متعددة تجاه العملة منها النظرية النفسية بمعنى أن موقف المواطن من العملة هو الذي يعطيها قيمتها، والنظرية الدينامية بمعنى أن كثرة تداولها أو

---

102 L. Marcus, (1975) *Dialectical Economics: An Introduction to Marxist Political Economy*, (London, D.C. Heath and Co.), ch9.

103 Marx, Capital, Vol, I, 1978, pp. 256-7

دورانها يعطيها قيمة أعلى، وهناك النظرية القانونية أي أن قيمة العملة في كونها معتمدة من السلطة...الخ.

مختلف هذه التعريفات والأدوار للنقود تحوي درجة من وهمية قيمة النقود. أو على الأقل كونها تحوز على قيمة أعلى من حقيقتها المادية.

لكن التطور المتسارع للنظام الاقتصادي الرأسمالي يزيد بشكل أيضا متسارع كلا من دور النقود ووهميتها معاً. على أن المهم في الأمر هو موقعها من المسألة الطبقية بمعنى أن من يحوز على أو يراكم ثروة أكثر، رأسمالاً يكون في موقع القوة الاجتماعية الطبقية ومن ثم في أو شريكا قويا أو مؤثراً أو قائدا للسلطة السياسية. فالثروة هي قمة التعبير عن القوة مبلورة كسلطة.

لا يتسع المجال للعودة إلى نشوء وتطور النقود، ولكن ما يهمّنا هنا الإشارة إلى النقلات الوهمية النوعية في تاريخ العملة في النظام الرأسمالي وذلك مساهمة كل من رودلف هلفريدنغ [104] ومن ثم فلاديمير لينين[105] في انتقال القوة الاقتصادية من الرأسمال الصناعي إلى رأس المال البنكي، أو إن شئت اندغام رأس المال الصناعي في البنكي ومن ثم سيطرة البنوك/المصارف على الاقتصاد، علماً بأنَّ المصارف تبيع وتشتري نقوداً. كان ذلك منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حيث انتقلت الرأسمالية إلى مرحلة الإمبريالية ومن المنافسة إلى الاحتكار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المصارف لا تزال هي المسيطرة على الاقتصاد العالمي في شكل رأس المال المالي والذي لا طلاق بالطبع بينه وبين السلطة السياسية في دول المركز الرأسمالي تحديداً.

أما النقلة الوهمية الكبرى للنقود فقد ترافقت مع الانتقال إلى ما يسمى ما بعد عصر الصناعة أو الاقتصاد الحديث أو الافتراضي...الخ.

---

104 Hilferding, Rudolf, 1910, (1981), Finance Capital,. London and Boston,: Routledge & Kegan Paul.

105 Lenin.V.I, 1916 (1964), Imperialism the Highest Stage of Capitalism, . CW 22

يرى ديفيد هارفي وهو يقرأ ويتتبع رؤية ماركس للنقود والتي يفضل ماركس تسميتها رأس المال باعتبار رأس المال علاقة اجتماعية لا اقتصادية بحتة عمياء، بأن رأس المال يتم استخدامه من قبل الطبقة المالكة، لنقُل المصرفيين، كحاجز يخفي قصداً ظروف إنتاج السلع التي يتمّ تبادلها بالمال، فلا تظهر العلاقات الاجتماعية الاستغلالية التي تتم فيها عمليات إنتاج السلع. فالعملة هي مقابل رقمي لقيمة قوة العمل المدفوع عنها من الرأسمالي للعامل، وهذا يخفي ثلاثة أمور:

- يخفي العلاقة الاجتماعية الاستغلالية بين المنتج /العامل، ومشتري قوة عمله، الرأسمالي، فلا يظهر الحيف في هذه الصفقة الذي يقع على العامل.
- ويخفي حقيقة أن قوة عمل العامل تباع بأقل من قيمة الجهد الذي بذله العامل في إنتاج السلعة.
- وأبعد من هذا، فإن انفصالا أو فصاما يحصل بين العامل وما أنتج، أي الاغتراب إلى حد أنه لا يعود يعتقد بأن هذه السلعة لم تكن لتوجد لولا جهده المبذول فيها. وعليه، فبين أن لا يعي ذلك وأن يعيه تكمن الضرورة الثورية للطبقة العاملة.

هذا الإخفاء هو الذي يجعل أو يحقق للقطعة أو الوحدة النقدية قيمة بها يتم شراء قوة عمل العامل مجسدة في سلعة أو خدمة ما. وهكذا، مع مضي العصور لا يدري المستهلك ما هي العلاقة الاجتماعية الإنسانية بين الوحدة السلعية التي اشتراها وبين الإنسان الذي بذل جهده لإنتاجها طالما أن المال يسمح له باقتنائها واستعمالها أو استهلاكها وربما بيعها بنقود أكثر وهكذا.

لقد تطور عن وجود الشركات عابرة القومية ما هو أبعد، حيث نجد سلعاً أُنتجت من استثمارات أميركية مثلا في إندونيسيا وتم تكميلها أو حتى بيعها في السوق الأمريكية حيث تسجل ضمن الإنتاج الأهلي الإجمالي لأمريكا وهي حقيقة إنتاج قوة عمل من بلد آخر. وهنا يتم إخفاء حتى الأصل الطبقي/القومي لإنتاج السلعة، فيبدو

كما لو كان الاقتصاد الأمريكي أكثر إنتاجية بمعنى الإنتاج الحقيقي وهذا وهم إضافي.

يرى سمير أمين: "أن قوة اقتصاد بلد معين هي في مستوى أو اشتداد طلب السوق العالمي على ما ينتجه عمال ذلك البلد:. وبالطبع، فإن هذا ينعكس قوة على عملة ذلك البلد. وهنا ينكشف التوهيم الأمريكي حيث يتم تسجيل المنتجات التي جرى إنتاجها خارج أمريكا كما لو كانت جزءاً من الإنتاج الأهلي الإجمالي الأمريكي[106] وهذه تقوية غير حقيقية للدولار.

يضيف هاريف بأن للمال خاصية أخرى، في عالم اليوم، لنسمِّها حقبة العولمة، وهي أنّه عبارة عن رهانٍ على عملٍ وإنتاج مستقبلي. قيمة العملة (بعد أن انتهى مبدأ التغطية الذهبية 1970 على يد الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون) يستمدّ من العمل والإنتاج الاقتصادي في البلد الذي يصدرها. وهذه القيمة لا تعبّر عن عملٍ وإنتاجٍ حصل في الماضي، بل عن عملٍ وإنتاج يتوقّع حصوله في المستقبل. إذا توقّف العمل والنشاط بالكامل في أميركا اليوم، مثلاً، لا تعود لكل الدولارات الموجودة في السوق أية قيمة، بغض النظر عن كل الإنتاج السابق.

وهنا يتقاطع هاريف مع أمين، بأن المال كأي سلعةٍ أخرى، إذاً، قيمة العملة يحددها العرض والطلب عليها؛ إذا كان الاقتصاد الأميركي مزدهراً وينتج الكثير من العمل والخدمات المطلوبة للسوق الدولي، سينعكس ذلك طلباً على العملة الأميركية ويزيد قوّتها، والعكس بالعكس. تحويل العمل إلى عملة وتحويل العملة إلى سلعة هو أساس الاقتصاد الحديث.

---

106 انظر:

The GDP Illusion

Value Added versus Value Capture

John Smith

مترجم إلى العربية في مجلة كنعان، العدد العدد 155 – شتاء 2014

Kana'an Quarterly 155 Winter 2014

لكن السحر الحالي لمسألة العملة كامن في لغز أن الدولار لا يزال يُعتبر العملة الأقوى عالمياً، رغم تراجع حصة أمريكا من الإنتاج العالمي وكون الكثير من الشركات الأمريكية قد نقلت مصانعها إلى الصين حيث الأجور الأرخص والحصول بالتالي على معدل ربح أعلى.

وهذا ينقلنا إلى عوامل أخرى تقوي الدولار، منها أن النفط وخاصة بعد قرار أوبك عام 1971 جعل الدولار عملة المتاجرة النفطية. وهذا يعني أنْ تحتكر الولايات المتحدة تجارة النفط كسلعة عالمية طالما ظلَّ الدولار هو العملة العالمية وطالما ظل هو العملة المهيمنة عالميا وخاصة في تجارة النفط ما يجعل من الصعوبة بمكان تحدي هيمنة الولايات المتحدة اقتصاديا. . ولعل أحد أسباب احتلال العراق هو قرار العراق في عهد الرئيس صدام حسين بيع النفط بغير الدولار مما دفع أمريكا لاحتلال العراق لقطع هذه السياسة من جهة ولتصبح أمريكا المتحكم الحقيقي بنفط العراق. وبهذا التحكم تصبح "المنتج" النفطي الأول عالمياً، حتى لو لم نأخذ بالاعتبار أنها تعتبر هي منتجة النفط السعودي والخليجي طالما تستخدم هذه النفوط في ثلاث مستويات:

- ما تحققه الشركات النفطية الأمريكية من أرباح من عملها هناك.
- ما تحققه المصارف الأمريكية من تراكم أرصدة النفط الخليجي فيها ناهيك عن وضع محتويات الصناديق السيادية الخليجية تحت تصرف أمريكا.
- والأهم استخدام هذه الدول في الصراع العولمي الأمريكي ضد الاتحاد السوفييتي السابق لإسقاطه واستخدامها اليوم لتحطيم اقتصادات روسيا وإيران وفنزويللا بشكل خاص عبر تخفيض أسعار النفط الناجم عن عدم تقليل الضخ.

لقد تنبّه الاقتصادي الأسترالي جيفري هيرد للضربة التي وجهها العراق للاقتصاد الأميركي وأوضحها على النحو التالي: "تصور أنك في مأزق مديونية وأنك تكتب كل يوم شيكات، بملايين الوحدات النقدية التي ليست لديك حقا. ستكون

شيكاتك بلا قيمة، ولكنها تستمر في شراء أشياء لأن هذ الشيكات نفسها لم تصل أبدا إلى البنك! فإن لديك اتفاقاً مع المالكين على شيء واحد يحتاجه الجميع ولنسمِّه نفطاً/غازاً ، والذي من أجله يقبلون جميعاً شيكاتك كدفعات. وهذا يعني أنَّ كل واحد منهم سوف يحتفظ بشيكاتك كمخزون ويستخدمونها لشراء مواد أخرى أيضا. فأنت تكتب شيكاً لتشتري التلفزيون، ويقوم صاحب التلفزيون بالمتاجرة به لشراء بترول/غاز، وذلك المشتري يشتري فواكه، ويحولها الفاكهنجي لشراء الخبز، ويشتري الفران طحينا به، وهكذا تستمر في الدوران ولكنها لا تعود أبدا إلى البنك ثانية. صحيح أنَّ عليك ديونا في دفاترك، ولكن طالما أنَّ الشيكات لا تعود إلى البنك، فإنك لن تدفع. وبالنتيجة فإنّك تكون قد حصلت على التلفزيون مجانا. هذا هو موقع الولايات المتحدة الذي تتمتع به منذ ثلاثين سنة، إنّها تمتطي تجارة عالمية حرة طوال تلك الفترة [107].

ومن عوامل تقوية الدولار السيطرة السياسية لأمريكا على الكثير من الأنظمة الحاكمة في العالم والتي تخشى سطوة هذه الدولة ما يقوي بقاء الدولار العملة الدولية ناهيك عن اعتماده من قبل صندوق النقد الدولي وعجز الدول الصاعدة - البريكس -بعد عن إقامة صندوق نقد وعملة بديلة للدولار. تجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات النامية المعتمدة على الدولار تراعي عدم سقوط الاقتصاد الأمريكي لأن ذلك سيؤدي إلى سقوط اقتصاداتها.

---

107 انظر: Euro Vs Dollar, by Kollengoden, in Janashakti, Organ of CC of CPI (ML) Vol-11, No.2 April-May-June 2003.p.p.8-13. مقتطف في مقالة عادل سمارة، المشروع القومي واليورو: أسباب أخرى لاحتلال العراق، في مجلة كنعان العدد 115 تشرين أول 2003، ص ص 15 -25

الفائـض

أثار موضوع الفائض كما طرحه بول باران 1957 ولاحقا اندريه جوندر فرانك، وبول سويزي نقاشاً موسَّعاً فيما يخص مدى ماركسية المصطلح ولا سيما مضمونه الطبقي. وأعتقد أن بعض الاعتراض كان من مرتكز المذهبية والارتباك أمام التجديد.

ولكن ذلك لم يُعِقْ التركيز على هذه القضية ولا سيما فيما يخص مسألة التنمية وقدرة أو رغبة الدول النامية تحديدا في التحكم بالفائض وعدم نزيفه أو نهبه من الإمبريالية أو حتى تسهيل البرجوازيات المحلية التابعة في المحيط لنزيف فائض اقتصادات بلدانها. بل إنَّ نمو الدول الرأسمالية المتقدمة كان قد ارتكز على السلخ المحلي للفائض وتحقيق النمو.

طبعا داخل الدولة القومية الواحدة يكون سلخ الفائض طبقيا، على شكل قيمة زائدة بالطبع. ولكن الدور الاستعماري لهذه الدول حقق لها الفائض من الخارج. أي أن نموها كان مزدوج المصادر (انظر التوسع لاحقاً).

باران وفرانك كلاهما من أول من جادل بأن سلخ الفائض كان السبب في الانقسام الأولي للعالم بين مناطق غنى وفقر. وإن الفائض هو مظهر للعلاقة بين البلدان وليس الطبقات. طبعا لم يفصِّلا في الآليات. ولكن فترة الكولونيالية كانت الفترة الأولية التي اتسمت بوضع اليد المباشر. أو النهب على ثروات الآخرين. بينما في العصر الحديث تأخذ شكل استعادة الأرباح الناتجة عن الاستثمار الاستغلالي بالطبع من المركز في المحيط. وبالطبع تأخذ هذه الاستثمارات أشكالاً وحشية وخاصة بعد تفكك دول عدم الانحياز ذات النزعة الوطنية وتفكك الكتلة الاشتراكية حيث أصبح من "بديهيات" الاستثمار الأجنبي سواء المباشر أو التجاري أو الحكومي في المحيط هو ضمان عدم تأميم هذه الاستثمارات وكذلك "حقها" في إعادة الفائض إلى بلدانها الأم. وهذا ما يلعب دوراً أساسيًا في عدم تنمية المحيط.

تمحور الجدل حول مدى كون هذا الفائض نتاج استغلال طبقي كما هي القيمة الزائدة التي تنتج عن استغلال العمل بما هو المولد الوحيد للقيمة الزائدة. ربما أفادت العقود الأخيرة في حقبة العولمة في توضيح هذا الأمر، بمعنى، هل توظيف رأسمال أمريكي في الصين يولد قيمة زائدة أم فائضا؟ وهل بيت القصيد في طريقة سلخ القيمة الزائدة أي الاستغلال، أم في الهوية القومية؟ هذا دون أن نذهب بعيدا للقول بأن العالم يشهد تحولات طبقية معولمة، بمعنى أن الرأسمالية العالمية تتخذ بعدا عالميا متمثلا في تحالف واندماج مالي بين رأسماليتي المركز والمحيط أو ما أسميه قطاعاً عاماً رأسمالياً معولماً. صحيح أن كمبرادور المحيط له الحصة الأقل، ولكن الشراكة قائمة وطبعا رغم أن قرار ومركز تراكم رأس المال بأرباحه هو في المركز وكذلك قراره الإداري. كما أن الطبقة العاملة في حالة تصدير رأس المال العامل الإنتاجي كما أسماه توماس سنتش[108] هي أيضًا معولمة وإن كانت تتخذ شكل شرائح ومراتب.

إن النقد صحيح على باران وفرانك (بوتومور[109]) بأنّهما لا يخبرانا عن كيفية إنتاج الفائض بل فقط عن تبادله. وهذا ما يؤيد زعمنا بأنَّ عملية إنتاج الفائض على ضوء تصدير رأس المال العامل الإنتاجي هي عملية طبقية، وإن كانت عملية "استعادته" هي تبادلية.

كما أنّ بوتومور ينتقد عدم توفير باران وفرانك بحثا في قوى وعلاقات الإنتاج (نمط الإنتاج) تحديداً، ما هو؟ وهذا صحيح. وهذا بالطبع يفتح على مسألة أوسع وهي: هل هو نمط الإنتاج الكولونيالي؟ بمعنى أنه لا شكّ هناك نمط إنتاج، لأن هناك عملية إنتاجية. ولكن هل حقا يمكننا القول بنمط إنتاج كولونيالي؟ وهو ما عولج في صفحات سابقة.

---

108 Szentes Tomas 1988, The Transformation of the World Economy: New Directions nd New Interests, Zed Books, London.

109 Bottomore Tom, 1983 ed, A Dictionary of Marxist Thought, Black well Reference.

مع ذلك، تبقى لباران وسويزي قيمة مساهمتهما. فهما يريان بأنَّ الفائض، يُحسب على أساس أسعار السوق وليس القيمة. وطبعاً لأن الأمر من مدخلهما تبادلياً. بل وبشكل أهم فإنه يرتكز على تقييم معياري فيما يخص طبيعة الكلف الضرورية اجتماعيا.[110] وبالنسبة للمجتمع، يجادلان أنَّ الفائض هو المُخرج الكلي ناقص كلف الإنتاج طالما أنَّ الأخيرة ضرورية اجتماعيا.

يشير تحقق أو معدل تحقق الفائض إلى حيوية الاقتصاد لهذا البلد أو ذاك. وهذا يعني أنَّ الفائض هو نتاج شغل قوة العمل في مجتمع ما، شغل فاق حاجاته الاستهلاكية وراكم ما يمكن استثماره في التوسع الاقتصادي للبلد.

لكن الفائض، وإن كان محسوباً اقتصادياً أو رقمياً، فإنه في التحليل الأخير يكتسب قيمته من تفعيله سياسياً، بمعنى حدود تحكم البلد بالفائض مما يحول دون تسربه إلى الخارج. بمعنى أن التحكم بالفائض أو حدود التحكم بالفائض تعني حدود استقلالية البلد وعدم تبعيته وعدم هدر إنتاج قوة العمل إلى الخارج.

وهنا بالطبع يبدأ الفارق بين القيمة الزائدة أو الفائضة وبين الفائض، بمعنى أنَّ الفائض، وإن كان ناتج شغل قوة العمل، إلا أنه يُقرأ على نطاق المجتمع ككل دون أن يركز على عملية الاستغلال، بينما القيمة الزائدة أو الفائضة، هي ما تضع يدها عليه من إنتاج قوة العمل عبر الاستغلال. وباختصار، الفائض مسألة قومية والقيمة الزائدة مسألة طبقية، هذا مع عدم إغفال الجدل المشار إليه أعلاه.

تبدأ العملية الاقتصادية من العمل محولاً إلى إنتاج ومن ثم إلى سلع يتم توزيعها وتداولها (محليا وخارجيا) واستهلاكها وتركيم فائض إثر ذلك موزع على المبنى الاجتماعي للتراكم ويليه بالطبع الازدهار الاستثماري فالاستثمار.

إنَّ الفائض مرتكز على الإنتاج، بل على إنتاج موسع وليس متكرراً بحجمه وذلك من أجل:

---

110 نفس المصدر، 340.

- التوسع السكاني.
- وزيادة الرفاه المجتمعي البشري.

ورغم أن الفائض آتٍ كحلقة في منتصف السلسلة الصحية للاقتصاد، إلا أن دوره وموقعه حاسماً هنا لأن تحصيله ومن ثم تصريفه هما اللذان يحددان مسار الاقتصاد.

ويجب أن يرتد الفائض في نهاية الأمر أو يجب أن ينبت من الإنتاج إذا كنا نقصد الفائض الحقيقي الناتج عن شغل المجتمع نفسه وليس:

- المتأتي من ريع النهب.
- أو ريع التتبيع والاستتباع.

استخلاص الفائض

طالما يتمّ استخلاص الفائض في أنماط الماقبل بالإيديولوجيا. هذا وإن كان هناك سؤالاً عالقاً مفاده: من أين تكتسب الإيديولوجيا تلك القوة؟ بينما في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية يتم استخلاص الفائض بالاقتصاد.

في التشكيلة الإقطاعية يتمّ استخلاص الفائض بممارسة سياسية تدخل في الممارسة الاقتصادية وتضمن لمالك الأرض حقًّا قانونيا واضحا في جزء من فائض الإنتاج. هنا لأن مجموع العوامل المتمفصلة تنتهي إلى أنَّ السياسي هو المقرر.

اقتسام الفائض: يتمّ اقتسام الفائض بين العامل مقابل قوة عمله حيث يحصل على أجر الكفاف بما يبقيه وأسرته أحياء وخاصة ما يبقيه حياً ليعود إلى العمل مجدداً. ويحصل على أجر الكفاف نقداً. ومن ثم فإن القيمة الزائدة تتوزع بين المالكين الآخرين لوسائل الإنتاج ومن لهم حقّ قانوني في جزء من القيمة الزائدة (على شكل ريع فائدة وضرائب للدولة).

العامل الإيديولوجي واستخلاص الفائض:

إنَّ العامل الإيديولوجي مستقل نسبيا، لكنّ له تأثيراً ماديّاً. فالعامل الإيديولوجي بالنسبة للعامل الاقتصادي في أيّة تشكيلة اجتماعية هو تشكيل الفرد على حالة موضوع. إذا ما وجدت الإيديولوجيا كممارسة فلا بد أنْ يكون لها وجودٌ ماديٌّ. فبالنتيجة فإنه في أية تشكيلة اجتماعية، توجد الإيديولوجيات في أجهزة معينة. الدين الثقافة القانون العائلة...الخ

في مجتمعات الماقبل العامل الإيديولوجي وراء أخذ الخراج أو الجزية مثلاً في نمط الإنتاج الخراجي حسب سمير أمين. لكن هل يمكن الوقوف عند هذا؟ لماذا لا نراه في القوة والسيطرة أساساً؟ أليست هي القوة متغيرة ومغطاة بالإيديولوجيا؟ فطالما هناك عمل وملكية خاصة لماذا لا يدرك الفرد أنَّ ذلك حقه؟ أليس ميل الغربيين البيض للتوقف عند الإيديولوجيا في سلخ الفائض من الآسيوي هو ميل لتركيز القول بسكونية العقل غير الأبيض؟

ولكن، إذا افترضنا الطبقية في نمط الإنتاج الآسيوي لماذا لا نفترض قوة الطبقة ذات السلطة؟ وبغير هذا لماذا كانت تحصل التمردات وشكاوى الفلاح الفصيح في مصر القديمة؟

العامل السياسي واستخلاص الفائض:

نتيجة لصراع قوى سياسية على السلطة تهيمن واحدة منها حيث تحول ميزان القوى الاجتماعي لصالحها هي أو/و تحالفها. هذا التوازن يحدد في التحليل الأخير بعلاقات الإنتاج المقررة التي تولج أو تفرض من قبل نمط الإنتاج المسيطر.

هنا تبرز نقطة نقاش حاسمة: وهي أنَّ الأمور لا تأخذ منحى خطيا بمعنى أنَّ سببية خطية بين الممارسة الاقتصادية والسياسية، بين ما يسمى الطبقة المسيطرة اقتصاديا والطبقة المسيطرة سياسيا. فالشريحة المهيمنة سياسيا في جهاز الدولة كنخبة او طبقة

ليست بالشرط مسيطرة اقتصاديا. كالبيرونية في أرجنتين والديغولية في فرنسا والبونابرتية ...الخ.

لكن الشريحة المسيطرة اقتصاديا متحالفة مع شرائح أخرى مسيطرة سياسيا. المهم أنَّ الطبقة المسيطرة تدفع باتجاه تأكيد إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة وتخليدها حتى لو كانت السيطرة السياسية لطبقة أخرى أو شريحة في جهاز الدولة.

نلاحظ من هذا أن التمفصل يأخذ لفيف الأبعاد السياسية والاقتصادية والإيديولوجية في مختلف التشكيلات.

هل هناك فارقٌ بين نمط إنتاج ونمط استخلاص الفائض؟ هل يمكن استخلاص الفائض من غير الإنتاج الحقيقي؟ أي من اقتصاد المضاربات والأسهم؟ إن صح هذا، فهو يعني وجوب التفريق بين القيمة الزائدة والفائض. ولكن: لماذا لا نسمي الفائض المتحصل من المضاربات والأسهم ريعاً؟ إنَّ مصدر الفائض مهمٌّ: إن كان ريعاً فهو وضع يد السلطة عليه وتغطية التجريف بالتجويف. وإن كان إنتاجيا فالأمر مختلفٌ. وفي الحالتين يكون مهماً أيضاً توظيف الفائض بل إن آليات وضع اليد عليه أو استخلاصه تحدّد توظيفه.

كيف يتم استخلاص الفائض في الأرض المحتلة؟ وما هو النمط الذي يمكننا تطبيقه أو تطويره هنا؟ من هي الأطراف التي تتنازع الحصول على الفائض؟

وربما الأساس كيف يتمّ تبلور الفائض وما هي أسسه وأين يكمن أساسه في الشغل المحلي أم في السيولة الأجنبية أي المال المسموم؟ وما مصيره الاستثماري أو الإنفاقي بعد ذلك؟

أما السؤال المحلي فهو: هل هكذا تدور العملية في الأرض المحتلة؟

إن طبيعة الإنتاج هي التي تحدد الاستهلاك، سواء على أساس القيمة الاستعمالية أو طبيعة السلع المتوفرة وبالطبع على الدخل المتحقق للفرد. لكن هذه ليست معادلة

مستقلة على الورق، فهي مرتبطة بنمط الثقافة المجتمعية للاستهلاك ونمط السياسة الرسمية للاستهلاك ومدى انفلات هذين باتجاه الاستيراد وربما حتى عدم التصدير، وكل هذا متعلق بكل من:

- سياسات بزل الفائض
- وسياسات إدارة الفائض تبذيري فاسد إرهابي تدميري أو توفيري اكتفائي استثماري إنتاجي.

إن الوضع في الأرض المحتلة مختلف بما أن ما يقود الاستهلاك أمران شاذان عن الطبيعي:

- معظم السلع المتوفرة ليست إنتاجا محلياً.
- ومعظم الدخل المتحصل لدى الأفراد ليس من طبيعة شغلهم في الاقتصاد المحلي وإنتاج سلع محلية.

كيف تسير العملية إذن؟

طبيعة الاستيراد تحدد طبيعة الاستهلاك وتحدّ من مبدأ الإنتاج.

يحتاج نمط الإنتاج الرأسمالي دوما إلى مواصلة إعادة الإنتاج إلى ما لا نهاية، وهذا دوما يدفع باتجاه تقليل كلفة إعادة إنتاج قوة العمل ويتم هذا بعدة طرق منها زيادة إنتاجية العمل. أين نحن من هذا؟

وعلى هذا يترتب مستويان من الصراع الطبقي:

- صراع طبقي في موقع العمل.
- وصراع طبقي أو هجمة طبقية في الحياة اليومية رفع كلف المعيشة...الخ.

وهذا يعني أن الحياة في المجتمع الرأسمالي هي اشتباك طبقي دائم بغض النظر عن سخونة ذلك.

القيمة على صعيد عالمي ... عولمة القيمة والقيمة الزائدة:

قبل أن نبتعد عن نظرية القيمة لا بدّ من ختام النقاش بمسألة خلافية لم ينتهِ النقاش فيها بعد.

ترى بتنايك أنَّ رأس المال المالي هذا مختلف عما كتب عنه لينين في ثلاثة طرق على الأقل: كان رأس المال المالي الذي كتب عنه لينين آنذاك محصورا على صعيد قومي سواء في تركزه في الدولة القومية أو دعمه منها، في حين أنَّ رأس المال المالي الحالي هو دولي بمعنى أنّه يمتص الأموال من أربعة أرجاء الأرض. والثاني: فإن رأس المال المالي هذا لا يعمل في سياق التنافس بين أو عبر الامبرياليات، كما كان الأمر في عصر لينين، بل كنتيجة عمل القوى الامبريالية بشكل أكثر اتحادا. وهذا لا يعني أنَّ التناقضات بين رأس المال الامبريالي هذا أو ذاك غير موجود. وثالثا وأخيرا، فإن رأس المال المالي المعاصر ليس رأسمالاً تتحكم به البنوك ويُشغَّل من قِبَل الصناعيين، (باستعمال كلمات هلفردينغ كما استخدمها لينين). ولا ينمو بشكل مزدوج مع الصناعي في بلد إمبريالي محدد، (كما وضعها بوخارين) بل هو رأسمال معولم تم امتصاصه من كل مكان وطفق يبحث عن الأرباح السريعة، وبطريقة مضارباتية كما هو دارج. وباختصار، فإن مقادير ضخمة من رأس المال المالي تعمل بطريقة تدفقات النقود الساخنة" لخ لخ لخ.

بدوره يجادل سمير أمين بأن ماركس "... لم يجمل البعد العالمي في تحليله، . وذلك من جهة لأنه لم يدخل في تحليله البعد العالمي للرأسمالية، ومن جهة أخرى لم يربط بين مسألة السلطة (السياسي) وبين الاقتصاد (الرأسمالي وما سبقه من أشكال) وأستثني من هذا النقص الأخير عرضه الرائع للثورات الفرنسية برلخ لخ"

---

111 See Adel Samara,2001 *Epidemic of Globalization: Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism*, Palestine esearch and Publishing Foundation, Glendale, CA, USA.

112 قانون القيمة المعولمة، ترجمة سعد الطويل، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012، ص 15.

والحقيقة أن ماركس كان إلى حد كبير محصوراً في أوروبا أو باي حال من التوسيع في المركز. هذا بغض النظر عن تهم المركزانية الأوروبية أم لا، ولكن الخلل كان في أن تناول المركز كان يشترط تناول المحيط لا سيما وأنه تناول المحيط بالسلب، مديحه لـ "رسملة" الهند وتغني إنجلز بتقويض الاستعمار الفرنسي للمقاومة الجزائرية حينها [ترلخ لخ]. كل هذا لا يخلخل الأساس الذي أرساه ماركس لفهم ومواجهة الرأسمالية مهما كانت محاولات المفكرين البرجوازيين والوسطيين اتهام الماركسية بالاقتصادوية. وبقول آخر، كان ماركس مشدوداً إلى دور الرأسمالية وكان يرى بعين ثاقبة أهميتها/خطورتها على البشرية والتاريخ، ولأنها كانت متركزة في أوروبا، كان طبيعياً أن يحصر شغله الفكري هناك. لا أعتقد أنه كان يحتقر المستعمرات، لكنه، كما أرى، كان على ثقة أن الرأسمالية سوف تصوغ المستعمرات (لاحقا المحيط أو العالم الثالث) على شاكلتها وربما كان هذا الاعتقاد تحديدا هو الذي جعله يحصر تركيزه في المركز. وبغض النظر عن تخالف التقديرات بأنَّ العالم ترسمل في هذا القرن أو ذاك من القرون الأخيرة، إلا أن تركيز ماركس على أوروبا الرأسمالية كان صحيحاً. ولكن هل خلقت بقية العالم على شاكلتها؟ بالطبع لا. لكن هذه المسألة أي "على شاكلتها" ربما من المفيد إعادة قراءَتها. ولا أقصد هنا تفسير أو تأويل أو فتوى مشايخية. بل أقصد أن ماركس، على الأغلب قصد أن الرأسمالية الأوروبية سوف تخلق بقية العالم أي المستعمرات طبقاً لما تقتضيه مصالحها، وهي قد عملت، وها هي لا تزال تعمل على ذلك. ولا إخال أيَّ ذي بصر وبصيرة يمكن أن يجادل لو أوردنا هنا مثال الخليج النفطي العربي. فالرأسمالية، دعونا نقُل الغربية، جميعها لها ما يسمح بتحويل تلك المنطقة إلى رأسمالية نظرا لتوفر السيولة المالية واستجلاب ملايين العمالة السوداء والفنية من العالم وخاصة من آسيا، ووجود التكنولوجيا الغربية المتطورة....الخ.

---

113 انظر Kana'an – The e-Bulletin كنعان النشرة الإلكترونية *Volume XV – Issue 3781*, *23 March 2015*، و *3782*.

لكن رأسمالية المركز شكّلت هذه العجينة النفطية تماما طبقا لمصالحها. فقد فرزتها/فصلتها عن ارتباطها الجغرافي ومن ثم القومي أي الوطن العربي، وعينت فيها أنظمة حكم من التبعية بمكان بحيث تم تشكيلها تماما طبقا لمصالح المركز الرأسمالي أي كعدوة للأمة العربية، وعلّمت المجتمع البدوي المتقشف بالطبيعة كيف يتحول إلى مجتمع استهلاكي ناعم كليا بحيث لا يدافع حتى عن وطنه (مثلا عاصفة الحزم السعودية ضد اليمن تستجلب جنودا من كل مكان)، وجعلت المنطقة سوقا استهلاكية مريضة حقاً. بمعنى سيولة مالية، شره استهلاكي، سمنة بدنية، أمراض سمنة، ضرورة العلاج، وأين في الغرب. حلقة شيطانية من الاستهلاك والإنفاق. أما السنوات المسماة بـ"الربيع العربي" فقد حولت هذه الأنظمة إلى قوة عدوان بالنيابة عن المركز الغربي الرأسمالي دافعة للمركز ما يقارب التريليونات ثمنا للأسلحة وخدمات الحرب المستجلبة من الغرب.

يتابع أمين بالقول:

"... وإضافتي الرئيسية تتعلق بالانتقال من قانون القيمة إلى قانون القيمة المعولمة على أساس التراتب المعولم لأسعار قوة العمل حول قيمتها. عولمة القيمة هذه، وبجانبها الممارسات المتعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية، هي أساس الريع الإمبريالي يرلخ لخ".

يفتح هذا على مسألة أخرى وهي أن ماركس وإن عالج الرأسمالية في عصره، فقد بقيت قراءَتُه ضمن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية في حدود الدولة القومية وإن تناول أكثر من دولة أوروبية في طرحه. من هنا كان إبداعه في نظرية القيمة الزائدة ضمن استغلال الطبقة العاملة من برجوازية البلد. وكما يطرح أمين لم يقرأ قانون القيمة عالميا على ضوء النهب الاستعماري.

في ورقة كتبتها في جامعة لندن (بيربك كوليج) عام 1985 للمحاضر مايك كوين بأن القيمة الزائدة تتحقق على صعيد عالمي وليس قومي فقط، فالاستغلال

---

114 قانون القيمة المعولمة، ترجمة سعد الطويل، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012، ص 18.

يأخذ بعدا عالميا بغض النظر عن كون الطبقة الرأسمالية واحدة وبأن وضع اليد، يد البرجوازية، على الفائض في البلد الواحد هو نفسه على الصعيد العالمي. لم يتفق معي مايك كوين حينها. توصلت لاحقا، 2001 في كتابي Epidemic of Globalization، إلى أن التحالف الطبقي بين برجوازيتي المركز والمحيط حوَّل الاقتصاد العالمي إلى قطاع عام رأسمالي معولم لهما.

إن نقل الصناعة للمحيط قد وحَّد وعولم الاستغلال وسلخ القيمة الزائدة وأثبت رأينا أنَّ الآليات الرئيسة لهذا الانتقال/التحول هي استعادة القيمة الزائدة بواسطة وسائل الاستثمار الأجنبي المباشر، التبادل اللامتكافئ لمنتجات تحتوي كميات مختلفة من القيمة، وسلخ الفائض من خلال خدمات الدين.

والطريف أنَّ أمين، في حديثه عن تحول القيمة إلى القيمة المعولمة يقول في موضع آخر من نفس كتابه هذا:

يضيف أمين، "اشتممت أهمية هذه القضية في رسالتي للدكتوراة 1954 - 1956، رغم أنّ الأمر احتاج إلى عقد من الزمان لصياغة أولية لها وان بشكل غير مصقول... ولم تنل الأطروحة قبولا بين مفكري الماركسية الغربيين فيما عدا حسب علمي بول سويزي، وهاري ماجدوف، وجيوفاني اريجي، وفي المقابل جرى تقبلها في الأوساط الأسيوية والإفريقية"[115] سمير لخ.

وأعتقد أن عدم كون النظام السياسي الرأسمالي واحدا هو الذي حال دون أنْ يسحب ماركس الاقتصادي على السياسي. محاججتي كانت بأن الاستغلال عالمي البعد، وبالتالي فإن تشغيل عمال المحيط لصالح المركز هو تحصيل قيمة زائدة. (لم أحتفظ بالورقة للأسف حيث تركت أوراقي في لندن تحسبًا لأخذها من تفتيش سلطات الكيان الصهيوني المحتل وعدم إعادتها وهو ما حصل لكثير من مكتبتي حين نقلها بحرا إلى ميناء حيفا المحتل).

---

115 نفس المصدر، ص 85.

كان تفكير الماركسيين حتى حينه بأن القيمة الزائدة تتحقق في التشكيلة الاجتماعية الواحدة والباقي نهباً لا سيما وأن نهب المواد الخام هو الدارج.

إن قانون القيمة هو الأوسع من القيمة الزائدة. ولعل النتيجة الرئيسية هي في تحقيق الفائض الذي عالجه جيدا وباكرا بول باران.

لعل أطروحة أمين فيما يخص الريع الإمبريالي وهو آت من مدخل النظام العالمي وكذلك أطروحة هارفي وإن كان أتى من مدخل الجغرافيا، تشكلان توسيع الرؤية الماركسية للنظام العالمي وتوجهه الريعي ودور هذا التوجه في تقويض هذا النظام.

قد أختم هنا بالمقارنة بين ماركسية هارفي وأمين في تأكيدهما بالبرهان على أن الإمبريالية في نهاية القرن الماضي وعقد ونصف من القرن الحالي والتي أسميها حقبة العولمة، قد كرست شكلا جديدا دمويا للرأسمالية وهو ما يناقض وينقض تخيلات ماركسية هاردت ونيجري بأنَّ تطورات عفوية في الامبراطورية المعولمة قد تقود إلى الشيوعية، وهو يحاول أنْ لا يعني بالإمبراطورية أمريكا، بل شيئا ما!!! أن هذه التخيلات تتلاشى أمام الواقع الدموي لراس المال كما تلاشى غيمة في الصيف.

الإنتاج والاستهلاك:

إلى جانب الهيمنة النظرية للتشكيلة ونمط الإنتاج، فإن هذه الأهمية تأخذ معناها في المستوى التطبيقي في الحياة الاجتماعية بدءاً من العمل متحولاً إلى إنتاج دخولاً في مرتكزات الأداء الاقتصادي السياسي الأربعة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والادخار.

تقوم العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك على حقيقة أنه بزيادة وسائل الإنتاج ينتج نمو في مقدار وسائل الاستهلاك. ويزيد الطلب على وسائل استهلاك جديدة، وهنا لا بد من إنتاج وسائل إنتاج تطابق إنتاج وسائل الاستهلاك هذه.

ولكن، الهشاشة في زيادة فرص الاستهلاك إلى جانب عدم زيادة وسائل الإنتاج وبالتالي زيادة كلفة المعيشة وعدم زيادة لا التشغيل ولا الأجور. ألا يخلق هذا

انفجارات؟ وحين لا تكون الطبقات مبلورة هل يخلق انفجارات طبقية لا صراعا طبقياً ... هل هذا هو الخصاء الذي حصل في الوطن العربي؟

والسؤال في حالة مجتمعات الريع، طالما الاستهلاك يتسع بعيدا ومنفصلا عن وسائل الإنتاج، أي لأنه حاز على سيولة لم يتم إنتاجها بقوة العمل المحلي؟ أليس هذا مرضاً يتفاقم؟ بمعنى أننا نخلق وسائل استهلاك تشترط دخلا يطابقها وليس وسائل إنتاج تطابقها؟ وحيث تتوفر السيولة المالية يزيد الاستهلاك وتزيد التبعية وتقوى طبقة الكمبرادور التي تتصالح طبقيا مع السلطة وقد تكون من تمفصلاتها فتخلق ديكتاتورية طبقية تضم السلطة ورأس المال مما ينتج بطريركية وحماية إمبريالية ومن ثم يقولون مجتمعات مستقرة..

حين يفصل نمط الإنتاج الرأسمالي المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج يحوز هذه الوسائل لتصبح رأسَمالٍ يتم تحريكه وتشغيله بالعمل المأجور المفصول عنها لكي تنتج سلعا تستخدم في الإنتاج أو الاستهلاك الشخصي، ضمن تقسيم عمل يزيد إنتاجيتها ويخلخل التوزيع، لكنها تبقى وتنقل المجتمع إلى نمط علاقات جديد.

في المجتمع الطبيعي تتدفق السلع إلى السوق تقابلها قوة الشراء. وفي مجتمعنا تتدفق منتجات مستوردة إلى السوق تقابلها أموالٌ ريعية أو ممنوحة/موهوبة لشرائها؟ من نحن هنا؟ هل نحن أكثر من وعاء يُحقن من الخارج ويفيض من أسفله على طفيليات! هنا يكون السوق مخلوقاً على يد الخارج وليس سوقا محلياً. يكون السوق بما فيه من سلع ومن نشاط استهلاكي متخارجاً. ألا يؤثر هذا على الوعي؟ وما علاقة البنية الفوقية هنا بتطابق وعدم تطابق القوى والعلاقات؟

في حالتنا تتم عملية اقتلاع المنتج المباشر دون حيازة الرأسمالي على الوسيلة، أو تُهمل الوسيلة فيصبح الرأسمالي ممولاً من الريع ويتحول المنتج المباشر من مستقل أو شبه مستقل إلى طفيلي وظيفي؟ أو هامشي عاطل عن العمل. بل يتحول إلى مرتشٍ من السلطة. لنتذكر، حينما بدأت الانتفاضات العربية 2011، قرّر ملك السعودية صرف

مئات مليارات على الخدمات والوظائف والأجور والأعطيات... الخ كي لا تحصل انتفاضة هناك!

هذا ينقلنا إلى ملاحظة أن السوق المحلية حالة شاذة. فحينما يزداد المخرَج عن الطلب تدخل الاقتصادات الرأسمالية في حالة من تدني الاستهلاك. لكن السوق هنا مختلفاً: فالعرض هو عرض مستوردات وليس عرض مخرجات؟ وقوة الشراء هي كذلك من الخارج، فهل هذه السوق مجرد امتداد أو استطالة لتشكيلة خارجية!

تدني معدل الاستهلاك:

ترى روزا لكسمبورغ أن الحل لأزمة تدني معدل الاستهلاك هو في دمج الرأسماليين لبقايا المنتجين البضاعيين الصغار والفلاحين داخل البلدان المتقدمة نفسها والمستعمرات غير المرسملة في المحيط وكذلك بالقروض الأجنبية التي تجلب عرضاً أجنبياً رخيصاً من المواد الخام، وتخلق طلبا على المنتجات الصناعية.

ولكن يرى سويزي أنَّ طرحها يعاني فشلاً منطقيا، لأنها:

- تحتفظ بافتراض بقاء استهلاك إعادة الإنتاج البسيط، وبأن استهلاك العمال غير منتج للقيمة الزائدة.
- وإنّ لوكسمبورغ فشلت في تبيان أنَّ من الممكن حصول طلب على الواردات من البلدان غير الرأسمالية إلى بلدان المركز إذا ما تقلص تراكمها بسبب الطلب في المقام الأول.

ولكن في النقطة الثانية، تدافع نظرية روزا عن نفسها حيث تقوم نظرية روزا في توسع رأس المال جغرافيا باعتباره الحل للأزمة الداخلية في الدول الاستعمارية المتقدمة. هذا مع أنها بهذا تتغاضى عن أمرين:

الأول: أن لهذا التوسع حدوده.

والثاني: أنَّها لم تتنبه بأنها تناقض أطروحة ماركس في دور الرأسمالية المتقدمة صناعيا في رسملة المحيط بل تؤكد عكسها ولكنها تتورط في عدم رفض هذا الدور الاستعماري؟

بدورهما فإن هاردت ونيجري يقبلان نظرية روزا. وهذا ينسجم حقيقة مع رؤيتهما المراكزانية الإمبريالية التي تبرر الدور الإمبراطوري الذي هو للولايات المتحدة رغم أنهما ينسبانه إلى قوى ليست ذات فاعلية حقيقية كما ليست في أفضل أحوالها من تمفصلات البرجوازية الصغيرة. (كما أشرنا سابقاً).

إعادة الإنتاج

تعتبر إعادة الإنتاج البسيط والموسع من قبل ماركس التطبيق العملي لقانون القيمة. خلال تحليل عملية التراكم في التشكيلات الرأسمالية.

يرى آدم سميث أنَّ عناصر الأسعار تتضمن الأجور والأرباح والريع. وهذا يميل إلى التناقض مع كل من المفاهيم الكلاسيكية والماركسية للسعر. إنَّ السعر عند آدم سميث بما هو مقدار مدفوعات المدخلات، أو عامل المداخيل، كان هكذا صحيحا على الصعيد الوطني، حيث يتطابق مع الدخل القومي، ولكنه خطأٌ على مستوى السلع الفردية التي فيها عامل المداخيل مساوٍ للقيمة المضافة.

ولكن هذه المكونات للقيمة المضافة تشكل رأس المال الثابت ماركسيا كالمادة الخام المستخدمة، ورأس المال الثابت المستخدم وما أشبه. هذه الاعتبارات تعني أنَّ مفهوم سميث للسعر يغطي كلاً من الدخل القومي العائد العام. إنَّ محاولة ماركس حلّ هذه العلاقات هو سياق نظريته في قيمة قوة العمل والذي قاده إلى مخططات إعادة الإنتاج من خلال لوحة كويسني.

اللوحة الاقتصادية لـ كويسني، كبير المدرسة الفيزيوقراطية الفرنسية، والتي يعتبرها ماركس الفكرة العبقرية التي لا تبارى في الاقتصاد السياسي والذي لا يزال يحمل جرثومتها حتى اليوم. [116]

فقد كانت أول محاولة منظمة في الحساب القومي للدخل وهو التدفق الدائري لتدفق الدخل. إنّه مخطط إعادة الإنتاج البسيط عند ماركس مقارنا مع موديل التوازن في عناصره الاقتصادية البحتة. [117]

وكلاهما كتب عنها في نفس الوقت. إنَّ إعادة الإنتاج البسيط مرتبط بالتوازن العام الثابت وتوسع إعادة الإنتاج إلى نظام توازنه الديناميكي العام. ولكن هناك فوارق حادة بين ماركس وولراس. فنظرية التوازن العام لدى ولراس تتضمن الحلقة المفرغة أنَّ كل شيء يعتمد على كل شيء آخر. إنَّ منظور مخطط ماركس أوسع من منظور موديل ولراس. لم يكن ماركس معنيا فقط بمخططات إعادة الإنتاج مع المشكلة العادية في إنتاج السلع ولكن كذلك بإعادة إنتاج (مثلا صيانة) الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وكذلك إعادة إنتاج السمة الرأسمالية لمجمل عملية الإنتاج.[118] أي إعادة الإنتاج البيولوجي للمجتمع، ولا نقصد في هذا الموضع فقط دور المرأة في الإنجاب بل إنتاج المجتمع لحاجاته الأساسية للبقاء.

لنتذكر أنَّ الأجرة بالنسبة للرأسمالي دائما بهدف الثبات أو التراجع بينما القيمة الزائدة بالعكس وهذا مستوى من الصراع الطبقي حتى لو لم يُعلن هكذا.

---

116 P.M. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, op.cit., p.75.

117 لمقارنة ماركس وولراس يقترح بادي اوماندي قراءة

M. Morishima, Marx's Capital, op.cit., p.105.

118 Bade Onimode, An Introduction to Marxist Political Economy, Zed Books, 1985. P. 107.

التجميع Aggregation الماركسي، التجميع الإجمالي وإعادة الإنتاج:

"يتضمن منهج التجريد موضوعة التجميع بما هي مسألة نظرية هامة لجميع الاقتصاديين. في الاقتصاد السياسي الماركسي، فإن العنصرين الأساسيين في تكنيك التجميع هما مكونان من تجميع "الاستعمال المادي" وتجميع مكونات - القيمة". وفي حين أنَّ الأول يتضمن تقسيم مختلف المنتجات في الاقتصاد إلى منتجي السلع في دائرة 1 ومستهلكي السلع في دائرة 2 ، ويتجاوز عن أي نمط إنتاج محدّد، فالمدخل الآخر يقسم جميع المنتجات إلى مكونات ثلاثة للقيمة: المسماة رأسمال ثابت، ورأسمال متحول وقيمة زائدة .

إنَّ المنتج الكلي وبالتالي الإنتاج الكلي، لمجتمع قد يكون مقسما إلى دائرتين:

I: دائرة واحد إنتاج وسائل الإنتاج (وتمسى السلع الرأسمالية أي التي تنتج أدوات إنتاج) أو على الأقل تلبي الاستهلاك الإنتاجي.

II: دائرة اثنين إنتاج أدوات الاستهلاك: وهي السلع متخذة الشكل الذي تمرر به لتكون استهلاك الأفراد الرأسماليين والعمل.

تتعلق جميع فروع الإنتاج مع بعضها البعض في تلكم الدائرتين من فرع واحد عظيم من الإنتاج وهو وسائل الإنتاج في حالة ومن ثم حاجات الاستهلاك في حالة ثانية. إنَّ مجموع رأس المال الموظف في أيٍّ من الفرعين من الإنتاج يشكل دائرة واسعة مستقلة من رأس المال الاجتماعي.[119]

تنتج دائرة 1 وسائل الإنتاج أو السلع الرأسمالية، وتنتج دائرة 2 حاجات الاستهلاك أو سلع الاستهلاك. وتنقسم الدائرة الثانية إلى دائرتين أخريين تنتجان أجور -سلع للعمال وسلع رفاهية للرأسماليين، وعليه نحن أمام مخطط ثلاثي:

إنَّ مخرجات دائرة 1 لا يمكن استعمالها للاستهلاك المباشر للأفراد، بينما مخرجات دائرة 2 لا يمكن استخدامها كوسائل إنتاج الاستثمار.

---

119 K.Marx, Capital, V. II, 1985, p. 399.

مخطط الإنتاج البسيط هو نظام رأسمالي بسيط وساكن. وهو مطابق لاقتصاد رأسمالي يحتفظ أو يعيد إنتاج نفسه بنفس الحجم ونفس النسبة من عام لآخر. وهذا يعني أنه لا تراكم، فالرأسماليون يبدلون جميع رأسمالهم مع بداية كل سنة، وينفقون جميع الفائض على الاستهلاك. بينما ينفق العمال جميع أجورهم على الاستهلاك، فما من أحد يوفر جزءا من دخله. لذا كان ماركس حذرا ومتنبها لمشكلة دورة رأس المال الثابت أو أنَّ جزءا من رأس المال الثابت الذي يستخدم في كل حين على حدة لا بد من استبداله وليس استبدال جميع رأس المال الثابت، لقد رفض هذه المشكلة في إعادة الإنتاج البسيط. هذا يعني أنَّ كل رأس المال الثابت يبقى لسنة واحدة.

إنَّ مخطط إعادة الإنتاج البطيء بناء على ذلك هو مثال على مبدأ التجريد -أي خدعة منهجية. فالمخطط يجرد من عدد من السمات الرأسمالية كتراكم رأس المال. لقد صيغ بهذه الطريقة قصدًا ليكون غير واقعي لتسهيل فهم سمات حاسمة للعلاقات المتداخلة داخلياً للرأسمالية، في شكلها الأنقى.

إنَّ الإنتاج البسيط هو أيضًا مختلف عن الحالة الساكنة الكلاسيكية: حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون أنَّ الحالة الساكنة كحالة حقيقية، ينتهي إليها الاقتصاد الرأسمالي في آخر المطاف. ولكن إعادة الإنتاج البسيط ليس المقصود به أنْ يكون شرطاً ممكنا لأي اقتصاد حقيقي – هو فقط خدعة تحليلية لمحاولة الإمساك بالعلاقات الداخلية لاقتصاد رأسمالي.

مخطط إعادة الإنتاج الموسع:

هذا يتضمن أساساً التراكم. فالاقتصاد ينمو من عام لآخر أو يعيد إنتاج نفسه على نطاق موسع، وعليه فإنَّ حجمه ونسبته تتغير مع الوقت.

فرضيات إعادة الإنتاج الموسع:

الفرضيات مثل إعادة الإنتاج البسيط مع فارق أنَّها في البسيط (ف) الادخار والاستثمار صفر، ففي إعادة الإنتاج الموسع فإن الرأسماليين في كلتا الدائرتين يفترض أنْ يدخروا ويستثمروا جزءا من دخلهم ومن القيمة الزائدة في كل دائرة لتوسيع رأس المال الثابت والمتحول.

ولكن، قبل مغادرة هذه النقطة، من المفيد عرض إضافة بول باران وبول سويزي أي الدائرة الثالثة III.

إلى دائرة 1 و2:

"في الرأسمالية الاحتكارية، لم تعد كافية إعادة إنتاج متماسكة لنظام إنتاجي ممكنة هكذا بواسطة تعديل/تصحيح تبادلي لدائرتي الإنتاج المبحوثتين المدروستين في المجلد الثاني لرأس المال: فمن الآن وصاعدا، من الضروري الأخذ بالاعتبار دائرة III التي أدركها باران وسويزي. وهذا يسمح بإضافة الفائض المُستوعَب محفوزا من قبل الدولة لما بعد دائرة I (الاستثمار الخاص) وأبعد من حصة دائرة II (الاستهلاك الخاص) المكرس لصالح استهلاك الرأسمالي. إن المثال الكلاسيكي لإنفاق دائرة III هو الإنفاق التسليحي. وعلى أية حال، فإن مفهوم دائرة III، يمكن توسيعه كي يغطي الترتيب الأعرض للنفقات الاجتماعية غير الإنتاجية والمحفوزة بالرأسمالية الاحتكارية المعممة. .. إن تنامي دائرة III، بدوره، ينحاز في الحقيقة إلى شطب التمييز الذي قام به ماركس بين العمل المنتج (لفائض القيمة) والعمل غير المنتج. إن مختلف أشكال العمل المأجور يمكن –وتعمل -على أن تصبح مصادر لأرباح ممكنة. بوسع مصفف الشعر أن يبيع خدماته إلى مستهلك يدفع له من دخله الخاص. ولكن، إذا ما أصبح مصفف الشعر عاملا في مؤسسة تجميل فإن على مؤسسة العمل أن تحقق ربحا لمالكها. إذا ما قام البلد المعني بتشغيل عشرة ملايين عامل مأجور للعمل في دوائر III,II,I ، وقدّم ما يعادل عشرين مليون سنة من العمل المجرد، وإذا ما كانت الأجور التي يتسلمها أولئك العمال تسمح لهم بشراء السلع والخدمات التي تتطلب ست سنوات من العمل المجرد، فإن معدل الاستغلال لهن جميعاً، أي المنتج وغير

المنتج الممتزج بينهما دون فصل سهل، هو نفس أل مئة بالمئة. ولكن الستة ملايين سنة من العمل المجرد التي لم يتسلمها العمال لا يمكن استثمارها في شراء سلع المنتج يتقرر مصيرها في توسيع دائرة I ودائرة II وجزء منها سوف يوجه باتجاه دائرة III" لح برلخ

إنتاجية العمل لا تساوي قوة العمل

لم يستخدم ماركس مصطلح "إنتاجية العمل" كمرادف لمصطلح "قوة العمل" كما يفترض البعض بل ميز بينهما وبشكل علمي في مبحث "تغيرات الحجم في ثمن قوة العمل وفائض القيمة" من كتاب رأس المال.

ولا يمكن معرفة مفهوم إنتاجية العمل إلا في علاقته بمفهوم هام آخر هو حدة/شدة العمل ومن الممكن إجمالاً وضعهما فى الصيغة الرياضية التالية:

1 -حدة العمل العادية (قدرة) = كميةالعمل /الزمن

2 -إنتاجية العمل = حدة العمل (قدرة)/عدد المنتجات

وماركس في شرحه ونقده لريكاردو ناقش ثلاثة متغيرات وهي: طول يوم العمل، حدَّة العمل، إنتاجية العمل. وافترض ماركس حالات التغير والثبات للمتغيرات الثلاثة، وشرح أربعة احتمالات من ثمانية احتمالات هى مجمل الاحتمالات التي تأخذها ثلاثة متغيرات إذا تراوحت حالتها بين الثبات والتغير 2^3.

---

120 For further discussions of the Department III analysis and its relation to Baran and Sweezy's theory of surplus absorption see Samir Amin, Three Essays on Marx's Value Theory (New York: Monthly Review Press, 2013), 67–76; and John Bellamy Foster, "Marxian Crisis Theory and the State," in John Bellamy Foster and Henryk Szlajfer, eds., The Faltering Economy (New York: Monthly Review Press, 1984), 325–49.وكذلك ملاحظة 10 من مقال أمين. Behind the Veil of Globalization

by Intan Suwandi in Montly Review, 2015, Volume 67, Issue 03 (July) /August 2015 ملاحظة 72 .

ولأنّ ماركس افترض فى حالتين من الحالات الأربع التي ناقشها ثبات يوم العمل أي الزمن (ثباته بمعنى استبعاد تأثيره) فيمكن هنا، وهنا فقط، اعتبار حدَّة العمل قوة وليست قدرة، ولكنه على أيّ حال لم يساوِ بين حدة العمل باعتبارها قوة "قوة العمل فى حال ثبات يوم العمل", وبين إنتاجية العمل الذي عرفها نصا بأنّها "تبعاً لها يغلّ مقداراً معيناً من العمل في وقت معين مقدارا أكبر أو أصغر من المنتج، وهو المقدار الذي يتوقف على درجة تطور أحوال الإنتاج .....".

وبشكل عام أوضح أنجلز في أكثر من موضع أنَّ نقاد ماركس يتعمدون دوما تقديم مصطلح قوة العمل بصورة لم يقصدها ماركس ليتم تقديم قوة عمل ماركس "قدرة" على أنها قوة مقسومة على الواحد الصحيح وليست منسوبة للزمن وبالتبعية يصبح من السهل المساواة بين إنتاجية العمل وقوة العمل، بهدف خلق تناقض ظاهري في نقد وتناول ماركس لقوانين ريكاردو.

نظرية الاستغلال ومعدل الربح

الاستغلال ضروري للرأسمالي لأنه يولد الربح بل هو مصدره. الربح هو أحد المكونات التى تنقسم لها القيمة الزائدة الكلية، بين مختلف الرأسماليين. وهكذا فمن بين القيمة الزائدة الكلية التى يخلقها العمل في المجتمع فإنَّ مختلف الرأسماليين يسلخون أرباحا، مشتقات، فوائد، ريع وأخريات اعتماداً على شكل خاص من الملكية الخاصة.

وحيث إنَّ الاستغلال هو مصدر الحيازة الخاصة للقيمة الزائدة الكلية في المجتمع، يتبع ذلك أنَّ الاستغلال هو مصدر المداخيل المتأتية من ملكيات غير مكسوبة ذاتيا في ظلّ الرأسمالية ومنها الربح.

يتغطى الاستغلال الرأسمالي قانونيا وراء علاقات التبادل الحر، ويظهر من خلال حقيقة أنَّ العلاقات الأساسية بين عمل -رأسمال في النمط الرأسمالي هي مزدوجة – أي علاقات سلعية مرئية وعلاقات اجتماعية مخفية. وحيث إنَّ رأس المال هو القوة

الحاسمة عموماً في ظل الرأسمالية، فإنَّ الربح والاستغلال غير منفصلين عن تراكم رأس المال. وهذا يعني أنَّ الاستغلال والربح أساسيّان لأي فهم لعلاقات عمل -رأسمال وانقسام طبقي في المجتمع الرأسمالي.

إذن لا تتأتى القيمة الزائدة سوى من الإنتاج:

القيمة= رأس المال الثابت (المادة الخام والماكينات...الخ)+ راس المال المتحول (العمل) + القيمة الزائدة.

إن العمل وحده هو الذي يخلق قيمة وبالتالي يخلق القيمة الزائدة.

حرية العامل في ظل الرأسمالية هي شكلية لا فعلية. فبما هو مضطر لبيع قوة عمله، فهذا العمل هو "عمل قسري"، هنا القسر اقتصادي وليس قانوني أو سياسي كما في الإقطاع . فهو مجرد من ملكية وسائل الإنتاج التي يحتكرها الرأسماليون. وهذا يقيد حرية العامل في اختيار حتى أي رأسمالي يخدم.

إذن نحن أمام علاقات اجتماعية غير متساوية لكن مخفية. وهي نفسها التي تسمح للرأسمالي بتحصيل القيمة الزائدة من العامل. وهذا ناتج عن انقسام يوم عمل العامل إلى "وقت العمل الضروري" الذي فيه يخلق قيمة موازية لقيمة السلعة التي يحصل عليها من الرأسمالي كأجرة، و"وقت العمل الزائد"، الذي فيه يخلق العامل القيمة الزائدة. والتي بحصوله عليها يمارس الرأسمالي الاستغلال. وبالطبع يشرعنها الرأسمالي على أنها إنتاجية رأس المال.

الاستغلال والصنمية البضاعية:

الصنمية البضاعية تحجب شكل القيمة الاستغلالي في ظل الرأسمالية بأنّه مرتكز على علاقات عمل -رأسمال. في هذه الصنمية البضاعية تظهر علاقات عمل -رأسمال كعلاقات عادية لتبادل السلع. والمظهر يقود إلى أوهام تشكل جزءا من المبنى الإيديولوجي للمجتمع البرجوازي. في هذا المنظور الصنمي يظهر كل من

رأس المال كسلعة وقوة العمل كسلعة . وبالتالي تظهر العلاقة كعلاقة تبادل بين سلعتين. والخلل أنَّ هذه العلاقة تبدأ كأية علاقة تبادل سلعي بين المشتري والبائع مما يخفي الاستغلال.

مع أنَّ جوهر العلاقة بين رأس المال والعمل هو علاقة استغلال الرأسمالي للعامل من أجل الربح. هذا الاستغلال ممكنٌ بسبب العلاقة الاجتماعية غير المتكافئة بين رأس المال والعمل، والتي تغطى بصنمية التبادل المرئي بينهما. بينما العلاقة الحقيقية أنَّ الرأسمالي يملك وسائل الإنتاج ويشتري قوة عمل العامل بالمال بينما العامل مجرد منها ويبيع قوة عمله ليبقى.

يضطر العامل لبيع قوة عمله بأقلّ من قيمتها قابلاً بأجر هو أقل مما ينتج للرأسمالي.

إن الصنمية البضاعية هي بناء على ذلك، القضية الوحيدة في المشكلة الكيفية للقيمة التي لم تناقش. إنَّها تحول علاقات الطبقة الاجتماعية بالإنتاج إلى علاقات سلعية، وهذه خاصية للرأسمالية فقط كما وضعها ماركس:

"هناك علاقة اجتماعية محددة بين الناس والتي تفترض، في رؤياهم (مثلاً في التفكير وليس في الحقيقة) الشكل الرائع للعلاقة ما بين الأشياء، ... وهذه أسميها الفيتيشية، والتي تنيط نفسها بمنتجات العامل، طالما أنَّها أُنتجت كسلع، والتي هي بناء على ذلك، غير منفصلة عن إنتاج السلع" لخ برلخ.

فيما يتعلق بالتمييز بين المظهر والواقع. هناك مثال جيد على ذلك في سوق العمل حيث (الطبقة) العلاقات الاجتماعية الحقيقية بين الرأسماليين والعمال تظهر على شكل علاقات تبادل مجردة بين النقود وقوة العمل – كسلعتين. في هذه الصنمية البضاعية، يظهر العامل كسلعة، قوة عمل، بينما يظهر الرأسمالي كنقود قُدمت. وهناك مثال آخر على صنمية البضاعة هو نظرية الإنتاجية الهامشية للتوزيع، والتي

121 Marx, Capital, Vol I . 1978, p. 31.

أمامنا المفهوم النيوكلاسيكي الفاسد لرأس المال كشيء ينتج أرباحا لمالكه أو يكسب ربحا نتيجة لإنتاجيته. لهذا السبب، تدعي بأنَّ رأس المال ينبت من الادخار أو بمعزل عن مالكه. وحتى، فالملكية الفيزيائية للأشياء، لا تنتج مقولة اجتماعية كالربح. وعلى العموم، فإن الصنمية البضاعية النابعة من التركز الاستثنائي في العلاقات السلعية للاقتصادات النيوكلاسيكية هي التي تسمح لها بالزعم بالظهور الزائف عبر مختلف أنماط الإنتاج.

معدل الربح

يقع الربح في الفارق بين القيمة التبادلية لمنتجات العمل والقيمة التبادلية لقوة العمل. وهذا يجعل الربح مقولة اجتماعية مشتقة من العلاقات الاجتماعية للإنتاج.

يزعم الاقتصاديون البرجوازيون في دفاعهم عن الرأسمالية أنَّ الربح هو الناتج الهامشي الحدّي لرأس المال. أو العائد إلى رأس المال بسبب إنتاجيته. وهذا يحرف الربح ليبدو على أنّه ملكية فنية لأشياء غير حية أو بليدة تُكسب دخلا اجتماعيا. هذه هي الحيلة التي يستخدمها النيوكلاسيكيّون في نظرية الإنتاجية الهامشية للتوزيع بر برلخ.

وفي صياغات أخرى هناك زعم بأن الربح هو عائد من المخاطرة وعدم اليقين والتي درج القول بأنها وظيفة أو أداء خاص محصور في الرأسمالي أو المستحدث تر برلخ.

. مختلف هذه التبريرات البرجوازية عن ربح الرأسمالي تعكس الصنمية البضاعية لأنَّها ترتكز على الوهم نفسه الذي يربك ويدمج ظهور علاقات التبادل متضمنة رأس المال في السوق، مع حقيقة الطابع الاجتماعي لعلاقات الإنتاج التي هي عمل - رأسمال.

---

122 See, J.A. Kregel, 1871, Rate of Profit, Distribution and Growth, - Two Views (London, Macmillan)

123 Frank H, Knight, 1956 Risk, Uncertanity and Profit, (line left for publisher, etc).

ميل معدل الربح للهبوط:

"يهبط معدل الربح، ورغم ذلك يبقى معدل القيمة الزائدة كما هو أو يزيد، لأن التناسب بين رأس المال المتحول لرأس المال الثابت يتناقص مع تطور قوة إنتاج العامل. وهكذا يهبط معدل الربح ليس لأن العامل أصبح قليل الإنتاجية، بل لأنه أصبح أكثر إنتاجية. [124]

قانون ماركس في ميل معدل الربح للتدني لم تتم صياغته كوظيفة لعجز التراكم على الطلب، ولكن لزيادة التغير التكنولوجي وتعفن مضامينه التشغيلية. فحالما يرتفع المكون العضوي لرأس المال، (وهو المتحول على الثابت)، بمعدل متزايد، بسبب من استمرار وتوسع وتجسد موسع للتغير التكنولوجي في ظل الرأسمالية، مع معدل أجور بائس أو ثابت، فإن هذا يزيد معدل الاستغلال، حيث إنَّ المخرج الصافي للفرد يزداد. وبعد نقطة معينة، فإنّ الزيادة في المكون العضوي لرأس المال تتجاوز الارتفاع في معدل الاستغلال وحيث إنّ معدل الربح يعمل سالباً في تجاه المكون العضوي لرأس المال، يهبط معدل الربح في النهاية. إنّ أيّ تعويض عن هبوط معدل الربح هذا والعمالة بسبب زيادة معدل فائض القيمة عبر تطويل يوم العمل له تكون له محدودية كون يوم العمل 24 ساعة. وأبعد من ذلك، فطالما أنَّ الرأسمالية تتطور ويزداد معدل الاستغلال، يغدو من الصعوبة بمكان تقليص وقت العمل الضروري بزيادة الإنتاجية من أجل زيادة معدل القيمة الزائدة. وهكذا هناك حدودٌ لا يمكن قهرها لزيادة معدل الاستغلال (e) ولكن لا شيى بالنسبة لزيادة معدل الاستغلال (k). وهكذا فإنَّ زيادة ك بمعدل لافت من تركز رأس المال، حيث إنَّ تراكم رأس المال يتواصل، بشكل مزدوج مع ميل (ي) للهبوط مع الوقت أو كثيرا، يتضمن أنَّ ميل معدل الربح للهبوط يخص الإنتاج، وليس التحقق أو القيمة الزائدة. وبناء عليه هناك معيقات داخلية في وجه التوسع اللانهائي للرأسمالية.

---

124 Karl Marx, Theories of Surplus Value, Vol.II.1985, p. 439.

لقد لاحظ ماركس قوى مضادة كثيرة والتي قد توازي تعوض المكون العضوي لرأس المال، أو تزيد معدل القيمة الزائدة، لكي تعدل الميل الهبوطي لمعدل الربح.[125] وهذه (1) زيادة شدة الاستغلال، والتي ترفع معدل القيمة الزائدة بشكل مستقل عن ك -أي المكون العضوي لرأس المال. (2) ركود الأسعار بما هو أدنى من قيمة قوة العمل، (3) ترخيص عوامل رأس المال الثابت عبر مخترعات توفر رأس المال ممّا يقلّل ك، (4) زيادة سكانية نسبية عبر جيش العمل الاحتياطي مما يشجع توسع الصناعات إلى جانب ك منخفضاً وخاصة في التجارة الرفاهية التي تقلل نمو متوسط ك و(5) التجارة الخارجية التي ترخص عناصر كلّ من رأس المال الثابت والمتحول، تقلّل بدورها ك وتزيد معدل القيمة الزائدة. إنَّ التصدير الكبير لراس المال في عصر الرأسمالية الاحتكارية وتعدّد الامبرياليات من خلال الشركات متعددة الجنسية هو عنصر حاسم في عامل التجارة الخارجية التي حصلت بعد ماركس. وهكذا، فإنه في حين أنّ الأول والثاني من قوى التعويض هذه يزيد معدل القيمة الزائدة، فالثلاثة الأخريات تقلل المكون العضوي لرأس المال.

جيش العمل الاحتياطي:

ما الذي يُبقي الأجور دون القيمة الكلية التي خلقها العمل الذي هو وحده الذي يخلق القيمة الزائدة ومن ثم التراكم والاستمرار كسمات أساسيّة وحاسمة في التطور الرأسمالي. المشكلة تنبع من طبيعة محدّدة لقوة العمل كسلعة، كأية سلعة مادية أخرى خاضعة للعرض والطلب حيث يؤدي عرضها العالي إلى طلب ضعيف عليها ممّا يسمح للرأسمالي بعرض أجور ضئيلة لمن يجد عملاً، ويبقى الكثير بلا عمل ويضطر لمنافسة من يعمل ممّا يضغط على الأجور إلى الأدنى. أي أنَّ شريحة من الطبقة العاملة تنافس أخرى وهو ما يزيحهما عن مقاومة رأس المال! نتيجة كل هذا فإن العرض المفرط لقوة العمل يُبقي أجورها ما دون القيمة المضافة التي تضيفها.

---

125 Karl Marx, Capital, Vol.III, 1910 , p.p. 232-7.

لا بدّ من أن نتذكر هنا بأنه في ظروف ضعف النقابات وضعف حزب الطبقة العاملة أو تحريفيته، ينحدر الصراع الطبقي ليصبح "تنافسا يقارب الصراع" بين شرائح الطبقة العاملة نفسها، وهذا يعني قوة إضافية لرأس المال.

يحلّ ريكاردو المسالة بتبنيه موقف مالثوس سواء بعرض وطلب قوة العمل أو بتناقص السكان عبر الحروب والأوبئة ... الخ.

بدوره، اعتبر ماركس حلّ مالثوس طعنا للجنس البشري. في هذا السياق طرح ماركس جيش العمل الاحتياطي أو الفائض السكاني النسبي باعتباره القوة التي تدفع الأجور إلى أدنى من القيمة التي يخلقها العمل.

"إنَّ جيش العمل الاحتياطي الصناعي، خلال فترات الكساد والازدهار الوسطي، يقلل جيش العمل الفعال، خلال فترات الإنتاج الزائد أو التأزم، فهي تضع مطالبها قيد الاختبار. وعليه فإنّ فائض السكان النسبي هو المحور الذي يعمل بموجبه قانون طلب وعرض قوة العمل، إنّها تحصر مجال فعل هذا القانون ضمن حدود مرضية بشكل مطلق لنشاط الاستغلال وسيطرة رأس المال"[126] برلخ.

يتكون هذا الجيش الاحتياطي خلال استخدام ماكينات جديدة أو حين الأزمة بمواصلة تحسين طرق الإنتاج من خلال اختراع طرق توفير قوة العمل فإنَّ الرأسمالي يستبدل قوة العمال المستخدمين أو يقلّل استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل كلّما زاد التراكم. هذه المكننة ترفع المكون العضوي لرأس المال وتتسبب في هبوط نسبي أو مطلق في الطلب على العمل، وهذا يلجم ويقلّص الأجور ليحافظ على خلق القيمة الزائدة من أجل التراكم. إنَّ أزمة الرأسمالية والكساد التي تقود تدير رأس المال وتتسبب في تدني فعالية الأداء الإنتاجية تتسبب كذلك في فصل العمال وزيادة جيش العمل الصناعي الاحتياطي، وهذا مترافق مع التقصير في معدل وسلاسة تراكم رأس المال.

---

126 K. Marx, Capital, vol.I, 1978 . 701.

الانتقـــــال

"...إنَّ اكتشاف الذهب والفضة في أميركا، والاقتلاع، والاسترقاق، وقبر الشعوب الأصلانية في المناجم، وبداية إلحاق الهزيمة ومن ثم نهب شرق الأنديز وتحويل إفريقيا إلى ساحة طراد لصيد أصحاب البشرة السوداء لغرض التجارة، هذه معاً أعطت إشارة انبلاج الفجر الجديد لحقبة الإنتاج الرأسمالي. وأناشيد الانبثاق هذه هي لحظة الزخم الحقيقي للتراكم البدائي. وعلى خُطاها كانت حروب الأمم الأوروبية، على الكوكب ليكون مسرحاً لها". (كارل ماركس)

هل تتسم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بتمفصل لعلاقات إنتاج محدودة لنمطي إنتاج والتي فيها الآليات (الإيديولوجيا، الاقتصاد، السياسة) تؤكد إعادة إنتاج منظومة من هذه العلاقات قد أصبحت سائدة على آليات تؤكد إعادة إنتاج المنظومات الأخرى.

في المراحل الانتقالية لا تتطابق علاقات وقوى الإنتاج التي تناسب كل منها نمط إنتاج. وخلال هذا، في حين تتغير علاقات الإنتاج في النمط المهيمن، فهذا لا يعني عدم استمرار علاقات غير المهيمن في أداء دورها كما هي. بمعنى أن علاقات الإنتاج مثلاً الرأسمالية يمكن أن لا تكتنف العمل الأسري الموجه للسوق.

هل الانتقال على كاهل النمط المهيمن وحده؟ أم هناك دور لقوانين الحركة. ما علاقة الانتقال بإعادة الإنتاج؟ هذا يطرح تحدّياً جوهره أن المجتمعات المنتجة هي ذات دينامية انتقالية. وهذا يعني أن نمط الإنتاج بطيء التحول بأن محركه ليس محليًا؟ بل خارجي؟ قوة الدفع ليست ذاتية؟ وفي هذه الحالة هل نسميه نمط إنتاج؟

ما العامل الحاسم في المناطق الفلسطينية المحتلة؟ هل هو الإيديولوجي (أي الريع مقابل التنازلات السياسية؟) ولنلاحظ أن ما يتم هنا هو فصل المنتجين عن وسائل الإنتاج أي الأرض ليس فقط بانتزاعها من قبل العدو بل كذلك بتركها؟ ما الحالة الناجمة عن هذا؟

بدورها فإن حواجز وأسوار الاحتلال منعت المنتج المحلي من دخول سوقه، وهذا قاد لمغادرة فلاحين للأرض وبالمقابل جرى تدفق منتجات الاحتلال للسوق المحلي. وجرى إهمال الأرض وصعوبة العودة مما تطلب:

- رعاية حكومية للإعمار ولم يحصل.
- ثقافة حماية شعبية للإنتاج المحلي وعدم استهلاكية ومقاطعة، وهذه ثقافة تحتاج لأحزاب وتنمية بالحماية الشعبية بمعنى أن عدم المقاطعة خلل شعبي.

مشكلة التحول:

ظهرت مشكلة التحول في سياق تطوير ماركس لنظرية قيمة العمل. فالحاجة إلى التحول برزت في نقده للنظرية الكلاسيكية لقيمة العمل، والتي خطأً طابقت قيم (العمل) بأسعار "التوازن" والقيمة الزائدة بالربح. هذا لأن نظرية قيمة قوة العمل من ناحية منطقية تؤكد نظرية الأسعار حيث إنَّ أسعار السوق لا يمكن توضيحها بدون نظرية القيمة. وأبعد من ذلك، فمشكلة التحول تبرز من ناحية تاريخية فقط حينما تتطور الرأسمالية إلى نقطة بحيث إنَّ المنافسة وحراك رأس المال يميل إلى مساواة معدل الربح في مجمل الاقتصاد.

عوامل مشكلة التحول:

لمعيار مشكلة التحول مكونان، هما: مشاكل تحويل أو انتقال معدل القيمة الزائدة إلى معدل الربح من جهة، وتحويل قيم (عمل) السلع إلى أسعار إنتاجها من جهة ثانية. إنَّ العلاقة بين معدل القيمة الزائدة، (أو معدل الاستغلال) هي تحليل يكشف تناقضاً أساسياً بمعنى: أنَّ ماركس قد أكَّد بدقة بأنَّ القيمة الزائدة يمكن سلخها فقط عبر استغلال العمل، مضمِّنًا أنَّ القيمة الزائدة والربح تكون أعلى في الصناعات التي تكون فيها نسبة رأس المال المتحول إلى الثابت أعلى. (مثلا، أي حينما يكون المكون العضوي لرأس المال أقل) والعكس صحيحاً.

الفترات الانتقالية

إن الفترات الانتقالية هي فترات وصل بين الأنماط المتعاقبة.

ركَّز كل من باليبار وألثوسير على أنَّ نمط الإنتاج (رأسمالي أو إقطاعي) الخ هو تجريد، وبلا تحديد زمني. وسيكون من الخطأ القول مثلا إن بريطانيا كانت عام كذا في نمط إنتاج كذا. فنمط الإنتاج يعرف بعلاقة خاصة محددة بالضبط تربط طبقتين (في حالة المجتمع الطبقي مقارنة بمجتمع اللاطبقات) يجب أنْ يعرف ويحلل بأكثر المظاهر دقة وتماسكًا".

ولكن بالمقابل، يمكننا القول أن بريطانيا تجاوزت هيمنة نمط الإنتاج الإقطاعي بعد الثورة الصناعية، بمعنى أن تحديد ساعة الانتقال من نمط إلى آخر نظراً لتجريدية الأنماط، هو أمر غير ممكن، ولكن مع ذلك يحصل الانتقال وتتضاءَل ثم تتلاشى الأنماط القديمة. وهذا يعني أنْ نعرف تاريخ الأنماط بشكل عام وليس بتحديد زمني دقيق.

و"إن التشكيلة الاجتماعية هي كذلك بنية مفاهيمية ولكن من نوع أكثر تحديداً، فمجتمع حقيقي يمكن أنْ تأتي به تشكيلة اجتماعية. إنَّ كلاً من نمط الإنتاج والتشكيلة الاجتماعية لا بدَّ من تحليلها من وجهة نظر إعادة إنتاجهما، بأن نقول مكوناتها المختلفة يجب أنْ تتعالق بطريقة لكي تتشابك بحيث تنتج نظاما وظيفيا يمكن أنْ يحافظ على نفسه في الوجود، على الأقل لوقت ما.

فيليب رايي لم يتفق مع ألثوسير [127] ومدرسة البنيوية حيث اتخذ اتجاه الصراع الطبقي. وركز رايي على أنَّ التشكيلة يمكن أنْ تشمل أكثر من نمط إنتاج بينما اهتمَّ لاكلاو (كما أشرنا سابقا) بأنَّ النظام الاقتصادي يمكن أنْ يحتوي أكثر من نمط إنتاج.

---

127 Rey and Arrighi in

Brewer Antony, 1981, Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, London and Boston, Routledge and Kegan Paul. p p:184-

بدورهما فإن ألثوسير وباليبار تمسكا بأن لا بد لنمط إنتاج أنْ يسيطر على الأخريات، معبرا عن طبقة مسيطرة أو حاكمة، باستثناء مراحل الانتقال حينما يتحلل النمط المسيطر. ولكنهما للمفارقة انحازا إلى أن الأكثر امتدادا زمنيا هي الأنماط الانتقالية؟

ولكن، ماذا في حالة الكولونيالية السياسية؟ ما الذي يسيطر؟ النظام السياسي أم نمط الإنتاج؟ أم أن هذا يفتح لنا باب التأكيد بأن الحاسم هو نمط الإنتاج الذي يحكم النظام السياسي للرأسمالية الاستعمارية؟ . هل يمكننا قراءة هذه العلاقة على أساس مركز محيط؟ أم هي أكثر التصاقاً، بمعنى أن المحيط هو مستعمرة وليس دولة مستقلة شكليا ولكنها تابعة، هل الاختلال هنا في الدرجة؟ هنا هل تكون حالة الاستعمار نتيجة للرأسمالية وليست حالة نمطٍ مستقلٍّ عنها؟

هل في حالة السوق العالمية يمكن وضع مقاربة تجمع بين الاستعمار الداخلي في بلد وبين استعمار بلد لبلد؟

يميل رايي إلى أن سيطرة نمط إنتاج تأخذ وقتا طويلاً ما يجعل الفترة الانتقالية هي الأساس. وهذا يطرح التساؤل حول نقاء نمط الإنتاج. وهو ما جادل فيه ألثوسير وباليبار بأن نمط الإنتاج لا يمكن تحديده بضبط زمني.

هل هذا ما ينطبق على قولنا عن الوطن العربي فترة انتقال مديدة؟ والسؤال ما هي العوامل التي أدت إلى ذلك؟ أهي داخلية وخارجية؟

يجادل رايي، لا يمكن لنمطين في تشكيلة واحدة أنْ يعملا بانفصال تام عن بعضهما. ولأنهما يتناقضان فلا بدّ لكل نمط من إعادة إنتاج ذاته، وعليه فإن شروط إعادة إنتاج كل نمط لذاته يجب أنْ تكون متناغمة مع بعضها□ برلخ. وهذه تحصل بالتمفصل. كتاب آخرون يتحدثون عن تعايش الأنماط وبالتالي لا يرون فترات انتقالية.

128 Brewer Antony, 1981, Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, London and Boston, Routledge and Kegan Paul, p. 185.

ولكن، هل يمكن الحديث عن مراحل بلا فترات انتقالية، أي مراحل ممتدة فيها درجات من الارتفاع والهبوط لسيطرة هذا النمط أو ذاك؟ أم أن المسألة الأهم هي اضمحلال أنماط وسيطرة أخريات بغض النظر عن تسميات مثل امتداد المرحلة أو حصول فترة بل وجوب المرور بفترة انتقالية.

والسؤال هو: إذا صح قول ألثوسير وباليبار بأن لا تحديد زمني لتشكيلة أنها دخلت نمط كذا وخرجت من كذا في تاريخ كذا فهل يصح القول أن الحياة كلها سلسلة انتقاليات؟ بل إنها تحولات دائمة متواصلة؟ طابعها العام كذا مثلا رأسمالية في حالة تحول؟ ولكن هل لهذا علاقة بعملية عدم التحديد؟

اتبع رايي مدرسة روزا بأن الرأسمالية لا يمكن إلا أن تتوسع، ولذا افترض على الأساس الماركسي الكلاسيكي أن الرأسمالية لا يمكن إلا أن تحفزها رغبة جامحة في تطوير البلدان "المتخلفة"□ برلخ.

هذا التمترس وراء ما توصل إليه ماركس يوصل إلى نسيان الدور النهبوي لرأس المال والنظر إليه كمن يعتبر العالم مشروعاً خاصاً لا بد أن يطوره مالكه كي يُربح أكثر. الافتراض منطقي لكنه غير واقعي بل هو نتاج المركزانية الأوروبية التي رغم يمينيتها تلتهم الكثير من اليسار. على هذه الأرضية، يرى رايي أنه باستثناء اليابان فإن البلدان غير الغربية لم تعرض سوى بيئة بائسة لتطور علاقات إنتاج رأسمالية. وهذا يفتح باب النقاش لمقولة "لا يابان بعد اليابان" بمعنى هل الانتقال الذاتي كان في المجتمعات الأخرى مستحيلاً، أم أن المركز قطع فرص تحولاتها؟ تورط رايي هذا استمرار لتورط ماركس.

يرى رايي أنَّ المجتمعات الماقبل ليست كالإقطاعية الأوروبية التي من أجل الريع طرد كبار الملاك الفلاحين ليصبحوا عمالاً فأدى ذلك لتقوية الرأسمالية، وهو يرى

129 Brewer Antony, 1981, Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, London and Boston, Routledge and Kegan Paul. P.185.

هذا تحالفا بين الطبقتين الإقطاعية والرأسمالية، لكنه يرى أن الماقبل غير الإقطاعية الأوروبية يمكن أنْ تتبادل مع الرأسمالية لكن دون أنْ تتغير بل لتقوي ما هي عليه .

رايي يعتبر أنَّ نمط الإنتاج السلالي يقوم على العلاقة السلالة كينشب، Kinship وأن أساس تماسكه وجود طبقتين المشايخ والبقية (العبيد) وأنه كان يعيد إنتاج نفسه بالمتاجرة بالعبيد. إنَّ قوته من قدرته على توفير عبيد للبيع. أساس أطروحته أنَّ علاقة المتاجرة بالعبيد مع الرأسمالية لم تقد إلى تفكك النمط السلالي بل حافظت عليه. وهذه تأكيد على أن عدم التطور أو التحول ليس بسبب انعدام دينامية داخلية، بل بسبب تحالف مصلحي بين المشايخ والرأسمالية الغربية. وهذا يعزز تفسيرنا أعلاه لمقولة ماركس بأنَّ الرأسمالية المتقدمة تخلق المستعمرات على شاكلة مصالحها.

ولكن: ترى لو فاق الطلب على العبيد العرض هل كان سيحصل صراعٌ يدمر السلالي؟ ويفك التحالف؟ ما الذي كان سيمنع استعباد السلالة نفسها إن شحَّ العرض كثيراً؟

ما توصل إليه رايي أن ما حصل هو تضاؤل الطلب... لم يتحدث رايي عن حصول مقاومة من العبيد؟ أو عن احتمال حصول مقاومة وتأثير ذلك على تفكيك النمط النسبي؟

يتساءَل بريور عن علاقات الإنتاج بين الطبقات في النمط الكولونيالي خاصة أنَّ رايي يرتكز عليها؟ أي علاقات الإنتاج التي يرتكز عليها النمط لإعادة إنتاج الطبقات . من هي الطبقة السائدة؟ الإدارية؟ يرى أن المنظمة الكولونيالية لا تعيد إنتاج نفسها بل بالأحرى هي تنتج شروط السيطرة الرأسمالية.

لم يرَ الراحل جيوفاني أريغي، وهو من الأربعة المشهورين بنظرية النظام العالمي The World System إلى جانب أمين ووولرشتين وفرانك، أنَّ الأنماط المحلية معيقة للتطور الرأسمالي، بل رأى أنَّ عدم تطور افريقيا الاستوائية ناجم عن فشل التنمية الرأسمالية في توسيع الطلب على كل من قوة العمل ومنتجات الزراعة الماقبل رأسمالية

وليس من نقص أي منهما. هنا هل تطور التقنية في الغرب قللت حاجته لاستيراد قوة عمل من المحيط؟ بل وأدى إلى تفوق زراعته عليها مما قاد إلى عجزها الغذائي؟

والسؤال هل كان الفشل عفوياً أم مقصوداً به احتجاز التطور وما سبب نقص الطلب؟ ما العوامل التي وراءَه؟

يرى أريغي أنَّ الرأسمالية أخذت العمال غير المهرة وبأجور ضئيلة مما أبقاهم نصف عمال ونصف مزارعين تكمل الزراعة متطلبات معيشتهم ولذا لم يتبرلتوا. أي أن لدينا نمط إنتاج رأسمالي بدون أن تتشكل أية طبقة بروليتارية.

هذا يوجب السؤال: هل هذا حصل في سوريا وبالتالي لم تكن ثورة عمالية اجتماعيا؟ بل ثورة مضادة استقطبت المجموعات الرثة؟. وهنا طبعا لا ننسى خطورة تبني النظام السوري منذ عام 2000 سياسة السوق الاجتماعية اللبرالية وسياسات الانفتاح التي لا تأخذ بالاعتبار ما سيحصل في الأرياف، لأنها تهتم بالبيع بالسوق المتلقي. وهنا العمى عن الرفض الاجتماعي.

يضيف أريغي أنَّ الشركات الدولية الحديثة جذبت عمالاً شبهَ مهرة ودفعت أجوراً ضئيلة لهم ولكنها اضطرت للانفاق على تحسين مستواهم وهذا زاد أجورهم فقطعوا جذورهم بالاقتصاد التقليدي. وفي الوقت نفسه فإن جهاز الدولة الذي أخذ من القوى الاستعمارية لم يتغير بشكل ملموس، دعم نخبة ثانوية، التي دُفع لها بشكل جيد. هذه المجموعات مع بعضها أسماها أريغي الأرستقراطية العمالية،. وفي غياب طبقة محلية برجوازية وطبقة ملاك أرض شكلت هذه النخبة العمالية الأساس السياسي للدولة. وسياسة الدولة طبعاً تفضل الأجور العالية نسبيًا، والأجور العالية تشجع على الحفاظ على سياسة استخدام أساليب رأسمال مكثف في الإنتاج.

وهذا يقود إلى بطالة! والسؤال: هل هذا ما قام به رأس المال العامل الإنتاجي في المحيط (توماس سنتش) وهل لهذا علاقة بالتفكك الطبقي الثلاثي في المركز أي ثلاث "طبقات" عمالية في أمريكا مثلاً؟ وما أثر كل هذا على الثورة العالمية؟

وكانت النتيجة كما يسميها أريغي نمواً بلا تنمية، والتي فيها يقوم القطاع الصغير العصري بعرض فرص تشغيل قليلة نسبياً ويشتري قليلا من القطاع التقليدي" كأنه يريد القول بأن ذلك خلق مجتمعين في البلد منفصلين حيث إنَّ البروليتاريا التي تحصل على مدفوعات عالية نسبياً تفضل إنفاق معظم دخلها على منتجات القطاع العصري أو على الواردات. إنَّ الطلب العالي على الواردات إلى جانب الافتقار إلى قطاع السلع الرأسمالية الأساسية قاد إلى تعويق ميزان المدفوعات الذي أعاق أي تسارع للنمو في القطاع الرأسمالي المتقدم، بينما القطاع الفلاحي الماقبل رأسمالي ركد في حاجة إلى أيّة دفعة من الطلب. إنّ الفقر النسبي للفلاحية قد يقود إلى التفارق وتشكيل طبقة كولاك من المزارعين الرأسماليين، ولكن البطء في نمو الطلب على المنتجات الزراعية قيد الحافز إلى أو على القدرة التمويلية، للكولاك الناشئ في توسيع العمل المأجور ولذا... مال إلى إنتاج فلاحية فقيرة دون أنْ يقوي استيعابها في زراعة رأسمالية لح ترلخ.

من الذي يجلب أو يسوق المنتجات العصرية؟ هل هو نمط الإنتاج الرأسمالي الغربي أم النظام السياسي الكولونيالي؟ إذن هو المتحكم بآلية تصرف وحتى تشغيل المحليين، أو تقسيم العمل الطبقي في مجتمع المستعمرات غير السيادي؟ وهذا التقسيم نفسه هو الذي قيَّد الطلب على الإنتاج المحلي وأبقى على الكولاك. إذن الإنتاج المحلي والكولاك ظل إعادة إنتاجهما بتأثير من الأجنبي الرأسمالي وليس ذاتياً قط أو فقط؟

في معظم حالات إفريقيا كانت الأرض مصدراً لتعويض النقص في أجور قوة العمل لتمكين قوة العمل من إعادة إنتاج ذاتها وأسرتها.

للمقارنة، بدأ الاحتلال الصهيوني بإعطاء أجور أعلى للعمال الفلسطينيين العاملين في القطاعات التقليدية من اقتصاده ، فكانت النتيجة إهمال الأرض، وحينما توقف

130 Brewer Antony, 1981, Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, London and Boston, Routledge and Kegan Paul, p.203.

التشغيل لدى الاحتلال كانت النتيجة ضياع الأرض وعدم كفاية أجور السلطة أو الفساد والمحسوبية فأصبح الموظف الذي كان عاملاً من قبل، أداة أجهزة قمع وولاء؟

قاد الاعتماد على الريع المالي المدفوع لأجل تثبيت اتفاق سياسي هو أوسلو، قاد إلى تخريب الأرض وتراجع قطاعات الإنتاج، وتفكيك العلاقة بالوطن واستثمار هذا المال في توظيف أناس بالمحسوبية وتحويل الهمّ الوطني والتحرري إلى الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان والجندر.... الخ كما لو كان البلد مستقلا ومتطورا! وكل هذا للاقتلاع من الوطن والشعور أنه مجرد مكان، وترافق هذا مع احتواء المثقف اليساري بدل أن كان فاعلا ثورياً أو كي لا يكون.

الريـــــــــــع

الريع: هو الربح الفائض في حالة الأرض ويتدفق من الخصوبة المختلفة لقطع الأرض المختلفة عن بعضها البعض بمعنى تفاوت الخصوبة. وعليه، ففي الزراعة يتحدد سعر الإنتاج ليس من خلال الكلفة الضرورية للإنتاج في الأرض المتوسطة، بل من تلك السائدة في الأرض ذات المواصفات الأسوأ. إن الريوع الفرقية كلّها ناتجة عن الخصوبة والموقع[لخ ترلخ]. وهذا هو ريع الأرض الفرقي. مهم الفهم أنَّ هذا الريع متحصل من السمة الرأسمالية للإنتاج؟ وليس من الملكية الخاصة.

ريع الأرض المطلق: Absolute Ground Rent هذا الذي اكتشفه ماركس وهو المتحصل من الملكية الخاصة للأرض حيث يحتكر ملاك الأرض الموقف ويفرضون سعرا احتكاريا للمواد الغذائية. والتزويد بها. هنا ترتفع الأسعار بما يفوق قيمة المواد

---

131 اتضحَ من سياق التطور الرأسمالي ميل معدل الربح إلى الهبوط، بينما في الزراعة ريع الأرض لديه ميل للزيادة؟ ولعل أكثر الأمثلة على هذا منذ الأزمة المالية الاقتصادية الحالية زيادة إقبال رأس المال على الاستثمار في الأرض وخاصة شراء كثير من كبار المتمولين أراضيَ في بلدان المحيط ما يضمن لهم ربحا من فارق سعر بيع الأرض ناهيك عن أن ريع الأرض في فترة ارتفاع أسعار الغذاء عالميا يزداد بشكل كبير ومضمون. وعليه، فإن شراء أراض في المحيط بمساحات واسعة هو استعمار تمليك ينطوي على تحويل دول ذات سيادة إلى دول بلا سيادة.

الغذائية. يتحقق هذا الريع كما يقول بانجي عن كاوتسكي من وقوف ملاك الأرض في مواجهة كل المجتمع. وهذا ما كان قد لاحظه ريكاردو حينما طالب بأن يتم استيراد القمح من الخارج لكسر احتكار ملاك الأرض لسعر القمح.

يقول بانجي:

"... لحسن الحظ هناك حدودٌ للمدى الذي يمكن للريع المطلق أن يُرفع أو يدفع إليه. فنظرا لتنافس المنتجات ما وراء البحار، فإن الريع المطلق قد تدنى لما هو في مصلحة الطبقات العمالية. فإذا ما تحسنت أوضاع هؤلاء منذ 1870، وخاصة في بريطانيا، فإن هذا راجع في جزء كبير منه إلى هبوط الريع المطلق.

نلاحظ هنا أنَّ باناجي يستفيد لا مباشرة من أطروحة روزا في حلَّ المشكلة بالتوسع الخارجي فيقول بأن الإيرلنديين في الولايات المتحدة يحولون ما يغطي الريع المطلوب من صغار الفلاحين إلى بلدهم. هذا شبيه بدور الاحتياط. يشبه هذا المغتربين الفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم حيث يغطون بحوالات مالية عجز أو معظم معيشة أسرهم بر ترلخ.

ويضيف أنه في ظلّ التحول إلى الرسملة لا يوجد علاج لنقص العمل في الزراعة. وهذا يرفع سعر منتجاتها ويوصل إلى استغلال الأرض الأقل جودة. لكن ارتفاع الأسعار هذا في نفس الوقت، يرتفع بأعلى من ارتفاع الأجور، وبهذا يتضرر العمال ليس فقط كمنتجين للقيمة الزائدة بل كذلك كمستهلكين تر ترلخ. وعليه، يمكن القول بأن ازدهار الزراعة ناتج عن زيادة إفقار العمال.

---

132 Wolpe Harold (ed), 1980, Articulation of Modes of Production, Routledge & Kegan Paul ltd. P.81

133 Wolpe Harold (ed), 1980, Articulation of Modes of Production, Routledge & Kegan Paul ltd. P.84

لعل مسألة الريع هامة بما هي علاقة الإنتاج الأساسية في الإقطاع، وبالطبع لم يعد الريع محصورا في الزراعة بالطبع ولا في التشكيلات ما قبل الرأسمالية. وهذا ما التقطه ديفيد هارفي في نقده ل رايي:

"إن اليأس أو اللهفة التي تبدو على مقدمة أو وجه هذه الصعوبات قادت البعض أمثال بيير فيليب رايي إلى المجادلة بأن لا وجود حقيقي أو أساس حقيقي لوجود الريع ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي وأن بالوسع تفسيره فقط كعلاقة توزيع التي بدورها تعكس علاقة إنتاج لأنماط إنتاج ما قبل رأسمالية. وعليه، فإنني أجادل بأن سوء تفسيرات خاطئة كثيرة يمكن أن تبرز إذا ما فشلنا في التمييز بين الريع المحوز عبر تدوير رأس المال وعبر تدوير العوائد/المداخيل ير ترلخ.

ولكن، من ناحية عملية هل يمكننا تطبيق قانون ريع الأرض في الأرض المحتلة على ضوء ما يلي:

- زيادة في عدد السكان ما يجعل الأرض ضعيفة الإنتاجية محققة لريع؟
- مصادرة الأرض الجيدة ما يجعل الأرض السيئة محققة للريع.
- مصادرة الأرض عموماً ما يجعل الأرض السيئة محققة للريع.

لكن كلّ هذه الأمور مشروطة بالقيام باستغلال الأرض وليس إهمالها كما هو دارج إلى حدّ كبير سواء من الجيل الجديد في الريف أو من السلطة التي لا تولي الأرض اهتماماً حتى بالحدّ الأدنى!

وبما أن المرأة غدت قوة العمل الزراعية الأساسية أو جزءا هاما منها، هل يعزز توسع الأرض المحققة لريع مكانتها؟ وهل هذا وحده يقود إلى تعزيز مكانة المرأة الريفية؟ طبعاً لا شك أنَّ شغل أو تشغيل المرأة ليس شرطاً أن يقوي موقعها الاجتماعي،

134 David Harvey, Land Rent and the Transition to the Capitalist Mode of Production Johns Hopkins University

ولكنه أفضل من حيث كونها منتجة فهي أقوى كشخص، بغض النظر عن مدى تحقق ذلك.

- لكن ما حدود إعاقة تحسن وضع المرأة المحتمل من قبل:
- انفتاح السوق.
- عدم وجود سياسة اقتصادية تهدف إلى النمو على الأقل.
- اعتماد ميزانية سلطة الحكم الذاتي على المانحين.

ثم ماذا لو عكسنا الصورة؟

يحصل في مشكلة الريع أن استغلال أرض ذات خصوبة عالية سوف يدفع أسعار المواد الغذائية للهبوط، ما يدفع لإهمال الأرض ذات الريعية المنخفضة وخاصة مع غياب سياسة حكومية لرعاية المزارعين.

بدل دخول أرض جيدة للزراعة، ما يحصل هنا هو خروج هذه الأرض. وبالطبع يعزز هذا وجود الريع المالي الذي يُدفع من أجل تثبيت قرار أو اتفاق سياسي هو اتفاق أوسلو وهو ريع يستخدم في التوظيف وليس في استصلاح الأرض وإقراض المزارعين قروضاً مسهَّلة وتقديم خدمات لهم.

فتدفق أموال المانحين، وتوفر سيولة مالية، بأيدي الناس بسبب استيعابهم في وظائف لا علاقة لها بالإنتاج وفي أحيان كثيرة غير ضرورية ما يدفعهم لإهمال الأرض ذات الريعية المنخفضة فيتم الاستيطان ومصادرة مزيد من الأرض.

كل هذا رغم حصول ارتفاعات هائلة للأسعار عالمياً مما يجعل العودة للأرض متدنية الريعية أمرٌ ضروريٌّ ومجدٍ. ومع ذلك لا يحصل.

من ناحية تطبيقية اجتماعياً في الأرض المحتلة، تتصف عمالة النساء بكونها:

- متركزة في الزراعة، أي المرأة الريفية التي تعمل في الزراعة بحكم موقعها في الريف وكاستمرار تقليدي لعمل المرأة في الزراعة ولكونها تحلّ محلّ

الرجل الذي أصبح موظفا، وخاصة محل الابن. أي أنَّ المرأة الريفية العاملة في الزراعة هي متقدمة في العمر وربما بلا تعليم[135] الخ.

- هذا إلى جانب بطالة النساء العالية بالعموم وخاصة الجيل الشاب والمتعلم في القرية والمدينة على حدّ سواء.

لماذا لا يحصل إذن توجه نحو استغلال الأرض ولو بحديقة المنزل؟

هل السبب ثقافة عدم الزراعة والشغل، أم السبب وجود سيولة من المانحين تحول دون الاضطرار للعودة إلى الأرض؟

إذن، في هذه الحالة، ليس الاختلاف في أنَّ جودة الأرض وحدها أساس مشكلة الريع.

مثلاً هناك المسافة ين الأرض والسوق؟

لكن هذه في حالتنا مقلوبة أيضا. الأرض هنا أقرب لكن الحواجز أل 600 التي يقيمها الكيان الصهيوني تجعلها أبعد، كما تؤثر سلباً ثقافة الاستهلاكية، هذه الثقافة المتغولة رغم أن البلد ليس مستقلا؟

بطالة المرأة والمساحات الصغيرة:

يتعلق هذا الأمر أساساً بدراسات رسملة الريف.

ففي معالجة الأفضلية للمساحات الكبيرة على الصغيرة وكثافة العمل المطلوبة للمساحات الصغيرة واختصارها في الكبيرة واستخدام التقنية الحديثة فيها، يمكننا قراءة هذا على ضوء الواقع في الأرض المحتلة أخذاً بالاعتبار العوامل التالية:

---

135 انظر عادل سمارة، المرأة الفلسطينية في سوق العمل، محددات ومؤشرات، في كنعان النشرة الألكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة الحادية عشرة ـ العدد 2627، 2629، 2631 و 1632، 19 تمّوز (يوليو) 2011. وعادل سمارة، تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء: منشورات دار الرواد، دمشق ومركز المشرق/العامل رام الله 2011.

- عدم وجود بدائل لعمل المرأة الريفية، بغض النظر عن التعليم.
- وجود مساحات من الأرض غير مستغلة وتحقق ريعا مطلقا.
- ارتفاع أسعار الغذاء.
- تلوث الغذاء.
- الصراع على الأرض مع العدو الصهيوني.
- ارتفاع كلفة المعيشة.
- تناقض الاستهلاكية مع القبول بالعمل الزراعي.
- صعوبة استخدام الدواب لصغر القطع ووعورة المسالك، وعدم وجود طرق زراعية، وزيادة الكلفة طالما لا تستخدم الدابة لأيام طويلة تعوض تكلفة ثمنها وتغذيتها.
- عدم الميل لتربية الماشية على مستوى حاجة الأسرة.
- مع أنَّ زراعة المساحات الصغيرة لم تتقرض عالميا، لكن لا يوجد توجه لهذه الزراعات في الأرض المحتلة.
- المساحات الكبيرة تسمح بتخصص وهذا غير متحقق للصغيرة خاصة في الأرض المحتلة.
- مبدأ القطع الكبيرة أفضل في الزراعة غالبا هنا غير قائم، فبماذا نعوض؟
- الزراعة الموسعة تقترض توفر قروض مسهلة، أما في حالة الصغيرة فيميل الفلاح للاقتراض الشخصي وهو أسوأ؟ والبنوك لا تقرض بسهولة ولا بنافذة تنموية؟
- ولكن، هل يمكن تحويل مدخر المصاغ للزراعة سواء المنزلية أم لا؟ إنما ما الضمان الذي يشجع على هذه المغامرة طالما لا رعاية حكومية للفلاح؟

- قد يستدين الفلاح من المرابي أو التاجر في منطقته، ولكن هذا لا يغري الفلاح طالما أن ابنه صار موظفاً، كما أنّه لا ضمانة أو مساعدة حكومية أي رعاية وإرشاد على الأقل. أو

تجدر الإشارة إلى أن وصول السوق يكون صعباً بسبب الحواجز الصهيونية وخاصة أثناء النشاط الوطني ما يعيق تصريف المنتجات. وهذا قد يُغري الفلاح بالتركيز على القطع الصغيرة وحديقة المنزل لأنها قريبة من المنزل يمكن استخدام الأبناء الصغار فيها ومن ثم إنتاج متنوع لحاجات الأسرة وربما الجوار أو التصريف في القرى المجاورة.

تزداد مشكلة الفلاح حين لا يتم التوجه لاستغلال الأرض، بينما تنخر الأسرة ثقافة الاستهلاك والمظهرية

آليات محلية لهجران الزراعة: مما تقدم تتلخص هذه الآليات في قلة الرعاية الحكومية، ارتفاع الأسعار، الاضطرار للعمل المأجور لأنه يحقق دخلاً أفضل، ضعف ثقافة العمل، حالة أنصاف المتعلمين، جهاز الحكومة البيروقراطي، كون الوظيفة تسهل الاقتراض بينما الأرض غير مسجلة. وكذلك عجز الحركة الوطنية خارج الحكومة عن بلورة مفاهيم تنموية مجتمعية بعيدة عن الارتباط بسياسات السلطة الاقتصادية، أي تبني برداىم التنمية بالحماية الشعبية[136] شه ترلخ.

لذا، تتحول القرى إلى مهاجع للنوم حين يتحول العمل إلى الأرض المحتلة 1948 أو إلى الهجرة . فهل غدت اليوم مهاجعَ لموظفي جهاز السلطة البيروقراطي؟

يمكن التساؤل هنا عن الفلاح والعمل المكمل -الإضافي، بمعنى أن هذه الظاهرة بدل أن تتسع تكاد تنقرض.

ما يحصل هو قوة عمل مكملة، أي حلول المرأة محل الرجل وخروجه من الزراعة.

---

136 *انظر عادل سمارة، من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية، منشورات الأسوار، عكا 1988، ودار كنعان، دمشق 1992. وعادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية منشورات الزهراء القدس 1990.*

في توضيح مسببات بقاء القطع الصغيرة يرى كاوتسكي أن أهم ما يميز القطع الصغيرة عن الكبيرة: ليس لأنها أي الصغيرة أكثر إنتاجية، بل حين تتوقف عن منافسة الكبيرة ، أن تبتعد عن بيع السلع التي تنتجها الكبيرة، في الغالب فالصغيرة تشتري هذه السلع، أنَّ السلعة الوحيدة التي تتوفر للصغيرة بغزارة أكثر من الكبيرة بل تحتاجها الكبيرة هي قوة العمل. وهذا أمر ممكن في المناطق المحتلة وهو ما أسميه منافسة اقتصاد الكيان بالسقوف الممكنة، أي إنتاج الحاجات الغذائية الأسرية الأساسية عبر شغل من لا يعمل من الأسرة في الزراعة المنزلية [137] ترلخ. تلك فرصة لزراعة تقاوي محلية تاريخياً؟

ولكن، من المألوف أن تناقص ريع الأرض سواء لرداءَتها وعجزها عن المنافسة أو لمصادرتها، وحيث لا تتوفر للفلاح رعاية ما يضطر لتقليص أسرته بتحديد ما للنسل. وبالمقابل حينما يزداد الطلب على العمل من خارج الزراعة يزداد التكاثر وتزداد البرتلة، والطلب هنا في فترة ما قبل اتفاق أوسلو هو طلب من اقتصاد العدو. ولكن بعد وقف أو تقليص تشغيل الفلسطينيين في الكيان لم تتم عودة للأض ولم يتم اتباع سياسة تحديد النسل أو تأخير سنّ الزواج، وهذه بدورها تزيد الضغط على الأرض ليس فقط للاستغلال والإنتاج، ولكن ما يحصل أخطر وهو استخدام الأرض للبناء والعقارات مما رفع سعرها بشكل هائل.

أختم هنا فيما يخص فلتان الإنجاب، بتذكُّر خطاب ياسر عرفات بعد تطبيق اتفاق أوسلو حيث قال: أنجبوا وتكاثروا، وأنا أتكفَّل بهم"! وبعيداً عن الخطاب السياسي فيما يخص السباق الديمغرافي مع العدو، فإن الحدّ الأدنى المطلوب هو وجود سلطة بلا فساد. أو بحد أدنى من الفساد [138] ترلخ.

---

137 انظر عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة، التخلف يعمِّق الإلحاق، منشورات صلاح الدين 1975. قصدت بالسقوف الممكنة النشاطات الاقتصادية زراعية وتصنيعية التي بوسع الفلسطنيين تحت الاحتلال العمل فيها متجنبين إلى حد مقبول المنافسة الشرسة من مؤسسات العدو. وهذه كانت المقدمة الأولية لتطوير برايم التنمية بالحماية الشعبية.

138 لمعرفة أفضل بانعدام سياسة إصلاح اقتصادي، فما بالك بسياسة تنموية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية يمكن العودة أيضا إلى ورقة عادل سمارة في:

ورغم أن مثال الأرض المحتلة شديد الوضوح والإيضاح على خطورة الاعتماد على الريع الخارجي أي المتأتي من تمويل أجنبي ذي هدف سياسي همّه تثبيت اتفاق أوسلو، أي ريع مالي مقابل تنازلات سياسية في خدمة الكيان الصهيوني الذي يتمسك الغرب الرأسمالي به في اغتصاب فلسطين واحتجاز تحرر وتطور الوطن العربي وصولاً إلى تدميره□ ترلخ، فإن دور الريع أخطر في الوطن العربي نفسه عموما وبلدان الخليج العربي خاصة.

نعيش في الوطن العربي حالة خطيرة من تحالف تواشج طبقة الكمبرادور كسلطة سياسية واقتصادية وبين الريع النفطي الخليجي خاصة. فقد تم الالتفاف على مرحلة المد العروبي ببعده التنموي المستقل بعد ستينات القرن العشرين حيث حولت البرجوازية التابعة نفسها إلى حالة مركّبة من الكمبرادور والريع "كمبريعية". ولا يقتصر الأمر على بلدان الخليج، فقد قامت حكومات بلدان الريوع النفطية بتمويل عجوزات الاستيراد الكمبرادوري للبلدان العربية غير النفطية دون أن تخصّص شيئاً للتطوير الاقتصادي فما بالك بالتنمية!

كنعان النشرة الإلكترونية

Kana'an – The e-Bulletin **السنة الخامسة عشرة ◘ العدد 3976 الأول تشرين الثانى (نوفمبر) 2015 مقارنة حالتين في مواجهة أزمتين كوبا والأرض المحتلة 1967 الانتفاضة بالحماية الشعبية في مواجهة الاستهلاكية** (قُدمت كمداخلة في ندوة من أجل انتفاضة مستمرة والوعى بالاستهلاك بدعوة من منتدى نبض الشبابى في رام الله يوم الثلاثاء 27 تشرين الأول 2015) . وهى منشورة كذلك في صحيفة البناء اللبنانية: http://www.al-binaa.com/?article=77429

الانتفاضة بالحماية الشعبية في مواجهة الاستهلاكية في هذا العدد يجرى الدكتور عادل سمارة مقارنة بين الحالة الكوبيّة وحالة الأرض المحتلة، خصوصاً في ظلّ الانتفاضة ومن جوانب عدّة، وقد قدّم من خلال مقارنته هذه صورةً واضحة عن غياب الخطة الشاملة لدى قيادة السلطة في مواجهة الاستتباع للاقتصاد الصهيونى، في وقت يبرز مدى نجاح الاقتصاد الكوبى محصّناً بالسياسة ال...al-binaa.com

139 هذا الرابط ل فيديو بالصوت والصورة لوزير خارجية فرنسا السابق يؤكد في حديث له أن بريطانيا كانت تخطط لتدمير سوريا على أرضية أن من يقف ضد "إسرائيل" سوف يُضرب.
https://www.facebook.com/alroussa.masry/videos/826492460795084/?autoplay_reason=gatekeeper&video_container_type=0&app_id=2392950137

تعيش الريعية على غير إنتاجها وإنتاج البلد، بينما الكمبرادورية تعيش أساساً على وكالاتها للمنتوجات الأجنبية، أي أن الريعية متلقية المال المتأتي من لا شغلٍ ما و/أو من خارج ما تتواشج معها الكمبرادور لاعبة دور ماسورة تصريف الريع إلى الخارج مجددا هذا التواشج هو تحالف أل "كمبريعية". إنهما في حالة تحالف/تراكب أو انسجام كبير: ذلك لأن الريعية لا تعيش على إنتاج العمل في البلد بل على ريع غير إنتا جي في الأصل، وتوجهها غير الإنتاجي يتقاطع مع توجه الكمبرادور غير الإنتاجي بل الذي يعيش على استيراد المنتجات الأجنبية، مما يقتل أنوية التصنيع أو الزراعة المحلية، ولا يتناقض مع البرحوازية الريعية. وعليه، فإن البرجوازية الريعية توفر للبرجوازية الكمبرادورية السيولة المالية المطلوبة للاستيراد، وتوفر الكمبرادورية السلع الترفية للبرجوازية الريعية الشرهة والاستهلاكية بلا شبع. أي أن الريعية متلقية المال المتأتي من خارج ما، أو من باطن الأرض تستخرجه الشركات الغربية، أو من موهوبية ثرواتية كالآثار التاريخية، والكمبرادور ماسورة تصريفه إلى الخارج مجددا كما أشرت. ويأخذ التصريف إضافة للاستهلاك، ووضع الصناديق السيادية لكيانات النفط تحت تصرف أنظمة الرأسماليات في المركز، قناة أخرى أخطر وهي إنفاق مقادير هائلة من الريع النفطي على شبكة حروب لتصفية الجمهوريات العربية في ما يسمى حروبا بالإنابة عن الإمبريالية ولصالحها وبالطبع خدمة الكيان الصهيوني في سياق هذا التحالف الشيطاني. لا بل إنها حروب طوعية مهداة للإمبريالة حتى لو لم تخطط لها.

الفصل الثاني

الطبقة أو الجدل في وجود الموجود

مـدخل

انتهى زمن الكتاب الجامع المانع، إن من حيث اتساع التغطية أو من حيث أن لا قولَ آخر في ما احتوى أو بعده. لم يعد بوسعنا القول "قطعت جهيزة قول كل خطيبٍ". ليس هذا التقوُّل بهدف نفي الإبداع البشري، بل هو تأكيد لذلك الإبداع وارتفاع قامته. لذا يدخل الجدل مختلف البديهيات دخول التشكيك بنفس قدر دخول التأكيد. ولعل المسألة الطبقية من أكثر المسائل جدلاً، تشكيكاً، نصف موافقة ونصف نفي...الخ

وقد لا تكون المسألة الإشكالية في الطبقة والطبقية ذاتهما، بل حتى من جانب المضادين للثورة الإشكالية في مجمل النظرية في المادية والتاريخ وفي ماركس نفسه وصولاً إلى أيّ شيوعي قادم بعد. وهذا بالتحديد أمر الصراع الفكري بتعدده وتجدده بناء على واقع حياتي متعدد متجدد.

فالمجادلة في الفكر المادي التاريخي تتعدد وتتجدد بما فيها من نقد صحيح ومن افتراء غير علمي ولا حدود له.

كُتب الكثير في تقصيرات الماركسية، بأنها لم تقدم نظرية في المرأة، ولا الأقليات ولا القوميات ولا المهمشين ولا المثليات والمثليين...الخ. وربما يطلع علينا فريق من ما بعد حداثية طائفية بأن الماركسية لم تتحدث عن المذاهب والطوائف وبأنها عجزت عن فهم الزخم الثوري والقوة العاطفية والخلاقية والإنسانية في الطوائف والقبائل والمذاهب، ولم تتمكن من تحليل النظريات في الفلسفة والاجتماع لمفتي السعودية السابق عبد العزيز بن باز لأن له بصيرة أغنته عن البصر. بل وعجزت عن التقاط فلسفة "داعش" في وجوب إبادة البشر وخلق عالمٍ من حاملي البلطات!

ولأن كثيرا من النقد كان معاديا لا علمياً، فقد تمّ تصوير هذه النظرية وكأنها كتاب البحر أو لدى العرب "جفر الإمام علي" بمعنى وجوب أن تحوي كلّ ما مضى وما هو قائم وقادم وآت. وحين يزعم بعض الماركسيين العقيديين بأنَّ الماركسية تحوي كل شيء تُنقد الماركسية ولا يُنقدون هُمْ! لكن ما يجب أن يُقال: يجب أن لا تحوي الماركسية كل شيء، وإلا يموت التحليل المادي التاريخي وتصبح النظرية ديناً وتستغني البشرية عن عقولها لصالح عقل رجل واحد وحينها لا بد أن يتصارع هذا الرجل مع اللّه. وهذا يذكرنا بهلوسات حاخامات يهودٍ بتسمية الملك العبري القديم يعقوب "إسرائيل" الذي كما يُقال تمّ اشتقاق اسمه من "إسرا" أي المتغلب أو الذي صرع "إيل" أي اللّه! إن صحت الرواية والترجمة.

أمّا هذا الفصل فيناقش المسألة الطبقية والتي غطتها الماركسية بشكل يكاد يتهمها بأنها نظرية في المسألة الطبقية وحسب. ولكن، لأنّها كذلك، فقد تعددت الآراء والنقد والرفض والتماهي والتوسط والنقض لهذه المسألة.

تكتسب الطبقة أهميتها من:

- وجود مجتمع يقوم على الملكية الخاصة.
- وجود من يبيعوا قوة عملهم لمن يشترونها بأقل من قيمتها وبأجر ليس أساساً من شغلهم أنفسهم كشُراة. أي سلخ القيمة الزائدة ممن ينتجونها.
- وفي النهاية وجود ومحاولة تخليد الاستغلال.
- وفي الأخيرة هذه تتوسط تمفصلات، لها دورها وإن كانت تعيش على وجود الملكية الخاصة والعمل المأجور ووضع اليد على القيمة الزائدة. تمفصلات لا يمكن إغفالها:
  - وجود السلطة التي لا تعمل بيدها ولا تملك مباشرة لكنها في صف الملاك.
  - وجود الثقافة والبنية الفوقية التي تؤدلج لصالح طبقة/طبقات.
  - وجود المؤسسة الدينية كمثقف عضوي لرأس المال.

- وجود قطاعات واسعة ممن يعملون أعمالاً وظيفية ليست منتجة للسلع أي للقيمة، ولكنهم بتعسكرهم/تخندقهم هنا أو هناك ينصرون طبقة على أخرى.

يعالج هذا الفصل العديد من وجهات النظر والمواقف من المسألة الطبقية. وإذا كان التحليل المادي التاريخي يتناقض مع نقيضه التفكير البرجوازي المثالي فيما يخص التاريخ بأجمعه، وهذا تناقض طبيعي لا يحمل مفاجأة، فإن ما يقع في الوسط هو الذي يستحق مزيداً من النقاش.

وعليه، فالطبقة تقع بين تضاد ومضادات تدور حول وجودها وحضورها وغيابها وتغييبها. هناك من الماركسيين من يقفون من هذا الأمر في المابين. فهم يزعمون أنّ الطبقة لا تظهر بوضوح ولا تتخذ موقفاً قبل عملية الصراع. وهذا خطاب يفصل بين وجود الطبقة وحضورها بمعنى أنَّ الطبقات موجودة، ووجودها أوضح من كامن بمعنى أنَّ المستوى التنظيمي والمطلبي هو صراع طبقي أقل سخونة، بينما في الصراع يتجلى حضورها. إنما المهم أن من يحصرون وجودها في الصراع هم من اليسار الذي يتجاوز عن التمسك العلمي بالوجود الفعلي للطبقات ما يجعلها ربما طارئة ونضالها عارضاً. علما بأن الوجود الموضوعي المادي هو الحضور في حالة الكمون وهو الذي يؤسس للصراع الطبقي الذي لا يكمن معناه الحقيقي في مسألة الصراع، بل في كونه دفاعاً إنسانياً عن امتهان الإنسان والسطو على جهده والذي ربما أسوأ تجلياته إصرار الرأسمالي أو الإقطاعي أو من هو في موقع السلطة، أية سلطة، على أن يرى فقراء ليشعر أنه غني ويرى جياعاً ليشعر بمعنى تخمته، ويرى توابع جهلة ليشعر بعلمه، هذا إن توفر. فمراكمة المال أو العقار ليست بهدف الكفاية وحدها بل بهدف الحيازة والسيطرة والتسوُّد والعُلُوّ والتميُّز وفي أحيان كثيرة لأنَّ من يصرّ عليهما لا يملك القوة والكفاءة الإنسانية الحقيقية فيتكِئ على ما يملك، ومن هنا يصبح الصراع الطبقي دفاعاً عن مصالح.

إذا كان العمل المنتج وغير المنتج لا يحظى بإجماع في تحديد الطبقة، وإذا كان الدخل كذلك لا يحظى بمعنى مقدار الدخل، وإذا كان العمل المأجور لا يحظى بإجماع بمعنى أن مدير الكوربوريشن/الشركة الكبرى هو نفسه عامل مأجور ومصمم برامج المعلومات، وهي ليست سلعة مادية، مأجور كذلك... الخ فما المعيار؟ هل هو الاصطفاف في الصراع؟ وربما هذا مقصود به الذين ربطوا المسألة الطبقية بالصراع؟ هذا مع التأكيد على أنها موجودة أساساً ولذا فالصراع موجودٌ.

هناك جدل طويل حول هذا الأمر وهو غالبا ينطبق على المسألة الطبقية بعمومها بمعنى هل الطبقة مسألة محددة أم هلامية، ومقصود بهلاميةٍ الوصول إلى نفي المسالة الطبقية. وهل وجود شرائح في الطبقة وحتى منافسة ما في الطبقة ينفي وجود الطبقية؟ وقد لا يكون ماكس فيبر أول من تناول هذا بتركيزه على الجماعات لنفي الطبقية. ولاحقاً كان بولنتزاس من مدخل آخر وبهدف لا يُضاد الطبقية. كان مدخل بولنتزاس للتفريق بين البرجوازية الصغيرة التقليدية والجديدة التي يميل دُعاة طمس الطبقية لتسميتها الطبقة الوسطى، وبينهما وبين الطبقة العاملة. ولا شكّ أنَّ هذا الخلاف أو التشكيك قائم على مسألة مختلفة وهي: هل هناك نمط إنتاج للبرجوازية الصغيرة كما هو للبرجوازية الكبيرة اي نمط الإنتاج الرأسمالي والذي يحمل طبقتين شريكتين نقيضتين فيه هما البرجوازية والبروليتاريا؟ وهو ما يعالجه لح يرلخ.

من ناحية ثانية يميل كثيرون لتوسيع تسمية البرجوازية الصغيرة لتسميتها الطبقة الوسطى وذلك لأكثر من سبب:

- كون شرائح منها لا تملك وسائل إنتاج ضمن قطاعات الإنتاج كالأطباء والمحامين وكبار الموظفين... الخ.
- وكون قطاع واسع منها يعتمد على الوظيفة.

---

140 انظر موقف من القائلين بسلطة البرجوازية الصغيرة، تأليف يساري مصري، منشورات دار العامل رقم (1) رام الله دون تاريخ نشر.

- وكون شرائح منها تملك وسائل إنتاج لكنها محتواة ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي كصغار الملاك أو المنتجين المستقلين.
- وهناك من يعتبر المثقفين جزءاً من هذه الطبقة وحتى الطلبة.
- وهناك سبب طريف وهو ارتعاب كثير من اليسار وخاصة يسار حقبة العولمة وتفكك الكتلة الاشتراكية والذي يميل إلى الخطاب الرخو للابتعاد عن الخطاب الطبقي، فيجد في كلمة وسطى أقل جذرية وأخف على أسماع اليمين واليسار غير الشيوعي. كتب مايكل بيرنتي:
- "سمعت السوسيولوج ستانلي أهارونوفيتشش في لقاء في نيويورك عام 1986 يعلق قائلاً: عندما أسمع كلمة طبقة أشعر بالغثيان لخ يرلخ"

ما يلي إقرار بالوجود الطبقي موضوعياً رغم كل ما يتم تغليفه به من التهييج الوطني في الولايات المتحدة: "في تعقيبه على خطط المؤسسة لتشديد الضغط الاقتصادي على الجمهور العام تحت غطاء الحماسة الوطنية الدارجة كتب الصحفي المهتم بالشأن العام بيل مويرس: "لقد منحتنا طبقتنا من رجال الأعمال والسياسيين أفضل من هذا. ففي النهاية، كانوا هم الذين أعلنوا الحرب الطبقية قبل عشرين سنة، وهم الذين كسبوها. إنهم في القمة" بر يرلخ

بدوره كان وراين بافت أكثر وضوحًا وهو أغنى أغنياء الولايات المتحدة بقوله: «حسنا هناك حرب طبقية، وطبقتي طبقة الأغنياء تشنها وتنتصر".

أمَّا رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق مارجريت تاتشر، فهي المشهورة بقول في نفيه للطبقات ينفي المجتمع:

There is no such thing as society "ليس هناك من شيء نطلق عليه مجتمعا"

---

141 Michael Parenti, Blackshirts and Reds: rational fascism and the overthrow of Communism, p.144 .

142 (The Nation, November 19, 2001)

وهناك من يستخدمون طبقة وسطى عليا وطبقة وسطى دنيا وإنّ المجتمع مجرد أشكالٍ لمجموعات متعددة الوضعيات

ولكن يبقى هنا أكثر من سؤال: إنَّ وجود الموظفين وغير العاملين في قطاعات الإنتاج لا ينفي أساس هذه الطبقة أي البرجوازية الصغيرة. كما أنَّ عدم كون قطاعات من هذه الطبقة (إذا أسميناها الوسطى) لا تنتج قيمة زائدة لأن عملها الخدمي لا ينتج قيمة أساساً، ولكن ما هو دور تموضعها في إعادة إنتاج نمط الإنتاج الرأسمالي وهيمنته وهل في هذا التموضع مضمون طبقي؟

وهناك سؤال آخر: كثيرون من هذه الطبقة هم ذوو حضور سياسي حزبي، فما الذي يعيدون إنتاجه بالمشاركة في الثورة نظام اشتراكي أم رأسمالي؟

إن اتساع الطبقة الوسطى هو مؤشر على التراخي الثوري، يؤكد بأنها قاطرة الاستهلاك كما يعتقد كثيرون، وبالتالي فهي تعيد إنتاج علاقات رأس المال. لكنها في الوقت نفسه تمثل نموذجاً على تداخل هوامش أو محيط الطبقات ببعضها البعض.

ربما أهم ما يجب التذكير به أنَّ توسيع الطبقة الوسطى هو ما يراه الكثيرون أفضل صدّ للتحول الاشتراكي. ولكن منطق رأس المال دائما يصدّ هؤلاء بمعنى أن هذه الطبقة مسموح وجودها من رأس المال في فترة الرخاء والازدهار. ولعل الأزمة الاقتصادية المالية الحالية التي أزَّمت الطبقة الوسطى أكثر من غيرها لدليل واضح إلى حدّ القلق على بقائها. ربما أكثر الأماكن أمانا للطبقة الوسطى وللسلطة البرجوازية هي الأرض المحتلة لأنَّ نمط العيش/الاعتماد الريعي إلى جانب الشدّ الضروري باتجاه النضال ضد العدو الاستيطاني الاقتلاعي لا يقود إلى تأزّم طبقي حقيقي.

إنَّ اتساع هذه الطبقة، وتعدد شرائحها، وتباين وضع وعلاقات هذه الشرائح، ودورها في إنعاش الاستهلاك أي الجانب غير السياسي في السوق والأهم من ذلك سهولة اختفائها على نغم حزين لا يُقاوم بل يتحسر، كل هذا هو ما يجمعها بجوهرها الأم أي البرجوازية الصغيرة وخاصة مسألة الظهور والتلاشي دون تأثير حقيقي على

نمط الإنتاج والطبقتين الرئيسيتين فيه وهما البرجوازية والطبقة العاملة. إن الافتقار لدور أساسي ومقرر في نمط الإنتاج بل الافتقار لما يمكن تسميته نمط الإنتاج للطبقة الوسطى هو فقدان هذه الطبقة للعمود الفقري للطبقة ذات الشأن، وهو ما يجعل أساسها هي البرجوازية الصغيرة. بينما هي طبقة حاضرة في الاستهلاك.

كما يتجنب حتى يساريون في أمريكا مجرد لفظ: استغلال/ طبقة عاملة عمل مأجور... الخ.

يرى هؤلاء بأن الكلمة المقبولة هي الوصف الناعم "الطبقة الوسطى". والحقيقة أنَّ تسمية "طبقة وسطى" تخفي حقيقة تسلط الطبقة الرأسمالية لا سيما وأنه طبقا لتعدد وتنوع وتراخي تماسكها هي بلا عمود فقري، طبقة طرية ترتد إلى الوراء كارتدادها إلى الأمام، كما أنَّ قطاعاً واسعاً منها يعيش على وظائفه في مؤسسات الدولة. لذا، كما أشرنا، يقول الكثيرون في الولايات المتحدة، لا توجد طبقات في بلادنا، جميعنا طبقة وسطى.

الطبقة الوسطى تعلو وتهبط تفتقر وتثري، تنعش الاقتصاد وتعجز عن الاستهلاك، تشارك في الثورة وترتد قبل غيرها، تنتفض وتساوم، يقودها متمردون ليجدوا لهم مقاعد لدى البرجوازية...الخ. طبقة متحركة. انتفاخها هذا يؤكد أن أثبت ما فيها أصلها أي الشرائح من البرجوازية الصغيرة التي تقوم على مواقع مادية في عملية الملكية الخاصة والإنتاج (المنتج المستقل في الزراعة والصناعة) لا وظيفية ولا ريعية. فهل هي بعد كل هذا أساس استقرار المجتمع أم عامل تمييع الصراع الطبقي؟

لم يقتصر تمييع المسألة الطبقية، بما هو دفاع عن الملكية الخاصة والاستغلال على تذرُّعات بتحويل مجتمع ما جميعه إلى طبقة وسطى، فمنذ قرابة القرن وخاصة مع ظهور مدرسة فرانكفورت أصبحت الدراسات الثقافية حصان طروادة الثقافي ضدّ الماركسية وخاصة المسألة الطبقية.

كتبت مونثلي ريفيو:

"... في بعض الجامعات أصبح مصطلح الدراسات الثقافية مثابة وعاء للنكت السخيفة، إنها تمثل بحثا بنصف قيمة، شكلا من إطراء الذات، وادعاء هزلياً. وفي أسوأ حالاتهم فإن أنصار الدراسات الثقافية بما هي تولُّعاً بالجديد، هم عاجزون عن الدفاع عن أعمالهم، لذا لم يعودوا يحاولون ذلك، وكل ما يتذرعون به أنَّ ناقديهم ليسوا سوى متعلقين بالقديم من المفاهيم، مثل، الإثبات، المنطق، العلم والعقلانية" [143] بريلخ.

يتحلَّق الثقافويون في المركز الرأسمالي الغربي حول قضايا الجندر والجماعات والإثنيات ونمط حياة ثقافي...الخ، أمّا في المحيط وخاصة العربي فيتحلَّقون حول الطائفية والمذهبية والقبيلة والعشيرة والجهة واللهجة، والديمقراطية وحقوق الإنسان... الخ. وفي الحالتين هم يُغطون على دور السوق والاستغلال الطبقي الرأسمالي الذي يولد مناخات لكل هذه الملتجآت.

"... ويمكن القول نفسه عن فئة أخرى ترفض المسألة الطبقية من أوساط ما بعد الحداثة، التي تجادل بأن مبادئ العقلانية وشواهد العصر الحديث لم تعد قابلة للتطبيق. والإيديولوجيات التي عاشت طويلاً ليست ذات علاقة اليوم مثل معظم الاقتصاد السياسي والتاريخ. وبدلاً من تطوير نقد قوي للقوى الطبقية والمؤسساتية ينتحر هؤلاء المابعديون في البحث عن نظرات قديمة لـ ضد طبقية لليسار واليمين [144] بريلخ".

ولهؤلاء صدى في المحيط وخاصة العربي ممن يبحثون عن أصغر الهويات ويغذون تناسلات الهويات وصولاً إلى تفكيك المجتمع بحيث لا يعود ممكناً تجميع أية فئة حول موقف رافض أو مقاوم مهما كان، من أجل حق طالما استعادته تتطلب كفاحاً ما. ولعلَّ القطرية والإقليمية في الوطن العربي هي التي فتحت المناخ للطائفية والمذهبية، اللتين في حقيقة الأمر تجسدتا في ماقبل الحداثة لتلتقيا في التحليل الأخير

---

143 Monthly Review,3/96

144 انظر بهذا الصدد ، Ellen Meiksins Wood and John Bellamy Foster (eds), In Deefnce of History (New York:Monthly Review, Press, 1977.

مع ما بعد الحداثة. فالمذهبية والطائفية هي اختطاف وعي الطبقات الشعبية إلى السماء إبعادا له عن الأرض حيث هي جحيم هذه الطبقات. فبدلاً من أن يفكر العامل في فقره وبطالته يُحقن بالاعتقاد بأن هذا قرار الله.

في هذا السياق، هناك عناق لافت بين ما قبل الحداثة وما بعدها، بين قوى الدين الإسلامي السياسي وبين تنظيرات ما بعد الاستعمار. لافت أنَّ كلا الاتجاهين يلتقيان على طمس مقصود للمسالة الطبقية. فتنظيرات ما بعد الاستعمار التي سرقت الموقف الجذري لمؤسسها الثوري فرانز فانون الذي التقط إمكانية انحراف دولة ما بعد الاستقلال انحرافا طبقيا يُعيد الاستعمار، وبالتالي التقط أطروحة الثورة الصينية في فترة ماو تسي تونغ عن دور طبقة الكمبرادور، دون أن يشير إلى ذلك. لقد اختطف منظرو ما بعد الاستعمار الحالة الرجراجة للطبقات الحاكمة في المحيط في "ما بعد الاستعمار"، لأن الاستعمار حقا لم يرحل ولم تنته مرحلته. هذه المدرسة قطعت طريق التنظير والوعي الطبقي وتسليط الضوء على الجوهري، على الاستغلال الطبقي بل وحتى الإفقار والتجويع، في المحيط في تنظيراتها عن التابع وتركيزها على علاقات القوة.

وهنا يحضرني الجدل الفلسفي ل إليان باديو[145] عن الافتراق بين القوة والحقيقة، بمعنى أن الحقيقة ترفض القوة مهما كان عنفها، وهو ما أدى إلى مقتل أرخميدس. وهذا هو الفارق الأساس بين موقفه هذا وبين تهالك ميشيل فوكو أمام قوة السلطة مما أوصله إلى تمويت السياسة وتبرير النيولبرالية، أي الخوف والتخويف من الطبقة في السلطة والوقوف لصالح الطبقة في الاقتصاد السياسي، الطبقة الرأسمالية على صعيد عالمي! ومن هنا كثيراً ما يخلط البعض بين الهيمنة عند غرامشي والقوة لدى فوكو!

والمثير أن هذه التنظيرات المابعد كولونيالية في تركيزها على القمع خالطة حتى بينه وبين المعنى الأعمق للقوة، قد قدمت لقوى الدين السياسي ذخيرة للتركيز على

145 Badiou Alian, 2006, Polemics, p. 6,Verso, London. New York.

السلطة وليس على الدور الطبقي الاستغلالي للسلطة والطبقة الحاكمة، لتصل بنا إلى التسامح التام مع السوق والاستغلال وطمس الفقر وكأن المجتمع طبقة واحدة متساوية متصالحة ستتنعم بالجنة ولا ينقصه فقط سوى سقوط القيادة الحاكمة ليحلّ محلّها شيخ بلحية وعباءة.

لقد جرَّنا تنظير فريق ما بعد الحداثة، وفريق تنظيرات "القوة" إلى تصوير أن العرب إمبريالية تضطهد شعوبا أخرى كالكرد وإثنيات كالأمازيغ، إلى أن وصلنا إلى تنظيرات الصراع الطائفي بدل الصراع الطبقي.

وإذا كان ما بعد الحداثة الغربيين ميشيل فوكو مثلا شديد التحرر الجنسي إلى حدّ المثلية، فإنّ المستفيدين من تنظيراته أي قوى الدين السياسي وصلوا بالمرأة إلى جهاد النكاح اي عبودية تامة للنساء، رغم أنهم يلتقون معه في التمتع بالنيولبرالية الاقتصادية حيث هزيمة العمل لصالح رأس المال، وحيث لا حديث عن الطبقات!

نلحظ هنا تقاطعاً أيضاً من منظري قوى الدين السياسي مع ثقافوية مدرسة فرانكفورت بمعنى أن المشكلة في الثقافة وأن الصراع ثقافي في المجتمع الواحد، بل وأن الصراع عالميا هو ثقافي كما طرح هنتنجتون، لأن المهم لكل هؤلاء أن لا وجودا وبالتالي لا صراعا طبقياً.

لغز هذا كله هو دفوقات رأس المال الريعي إلى جيوب المنظرين والمفتين حيث ينعمون بالثراء، وينثرون على الفقراء الفتاوى والدعوات لله بالرزق.

في أعقاب تفكّك الكتلة الاشتراكية، وتورط العالم في حقبة العولمة تصاعدت الأصوات التي ترفض مجرد مصطلح طبقة وخاصة لفظ "طبقة غنية، طبقة مالكة"، ويستبدلون ذلك بعبارات مموهة مثل "طبقة حاكمة أو طبقة سياسية" بينما هؤلاء يملكون كل شيء. ففي الولايات المتحدة يتهمون من يتحدث بخطاب طبقي بأنه من

جماعة "نظرية المؤامرة[146] ويزعمون بأن المؤسسات والثقافة مستقلة ذاتياً ومن يقول عكس هذا هو من جماعة نظرية المؤامرة.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 زعم جورج دبليو بوش والصحفي الصهيوني ثوماس فريدمان بأن الذين يهاجمون أمريكا إنما يحسدون الأمريكيين على حياتهم! ومع ذلك لم ينقلوا إلى العراق حياتهم حيث زعموا دمقرطة العراق، بل أنهوا البلد وحتى محوا تاريخه!

ولا يتوقف التمييع الطبقي في خطاب وأكاديميا الغرب عند البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية المتوسطة بل يصل هدفه الأساس أي الطبقة العاملة والشعبية بوصفها بـ"الطبقة الدنيا" كما تُنعت بأنها ضحية نفسها، لأن ذلك يخدم البنية الهرمية المراتبية للمجتمع ويبرر عدم العدالة في المجتمع" [147]

يزعم التثقيف المجتمعي في الولايات المتحدة بأن الفوارق بين غني وفقير هو معطى طبيعي، لا سبباً أرضياً له وبأن ما يحدّد إنجاز الإنسان وفرص حياته هو تصرف الإنسان الفرد وليس وضعه الطبقي. وبأن المراتبيات الاجتماعية الموجودة هي انعكاس طبيعي لميل إنساني طبيعي. وهذا بالطبع أفضل ما يتم تصديره من المركز إلى المحيط. إنه تأكيد على وجود قوى الدين السياسي في المركز والمحيط، مع تكيف كل منهما حسب مجتمعه.

كتب رولاند أرنسون: "إن الطبقات في المجتمعات الرأسمالية قد غدت أقل استقطابا وبأن الاستغلال الطبقي لم يعد مسألة ملحّة اليوم، لأن الاتحادات العمالية قد حازت على قوة لحماية أعضائها وللتأثير في السياسة الاجتماعية"[148]

---

146 Michael Parenti, Blackshirts and reds: rational fascism and the overthrow of Communism, p.142

147 نفس المصدر، ص 143.

148 Ronald Arenson, After Marxism, Guilford Press, New York & London, 1995

ذلك في كتابه الذي صدر بعد تفكّك الكتلة الاشتراكية معلنًا براءَته من ماركسيته. وبالتالي فقد اصطف إلى جانب الذين لم يملكوا فرائصهم فأصابهم الانهيار الفكري بعد ذلك الانهيار العظيم، لتأتي الأزمة المالية الاقتصادية في المركز فتعيد التوازن الذهي لبعضهم وليعيد نهوض روسيا والصين والبريكس عامة الوعي للبعض الآخر بأن الرأسمالية ليست سوى عدو قوي للإنسانية وخاصة في حالة قطبية واحدة، بينما بقي كثيرون على ذمة أو رهن ضياع البوصلة.

أمّا في الوطن العربي، فالأمر أشدّ تدهوراً. فرأس المال الريعي يجند الطبقات الفقيرة أي الشعبية ولكن غير العاملة في كتائب ميليشيات، بل جيوش حقيقية، للقتال خارج أراضيها وتحديداً ضد الحواضر العربية التاريخية دمشق وبغداد والقاهرة وصنعاء لكي يمدوا نفوذ أنظمة ما قبل التاريخ لمسح منبت الحضارة والتاريخ.

لعل أبرز تجليات هذا ما تقوم به العائلة الحاكمة في السعودية حيث تقوم بالتخلص من أهم ثروتين أو فائضين في البلد وتصديرهما إلى الخارج في مشروع تخريبي ضد مجمل العالم وخاصة ضد الوطن العربي:

- التخلص من فائض قوة العمل الشابة عبر شحنهم بالطائفية الوهابية ضد كل من يختلف مع ما يعتنقون من فكر متخلف تماماً. أي تخلص من قوة العمل التي هي الأساس في أية تنمية.
- والتخلص من فائض الثروة بدل أن يتم استثمار الفائض في مشروع تنموي.

والسعودية تعاني من كون 40 بالمئة من المجتمع تحت خط الفقر. ولكن، لعل التخلص من هذين الفائضين هو آلية لاجتثاث أيّ تفكير طبقي. أما بقية دويلات الخليج العربي وخاصة قطر، فتفتقر إلى مجرد وجود عدد سكاني بشري مناسبٍ، لذا تنفق الفائض الريعي على جيوش الإرهابيين المستجلبين من مختلف الأمم والقوميات ضدّ الأمة العربية. وهي الأمة التي تسرق السعودية وبقية دويلات الخليج ثروتها هذه وتقتلها بها.

في محاولته التفلُّت من سطوة ماركس ممثلاً في رأس المال أو في ما يُنسب إلى ماركس من نزعة اقتصادوية في تفسير مقصود به تضييق الأفق بما هو تفسير ضيق الأفق، وتهرباً من فهم ماركس في رأس المال من منظور مادي تاريخي، يطرح بورديو أو يشتق جملة من الرأسمال، ثقافي اجتماعي رمزي...الخ. وبغض النظر عن أن هذا من رأس المال بمفهومه المادي وليس الاقتصادي عند ماركس، فإن بورديو يوزِّع دم المعرفة بين قبائل رأس المال، بمعنى أنه تركنا دون أن يحسم أيّ رأسمال هو الذي يحسم، أو أي عامل؟ وكأنه يكرر نقاشاً صار كلاسيكيًا: أي مستوى هو الذي يحسم الاقتصادي أم السياسي أم الثقافي أم الرمزي... الخ.

لا يقف بورديو رافضا للمبادئ الأساسية لنظرية الصراع لدى ماركس، ولكنه يختلف عنه في رفض التحليل الذي يُجلّس الصراع الاجتماعي ضمن التناقضات الاقتصادية بل المصالح المادية. فهو يرى أنَّ التناقضات التي تحصل في كل حقل اجتماعي لها خصائصها الحاصلة من تلك الحقول والتي تتضمن علاقات اجتماعية كثيرة ليست اقتصادية.

لكن ماركس لم يخترع الصراع الطبقي بل اكتشفه كقانون موضوعي. ومن هنا يكون اختلاف بورديو هو مع هذا القانون كقانون موضوعي. كما أنَّ ماركس لم يرَ التناقضات كاقتصادية ولكن كمادية تشمل الاقتصاد ويرى فيه العامل الحاسم أخيرا. المستويات ماركسيا والتي يسميها بورديو الحقول هي موجودة، ولكن إعطاءَها استقلالية تامة يعفي أهلها من أيّ مشروع جماعي طبقي، وهنا يكمن الفارق الحقيقي بين ماركس الفيلسوف للثورة وبين إصلاحية ناعمة أكاديمية عند بورديو. أو بين حزب الثورة الطبقي وبين فردانية المثقف أو الأكاديمي الذي يصف الواقع وحسب.

يستبدل بورديو نظرية الممارسة في الماركسية بمضمونها الطبقي العام بنظرية الفعل ضمن نطاق الحقل في إزاحة للحضور الطبقي، وفي هذا يتقاطع مع جيرتز فيما يخص أجزاء الطبقة بشريًّا جغرافيا. الفاعلون المسيطرون، في نظره، بإمكانهم فرض

منتجاتهم الثقافية (مثلاً ذوقهم الفني) أو الرمزية (مثلا طريقة جلوسهم أو ضحكهم وما إلى ذلك). فالعنف الرمزي (أي قدرة المسيطرين على حجب تعسف هذه المنتجات الرمزية و، بالتالي، على إظهارها على أنها شرعية) له دور أساسي في فكر بيير بورديو.

العالَمُ الاجتماعي، عند بورديو، ذو طبيعة تنازُعيّة، بيد أنه يؤكد أن التنازعات المكوِّنة للعالم الاجتماعي تخص مختلف الحقول وليست مجرد صراع بين طبقات معينة وثابتة (مثلا، ليست بين الأغنياء والفقراء فقط، بل بين الأغنياء والأغنياء وأيضا بين الفقراء والفقراء). وهنا نلاحظ خللين في طرح برورديو، فهو من جهة لم يُجب على سؤال لحظة التغيير والثورة هل تقوم بها أو تحسمها التنازعات الداخلية أم الاستقطاب الطبقي أو لنقل التناقض الجانبي يتم تجميده لصالح الأساسي، أم أن بورديو معني بالإصلاح وليس الثورة. ومن جهة ثانية، فالماركسية لم تنكر وجود تناقضات بين شرائح الطبقة الواحدة بغض النظر أية طبقة (انظر المتن لاحقا).

يرى بورديو أن كل فرد يشغل موقعا في فضاء اجتماعي متعدد الأبعاد وبالتالي لا يُعرَّف الفرد فقط بعضويته في الطبقة الاجتماعية بل في كل نوع من رأس المال يمكن أنْ يتمفصل معه عبر علاقات اجتماعية. ذلك أنَّ رأس المال يتضمن قيمة شبكات اجتماعية يرى بورديو بأنه يمكن استخدامها لإنتاج أو إعادة إنتاج عدم المساواة.

ولكن لو دفعنا هذا الحديث قليلا إلى الأمام، ما الذي سينتج عن عدم المساواة، وهل عالم كل شبكة رأسمال منفصلة عن الأخريات، وهل يمكن لعوالم أنْ تتحالف حيث تتقارب محيطاتها أكثر من تقارب محيطاتها بعوالم أخرى، وفي النهاية، هل يمكننا القول بأن ما يحدد هذا هو الموقف والعلاقة بالطبقة المسيطرة بالاستغلال؟ أم لا؟

في اقترابه من فيبر يركز بورديو على المراتب الاجتماعية وإن كان قد نسب ذلك إلى الذوق والتذوق ... الخ ونقل كل مرتبة ذلك إلى أبنائها. وكأننا أمام نقل الحِرَف في الطوائف الحرفية. .

ما يُقال عن كثيرين في سياق معين يمكن قوله عن بورديو من حيث صنع متعرجات تتجيهم من شباك الماركسية. فحديثه عن أن "النظرية بدون بحث إمبيريقي خواء، والبحث الإمبيريقي بدون نظرية هراء "ليس سوى استعادة لأقوال لينين: "من التأمل الحي إلى التفكير المجرد ومن هذا إلى التطبيق"، أو كون الممارسة مختبر النظرية... الخ.

ما يهمنا في هذه المقدمة الضيقة الإشارة إلى أنَّ غوص بورديو في البحث الإمبريقي الدقيق جدا، يدفعنا للتساؤل، وماذا بعد؟ هل يوصلنا هذا إلى قرار ما العمل للتغيير؟ فالعمل الإمبريقي جميل أكاديمياً وفنياً، لكنه وهو يواصل الغوص في التفاصيل الدقيقة يهجر القضية العامة أو التناقض الرئيس بين الطبقات في مجتمعات طبقية بامتياز في عالم طبقي بامتياز.

يتناول الحقل الوحدات الأصغر، ويبحث عن الأصغر منها. وهنا الإشكالية مع فلسفة بل مع ضرورة التغيير بمعنى أن الذهاب إلى الوحدات الأصغر فالأصغر تشل أي عمل جماعي للتحرر. ربما كانت عينة فوكو أفضل قليلا من عينة بورديو من حيث اهتم بالمهمشين المجانين بنفس ثوري لكنه انتهى مستسلماً.

قد يكون الذهاب الأكاديمي الفني العميق أقل خطورة في دول المركز منها في المحيط. ذلك أن الحاجة لمشروع جماعي مصيري في المحيط أعلى منه بكثير من حاجة المركز المتطور والمستقر مع أن هذا لا يعني طبقياً، وهو همُّ البحث، عدم الحاجة في المركز للنضال الطبقي علماً بأن التبلور الطبقي في المركز أعلى منه في المحيط.

يرفض بورديو تراكم الانتماءات. ولكن التركيز على الفرد ينحاز إلى أصغرها مساحة. ولكن بعيداً عن الانتماءات أو الذات الطبقية أو القومية، أليس الأهم الانتماء للإنسان مما يفترض نضالاً جماعياً لأن الاضطهاد والاستغلال ليس لكل فرد على حدة وإن كان بتفاوتات، أليس هناك ما يجمع الناس. فما يهم المسألة الطبقية هو الاستغلال والنضال ضده، فهل تجيب التقطعات التاريخية والفردانيات على هذا السؤال؟ حين ينشغل الناس في أصغر الأمور في مجتمعات المركز، فهل يبقى لدى

الإنسان فائض وقت للاهتمام بمآسي الاستعمار في المحيط؟ هل نحن أمام مركزاني أوروبي.

يقف بوردو في موقع الوسط بين طبقية الماركسية وبين التنظيرات البرجوازية التي تقوم على تفرد الفرد وعلى كتلوية صمَّاء للمجتمع. وهو مرتكز على الفرد لدى دوركهايم من جهة وماكس فيبر من جهة ثانية. وكأنه يريد إحياء محاولة سارتر إدخال ما أسماه "لبنة الحرية إلى الماركسية"، مع فارق أنَّ بورديو لم يطرح نفسه ماركسياً أما سارتر فتاب عن الماركسية في نهاية حياته ليطبق ما قاله لينين عن القس بيركلي: " وهكذا يعود القسُّ قسَّاً". .

في نظرية الحقل يرفض بورديو تاريخ الأمد الطويل ويميل إلى التقطعات. ومن هنا تناقضه مع الماركسية كنظرية في التاريخ. فهل نحن أمام عودة للنظرية الذرية؟ تركيز على الفرد أم أنَّ هدف الكاتب هو الفرد في سياق تاريخي. قد يجوز سوسيولوجيا قراءة أصغر الظواهر ولكن بشرط عدم ترك السياسة والاقتصاد للطبقة الحاكمة كيف يمكن ذلك.

نحن عموما فيما يخص بورديو أمام إشكالية مدرسة التمسك بالقول بأنه لا توجد سوى الأحداث الصغرى (أين موضع الثورات)؟ بل أين موقف الفلسفة من التغيير لا التفسير؟

تهتم نظرية الممارسة لبورديو بإعادة الاعتبار للفاعل الاجتماعي، باعتبارها رد فعل على النظرية البنيوية، التي أهملت النظر إلى الإنسان، وجعلته خاضعاً للبناء الاجتماعي، ونتاجاً له.

ومفهوم الممارسة عند بورديو يركز على علاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي، وهى العلاقة التي تنتهي بأن يقوم الفاعلون بإعادة إنتاج هذا البناء، وبمعنى واضح فإن بورديو يؤكد على أن الممارسة هي الفعل الاجتماعي الذي يقوم فيه الفاعلون بالمشاركة في إنتاج البناء الاجتماعي، وليس مجرد أداء أدوار بداخله. ويبقى السؤال،

من هو الفاعل ذات أم طبقة وحزب الطبقة؟ أم الناس معاً في تصالح بغض الطرف عن التناقضات؟

الطبقة والدولة

كما أشرنا في الفصل الأول، كان وجود أو إيجاد الدولة/السلطة ضرورة من جانب الطبقة التي تبلورت نظراً لانتقال المجتمع من المشاعية إلى الملكية الخاصة. لذا، لا يمكن معالجة الطبقة خارج إطار الدولة بما هي السلطة القائدة للطبقات التي تشكل المجتمع، بغض النظر عن كون السلطة ديمقراطية أو قمعية، بدائية أو معقدة، هي بيد عائلة أو بيد الشركات عابرة القوميات...الخ.

ليست وحدها الماركسية هي التي ناقشت مسألة الدولة والسلطة. لكنها وحدها التي جلَّستها في إطارها الطبقي وقرأت الصراع الطبقي تاريخياً. فهي لم تكتفِ بما سبقها من تنظير عن دور الدولة في قيادة والتوسط في المجتمع وحفظ توازنه...الخ، بل قرأت إشكالات المجتمعات، وهي التي طالما أخفاها المؤرخون وبالطبع منظّرو البرجوازية.

شَغَل البشرية ولم يزل نشوء أو إنشاء الإنسان للدولة، هل هي ضرورة تاريخية في فترة تاريخية من تكوُّن البشرية. وإن كانت في فترة ولفترة فهل يعني ذلك أنها في مرحلة معينة تصبح عبئاً، نقيضا، وبالتالي لا بد من تجاوزها وإن قاومت، فإلغائها؟

ربما من الأسئلة التي تثيرها وضعية الوطن العربي اليوم والمتعلقة بالدولة، ماذا عن ترافق أشكالٍ اجتماعية بدائية أولية لا دولانية مع الدولة (الطائفة العشيرة القبيلة) لماذا لم تنقرض وهل حافظت الدولة عليها قصداً، أم عجزت عن تفكيكها؟ وهل للاستعمار دور في هذا: من استثمر أو استغل الآخر؟ وهل التخلف التصنيعي تحديداً هو أحد أسباب بقاء هذا الآفات عالقة بالدولة؟

وإلى موضوعنا الرئيسي: هل وجود الطبقة هو الذي اشترط وجود الدولة؟ وما العلاقة بينهما؟ هل المجتمع أم الطبقة هو الذي صاغ الدولة؟ وهل المجتمع أم الطبقة هو الذي يتخلص منها؟ بل وأسئلة أخرى.

"الدولة بناء على ذلك، قوة فرضت على المجتمع ..... بالأحرى هي نتاج المجتمع في مرحلة من التطور، إنها قبول بأن هذا المجتمع أصبح داخلاً في تناقضات لا تُحل دون أداة تديرها إن لم تحلها، بل لا تحلها. كيف لا وهو حقبة بعد أخرى يفرز طبقات محكومة بوجودها معاً ولكن تتموضع تجاه بعضها في تناقضات، هي في كافة الأحوال والشروط تناقضات، تناحرية كانت أم أقل... ومن أجل أن لا تستهلك هذه التناقضات، هذه الطبقات في صراع على المصالح الاقتصادية (في صراع قد يؤدي برأي كثيرين إلى الفوضى وفي رأي آخرين إلى الثورة والتغيير، ع. س)، يصبح من الضروري، (من وجهة نظر الأقوياء/الأغنياء ع. س) وجود سلطة تبدو شكليا فوق المجتمع، تخفف أو تزيل الصراع وتبقيه ضمن حدود أو "نظام" (وتضبطه ما أمكن ولكن في خدمة بعض المجتمع أكثر من خدمة بعضه الآخر -ع. س)، وهذه القوة تظهر من المجتمع ولكن تضع نفسها فوقه وتغرِّب نفسها عنه أكثر وأكثر، إنّها الدولة□ يرلخ"

فيما يخص الدولة يجادل مفكرو البرجوازية بأن الدولة هي بموجب عقد اجتماعي، كما يجادل روسو، بين أعضاء المجتمع حيث يسلمون منطقتهم وحريتهم لمؤسسة تسمى الدولة ويسمحون لها بالتحكم بمواردهم هذه لأن ذلك ضروري لأغراضهم. أهم هذه الموارد احتكار القوة والضرائب ومقابل هذا يتمتع الناس بالحماية وخدمات أخرى لتحقيق رفاههم الجماعي.

لكن هذا التفسير، وإن بدا بأنه معقولٌ، إلا أنه يتخذ لبوساً حيادياً، إما لأن هذا معتقد الكاتب دون قصد، أو لأنه يخفي حقيقة أخرى لا يتفق معها لأنها تخدم

149 Fruedrich Engels, (1977) The Origin of the Family, Private Property and the State, (Moscow, Progress Publishers), p. 166.

بفكره طرفاً في المجتمع، أي طبقة. فمن صاغ افتراضاً أو حقيقة، عقدا اجتماعيا هي الطبقة المالكة الحاكمة محفوزة بمصالحها المادية القائمة في الواقع الاجتماعي الاقتصادي وتمكنت من تطبيق فكرتها على بقية المجتمع سواء بالقوة، /بالسيطرة أو الهيمنة.

لعلَّ الحاجة الأساسية التي ظهرت الدولة من أجلها هي العقد الاجتماعي من ملاحظة هوبز أنَّ الحياة خارج المجتمع هي وحدة، سيئة، قاسية وقصيرة. لكن تفسير هوبز هذا مثالي ورومانسي يُباعد بين المستوى الرومانسي في حياة الناس ومشاعرها وهو أمر طبيعي، ولكن ليس وحده، وبين المستوى المادي المصلحي في نشوء أو إنشاء الدولة ومن ثم طريقة قيامها بالحكم وتوزيع دعمها أو علاقاتها بين الطبقات.

ولا يتلخص موقف المفكرين أو المفسرين البرجوازيين لنشوء أو إنشاء الدولة في اعتبارها أبدية وحسب، بل كذلك في تجريدها من جوهرها الطبقي الذي هو أساس وجودها ودورها القمعي والانحيازي.

يتعلق وصول البشرية مرحلة الدولة بتطور المجتمع إلى لحظة أو بالتوازي مع تبلور الملكية الخاصة أو نظام علاقات الملكية والبنية الطبقية المطابقة لها أو علاقات الإنتاج. وكذلك للتناقضات التناحرية بين الطبقات لتناقض مصالحها الطبقية الناجمة عن علاقات الملكية.

لذا، الدولة، طالما وجدت، فهي ليست محايدة في مختلف المجتمعات البشرية، هناك مجتمعات كانت بلا دولة قبل النظام العبودي وقبل الملكية وتبلورت مع الملكية الخاصة بغض النظر عن درجة تعقيد الملكية الخاصة. لذا تذوي الدولة مع محو الملكية الخاصة. إنَّ التناقضات التي لا تحلّ بين الطبقات هي التي أوجدت الدولة. الدولة تنظم وتحكم من قبل الطبقة السائدة.

يقول إنجلز:

"لأن الدولة تبرز من أجل ضبط التناقضات الطبقية تحت الاختبار، ولكنها تظهر في الوقت نفسه في سياق صراع هذه الطبقات، لكنها كقاعدة، هي دولة الطبقة

الأكثر سيطرة اقتصادية، والتي من خلال توسط الدولة تصبح طبقة مسيطرة سياسيا وبهذا تحوز على وسائل جديدة لإخضاع واستغلال الطبقات المضطهدة" [150] لخ سملخ.

أما آدم سميث فيقول "إلى أنْ تكون هناك ملكية لا تكون هناك حكومة، إنَّ الهدف الأساس منها هو ضمان الثروة والدفاع عن الأغنياء في مواجهة الفقراء" [151] لخ سملخ

واضح أنَّ سميث يتعاطى مع النتائج وليس الأسباب والسياق التاريخي. وربما فقط من هذه الفقرة يمكننا التقاط الفارق بين الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والاقتصاد السياسي الماركسي. انطلاقاً من تقديس المفكرين البرجوازيين للملكية الخاصة، فهم يرون بأن البنية الطبقية لا يمكن إلغاؤها، لذا الدولة ضرورية للتوسط بين الطبقات. وعدم إلغاء البنية الطبقية يعني تخليد الدولة. بينما يراها ماركس كلجنة تنفيذية للبرجوازية ككل. إنّها أداة السيطرة الطبقية والدفاع عن الملكية الخاصة.

فالكثير من البرجوازيين يرون الملكية الخاصة حقّاً إنسانيّاً أساسياً بينما لا يناقشون كيفية الحصول على هذه الملكية. وهذا بالطبع مرتكزهم لتشريع الاستغلال.

في دورها للحفاظ على الاستقرار نيابة عن رأس المال فالدولة البرجوازية تقوم بأربع مهام والتي تجرها تدريجيا لأزمة نقودية [152] برسملخ:

---

150 Engels Fruedrich, (1977) The Origin of the Family, Private Property and the State, (Moscow, Progress Publishers) Chapter 9.

151Adam Smith, quoted in K.A. Wutfogel, 1963, Oriental Despotism, (Yale University Press), p. 301

Quated in Bade Ominode, An Introduction to Marxist Political Economy, Zed Books, 1985, p. 204.

152 Bade Onimode, An Introduction to Marxist Political Economy, Zed Books, 1985. P. 209. ملاحظة 11 ص 209

See A. Gamble, p. Walton, Capitalism ib Crisis-Inflation and the State,

Quated in Bade Ominode, An Introduction to Marxist Political Economy, Zed Books, 1985, p. 204.

الأولى، إدارة الطلب إلى مستوى عال بما يكفي للتأكد من تحقيق أهداف النمو، للاستقرار وتحقيق عمالة عالية أو كلية.

والثاني: تشغيل التعبير الأوضح عن القطاع غير المنتج في الرأسمالية الصناعية من أجل مساعدة توسع رأس المال ومواجهة خطر تدني الاستهلاك ترسم لخ.

والثالث: جعل الكلف عبئا مجتمعيا وتحميل النفقات لعامة الناس وتحميلهم مجمل عملية تراكم رأس المال من خلال منع المكون العضوي لرأس المال من الارتفاع أو منع هبوط معدل الربح (انظر لهذا فصل الاقتصاد السياسي).

والرابع: تشريع حكم الطبقة من خلال الحفاظ على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

تجربة الدولة الحديثة في اليابان مبكرة ولافتة في توضيح دور دولة الطبقة حيث قامت الدولة بإنشاء الصناعات الحديثة وعلى حساب الدولة، أي مال المجتمع، ثم بيعت الصناعات بسعر تافه للبرجوازية يرسم لخ.

تركز الحديث على الدولة في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية والتي غالبا ما تسمى رأسمالية الدولة، وخاصة كونها تتحكم بالمبادرة الاقتصادية. هي هيمنة الدولة على إعادة الإنتاج وهي أعلى درجة من وضع الإدارة الاقتصادية بشكل مجتمعي في ظلّ الرأسمالية. هي التمدد المنطقي لنمو الوظيفة الاقتصادية للدولة في ظلّ الرأسمالية الاحتكارية. وفي حين أنَّ سوق التبادل ونظام الاعتماد هي الوسائل السائدة في التحكم بالإنتاج في ظلّ الفترات المبكرة من الرأسمالية فإنَّ التدخل المباشر في الاقتصاد أو تدوير رأس المال هو النمط المهيمن في التحكم بالاقتصاد في ظلّ رأسمالية الدولة. أي أنَّ هناك صلة مباشرة بين إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي وبالأحرى أنَّ الدولة تخلق الشروط الاجتماعية لإعادة الإنتاج الاقتصادي. ولكن كون

---

153 E Mandel, Marxist Economic Theory, 1974, p.499.

154 في تحويل الدولة/السلطة موارد المجتمع لصالح الطبقة البرجوازية انظر مقال عادل سمارة، محاورات في الاقتصاد السياسي (9) أمريكا: الاقتصاد كسلاح والسلاح كاقتصاد.

الدولة لا تلغي أو تضع يدها على رأس المال الخاص، فإنها لا تلغي العلاقات القائمة لإعادة الإنتاج الاجتماعي (مثلا بين العمل ورأس المال) بل تتعايش معها وتراقبها بشكل معقد. بكلمة مختصرة، الدولة بمعنى السلطة هي المستوى الإداري القراراتي في خدمة الطبقة الرأسمالية، والتي يمكن تلخيصها إلى حدّ ما بأنها سلطة تعمل شكلانيا لخدمة المجتمع وعمليا لخدمة الشركة.

الطبـــقة

للطبقة موقع محوري في النظرية الماركسية مع أنَّ ماركس وإنجلز لم يصوغاها على شكل منتظم في منطقة نظرية خاصة. لكنها نقطة البدء في النظرية الماركسية من حيث اكتشاف حالتها وليس وجودها الموجود والملموس من آخرين قبلهما. فيما يخص حالتها أو موقفها من نفسها هو ما لفت نظر ماركس وأظهره بدوره: أن البروليتاريا طبقة بعد في ذاتها[155] .

لقد فهمها على أنها قوة سياسية جديدة منغمسة في الصراع من أجل التحرر وهو ما قاده إلى تحليل الأبنية الاقتصادية للمجتمعات العصرية وعملية تطورها.

خلال تلك الفترة 1843 -44، توصل إنجلز من منظور الاقتصاد السياسي إلى صياغة نفس الاكتشاف، الذي صاغه في مقالة[156].

يشكل المبنى الطبقي في الرأسمالية المبكرة والصراعات الطبقية في هذا الشكل من المجتمع نقطة الارتكاز في النظرية الماركسية في التاريخ (بوتومور 1983).

أدى التقاط المسألة الطبقية في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية بما فيها من تفارق وتناقض وصراع طبقي إلى تطوير التحليل النظري لهذه المسألة، بمعنى

---

155 " The idea in the real itself

(من رسالة إلى والده 10 نوفمبر 1837).

156 1844(Deutch- Franzosiche Jahrbucher) وطوره في (ظروف الطبقة العاملة) 1845 .

سحبها على قراءة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في التاريخ مما طور الفهم عن الرأسمالية إلى أنَّ التاريخَ سجلٌّ للصراعات الطبقية.

قراءة التطور الاجتماعي بما فيه محركه الأساس، أي الصراع الطبقي عبر مراحل التاريخ يردنا إلى مسألة محورية أخرى في هذه النظرية وهي ارتكازها على التاريخ، بمعنى أنها نظرية تاريخية أو نظرية في التاريخ، تعتمد التاريخ وهو ما سمح لها بقراءة المجتمعات عبر ترابط ليس فقط المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والفنية في اللحظة أو العصر بل العصور. لكن لأن تقطيع المستويات عن بعضها وتقطيع المراحل عن بعضها يقود إلى فهم مقطَّع وبالتالي إلى أحكام وعِبَر مجزَأة. من هنا كانت الماركسية فلسفة تاريخية.

لقد تناول البيان الشيوعي الصراع الطبقي ولكن بشكل محدود نظراً لكونه بيان حزب وليس بحثاً موسعاً. لذا، من الطبيعي أن يكون الشغل الحقيقي في كتاب "رأس المال"، بما هو التحليل الطويل والمعمق. فيه أكد ماركس على أنَّ وجود انقسام طبقي أساسي في مختلف أشكال المجتمعات، ما بعد الكميونات المشاعيات القبلية، حينما جادل بأن:

"دائما فإن العلاقات المباشرة بين مالكي شروط الإنتاج والمنتجين المباشرين وهي التي تكشف السرّ الداخلي الدفين الأساس المخفي لمجمل الصرح الاجتماعي"

لم تقدم ماركسية ماركس أطروحات مطلقة بل جعلت كل بحث نظري وحتى امبريقي مفتوحين على الاجتهادات والتأويلات. لذا طالما انشغل الماركسيون في مسألة التراتب الاجتماعي في علاقته بالطبقات الأساسية في المجتمع الواحد.

في المجلد الثالث لرأس المال، والذي حرره إنجلز بعد رحيل ماركس، لاحظ إنجلز أنَّ الفئات الوسيطة الانتقالية تموه الحدود الطبقية. وبهذا توصل باكراً لالتقاط إشكالية في المسألة الطبقية، طالما كان ولا يزال، ناقدو الماركسية من مدخل برجوازي، لا طبقي، يستخدمونها لنفي وجود أو دور أو تماسك الطبقات وذلك بهدف نفي وكبح الصراع الطبقي ذاهبين إما إلى:

- أن كل مجتمع هو كتلة واحدة منسجمة متآخية.
- أو أن المجتمع ينقسم إلى جماعات لا طبقات.

هذا ناهيك عن ما قالته تاتشر (كما أشرنا سابقا) بأن لا يوجد شيء اسمه المجتمع. مع أنهم ربما يطرحون، إنما، بلا وعي أو بوعي متخابث يدافعون عن الطبقة الأكثر تبلورا وهي الطبقة الحاكمة/المالكة والتي هي نفسها نخباً أو جماعات، ولكن تركيبها هذا لا ينفي أنها طبقة تحسم علاقاتها وتحكم تجاذباتها الداخلية مصلحتها العامة في السلطة والثروة والقوة. (يعيدنا هذا لما ورد في المقدمة عن الطبقة الوسطى وأطروحات بورديو).

تمثل الطبقة الوسطى الحالة الانتقالية الأوضح كما أشرنا سابقاً. لقد اشغلت الطبقة الوسطى الماركسيين من برنستين إلى بولنتزاس إلى اليوم بمعنى أنّ تضخمها يقلل الاستقطاب البروليتاري/ البرجوازي (بوتومور 1983) بمعنى أنه يميع التناقض الطبقي وبالتالي الصراع الطبقي.

ولكن، هناك فارقا بين قراءة وضع ومن ثم دور هذه الطبقة من جهة والموقف الإيديولوجي لمن يقرأ وضعها من جهة ثانية، بمعنى:

- هل تتم قراءة هذه الطبقة لمعرفة مجرد وجودها كمميع للصراع الطبقي.
- أم أن قراءة دورها هو بهدف نفي وجود الطبقات ومن ثم الصراع الطبقي والتغيير بالثورة.

كانت ولا تزال الطبقة الوسطى مجال شغل كبير لسياسات الطبقات الحاكمة في مختلف بلدان المركز والمحيط. فقد أدركت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة منذ عشرينات القرن الماضي (فترة حكم وودرو ويلسون) أهمية الطبقة الوسطى في الاستهلاك وتنشيط الاقتصاد وخلق توازن اقتصادي ومن ثم اجتماعي، وهو ما تواصل لاحقاً بعد الأزمة الاقتصادية 1929 (الكساد الكبير). بل لقد ظل ضعفها كابوسا يقلق أنظمة المركز حتى اليوم.

بدوره، حاول جمال عبد الناصر تحويل المجتمع المصري ما أمكن إلى طبقة وسطى. وربما كان الخلل هنا، أنه استخدم ولاء الطبقات الشعبية له كي يبني طبقة وسطى واسعة كشكل من الاشتراكية، ولكن ما آلت إليه مصر لم يكن كما أراد. كما أن الأزمة الاقتصادية المالية وخاصة في الولايات المتحدة تهدد وضع ودور هذه الطبقة.

الطبقـة العاملـة

في بؤس الفلسفة (فصل 2 قسم 3) وفي وصفه لظهور الطبقة العاملة، كتب ماركس:

"... الشروط الاقتصادية حولت في المقام الأول جماهير الشعب إلى عمال. وخلقت سيطرة رأس المال الحالة العامة والمصالح العامة لهذه الطبقة. وهكذا هذه الكتلة هي أصبحت طبقة في علاقتها برأس المال. ولكن ليست بعد طبقة لذاتها. ولكن في سياق الصراع الذي أشرنا إليه، أشرنا إلى بضعة مراحل تتوحد أو على الأقل تلجأ إلى وئام معين هذه الكتلة وتشكل نفسها في طبقة لنفسها. فالمصالح التي تدافع عنها تصبح مصالح طبقية" لهسملخ.

هذا الوضوح القوي لتنظير ماركس فيما يخص الطبقة أرسى وأسَّس لنقاش بل جدل شديد الخلافية حتى اليوم، ويزداد شدة بين متمسك بهذا التنظير المتماسك والواضح وبين من يرفضه تماما لا سيما مع تقادم الزمن وعدم انهيار الرأسمالية. واتساع منظري الفئات والجماعات والإثنيات والقوميات والأفراد وخاصة في رفضهم لوصول الطبقة إلى وئام ما يسمح لها باستهداف النظام الذي هو طبقي وفي وئام ما. أي أنَّ الوئام الطبقي هو بين شرائح البرجوازية وحسب!

---

157 Bottomore Tom, 1983 ed, A Dictionary of Marxist Thought, Black well Reference, p. 76.

وإذا كان الخلاف والجدل حقا وضرورة، فإن السؤال المقلق هو فيما يخص التحول النظري إلى مشاريع اجتماعية عملية تغييرية، بمعنى أن البقاء في تناسل اللغة من ومع اللغة، هو الملاذ والمتَّكَأ الأفضل للطبقات الحاكمة بمعنى أنه في انحصار الخلاف في هذا المستوى يُبقي الطبقات المحكومة بلا مشروع بينما مشروع الدولة والسوق يقوي أركانه.

جادل بولنتزاس في هذه المسألة. فهو كما كتب بتومور يحمل في مجادلته ترسبات أو بقايا هيجلية، فلا يوافق على ما طرحه ماركس بخصوص حالتي أو مرحلتي تطور الطبقة من "طبقة في ذاتها ومن ثم لذاتها" مشيراً إلى أن الطبقة تبرز للوجود مسلحة تماما بوعي طبقي وتنظيم سياسي، في معارضة محددة لما طرحه لو كاتش، الذي رأى أنَّ الوعي للطبقة يأتي عبر الحزب. في حين أن هربرت ماركوزة رأى أنَّ مصالح طبقية واضحة ووعياً طبقياً هي extinct بالية أو عفا عليها الزمن كنتيجة لتماهيها الكامل أكثر أو أقل مع المجتمع الصناعي المتقدم لتغدو لا طبقة وصولاً إلى جيرتس الذي وسع الطبقة لتغدو لا طبقة أو الأهم طبقة لا طبقية. (سنواصل مناقشة هذه الأطروحات لاحقاً).

بينما تساءَل البعض أساسًا فيما إذا كان العمل السياسي يمكن أنْ يقرّر بعلاقات طبقية.

بين هذه المجادلات، وبين غيرها كما سيأتي بعد، تبقى نقطة الارتكاز النظري هي مقولة ماركس فيما يخص الطبقة بذاتها أو لذاتها. في حين أن آليات الوعي يمكن أن تبقى موضوع اجتهاد.

ولكن، منذ أنْ التقط ماركس مسألة الصراع الطبقي في تجليه أو حتى كمونه في المجتمع الصناعي المقود بنمط الإنتاج الرأسمالي، هل لا زال وعي الطبقة العاملة لغزاً، بل حتى وعي أية طبقة أخرى في المجتمع؟

هل حقاً الطبقة العاملة حتى بمضمونها البروليتاري في فرنسا التي تحدث عنها بولنتزاس هي طبقة واعية طبقيا وسياسيًا ومسلحة بحزب سياسي؟ هل كان موقفها السياسي جذريًا وهل كان حزبها شيوعيًا حقيقياً سواء في موقفه من الثورة الجزائرية أو حتى من الثورة الطلابية في أوروبا 1968 التي تأثرت بالثورة الثقافية في الصين 1965؟ ألم يؤدِّ التأثير الماوي إلى خلخلة أسس الحزب الشيوعي الفرنسي بل كل اليسار الفرنسي الذي تفرق "أيدي سبا" وتوالى تراجعه حتى اليوم؟ فإذا لم يكن الحزب متماسكا فكريا وبرنامجيا، فهل تكون الطبقة كذلك؟ وحتى في اختيار الطريق البرلماني، ألم يشهد الحزب وحتى الآن تراجعا من حيث جمهوره الانتخابي؟ أي وعي في الطبقة العاملة الذي تحدث عنه لوكاتش ونحن نرى هذه الطبقة وهي لا شكَّ أكثر أصواتا انتخابية من البرجوازية تمنح صوتها لليمين وللاشتراكي وحتى للجبهة الوطنية. خلاصة ما نود قوله بأن النظرة الرومانسية للطبقة لا مكان لها. وإذا كان هذا التقييم صحيحاً قبيل بروز جناح جديد من الطبقة العاملة بسبب الاقتصاد الجديد؟ فكيف الآن؟

بدوره غادر ماركوزة أي دور ثوري للطبقة العاملة سواء من حيث الوعي السياسي أو الدور النضالي وانعطف باتجاه المهمشين والبروليتاريا الرثّة وهو ما أبعده عن ثورة الطلاب التي حصلت إبان عز تنظيراته. وبالطبع حاول البعض نسب ثورة الطلاب إلى أفكاره، الأمر الذي دعا كوهن بانديت للهزء بـ"ذلك (انظر لاحقاً).

وربما أجابت على تنظيرات ماركوزة الأحداث السورية حيث اتخذت سمة هجمة البروليتاريا الرثة المعولمة أممية البروليتاريا الرثة والتي أبانت بأنَّ ثورة هؤلاء هي ثورة بالإنابة متخذة عقيدة دينية فاشية وغياب أي مشروع اجتماعي ناهيك عن تصنيعها في دوائر المخابرات الرأسمالية الغربية والمؤسسات الوهابية□سملخ.

---

158 لافت لا شكّ أن الثورة المضادة في سوريا تمَّ احتضانها من قبل تحالف لم يشهده التاريخ. تحالف جمع أنظماتيا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكام الخليج العربي وتركيا والكيان الصهيوني الإشكنازي وغيرها من الدول. وجمع فكريا التروتسكيين، من طارق علي إلى صلاح جابر (جلبير أشقر) إلى سلامة كيلة إلى ميشيل فارشفسكي (صهيوني في القدس المحتلة) إلى

بينما تساءَل البعض أساساً فيما إذا كان العمل السياسي يمكن أنْ يقرر بعلاقات طبقية بل هناك حتى الذين رفضوا مفهوم مصالح الطبقة الحاكمة في حقبة تضبيط الدولة للحياة□سملخ.

أمَّا الشيوعية الأوروبية فاتخذت موقفاً وسطاً باعتماد أقل على الطبقة العاملة لصالح تحالف مع جماعات أخرى في محاولة توسيع قاعدتها الانتخابية، الأمر الذي يعكس "مرونة" أكثر في موقفها الفكري والنظري. لكن التجربة أبانت أن مغادرتها لديكتاتورية البروليتاريا وتوجهها البرلماني لا أبقياها شيوعية ولا جذبتا لها الكتلة الأكبر من أصوات العمال ولا عوضت ذلك أصوات الجماعات الأخرى. هذه التغيرات في الموقف من الطبقة على صعيد المفكرين الشيوعيين والمدارس الفكرية اليسارية أفضى إلى مواقف مجموعات وقطاعات شعبية أخرى تتنكر للمسألة الطبقية تماما. كالنسويات اللائي لا يعتمدن الأساس الطبقي وكذلك الحركات القومية والإثنية، بما هي تقدمية ولكن ليست ماركسية بالمعنى الطبقي تحديداً. بل هي تجنح إلى العموميات الاجتماعية وليس التمايزات الطبقية بما هي نتاج الاستغلال والتغريب.

وبعيداً عن النقد النظري لأطروحات هذه الجماعات أو حتى القطاعات، فهي تبدأ أساساً من منطلق لا طبقي، أي تقدمي في أعلى الحالات ولكن ليس اشتراكياً. ومن هنا لا يمكن الاعتماد على تقدميتها في مواجهة رأس المال. بل هي ليست لا ضد الدولة البرجوازية التي هي طبقية ولا ضد السوق التي هي رأسمالية أو السوق في مرحلة الرأسمالية. ولعل هذا ما اتضح بعد عقود طويلة من جعجعة الجنس الناعم على صعيد عالمي في الغرب وحتى في المحيط، ناهيك عن تراجعها في السنوات الأخيرة إلى حدّ العمى عن رؤية قوافل ملايين فراشات الليل من روسيا بعد هزيمة الاتحاد السوفييتي

يساريين أمثال صادق جلال العظم والكيب تيزيني وفخري كريم، إلى أعضاء كنيست عزمي بشارة...الخ. أي تحالف يضم الوهابيين السعوديين والإخوان المسلمين وخاصة من قطر والتروتسكيين والولايات المتحدة.

159 Offe Claus, 1972, Political uthority and Class Structures: nnlysis of Late Cpitalist Socities, International Journal of Society, 2.1. . اوفي ومدرسة فرانكفورت

إلى أوروبا "المتحضرة" والخليج العربي النفطي الزاخر بأثرياء يقود الكثيرَ منهم توترٌ جنسيٌّ إلى حدّ بهيمي مشتعلا بقوة النفط. كما لم تعترض على أممية جهاد النكاح إلى سوريا المتدثر حتى بالدين لحشملخ!

وليس حال القوى القومية اليمينية البحتة بأفضل من حال الحركات النسوية. وحيث يمكن التأريخ لهذه القوى مع موجة القومية الثانية ومؤتمر باندونج وهي على ضخامتها وحين أمسكت بالسلطة وصرخت ببلاغة ضد الاستعمار لكنَّها بقيت في أكاديميته الفكرية أي تقديس الملكية الخاصة وبقاء السوق كنظام في ثوب اشتراكي ولم تخرج في التبادل عن النظام العالمي. بل إن كثيرا من هذه الأنظمة قومية الاتجاه استفادت من دعم الاتحاد السوفييتي السابق لكي تؤهل نفسها للعودة إلى حضن السوق العالمية!

وعليه، فإن جذرية/ثورية هذه الاتجاهات تنتهي مع طرد الاستعمار أو خروجه الشكلاني والخبيث، ثم ما تلبث أن تتورط في البحث عن مداخل لدعمه لها لبقائها، أو تتحول إلى دول أمنية ضدّ الجماهير التي ضحّت من أجل الاستقلال. وهذا يطرح المسألة الفكرية النظرية والطبقية مجددا بمعنى التأكيد بأن مرحلة التحرر الوطني والاستقلال السياسي أو الشكلي كانت استدارة لإعادة الاستعمار جوهرا لا مظهرا مما يعيد للمسالة الطبقية أهميتها الحاسمة كي لا تبقى هذه الأمم تخوض في دمها بيدها.

قد يحتج البعض، وفي هذا منطق ما: بمعنى هل هناك طبقات في تلكم التشكيلات؟ وكيف تُدار هذه اجتماعيا واقتصاديا؟ وكأننا نعود لمناقشة تبدأ من نمط الإنتاج الآسيوي سواء كان افتراضيا أم حقيقيا. (انظر الفصل السابق).

160 انظر كتاب عادل سمارة: جهاد النكاح ذكوري لا ديني، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية. رام الله 2013. ومنشورات دار أبعاد، بيروت 2013.

لقد طرح ماركس مسألة الآسيوي بشكل عابر ومجرد وعمَّمه على كثير من التشكيلات الشرقية ما قبل الرأسمالية مشيرا إلى أن محرك هذه التشكيلات ليست الملكية الخاصة بمعنى غيابها لصالح مديري جهاز الدولة.

وهنا ندخل في إشكالية من الدقة والحساسية بمكان سواء من حيث وجودها أو من حيث وصول المجتمع بذاته يوما ما إليها لو تُرك دون الغزو الخارجي. صحيح أن السلطة التسلطية في هذه التشكيلات هي التي تتحكم بالملكية. ولكن هل هي ملكية كلّ شيء أم إدارة سلخ الفائض من المنتجين. وهذا يطرح السؤال: أليست هذه ملكية خاصة وإن كانت محدودة محصورة إداريا بالحاكم الذي لا يمكن أن يكون فردا بالمطلق؟ ومتركزة إنتاجيًا على الفلاحين.

ومن جانب آخر، أليس الجهاز الإداري طبقة؟ هو قد لا يملك ملكية خاصة بالمعنى الأوروبي الإقطاعي المألوف، ولكنه يملك السلطة والقوة الممنوحة له من الحاكم، لنقل إنه الطبقة البيروقراطية مثلاً، ناهيك عن البنية المراتبية لهذا الجهاز من أعلاه وصولاً إلى شبكة جامعي الضرائب. وهذا يفتح على الجهاز العسكري سواء بامتيازاته في الحرب أو في حماية جهاز سلخ الضرائب.

ولكن، ليست المسألة في نفي الطبقية في التشيكلات الآسيوية (أي التي وُصفت بسيطرة نمط الإنتاج الآسيوي) أو لأن فيها تشكيلات طبقية مختلفة عن تلك التي كانت في أوروبا، بل المسألة المحسومة أن هناك استغلالاً لا يمكن أن ينجم عن غياب الطبقات بل عن وجودها.

لعل مواصلة الجدل في هذا الموضوع هامة من باب مختلف كذلك، وهو أنَّ الزعم بجمود النمط الآسيوي، يحوي نزعة مراكزانية غربية مفادها أن هذه التشكيلات الآسيوية "المغلقة" على التقدم تتطلب قوة خارجية لتفجيرها ونقلها، ولننتبه، أي ليس انتقالها وهذا يحوي تأييد تأبيد الاستعمار بمعنى لا غنى عنه. وطبعا هذا وراء مقولات عنصرية من طراز The West and the Rest" أو: "فقط أوروبا" . وهذا أمرٌ يفترض نقاشاً جادًا وموسعاً. فهي إذ انتقلت من المشاعية إلى العبودية فهذا لا يعني استحالة

تحولها ولو ببطء، إلا إذا استسلمنا لمزاعم أنَّ كل أمم العالم بل كل التشكيلات يجب أنْ تمرّ بطريق التطور الأوروبي، بمعنى أنَّ عدم استعمارها من الممكن والمفترض أن يسمح لها بطريق غير الطريق الأوروبي.

ولعل التقدم الحضاري والتقني من بناء السدود إلى هندسة الأهرامات والتحنيط والعمران في الأندلس وأهرامات المكسيك والحدائق المعلَّقة... تناقض الاعتقاد المطلق بسكونية هذه التشكيلات في تلك المجتمعات.

لعل أهمية استعادة إشكالية النمط الآسيوي في الإنتاج في هذا الموضع من الكتاب، هي في أنَّ هذه الاستعادة تركيز على نفي الطبقية والطبقات يخدم كثيرا الاتجاهات القومية الصرفة التي تنادي بأمة تتجاوز الطبقة، وتختصر الفرد العادي لصالح فردانية الطبقة الحاكمة! (نظر الفصل السابق، الاقتصاد السياسي).

هناك عدة تصورات للانتقال من العبودية إلى الإقطاع بمعنى تحليل أسباب تحلل العبودية، وهذا صحيحٌ. ولكن المؤكد أنه كانت هناك تلك التشكيلة، ومؤكد أنها تحللت وإن بشكل متفاوت بين مجتمع وآخر، وبأن هناك طبقات كانت في تلك التشكيلة وتلك المجتمعات.

يجادل البعض بأن حدود الصراع الطبقي في العبودية ليست واضحة. لا بأس ولكنها مجتمعات شهدت بوضوح ثورات العبيد بغض النظر عن نجاحها. ثورة سبارتاكوس في اليونان والزنج في بغداد العباسية.

يرى آخرون، كما يزعم بوتومور 1983 بأن مختلف الانتقالات شهدت ولا تزال نقاشات متجددة حول طبيعة وآليات الانتقال نفسها والطبقات التي دار الصراع فيما بينها، ومن ضمن هذه التشكيلات، التشكيلة الإقطاعية.

كما أنَّ هناك صعوبات في تحديد كيفية تدهور الإقطاع والصراع بين السيد والقن وكذلك الفلاحين". صحيح تماما أن هناك أكثر من قراءة لتدهور الإقطاع، أو للعامل الأساس وراء ذلك. ولكنه تحلل أو تحول. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هناك

من حلل ذلك مشيرا إلى دور التجارة بعيدة المدى في ذلك التحول، وهناك من يرد السبب الرئيس إلى عوامل داخلية.

ربما من المهم الإشارة هنا إلى مسألة متعلقة بكل من:

- وجود الطبقات.
- ووضوح أو حضور الطبقات.
- وتماسكها أو تخلخل تماسكها حين الثورة.

فليس من العلمية بمكان القول بأنَّ العبيد كانوا في ثوراتهم محفوزين بوعي طبقي أو فكر طبقي مبلور، وكذلك الأقنان. ولكن ربما لعدم وجود الوعي كانت هذه الترابطات مؤقتة. ولكن لا يمكن القول بأنهم كانوا مجرد أفراد شكليي التماسك. قد يكون الوعي المادي هو إسمنت التماسك للدفاع عن الجلد والبطن. هذا الوعي المادي الذي لم يصل إلى الطبقة في ذاتها بعد هو الذي طالما سمح بتبديد كفاحية هذه الطبقات حيث تتبخر بعد التحول لتأتي الطبقة العليا وتتربع على صدورهم مجددًا. بل إنَّ هذا يخلخل حماسة بولنتزاس بوصف البروليتاريا بأنها تحمل وعيها معها. ففي كثير من الحالات لم نرَ ذلك في مشروع ثوري متماسك ضد رأس المال.

والأمر نفسه بخصوص حصول الثورات الاشتراكية في بلدان فلاحية. وهذه مسألة ليست من الدقة بمكان. فلم تكن روسيا القيصرية بلداً دون طبقة عاملة ودون تحولات رأسمالية صناعية، حينما قامت الثورة البلشفية، بل إن قوة الثورة كانت الحزب الشيوعي والطبقة العاملة. فكون البلد فلاحيّاً أو يشكل الريف أكثرية سكانية فيه لا ينفي أنَّ الثورة كانت عمالية رغم أنَّ البلد فلاحي. لكن ميزة هذه الثورة هي في دور الحزب في قيادة وتوعية الطبقة العاملة التي هي موجودة في ذاتها.

ولكن بالمقابل كان وعي الطبقة الرأسمالية المعولمة أيضا متبلورا بما يكفي كي تخوض مشروع إجهاض للثورة البلشفية بدءًا من الغزو العسكري بمليون ونصف

جندي وانتهاء بحرب أسعار النفط وخاصة ما بعد عام 1985 والتي للسعودية دورها الخطر في تدهور الاقتصاد السوفييتي، بل تقوم بالأمر نفسه اليوم 2015 ضد روسيا.

وفيما يخص الفلاحين، فقد انقسموا طبعا بين مؤيدين للثورة وبين مضادين لها طِبقا للوضع أو المركز الاقتصادي، وحجم الملكية. ولا شكَّ أن قطاعات من الفلاحين لعبت دوراً ثوريا في أكثر من بلد في المحيط. رغم أنَّها قادتها أحزابٌ مدينية أو مثقفون". لكن هذا الرغم هام جداً، بمعنى أنه كان القوة الموجهة والقائدة للثورات. ولكن عموماً: هل تجرد الفلاحون من التمسك بالملكية الخاصة؟ وهل هذا التمسك كان معيقا للثورة أم لا. هذا من فئة النقاش الدائم في علم الثورات. وهذا نفسه ما يشكل مساهمة مميزة لماو تسي تونغ.

الفلاحون

يجوز التساؤل عن طبقية الفلاحين ربما أكثر من غيرها سواء من حيث متى تصل إلى وعي نفسها كطبقة، أو هل تصل أم لا، وبالطبع ما دورها وموقعها في الثورة ضدّ الرأسمالية.

من سمات المجتمع الفلاحي مقارنة مع المجتمع البدائي أن فيه استخلاص فائض اقتصادي من الفلاح الذي يستغل الأرض أي يشتغل مباشرة في الأرض، أي أنَّ الفلاح يتعرض لاغتصاب جهده ربما ليمثل أقدم الخاضعين تاريخياً للاستغلال الاقتصادي وبالطبع للمذلة إنسانيا. أقصد، كي لا يضيع الكلام، قبل أي مستوى من الصناعة. كما أنَّ مأساة الفلاح ترتد كذلك إلى أنه أقرب الطبقات إلى أن تُحكَم من الطبيعة مما يجعله عرضة لخطرين:

- خطر مجافاة المناخ له.
- وخطر وضع الطبقة المالكة الحاكمة يدها على جهده.

هذا الوضع الصعب للفلاحة لا سيما كون عمل الفلاح غير جماعي أي غير مترابط كالعمل في الصناعة هو ما أوصل ماركس إلى الاستنتاج بأن الفلاحين مجرد عدد بشري كبير، ولكنه لا يشكل أو لا تجمعه درجة مقبولة من الترابط الذي بدوره يجعل له أو يدفعه للانتظام الجماعي مطلبياً ومن ثم طبقياً سياسياً.

حسب ماركس: "يشكل أصحاب الحيازات الصغيرة جمهورا واسعا، والذي يعيش أعضاؤُه ظروفا متشابهة ولكن دون أنْ يدخلوا في علاقات متشعبة بين الواحد والآخر. إنَّ نمط الإنتاج لديهم يعزل واحدهم عن الآخر بدل أن يدمجهم ضمن تداخل متبادل... وإلى هذا الحدّ، فإن ملايين الأسر تعيش شروطاً اقتصادية لوجودها تعزل نمط حياتها، وثقافتها عن تلك التي لطبقات أخرى وتضعهم في موقف معادٍ للأخرى، فإنهم يشكلون طبقة. وإلى حدٍّ ما بقدر ما هناك مجرد تداخلات محلية بين الفلاحين ملاك الحيازات الصغرى، وأن هوية مصالحهم لا تولد كوميونيتي، ، ولا رابط قومي، ولا منظمة سياسية، بينهم، فإنهم لا يشكلون طبقة".

يشدنا هذا إلى ما كان يبغيه ماركس بشكل أساسي أي إلى المسألة الطبقية كأداة لتفجير الثورة وهو الأمر الذي لم يرَه في الفلاحين، أو لم يرَ في الفلاحين القوة المناسبة لذلك أي الطبقة التي تدخل في بل وتقود صراعاً طبقياً لتغيير عالم الاستغلال والاغتراب. نلاحظ من هذا كيف اهتم ماركس بالطبقة العاملة وهي طبعا مدينية على أنَّها القوة الطبقية المؤهلة وصاحبة المصلحة في الثورة ضد رأس المال بالطبع.

ربما ارتكز الذين يرفضون طبقية الطبقة العاملة منذ فيبر حتى اليوم بمعنى عدم انتظامها في مشروع طبقي ثوري، ارتكزوا على تقييم ماركس للفلاحين في زمنه. ولكن بالطبع لم يعد الفلاحون كما كانوا زمن ماركس، فهل يرتد العمال إلى ما كان عليه الفلاحون زمن ماركس؟ يبقى الفيصل في وجود الاستغلال والملكية الخاصة والأزمات الاقتصادية.

من أبرز الماركسيين الذين عالجوا مسألة طبقية الفلاحين ودورهم في الثورة كان الراحل حمزة علوي، الذي رأى أن الطبقة في ذاتها (كمقولة اقتصادية) ولذاتها كمقولة سياسية.

يرى حمزة علوي أن ما كتبه ماركس كان عن فرنسا وعموما عن التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية. وهي محاولة من علوي لتجليس طرح ماركس في سياقه التاريخي والجغرافي مع وصولها مرحلة التطور الرأسمالي، وذلك تجنباً لتعميمه على العالم ككل.

يجادل علوي أنه في الصين حيث لم تكن هناك رأسمالية ريفية، ركز ماو بشكل أساسي على إمكانية الاحتمال الثوري للفلاحين الفقراء. ولكن في الممارسة الثورية، فإن الدور الهام "للفلاحين المتوسطين لم يتم إهماله".

بهذا يقتفي علوي طريق ماوتسي تونغ الذي اكتشف الاحتمالية الثورية لدى الفلاحين أثناء انتقال الشيوعيين من المدن إلى الأرياف. وهذا الاكتشاف العملي والنظري معاً بمعنى أن ماو أدرك بأن الاستغلال يمكن أن يولد روحا ثورية، وبأن آلية التعاطي مع الجماهير لها دور هام في استقطابهم وتثويرهم. فلو قرأ ماو طرح ماركس بشكل دوجمائي على طريقة مقرئي الماركسية لكان قد صاغ تلقينة لنعي دور الفلاحين في الثورة.

تصل مساهمة ماو في اكتشاف القوة الثورية الكامنة في الفلاحين إلى ما بعد دورهم في انتصار ثورة حرب الغوار. بكلام آخر، فإن ماو لم يسلك طريقا بيروقراطيا انتهازيا استثمر دور الفلاحين في الثورة ثم تجاوزهم، بل ركز على دور الفلاحين ودور الصناعة في بناء الاشتراكية بتنمية تسير على ساقين.

بدوره التقط علوي التطوير النظري والنضالي والاستراتيجي عند ماو مما أدخل الفلاحين كطليعة للثورة في بلدان المحيط وهو ما يطرح وجوب قراءة واقع كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية كما هي وليس كترسيمة نظرية عامة للعالم، أو على الأقل خصوصية كل من المركز والمحيط رغم اتساع التباينات في كل منهما على

حدة. إن ما مارسه ونظَّر له ماو، وحاول توضيحه علوي هو توسيع لمفهوم الطبقة ومفهوم قوى الثورة وعدم التقيد بتشكيلة محددة. وهكذا، بين زمان ماركس وزمان ماو لخ شه لخ تغير المنظور والتحليل والموقع ليظهر بأنَّ الفلاحين جزءٌ من قوى الثورة.

يختصر أو ينفي بعض المثقفين دور الفلاحين في الثورة ارتكازا على ضعف التعليم في أوساطهم (طبعا هذا في الفترة السابقة على عصر المعلومة ووصولها شفويا أو زيادة التعليم على الأقل لفرد واحد في الأسرة). ومع ذلك، فقد أثبتت تجارب الصين وفيتنام والجزائر وغيرها أن الشحنة الثورية بما هي شحنة إنسانية ليست مشروطة بالتعليم، وإن كان التعليم الثوري أفضل وأهم. بمعنى آخر، فإن تجربة الحياة وتعرضهم للاستغلال المهلك يخلق لدى البشر نزعة ثورية كل ما تحتاجه هو وجود الحزب الثوري المنتمي إليهم حقا ليفتح طريقا للقوة الإنسانية الكامنة لتقاوم، وفي مناخ معين ربما لا.

لكن الفلاحين وخاصة في بلدان المحيط حيث يشكلون الأكثرية السكانية، وحيث للقطاع الزراعي النصيب الأكبر من التشغيل والمساهمة في الإنتاج القومي الإجمالي، يتوزعون على عدة شرائح داخل الطبقة الواحدة. لذا، وهي على اتساعها تتضمن شرائح ثورية وأخرى مضادة للثورة. هذا وإن كانت لا تتفرد بهذه الخصوصية.

يقول علوي: "أثبتت التجربة العملية للثورتين الروسية والصينية أنّه بعكس التوقعات فإن "بروليتاريا الريف" و"الفلاحين الفقراء" كانوا بشكل أولي الطبقات الأقل ثورية بين الفلاحين بينما الفلاحون ذوو الملكيات الصغيرة المستقلة، "الفلاحون المتوسطون، كانوا أوليًا الأكثر نضالية. ورغم أهميتهم في منح أو توفير زخمٍ أوّليٍّ للعمل السياسي النضالي، فإن منظورهم وأهدافهم بقيت محصورة في وضعهم الطبقي. ومن جهة ثانية، على أية حال، عندما تتحقق شروطٌ معينة، فإن الفلاحين الفقراء يأخذون موقفاً ثوريا.

---

161 من المفيد الاطلاع إلى موقف الماوية من دور الفلاحين في الثورة وموقف التروتسكية المضاد للثورة. انظر كتاب عادل سمارة ظلال يهو -صهيو -تروتسكية في المحافظية الجديدة، منشورات مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2015.

هذا ما لاحظه لينين الذي في قراءَته الحزبية الثورية أي بهدف الثورة قسم الفلاحين إلى ثلاث شرائح:

- الفلاحون الأغنياء أي الذين لديهم أرضٌ تفوق حاجتهم الحياتية أي استهلاكهم ولذا فإنهم إما يؤجرونها أو يشغلون آخرين فيها.
- والفلاحون المتوسطون الذين يكفون أنفسهم من أرضهم.
- والفلاحون الفقراء الذين لا يملكون أرضاً كافية لمعيشتهم وقد يبيعون قوة عملهم من أجل دخل أفضل.

أما إريك وولف فقد أصر على الدور النضالي للفلاحين المتوسطين، والنضالي للفلاحين الفقراء معتبرا ذلك صفات مطلقة، وهو ما لا يتفق مع علوي، الذي يرى أنَّ المعيار هو الشروط التي فيها مختلف الطبقات تنخرط في نضالات أو نشاطات سياسية ثورية. أن تكون نضالية أو غير نضالية فهذه ليست شروطا مطلقة، ولكن بالأحرى هي محتملة أو تعتمد على تشابكات من ظروف وحركات اجتماعية متغيرة.

لم تقتصر قراءة لينين للفلاحين على التصنيف المراتبي من حيث حجم ملكية الأرض –الحيازات -أعلاه، فقد تعمق بتقسيمهم بناء على علاقات الإنتاج في كتابه *تطور الرأسمالية في روسيا* إلى ثلاثة:

- علاقات الإنتاج الإقطاعية وتشمل ملاك الأراضي والمحاصصين،
- وعلاقات الإنتاج الرأسمالية وتتكون من المزارع الرأسمالي (الكولاك) والعمال المأجورين، (بروليتاريا الريف).
- وثالثا الفلاحين الوسط الذين يستغلون قطع أرض لهم، وهؤلاء في روسيا كانوا ضمن الكميونات.

من جهته تجاوز ماو تقسيمات لينين الواسعة النطاق فأبرز تفارقات وصلت إلى ثمانية في ريف الصين، بل إنَّ جزءا منها قسمها إلى فئات تابعة لها ليصل إلى أحد عشر فئة [162] برشمالخ.

صارت المسألة الوطنية ثم الطبقية أكثر جذبا للفلاحين للمشاركة في الثورة،ولذا فإن دورهم في بلدان المحيط ضدّ الاستعمار العسكري،الاقتصادي (حالات الصين، كوبا، جنوب اليمن، وفيتنام) والاستعمار الاستيطاني الاقتلاعي الثقافي (الجزائر) هام وحاسم. وهو ما ركز عليه ماوتسي تونغ وجيفارا وكاسترو وفرانز فانون ...الخ.

أما في حالات الدول المستقرة فما لم تعتدِ الشركات على الفلاحين (البرازيل) يكون دورهم الثوري أقل [163] ترشمالخ. لقد كانت ثورة 1936 في فلسطين فلاحية أساساً ليس فقط لأن الفلاحين هم الأكثرية السكانية، بل لأنهم شعروا بأن الكيان الصهيوني يستلب الأرض منهم.

لعلَّ موقف الفلاحين المتوسطين كمنتجين مستقلين يدفعهم للمشاركة في الثورة أو تأييدها على الأقل محفوزين بدافعين:

الأول توفر درجة ما من الوعي الثقافي والسياسي الذي يتأتى طبعا من وجود دخل يسمح لهم بالتعليم أو تعليم أبنائهم.

والثاني: اقتناعهم بأنَّ الثورة ليست آلية لتجريد الإنسان من كل ما لديه.

وبالعودة إلى ماركس، هل كان يقصد ماركس أن الفلاحة هي حالة نموذجية لفردانية ما قبل رأسمالية وغير واعية لفردانيتها بل تتفردن بالطبيعة والفطرة؟

---

162 Mao Tse Tung's Selected Works Vol.1 contains the later, simplified, versions namely: Analysis of the Classes in Chinese Society, and "How to Analyse the Classes in Rural Areas'. A translation of Mao's original article on Analysis of all the classes in Chinese Society is given in Schram , 1963: 172ff.

163 في نقاش مع فلاح فلسطيني مالك متوسط للأرض عن رأيه في الفارق بين النظام الأردني والاحتلال الصهيوني قال: الخطورة في اليهود أنهم "يقصقصون الأرض".

ولكن، اعتماد المدخل التاريخي في التحليل ومتابعة التطورات الاجتماعية الاقتصادية هو الذي يوصل إلى دقة الاستنتاج في مرحلة معينة ومجتمع معين ومدى توفر فرصة قياس استنتاج ما على مراحل ومجتمعات أخرى وطبقات ما فيما يخص دورها في الثورة.

لعل الثورة الصينية حالة جيدة للفهم، فالفلاحية فصلها ماوتسي تونغ، كما أشرنا إلى عدة فئات أو مراتب وصلت ربما إحدى عشرة ومع ذلك، فهي، أي طبقة الفلاحين هي التي كانت حاضنة الثورة الماوية وإن كانت قيادة تلك الثورة عمالية. ناهيك عن ثورات الجزائر وكوبا وفيتنام ودور الفلاحين المركزي فيها [164] يرشد لخ.

ومع ذلك تظل مشكلة الفلاحين كامنة في ارتباطهم بالملكية الخاصة. هذا مع أن تطور المعرفة وفرص الثقافة والتكنولوجيا والفكر التعاوني لا بد أنّه تغير في ثقافة وعلاقات الفلاحين ببعضهم وبالمجتمع ككل.

وهذا يطرح السؤال المنطقي التالي: هل كان على ماركس أن يتوقع كيفية تطور العالم بعد قرن؟ لو قلنا هكذا، لوقعنا في إشكالية أو لغم برجوازي أخطر وهو أننا نعتبر ماركس نبياً!

ولكن يبقى القانون النظري صحيحا بأن الملكية الخاصة هي العقبة الأخطر والأقدم في طريق التحول إلى الاشتراكية ليس للفلاحين وحدهم بل لمختلف الطبقات، حسب موقعها من الملكية الخاصة والدخل والموقع الوظيفي وغيرها.

---

164 حول الموقف من الفلاحين والثورة وحرب الغوار انظر نقد موقف التروتسكيين النافي لدور الفلاحين وحتى لحرب الغوار، انظر، كتاب عادل سمارة، ظلال هو -صهيو - تروتسكية في المحافظية الجديدة.

الوعي الطبقي

فرق ماركس بين الوضع الموضوعي للطبقة وبين العامل الذاتي، بين وجود الطبقة وتوفر الوعي الطبقي، بين عضوية الطبقة والوعي الطبقي. وعلاقة منزلة الطبقة حيث تقوم على الملكية.

قبل البرجوازية كان الوضع أو المنزلة تخفي وراءَها الملكية أي منزلة الأرستقراط، وهذا خاص بالأرض. في المجتمع البرجوازي فإن ملكية وسائل الإنتاج واضحة. إن وعي المنزلة مختلف عن الوعي الطبقي. فالعضوية في منزلة هي مراتبية وهي ظاهرة منسوبة إلى الحقوق والامتيازات أو الاستثناء منها. تتضح عضوية الطبقة في العلاقة بعملية الإنتاج.

ركز ماركس على أهمية الوعي الطبقي وكان أبكر استنتاج له حول الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة في فرنسا فهم استشمروا حق الانتخاب لإخضاع أنفسهم بانتخاب اللورد نابليون الثالث، وربما هذا ما أثَّر جدا على موقفه من الفلاحين. وللمقارنة السريعة، فالكثير من العمال في الغرب على مدار القرن العشرين إن لم نقل قبل ذلك يستغلون حقهم في الانتخاب لانتخاب ممثلي الطبقة الرأسمالية كرأسمالين محلياً، وكاستعماريين خارجيًا.

عن الفلاحين كتب ماركس: "... هم بالنتيجة غير قادرين على فرض مصالحهم الاقتصادية باسمهم، إمّا عبر البرلمان أو عبر جمعية ميثاق. إنَّهم غير قادرين على تمثيل أنفسهم، لا بد من تمثيلهم. لا بد أن يُمثَّلوا. وممثلهم يجب في الوقت نفسه أن يتجلى سيداً لهم، كسلطة عليهم"[165].

لكن المسألة التي بقيت معلقة في نص ماركس هذا فهي:

- هل الإشكالية في غياب وعيهم لأنفسهم؟

---

165 ماركس 18 برومير، فصل 7.

- أم الإشكالية هي في عدم تبلورهم الطبقي ومن ثم في لا ثوريتهم.
- أم كذلك في أن مرحلة تطور الرأسمالية حينها لم توفر مناخ تثويرهم.

وقد تكون هذه الإشكاليات أو بعضها لا تزال عالقة في الكثير من الطبقات والقوى الاجتماعية على الصعيد العالمي.

أما لينين فأكد أن لا بد للوعي أن يأتي من الخارج وأن ما يأتي عفوا هو الوعي النقابي للعمال، أي تمثيل مصالحهم أمام رأس المال. الوعي السياسي الطبقي يأتي من المثقفين لأنهم متعلمون ومطلعون وعلى مسافة من عملية الإنتاج المباشر بوسعهم فهم المجتمع البرجوازي ومجمل علاقاته الطبقية، لذا، طور لينين الكادر الحزبي لهذه المهمة كمحترفين ثوريين.

ورغم صحة طرح لينين هذا، إلا أنه لم يحل دون وجود تنافس بين العمال أنفسهم على العمل المأجور لصالح رأس المال سواء بكسر الإضرابات أو حتى عدم الانتماء للأطر النقابية وخاصة في العقود الأخيرة حيث يمكن لرأس المال تشغيل العمال في أماكن سكنهم ومن ثم تفكيك أماكن تجمعهم، وبالتالي تخفيف حاجتهم للنقابات أو شعورهم بعدم جدواها مصلحيا. ولكن، أليست هذه السياسات أو القرارات جزءاً من حرب الطبقات بهدوء؟

وقفت روزا لكسمبورغ بعكس لينين حيث رأت أنَّ هذا ممكنٌ للعمال من خلال التجربة الاجتماعية والنضال الطبقي لتشكيل الوعي الطبقي. ورأت حتى أن الهزائم تفيد بينما الاعتماد على المثقفين بدور أُبوَّة على البروليتاريا يقود إلى إضعافها وشلّ قدرتها على العمل وإلى السلبية.

وإذا كان تصور روزا لكسمبورغ هذا نصف رومانسي، حيث ركزت على أهمية التجربة والممارسة وحتى استخلاص الوعي النظري ومن ثم السياسي الطبقي من الميدان، وهذا صحيح، ولكنه ليس شرطا أنْ يكون عملياً، فإن لوكاتش كان رومانسيا بالكامل.

من جانبه، لوكاتش: 1923 ثم 1971، طور ما يمكن تسميته بميتافيزيق الوعي الطبقي حيث جادل بأن البروليتاريا كطبقة من أجل ذاتها هي موضوع التاريخ وتجسيد الحقيقة [شمشم لخ].

وهو ما رفضه اللينينيون والسوسيال ديمقراط باعتباره رومانسية ثورية في أحسن الأحوال. هذا مع أنَّ أطروحاته تتطابق مع أطروحات نظرية لينين من حيث فهمه للحزب.

فهو يرى بأن وعيا طبقيا كافيا وسياسيا لا بدَّ أنْ يحتوي في محتواه: "... المجتمع ككليانية محددة، نظام الإنتاج كمعطاة في التاريخ والتي نتيجة لها يقسم المجتمع إلى طبقات... وبربط أو نسب الوعي إلى مجمل المجتمع يصبح من الممكن الاستدلال أو الحدس بالأفكار أو المشاعر التي لدى الناس في مرحلة معينة إذا ما كانوا قادرين على تقدير تخمين كلّ منها هي والمصالح الناجمة عنها في تأثيرها على الفعل المباشر وعلى مجمل مبنى المجتمع. كأن نقول بأن من الممكن القول إنّه يمكن الاستدلال على الأفكار والمشاعر المناسبة لوضعهم الموضوعي... يتكون الوعي الطبقي في الحقيقة من التفاعل المناسب والرشيد المنسوب إلى نموذج وضع محدّد في عملية الإنتاج. وهذا الوعي بناء على ذلك لا هو مقدار ولا معدل ما تم التفكير به أو الشعور به من قبل أفراد يشكلون طبقة. بل إنَّ الأفعال الهامة تاريخيا من الطبقة ككل تحدد في التحليل الأخير بهذا الوعي وليس بتفكير الفرد -وهذه الأفعال يمكن فهمها فقط بالعودة إلى ذلك الوعي" [لهشم لخ].

.166 Turner Brian 1971n. S Sociological founders and precursors: The Theories of religion of Emile Durkheim, Fustle de Coulanges and Ibn Khaldun, Religion: a Jpurnal of religion and religiond, vol, 1,1971 pp. 32-48

167 Turner Brian,1971 n. S Sociological founders and precursors: The Theories of religion of Emile Durkheim, Fustle de Coulanges and Ibn Khaldun, Religion: a Jpurnal of religion and religiond, vol, 1, 1971 pp. 32-48

إنَّ الطبقة التي يتشكل وعيها على هذا النحو لا تعرف إلا "كذات منسوبة تاريخيا". إنَّ الطبقة الموجودة امبريقيا يمكن فقط وبشكل ناجح أنْ تعمل إذا ما أصبحت واعية لنفسها بالشكل المطروح في هذا التعريف أو بلغة هيجل تحويل نفسها من "طبقة في ذاتها" إلى "طبقة لذاتها".

مشكلة لوكاش أنَّ هذا يسمح لنخبة سياسية تملك ذلك الوعي المنسوب وتتحكم أو تصبح أبًا للبروليتاريا. هذا إذا لم تعِ البروليتاريا ذاتيا. وهنا يمكن التقاط الأبوة الثقافوية في تحليل لوكاتش أو أيلولة تحليله إلى هذا المستوى. وعليه، فإذا كان همه التهرب من سيطرة الحزب على الطبقة، فإنه يعود بالنخبة لسيطرة جديدة ونخبوية أي أضيق من حزبية.

هنا أعتقد أنَّ لوكاتش لا يتطابق مع لينين بل يقف في برزخ وسطي. فالطبقة لا شك يتطور وعيها بالتجربة كما تقول روزا، ولكن تجربة التاريخ تبين أنَّ هذا الوعي الفائض غير منظم كما لاحظنا مؤخراً في انتفاضتي المصريين 2011 و 2013، بمعنى أنَّ وجود الحزب أمر ضرورة قطعية. لقد أوضحت تجربة الانتفاضات العربية لمن كان لا يزال متردداً، أن من يدعو لغياب الحزبية إنما يدعو لتأبيد الاستبداد. بل يدعو لمغادرة وجود الطبقات.

ينقلنا هذا التفكير أو يفتح على مسألة هامة، هي الفارق بين التفكير والتقييم والحكم نظرياً تجريدياً وبين واقع يضجّ برفض أية قولبة نظرية بحتة. لا يدعو هذا الحديث إلى رفض التأمل الحي (مقولة لينين)، ولكنه لا بدّ أن يصل إلى الاحتبار بالتطبيق.

على ضوء طرد كورش من الحزب قام لوكاتش باستنكار كتابه حيث زعم أنه إذا ما طرد من الحزب لن يتمكن من مواصلة النضال ضد الفاشية، باعتبار أنَّ هذه تذكرة دخول للعمل ضد الفاشية. لقد استنكر وعمل ضد كتابه، وخلال ثلاثين سنة من عرضه "للستالينية" كان متناقضا مع مشاعره وعمله المدرسي العميق، لذا،

عمل وزير ثقافة في حكومة إمري ناجي 1956 التي بقيت قليلا. ونظرا لسمعته كانت عقوبته بسيطة□شملخ.

وهنا لا بد أن نسجل على لوكاتش انتهازية سياسية ثقافية مفرطة بمعنى أنه تواطَأ ضد وعيه وقناعته. وهذه حالة كثيرا ما يتورط فيها المثقفين قديما وحديثاً.

في موقفه من الحزب يراوح لوكاتش بين الحزب وبين الطبقة، أي لا يحسم، وفي هذا المستوى يقترب لوكاتش من ماكس فيبر، وإن كانا يفترقان في النتيجة. فبينما ينتهي فيبر للوقوف إلى جانب الدولة وعلى رأسها الفرد الكاريزمي والجهاز البيروقراطي، أي مع الطبقة البرجوازية وإن بتغليف، وهذا يعيد إلى الذهن التشخيص النظري للتشكيلات القديمة التي وُصفت بـ نمط الإنتاج الآسيوي، بالمقابل، فإن لوكاتش يقلل من دور الحزب، ويختار الطبقة مسرحا لخطابه. من هنا هو طبقي وليس دولاني، وقد يكون وراء ذلك اعتراضه على توجهات البيروقراطية في الاتحاد السوفييتي. لذا يجادل لوكاتش أن بوسع البروليتاريا تحصيل وعي واقعها الحقيقي، أي دون الحاجة أن يقوم الحزب بذلك.

عالج لوكاتش دور التمدية والاغتراب في تشكيل الوعي. وقد يكون هذا وراء توجهه للطبقة لأن التمدية والاغتراب ماركسياً ليسا مسألة فردية تُسحب على الطبقة والمجتمع كما هو حال المرض النفسي من وجهة نظر فرويد أو إلى حد ما الأنومي لدى دوركهايم.

"التمدية هي ... الحقيقة الضرورية والمباشرة لكل شخص يعيش في المجتمع الرأسمالي. يمكن تجاوزها فقط بجهود ثابتة ومتواصلة لتحطيم بنية الوجود المداة

168 هناك في التاريخ تشابهات في النتائج وإن لم تكن في المقدمات والأسباب. فالولايات المتحدة والكيان الصهيوني رغم متاجرتهما باللاسامية وحربهما بلا هوادة ضد النازية إلا أن هذا لم يمس الفيلسوف النازي مارتن هيدجر!

بربطها جيدا بالتناقضات التي تعلن عن نفسها للتطور الكلي، وبوعيها لهذه التناقضات للتطور الكلي"[169]

البروليتاريا كسلعة تجسد كامل عملية التمدية التشييئي ولكن لأنها موضوعا تقودها وضعيتها الطبقية إلى الوعي. إنَّ الوعي الذاتي للموضوع، هو الذي يمكنها من تجاوز الطبيعة الصنمية للرأسمالية.

هنا يضعنا لوكاتش في موقف حرج. فانتقاص قدرة البروليتاريا أو القول بتقصيرها عن إنجاز الوعي الطبقي الجذري المتوجب تحصليه لأجل الثورة يضعها في موقع نخبوي ثقافوي أو موقع الانحياز غير المباشر للبرجوازية التي تعي كطبقة دورها ومصالحها، فكيف تُؤخذ/تُسلب من البروليتاريا تلك المقدرة؟ على هذه الأرضية يبرر لوكاتش لنفسه، أو هكذا نعتقد، زعمه بأن البروليتاريا قادرة على توليد وعيها وإنتاجه كما تُنتج السلع التي تُغرَّب عنها، أو ربما لأنها تغرب عن تلك المنتجات، فإن هذا يشكل تحدياً لوعيها مما يبلوره.

هذا التقليل من دور الحزب، والركون إلى توليد الوعي الذاتي للطبقة العاملة توليدا ذاتياً يضعها في صف الثقافوية المبتعدة عن المادية التاريخية للماركسية الركون إلى الثقافة للتغيير الثوري وليس إلى العوامل المادية التي تولد ثقافة الثورة ومن ثم دور الحزب في هذا. ومن هنا يكون لوكاتش قد قدم أرضية لمدرسة فرانكفورت لاحقاً. ركز لوكاتش على البنية الفوقية الثقافة الأفكار في الصراع الطبقي. عام 1923 في كتابه التاريخ والصراع الطبقي ركز على أهمية الثقافة الثورية بما هي العامل الحاسم الضروري لثورة ناجحة وهذا كان رفضا حادا للحتمية الاقتصادية (كما يسميها الثقافويون) في الاستراتيجية البلشفية.

يردنا هذا، بمستوى محدود، إلى غرامشي، إذا كان للطبقة العاملة أنْ تشكل سيطرة ما، أنْ تكون طبقة مسيطرة فإنَّ عليها أنْ تقيم ثقافة تطلب دعم الجماعات

169 Lukacs G. 1971, History of Class Consciousness, London: Marlin Press. P. 197.

الأخرى، بالمنظور العالمي. وهكذا الماركسية ليست إيديولوجية طبقة، ولكنها تعبيرٌ عن الميول البنيوية المتأصلة للتاريخ.

بعد أن ذهبنا بعيدا عن الفلاحين نختم هذا الموضوع بوضع الفلاحين في حقبة العولمة وخاصة تحول مئات الملايين منهم إلى عمال يتحلقون حول المدن بحثًا عن عمل مأجور ويشكلون جيش عمل احتياطي ينافس بعضه بعضاً.

يصف انتان سيواندي وضع الفلاحين في ظلّ الرأسمالية الاحتكارية حيث تم إلحاقهم بالشركات الاحتكارية ممّا يسلبهم مجدداً الدور الثوري بل حتى وضعية المنتج المستقل التقليدية:

"... إن تسمية لا بد منها للحقبة الجديدة للرأسمالية الاحتكارية. والصفة "معممة" تحدد ما هو جديدٌ: فالاحتكارات من الآن فصاعداً هي في موضع يمنحها القدرة على تقليص جميع (أو تقريبا جميع) النشاطات الاقتصادية إلى وضعية التعاقد من الباطن. يقدم مثال الزراعة الأسرية في المراكز الرأسمالية المثال الأفضل على هذا. هؤلاء المزارعون موجهون من الأعلى من قبل الاحتكارات التي تقدم لهم المدخلات والتمويل ومن الأدنى من قبل سلاسل التسويق إلى درجة أن بنى الأسعار التي تُفرض عليهم تمسح الدخل المتأتي من عملهم. لذا، فإن بقاء المزارعين مرده إلى الدعم العام الذي يُؤخذ من دافعي الضرائب. وهذا السلخ هو من صلب ربح الاحتكارات! وكما لوحظ إثر انهيار المصارف، فإنَّ المبدأ الجديد للإدارة الاقتصادية مُلخصا في تعبير: "السوق والمنافسة المفتوحة" وفي "إن حقيقة الأسعار تكشفها الأسواق" -وكل هذا مثابة خداع".

وإذا كان وضع الفلاحين قد وصل حالة الاعتصار بين الشركات الاحتكارية والسوق، فليس وضع العمال وخاصة الفلاحين المتحولين إلى جيش عمل احتياطي بأفضل من وضعهم كفلاحين:

"... ولكن، فإن سببا مركزيا وراء خلق جيش العمل الاحتياطي هو حصول عملية تجريد قسم كبير من فلاحي المحيط المعولم من فلاحيتهم بسبب المشاريع الزراعية.

إن طرد الفلاحين قسرا من الأرض قد نتج عنه نمو سكان العشوائيات المديني. إن خلق جيش العمل الاحتياطي المعولم هو استراتيجية ليست فقط لزيادة الأرباح، بل هي تخدم كمدخل لفرق -تسد، للعمال على صعيد عالمي. ففي حين أن المنافسة بين الشركات الكبرى محصورة في منافسة احتكارات محدودة العدد، فإن المنافسة بين العمال في العالم – وخاصة أولئك الذين في عالم الجنوب -تزداد بشكل هائل. وبكلام آخر، فإن العمال يحفر بعضهم لبعض. إن استراتيجية فرق -تسد تزيد فوائض العمل اليائس، متأكدة من نمو ثابت في تجنيد عمال لصالح جيش العمل الاحتياطي الذي "صار أقل عنادا بسبب عدم وجود تشغيل واستمرار تهديد البطالة"لح لهلخ

وهكذا، فإنه بالتوازي مع إحكام الاحتكارات سيطرتها على الاقتصاد العالمي، يجري تفكّكٌ وتفكيكٌ للفلاحين حيث يتحولون إلى عمال عاطلين وينخرطون بالتالي في التنافس الداخلي بين العمال في خدمة الاحتكارات بحثًا عن عمل حتى قبل المساومة أو القدرة على المساومة على الأجور! وهكذا، تذوي المنافسة بين الرأسماليين في مرحلة تعميق الاحتكار وتتجذّر بين العمال مما يضعف أكثر الحركة العمالية سواء مطلبيا أو ثورياً.

الصراع الطبقي

أشار البيان الشيوعي إلى أنَّ التاريخ هو صراع الطبقات. وكان إنجلز قد استدرك لاحقاً بأن التقسيم الطبقي لم يكن موجودًا في المشاعيات.

---

170 **Behind the Veil of Globalization**
by Intan Suwandi in Montly Review, 2015, Volume 67, Issue 03 (July) /August 2015. 72 ملاحظة
See Milberg and Winkler, Outsourcing Economics, 12; Foster and McChesney, The Great Crisis, 127.
Foster and McChesney, The Great Crisis, 114–15.

بدوره جادل كاوتسكي 1927 بأن بعضاً من الصراع الطبقي المذكور في البيان الشيوعي هو بين جماعات، وهذا يتطابق مع تحفظات ماركس وإنجلز في نفس المرجع بأن جميع المجتمعات ما قبل الرأسمالية تتصف بتسلسل متنوع Manifold Gradation من المراتب الاجتماعية. ولكن ربما كان طرح كاوتسكي هو تأسيس لرؤى أخرى انتهت إلى عدم الإقرار بالبنى الطبقية لصالح الجماعات كما سنرى لاحقاً.

هناك عدم اتفاق بين الماركسيين على أهمية الصراع الطبقي في المجتمع الإقطاعي بمعنى أنَّ هناك ثورات فلاحية في تلكم التشكيلات، ورأى البعض وجوب الانتباه إلى تعقيدات الانقسام والانتماء الطبقيين.

بل أشار ماركس وإنجلز إلى أنَّ الطبقات الرئيسية هي كذلك متفارقة داخلياً، وبأن الوعي الطبقي غالبا متبلورٌ، والصراع الطبقي غالبا حادٌّ في المجتمعات الرأسمالية التي تشكل في هذه المستويات التفاقم الأعلى في التطور التاريخي لأشكال الانقسام الطبقي في المجتمع.

وهكذا، يصبح سؤال التاريخ هاما ومفيدا حين نعرضه أو نتساءل به اليوم ما يدور في المجتمعات الحالية بمعنى هل يشتد الصراع الطبقي اليوم؟ ما هي العوامل التي تشدده تخفيه تعيقه قصدا...الخ، وكيف يمكننا التقاطه أو التقاط الوجه الحقيقي لما يحصل؟

لا وصفات جاهزة بالطبع، فمن أراد دخول الاشتباك عليه أن يبدع سلاحه أو على الأقل إتقان استخدام السلاح المتوفر إنَّه مثل حرب الغوار والتسلح من العدو.

كتب برنستين 1899، وهو من الاتجاه التحريفي المبكر أنّه في تلك الفترة لم يشتد التقاطب الطبقي. وذلك برأيه بسبب تضخم الطبقة الوسطى وتحسن مستوى المعيشة وزيادة تعقيد المسألة الطبقية. بمعنى أن دور الطبقة الوسطى بالمفهوم

الماركسي هو تبريد الصراع الطبقي، بينما بمفهوم البرجوازية هو كونها رافعة السوق.

يذكر فوستر 1974 سبباً آخر لتبريد الصراع الطبقي بأنّه في الربع الثاني من القرن العشرين تدهور الوعي الثوري الطبقي للطبقة العاملة وذلك بسبب اللبرلة حيث الانتخابات ونمو أحزاب للجميع وليس لكل طبقة على حدة، والاعتراف التشريعي بالنقابات العمالية ما جعل بالإمكان إعادة تثبيت سلطة الرأسمالية.

وأعتقد أن وصف هذه الحالة بالإصلاحات هي تسمية مخففة بمعنى أنها هجوم مضاد من قبل الرأسمالية.

بناء على طبيعة تطور الولايات المتحدة كمستوطنة بيضاء جرى نقل الجهاز الديمغرافي والتقني إليها على يد المستوطنين الأوروبيين. كانت أمريكا حالة خاصة في نقض الصراع الطبقي أوصل ميلز 1960 للقول أنه ميتافيزيكا. أمّا ماركوزة فوصل 1964 إلى جدال مشابه حيث رأى اندماج أو استيعاب الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي المتقدم مما قاد برأيه إلى خصائها الثوري.

يقودنا هذا للسؤال: ما حصل في الدول الاشتراكية هل كان لتبلور طبقات جديدة؟ أم هو فيض اجتماعي أم تأثير خارجي. أي هل كان صراعا طبقياً بالمعكوس؟ ...

ثم ماذا عن الحركات عابرة الطبقات النسوية والقومية والدينية. والبيئية والضد نووية والثقافوية وما بعد الحداثة والماقبل الحداثة أي الطائفية والمذهبية. هل نفت الصراع الطبقي، أم شكلت فترة استرخاء ما في هذا المستوى، بمعنى أنها لم تحل الإشكاليات التي وُجدت من أجلها بل جرى استخدامها لنفي الصراع الطبقي. مع هذا التمييع للصراع بل حتى للتناقض الطبقي يندرج طرح بولنتزاس عن التحالف بين جماعات اجتماعية متعددة تسيطر على الاقتصاد والحياة الاجتماعية والجماعات المستثناة والمقودة.

يظل السؤال في النهاية أنَّ هناك من يتحكم ويدافع عن سلطته وهناك من يرفض ذلك؟ وبناء على مصالح لكل منهما، هل هذا صراع طبقي بوتائر هادئة أم محاولات إصلاح؟ وهل محاولات الإصلاح هي خارج التناقض الطبقي؟ هل هو تشكيك في الانسجام؟

ألا يظل في النهاية هناك محكومون وفقراء وقيد الاستغلال؟ وعليه، ما الآلية للتحريك؟

على حواف المسالة الطبقية... تمهيداً لماركس

لم يناقش مونتسكيو الطبقات، ولا حتى المراتبية الاجتماعية بل المجتمع ككل. اعتبر المجتمع كلا عضويا بلا تناقضات محتملة. لم تكن لديه نظرية في التحول والانتقال والتغير البنيوي مما يبقيه في نطاق الباحثين عن التوازن والاستقرار وهو توجه وإن كان منطلقه إنسانياً مسالماً يحلم بالسلم الاجتماعي، لكنه يصب في التحليل الأخير لصالح الطبقة الحاكمة وبهذا هو منحازٌ. ومشكلة الانحياز هنا ليست في حدود المسألة النظرية، بل أساساً في عدم رؤية أو تغطية الواقع. فما من مجتمع منسجم هكذا في الأرض، هناك حكام ومحكومون وهناك استغلال وهناك فقر وهناك امتيازات ...الخ. وهنا لا يعود الأمر أن نسمي ما وراء ذلك طبقات أم فئات أم شيئاً ما، بل المهم أن هناك شيئاً ما لا إنسانياً. وحيث هو لا إنساني تتجه إن كنت إنساناً إلى رفضه وتغييره حتى وإن كنت من جلدة المتسلطين في الاقتصاد والسياسية.

في علم الاقتصاد، كان آدم سميث من المهدين لإبداع ماركس في المسالة المحورية مجتمعيا وهي الطبقات وصراع الطبقات. اعتبر سميث أنَّ تطور المجتمع التجاري أفرز ثلاث بنى طبقية تنقسم إلى ثلاث طبقات: ملاك الأرض والرأسماليين والعمال. وإنَّ هذه مشتركة بين المجتمعات المتحضرة (لننتبه هنا إلى "المجتمعات المتحضرة"، لأنه افترض أو قرر أن أخريات متخلفة أو متوحشة). هذه المجموعات الثلاث تحصل على دخلها من الريع ومن الموجودات ومن الأجور. وتشكل الأجرة

أساس التفارقات الطبقية، "المصدر الطبيعي للتأثير والسلطة". مرتبطة بقوة بكل من التغير الاجتماعي وتتغلغل في كل مسامات المجتمع.

يمكننا اعتبار سميث هنا مرحلة متقدمة على مونتسكيو، أي بين مونتسكيو وماركس. وقد يُعزى تقدمه هذا إلى صنعته، أي الاقتصاد السياسي، لأنه حتى في محتواه وخطابه البرجوازي ودورانه في أفق تقديس الملكية الخاصة، لكنه حين يناقشها لا بد أن يرى التفارقات المتسببة عنها، أي ملاكاً برجوازيّين وعمالاً مأجورين، وملاك أرض يعيشون من الريع. بكلام آخر، هو لا يستطيع قراءة المجتمع كلوحة واحدة منسجمة، لسبب واضح، لأنه ليس هكذا.

بوسع من تكون صنعته الحقوق والقانون أن يضع نصوصاً تقوم على المساواة بين الناس. ولكن أين؟ في النص اللغوي. ولكن في التطبيق لا يمكن حصول تلك المساواة لأنَّ أساس المبنى الاجتماعي ليس متساوياً. فمالك المصنع ليس كالعامل المأجور، والمزارع ليس كمالك الأرض. وعليه، حتى في حالة حصول جريمة متشابهة من فرد من الطبقتين لا تكون العقوبة واحدة. فلو افترضنا عدالة القضاء، وكان الحكم بغرامة مالية ضخمة أو السجن، سيذهب الفقير إلى السجن وستتعرض أسرته لفقر أعمق قد يحول أحد أو مختلف الأبناء إلى لص، أو الزوجة للبغاء أو التسول... الخ لخ لخ.

لذا كثيرا ما يكون السؤال ليس في النص القانوني بل في تطبيقه وفي تمثله، والأهم في العودة إلى جذور وضعه.

أما إذا رفعنا التفكير والنقاش إلى وضعه عبر المفهوم الماركسي للبنية الفوقية فلن يكون القانون بريئاً منذ لحظة وضعه، لأن القانون جزء من البنية الفوقية التي تُصاغ

171 يوم 21 نيسان عام 1963، وكنت طالباً في التوجيهية اعتقلت بعد إصابتي برصاصة في ساقي اليمنى أثناء تظاهرة شعبية تأييدا للوحدة المصرية السورية العراقية، وفي يوم المحكمة، تم تخيير المعتقلين إما دفع غرامة أو قضاء فترة محكومية في السجن. دفع عني والدي، ودفع الحزبيون عن عناصر أحزابهم، فقط عاملان أُخذا للسجن لأنهما لا يملكان المال ولم يدفع عنهما أحدٌ. كانت تلك لحظة شرحت لي المسألة الطبقية باكراً.

طبقاً لمقتضيات وشروط البنية التحتية والتي ليست مسألة مادية عمياء، بل هي الناس الذين وراء البنية التحتية.

قد يكون جميلاً ومفيداً أن نذكر هنا ما كتبه ناظم حكمت:

"إن الذين يملكون الصوف لا ينسجون الصوف للذين لا يملكون".

يرى بوتمور (1983) أن سميث مثل فيرجسون وميلر لم يطبق المفهوم الطبقي ولكن المسألة الطبقية تمفصلت في بحثه هو وميلر خاصة أي أنهما حدسا بها مجرد حدس. بدوره رأى ميلر أنَّ التطور الاجتماعي بالضرورة يولد عدم مساواة اجتماعية تغرس في المجتمع تعاقبات لا معيق لها. إنَّ تفسيراً اقتصادياً للتاريخ أمرٌ مفترضٌ.

يزعم ميلر "... أنَّ توزيع الملكية بين أيّ شعب هو الظرف أو المبدأ الأساس الذي ساهم في وضعهم ضمن حكومة مدنية، تحدد شكل دستورهم السياسي. إنَّ الفقير هو تابعٌ طبيعيٌّ للغني، لأنهم أي الفقراء يحصلون على كفايتهم منه، وطبقا للفوارق الصدفية للثراء وملكيته من أفراد فإن تبعية مراتب تظهر تدريجيا ودرجات من القوة يفترض تواجدها دون معارضة من أشخاص محدّدين" بر لهلخ .

ويرى أنّه في المجتمعات ما قبل الصناعية يتخذ التراتب الاجتماعي أو يعتمد على الأداء، أي الصيد، وصيد السمك، ويتحدّد وضع الشخص في الجماعة الجماعية عبر القوة والعسكرة والمهارة كأسس للسلطة.

لكن الزراعة والتوطن في المكان وملكية وسائل البقاء التي تراكمت في أيدي خاصة كما ظهرت تفارقات دائمة في المراتب. وهذا جعل السلطة دائمة وممأسسة.

وإذا كان سميث وميلر قد لامسا المسألة الطبقية، مع أنهما بقيا في إطار الولاء لثقافتهما وربما وضعهما الطبقي، فإن سان سيمون قد انتقل إلى ملامسة مستوى ما، أو درجة ما من الاشتراكية. لكن رؤيته الاشتراكية هذه بقيت محكومة بفهمه

---

172 Millar in Lehman 1960

Lehman W. ed 1960, John Millar of Glsgow, (Glasgow: Glasgow University Press.

المختلط والمشوه للطبقات، فلا وصل إلى العمق الاشتراكي المادي ولا إلى الجذرية الطبقية.

يُعرِّف سان سيمون المجتمع الصحي المعافى بأنه ذلك المجتمع الذي مختلف أجزائه تعيش في وضعية وظيفية منسجمة مع الكل. وهذا حلم جميل بالسلام الاجتماعي الذي يمكن أن نراه في تحليل نظري. لكنه حين يتمّ قياسه على الواقع تفتق كثوب صبي يلبسه عملاقٌ فلا يعود الثوب ثوباً ولا يكتسي جسد العملاق فعلاً.

ويقول سان سيمون، "بأن المجتمع الصحي يتطابق مع أو يوصف بالإنتاج ودور الطبقات الاجتماعية المنتجة".

إلى هنا كما نلاحظ، هو يهدس بمسألة هامة هي الإنتاج وهي التي تشكل المحور الرئيس في النظرية الماركسية في الحياة أولاً وفي قراءة الواقع بشدة ووضوح بمعنى أن الإنسانية في وضعها الصحيح هي التي تحفظ الإنتاج لمن يُنتجه. سان سيمون لم يصل إلى هنا.

بل يرى، بأن المجتمع الصناعي مختلف عن كل التنظيمات الاجتماعية السابقة فهو لا يرتكز على بنية سلطة مركزية بل بالأحرى يبنى حول مؤسسات المجتمع المدني. لم يدعُ لإلغاء المؤسسات السياسية بل إلى أنَّ صنع القرار يجب وباطراد أنْ يؤول للمؤسسات المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا. المجتمع الصناعي يخلق شركاء وليس خاضعين وتعاوناً بين العمال وملاك الثروة. إنَّ مبادئ الإنتاج الحر تخلق تضامناً أخلاقياً".

هنا دهشة سان سيمون بالعلم والتكنولوجيا والإنتاج، وهي دهشة تُغيِّب الإنسان، رغم مثالية سيمون بل ربما بسبب مثاليته رأى بأن الناس في المجتمع الصناعي شركاء، وبأن العمال وملاك الثروة متعاونين. ولم ينتبه إلى درجة بل طبيعة "الشراكة" بين العمال والملاك، أو حتى إن كان يمكن وصف علاقتهما بأنها شراكة؟ وهل ما يجمعهم هو التعاون الطوعي القائم على المساواة، أم أن ما يجمعهم هو اضطرار العامل لبيع قوة عمله للرأسمالي، وهو البيع الذي يسمى حرية التعاقد.

واضح بأنه لم يكن لسان سيمون أن يلتقط هذه العلاقة القسرية على العامل لصالح الرأسمالي. كان الأمر بحاجة للجرأة الذهنية والذهاب إلى العمق النقدي لدى ماركس كي يشرِّح المجتمع الرأسمالي ليبرز إلى أي حدّ هنا عبودية للعامل. وهي عبودية خطرة جدا لأنها مغلفة بعبارة العمال الأحرار، أي حرية بيع قوة العمل، وهي قوة الجسد هي ما في الجسد أو الذهن من طاقة. وهذا ما أوصل ماركس إلى استنتاج الاغتراب والاستلاب ومن ثم الهيمنة.

يصل سان سيمون إلى نتيجة جميلة ولكن بشكل طوباوي أي دون أنْ يقدم طريقاً عملياً لها فيقول:

"المجتمع يمكن أن يصبح ورشة كبرى تنتظم لإنتاج السلع وتتحول السلطة من سلطة على الأشخاص إلى سلطة على الأشياء".

لم يقل لنا كيف يمكن لمن يمسكون السلطة أن يتخلوا عنها للجميع فيتركوا السلطة بتمفصلاتها المتعددة من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى السلطة كقوة سياسية إلى ثقافية إلى قانونية...الخ. من هنا تظهر نزعته الإصلاحية التي لا تترجم إلى واقع.

لعل ماركس قد استقى مسألة حلول إدارة الأشياء محل إدارة الأشخاص من سان سيمون، ولكن ماركس وضع المسألة قيد الواقع العملي، بمعنى أن وصول هذا الهدف الإنساني الراقي هو مسألة كفاحية قوامها الصراع الطبقي، بمعنى أنَّ ماركس قدم الآليات العملية للوصول إلى إلغاء الملكية الخاصة. فالخلاف بين ماركس وسان سيمون كامن ليس فقط في الحل المقترح أو الحلم بالمآل النهائي، بل أن الحل المقترح قائم على فهم دقيق للواقع وهو الذي ولد الطريق الطبيعي إلى إدارة الأشياء.

يتقاطع سان سيمون مع سميث فيما يخص الوقوف لصالح الطبقة الطالعة أو الصاعدة أي البرجوازية الصناعية بما هي في حينها الطبقة التقدمية في التاريخ. سميث

من مدخل الاقتصاد السياسي بمعنى أنَّ الصناعة هي مركز الإنتاج، وسان سيمون من مدخل تقدير التكنولوجيا. لذا يُنظر إلى سان سيمون كمنظر الطبقة الصناعية حيث رأى أن الصراع هو بينها وبين طبقة الإقطاع.

قاده ميله إلى التكنولوجيا إلى الاقتناع بأن الثورة الفرنسية لم تهدم كليا بقايا سلطة الإقطاع لأن ما يقوم بذلك هي الصناعة التي تستغرق مختلف أشكال العمل المفيد النظري والعملي، الذهني والعضلي. هذا وحده بوسعه إنتاج قيم تجمع المجتمع الحديث ببعضه. العمل الإداري يحلّ محلّ العمل الإقطاعي العسكري .

لكنه نظر إلى المجتمع الحديث نظرة طوباوية خالية من الأبعاد الطبقية معتقدا أنه كمجتمع صناعي سيكون عادلاً، أو ربما أُخذ بأن العمال في المجتمع الصناعي يتقاضون أجوراً، وبأن هذا كلّ ما يحق لهم، مما يقربه من فهم آدم سميث للعلاقة بين العامل وصاحب العمل.

قد يتقاطع الاثنان في أنَّ سميث اعتقد بأن هناك يدا خفية تعيد للاقتصاد توازنه، أي السوق، التي تعمل على انسجام أصحاب المصالح المختلفة، وتخرجه من أزماته، وهو اعتقاد أساسه تقديس الملكية الخاصة وعدم المساس بها مما قاد إلى هروب غيبي، أما سان سيمون فرأى أن العدالة تأتي طوعًا ومن مدخل تخلي البرجوازيين عن ما يملكون!

لذا، رفض سان سيمون نظرة اقتصاديي الاقتصاد السياسي بأنَّ السوق تعمل على انسجام المصالح المختلفة وحتى المتصارعة في وحدة اجتماعية وأخلاقية. وبالطبع فكلاهما قرأ السوق بعيدا عن الناس!

فالتماسك الاجتماعي لا يتحقق عبر العمل الحر لقوى اقتصادية بحتة. يحتاج المجتمع الصناعي إلى مركز أخلاقي قوي والذي يصفه سان سيمون بكتابه المسيحية الجديدة 1825 كدين علماني يعارض الايجو الفلسفية الفردانية، ويعمل عبر الرهبنة والفن والعلماء وقادة الصناعة الذين مصالحهم تتطابق مع مصالح الجماهير. ما الفارق بين أين ينتهي كلاهما؟ يتفق سان سيمون مع ماركس بأن الناس هي التي تغير وليس

السوق أي يدها الخفية، لكن طوباويته نسبت التغيير للأخلاق! أما ماركس فرآه في الصراع الطبقي.

سان سيمون قاده إعجابه بالصناعة إلى جانب فقره للرؤية الطبقية، قاده إلى عدم إعطاء الشعب فرصة اختيار القيادة، حيث قلّدها هو للنخبة في تمييز لها على الشعب نفسه. ولذا قسّم الناس تعسفيًّا إلى منتجين ومستهلكين، وإلى عاملين وكسالى. ورأى أنَّ ملاك الصناعة والمستثمرين والبنكيين منتجون وأنَّ العسكر والنبلاء والمحامين الذين يعيشون على الربح كسالى.

قد نجد أمراً كهذا لدى سميث الذي فرق بشكل عنصري بين الإيرلنديين والسوتش حيث رأى أن الإيرلنديين كسالى ولا يحبون العمل! وهو ما نراه اليوم في الولايات المتحدة تجاه ذوي الأصول الإفريقية، بل حتى ما صرح به كثيرا جورج دبليو بوش بأن العرب يحسدون الأمريكيين حياتهم وهو كثيراً ما كرّره الصحفي الصهيوني ثوماس فريدمان تر لهلخ.

سان سيمون هو من الاشتراكيين الطوباويين الذين وصفهم إنجلز هو ومثيلاه روبرت أوين وتشارلز فوريه بالطوباويين لأنَّ اشتراكيتهم ليست عملية، أفتت بتغيير المجتمع دون الربط بين التنظيم الاقتصادي والنظام السياسي الاجتماعي، يريدون اشتراكية تقوم على تغير الطبيعة الإنسانية، من مدخل أقرب إلى سان سيمون أيضاً، وهي طبيعة مكتسبة من الواقع ولا تتغيّر دون تغيير الواقع نفسه. مع أن سان سيمون يذهب أبعد منهما لأنه يرى بأبعد منهما حيث نجد نواة التقاط مسألة الصراع الطبقي عنده في طرحه بأنَّ الصراع هو بين الإقطاع والرأسمال. لكنه الصراع بين الأقوياء وعلى السلطة وليس لتحرير الفقراء والمضطهَدين.

---

173 من أجل صيانة وعي الجيل العربي الناشئ تجدر الإشارة بأن نفس هذا الصحفي هو الذي أوحى للملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز بما تسمى المبادرة العربية لحلّ الصراع العربي الصهيوني والتي هي جوهريا الاعتراف العربي الجماعي بالكيان الصهيوني الإشكنازي ووأد حق العودة.

وبعيداً عن الطوباوية، ترى الماركسية بأن الرأسمالية تعتبر العامل مالكاً لموضوع قابل للبيع، أي لسلعة ما يجعل مبادلتها بغيرها أمراً طبيعياً، ولذا، يصبح نشاطه أو جهده ليس ملكه بل ملك من يستخدمه.

لذا كتب ماركس: "إنَّ الرأسمالية تعامل العامل كحصان حراثة لا يجب أنْ يحصل سوى على ما يمكنه من العمل. فالاقتصاد السياسي لا يتعامل معه في وقته الحرّ ككائن إنساني... لكنه ... يفهم العامل فقط كحيوان للحراثة، وحش، حاجاته محدودة فقط بحاجاته الجسدية الخ."[174]

هذا الدخول الحاد والدقيق طبقياً في العلاقات الاجتماعية القائمة على علاقات الإنتاج والقائمة بدورها على العمل والإنتاج بما هو جهد المنتجين، وما يترتب عليه من علاقات الإنتاج التي تسلبه أو تغتصبه، وخاصة الفائض منه، لصالح من يملكون. هذا الدخول الدقيق هو الذي ميز ماركس عن الاقتصاديين البرجوازيين وعلماء الاجتماع. لدى ماركس، فإن العملية الاقتصادية في مجتمع رأس المال خاصة هي عملية طبقية تقوم على التفارق والتناقض ومن ثم الصراع الطبقي بين من يعمل ولا يملك لكي يستعيد قيمة عمله ممن يملك ولا يعمل.

يجادل ماركس بأن الاقتصاد السياسي يغرِّب العامل، لأنه يفصل بين العامل وبين الإنتاج الذي هو مُنتجه بجهده. وعليه، فإن الاقتصاد السياسي البرجوازي ينكر إمكانية الخلق عند الإنسان، وتحديداً العامل هنا لأنه ينظر إليه ويتعاطى معه كحصان حراثة يتم استعباده دون أن يُعطى أي مناخ لحرية العمل والإبداع. العامل هنا مُطارَد بالتشغيل والاستغلال إلى حدّ الإرهاق مما يُبقيه بلا حياة روحية بلا وقت لها، لا يجد وقتاً لممارسة أو تطوير مواهبه الطبيعية في الرسم أو الغناء أو النحت أو المطالعة، لا يبقى له سوى بعض الوقت للهروب إلى الإنقاذ الإلهي. وهكذا يهرب وعيه من الأرض

---

174 Marx K, 1963, Economic and Philosophical Manuscripts (London: Lawrence & Wischart).
"(ماركس 1963 ص 132 من كتاب وود)

Alan Swingewood, A Short History of Sociological Thought, MACMILIAN, 1984.

إلى السماء فلا يرى أن قاتله في الأرض ومعركته معه. وهذا أخطر اغتراب. الإنسان هنا شيء، قوة مادية لا عاقلة ولا واعية. يقلل من إنسانية الذات ويغدو عقبة في طريق بناء جماعة إنسانية حقة.

قد يجيب البعض ردّا على هذا بأنَّ العامل في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في حال أفضل من حيث عدد ساعات العمل ومقدار الأجرة، والحريات السياسية...الخ.

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين:

الأول: إن هذه الحقوق التي تبدو امتيازات هي صحيحة، ولكنها أتت بنضالات عمالية دعونا نسمِّها بناء على قول ماركس نضال العامل كالإنسان للتخلص من حالة ومحاولة تحويله إلى حصان. وهذا مستوى من الصراع الطبقي، صراع في الأساسيات أي تجاوز دور الحيوان! أليس هذا عجيباً؟

ومع ذلك، لا يعدم الرأسمالي بل الرأسمالية اختلاق الكثير من الردود، ومنها:

- حين الأزمة الاقتصادية يلجأ إلى الدين للنصح بعدم تشغيل المرأة لأنها امرأة ولأن الأفضل لها أن تعتني بالأطفال.
- أما حين يلجأ لتشغيل نساء ما أمكن فلأنهن بسبب الهزيمة التاريخية للمرأة يقبلن بأجور أقل، وربما يمكِّنَّ صاحب العمل أو المديرين الذين يديرون أعمالهم من استغلال "الجميلات" جنسياً.
- ويلجأ إلى العمل الجزئي نظراً لارتفاع نسبة البطالة.
- واليوم في الولايات المتحدة هناك ملايين المنازل العمالية تمت مصادرتها من قبل المصارف والشركات العقارية لأن المقترضين عجزوا عن دفع أقساط الرهونات.

إذا كانت كل هذه الفرص لرأس المال كي يستمر في امتصاص جهد العامل، فكيف يكون الحال إذا ما تمكنت التشكيلات المحيطية من وقف تدفق ثرواتها إلى المركز؟

والثاني: حتى لو لم تحصل الأزمة الاقتصادية المالية ولم يتمّ المساس بأجور العمال ولم يتم تطويل ساعات العمل، فالطبيعي إنسانياً أن ينتقل العامل من اعتبار الملكية الخاصة أمرًا مقدساً مُدركاً أن ما يملكه الرأسمالي هو جهده وبالتالي هو حقه. وهنا لا تعود النضالات لتقصير يوم العمل ولا حتى لنقد شدة ساعات الشغل (العضلية والذهنية) التي تحقق فائض قيمة نسبي هائلاً، بل يصبح النضال من أجل إلغاء النظام الرأسمالي نفسه.

يردنا هذا إلى نقاش لينين ولوكاتش وروزا وكثيرين، بمعنى كيف تعي الطبقة العاملة؟ هل تعي لوحدها أم تعي بدور مثقفي الحزب العمالي الشيوعي؟ وهذا يردنا أيضاً إلى اليوم حيث المعلومة ملقاة مجاناً على الرصيف، فهل هناك ما يعيق العامل عن وعي ما؟ هل الحزب الآن مجرد أستذة تبحث عن دور للسيطرة مع أنها ليست ضرورية؟ هل الحزب كرجل الدين الذي يعظ للحفاظ على وظيفته لا أكثر لأن الناس كلها متعلمة أو أكثرها أو كثيرين منها تفهم الدين؟ إذا قلنا نعم لا هناك حاجة للحزب، سوف يرد بعض الحاذقين والمتمكنين الذين لم يُخرق وعيهم باستدخال الهزيمة والهيمنة فيقولون: ولكن، ألا ترون حرب الإعلام الهائلة التي تحول العامل إلى عبدٍ للإعلام والمواطن إلى قاتل لنفسه وللناس، هذا الذي يضخ في رأسه ليل نهار ما يبعده عن التفكير في الاقتصاد والسياسة وعبوديته وخاصة مستواها الطبقي؟ أليس هناك التثقيف بالاستهلاك، والجنس والإدمان الكحولي، وعامل التقليد (نيركسه). إنَّ ما ينقل العامل من الاستهلاكية إلى الوعي بالاستهلاك (الاستهلاك الواعي)[175] هو الحزب هو اللقاء والحوار والعمل الجماعي. فثقافة رأس المال تزيد فردانية العامل في الغرب المتقدم سواء بامتلاكه المخترعات الجديدة التي تعزله عن الناس، أو بإشغاله في البحث عن الضروريات والرفاه مما يحول دون دخول رأسه أي وعي بحقوقه.

---

175 انظر عادل سمارة،
من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية، منشورات دار الأسوار/عكا 1988.
التنمية بالحماية الشعبية، منشورات الزهراء، 1990.

في الولايات المتحدة قسم التقدم الطبقة العاملة إلى ثلاثة أجزاء[176] إلخ:

- عمال الصناعات التقليدية (صناعات الثورة الصناعية).
- وعمال الخدمات المتجددة والمتسعة.
- وعمال الصناعات المعتمدة على أل Know-How الاقتصاد الجديد.

وهذا يضعف وعيهم وتضامنهم العمالي.

نعود الآن إلى ماركس بمعنى أنَّ مرتكزه أو همَّه في هذا المستوى هو دور الإنسان العامل كخالق للقيمة ومبدع لما يسمح له بالتغلب على أو تطويع جوانب من الطبيعة. إنه يبحث عن ذلك الإنسان الشامل الذي أدت قوة رأس المال كقوة خارجية إلى تقزيم منزلته الإنسانية. لذا، لا بد للإنسان من ثورة ترفعه من حالة الاغتراب المزدوجة التي تفصله بسبب الملكية الخاصة عن الآخرين، وعن الطبيعة، وذلك كي يتمكن من التوحد مجدداً مع الطبيعة والأشخاص الآخرين والمجتمع. وهذه حالة عمل وسلام إنساني بدل حالة اقتناص العمل والصراع الطبقي. وبين الحالتين مسافة وعي وتطور هائلة.

لذا يرى ماركس: "أنّه في المجتمع الشيوعي لا يعود هناك دور لتقسيم العمل الذي يوزع الأفراد في وظائف محددة الأدوار بل يسمح لهم بأن يصطادوا في الصباح، ويصطادوا السمك في ما بعد الظهر، ويرعوا القطيع في المساء، وينتقدوا بعد العشاء ... دون أن يصبحوا أبدا صيادين أو صائدي سمك أو رعاة أو ناقدين فقط".

هل يبدو هذا الحديث طوباوياً؟ وهل يبدو هذا الحديث كما لو أننا أنزلنا نعيم السماء إلى الأرض؟ بالطبع ليس طوباوياً، لأن الإنسان يستحق بما هو إنسان. وبما أنه هو الذي قهر جواباً من الطبيعة فتصالح معها ليكتشف أنها أمه، وأرضعته، فلماذا

176 See Adel Samara, Epidemic of Globalization: Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism, Palestine Research and Publishing Foundation, Glendale CA, 2001, Chapter One.

يكون لإنسان آخر أن يقطع عنه حليبها ونبيذها. يسعى الإنسان لما يحق له من أمهات ثلاث: الأرض والأم والحب.

استرجاع الطبقية

ترتب على الثورات في البلدان التي تحولت إلى الاشتراكية جدل طويل لم ينته بعد، وخاصة عن "تبلور البيروقراطية كنخبة تتحكم بالفائض ولا تملكه". ولعل هذا يردنا إلى النمط الآسيوي بأن طبقة الإدارة والعسكر كانت تحصل على نصيب كبير من فائض ريع الأرض ولا تملك الأرض نفسها. لكن هذا لم يمنع الثورات والتمردات. كما أن بيروقراطية الدول الاشتراكية في القرن العشرين هي أيضا لم تمنع الانفجارات الاجتماعية التي أسقطت هذه الأنظمة ولكن لم يُحسم بعد إن كانت ثورات مضادة أم لا؟ ردة إلى الرأسمالية المتوحشة أم لا؟ لم تنهض من بين هذه الدول سوى روسيا. ولعل نهوض روسيا في المستوى الاقتصادي، لا الاجتماعي، شبيه بنهوض ألمانيا بعد الحرب الإمبريالية الثانية، بمعنى أن القاعدة الصناعية لعبت دورا أساسيا في التمكين من النهوض. والشيء نفسه في حالة روسيا التي وفرت لها الاشتراكية تلك القاعدة. أي أنَّ من أقل محاسن التجربة الاشتراكية أنها وفرت لروسيا إمكانية النهوض بعكس فيما لو بقيت في طريق "التطور" الرأسمالي التدريجي الذي كان من الممكن احتجازه إمبريالياً.

ما هو الدرس المستفاد من استرجاع الطبقية؟ هل هو تاكيد وجودها ردا على من ينفي ذلك الوجود، ام إقرار بابديتها مع بقائها مكلبشة كما ترى الرأسمالية؟

ردَّ فيلاسوفيسكي تحول الطبقات في بولندا والاختفاء التدريجي للفوارق الطبقية إلى تضاؤل اهمية علاقة الافراد بوسائل الإنتاج وهذا مصحوب بنقص في فوارق ثانوية متعلقة بطبيعة العمل أو منسوبة إلى الموقع الاجتماعي كالدخل والتعليم وسهولة الوصول إلى السلع الثقافية. لكنه استثنى فكرة وجود الطبقة المهيمنة الجديدة وركز جدا على تحطم السيطرة الطبقية، وفي نفس الوقت اعترف ببقاء فوارق

الوضعيات أو الحالات حيث يفعل نظرا لتناقض المصالح بين مختلف الجماعات والمراتب.

لكن هذا يفتح على مسألتين أساسيتين، الأولى:

"هي هل كان هناك حقا تغير حقيقي في علاقات الأفراد بوسائل الإنتاج بمعنى عام وحقيقي، وسيطرة جماعية كلوية وليس شكلا جديدا من "الملكية الاقتصادية" و"الحيازة" أي (سيطرة فعالة وليس ملكية قانونية) من قبل مجموعة محددة تمارس السلطة من خلال الحزب وأجهزته. والثاني، فيما إذا كانت الصناعات في المجتمعات الاشتراكية هي فقط بين جماعات الوضعيات/ المنزلات أو فيما إذا كانت ذات سمة أوسع كما تشي الانتفاضات الاجتماعية في بولندا مؤخرا"[177]

طبعا صدر عمل بوتومور 1983 والتحولات في البلدان الاشتراكية المحققة على الأبواب مما يزيد ضرورة نقد أطروحة فيلاسوفيسكي، وكأنه كان بعيداً عن ما يعتمل في المجتمع. ولعل هذا الإيمان العميق أخطر من الشكّ في النظام، لأن الأول طمأنة بلا أرضية، بينما الشك يأخذ موقفاً نقديا أو حتى سلبيا ولكن بتوفر أرضية.

يذكرنا هذا بتحليلات الكثير من الشيوعيين القدامى الذين زاروا وعاشوا في الاتحاد السوفييتي السابق والذين عند بدء تفكك محيطه الأوروبي الشرقي، ركنوا إلى يقين بأنه لو تفكك كامل محيط الاتحاد السوفييتي، فإن الأخير عصيّ على التفكك. هذا مع العلم أنَّ تفكّكه كان بنفس السرعة وبخطورة أعظم. صحيح أن الاستهداف الإمبريالي والرجعي العربي النفطي السعودي خاصة لعب دورًا أساسيًا في هذا الدمار، ولكن، كذلك لم يكن ذلك الاطمئنان مستندا على أرضية قوية كما هو زعم اليقين. أي بمعنى أن الثورة المضادة قوية ولا يمكن الاستهانة بها لا سيما وأن هناك ثغرات في النظام. وهنا تقفز إلى الذهن الحالة السورية، فمع بداية الحراك أو الإرهاصات الشعبية العربية كان رأي الكثير حتى ممن ليسوا في صفّ النظام السوري بأن سوريا لن تتعرض لما حصل في تونس ومصر وذلك لأن الشارع السوري

177 Bottomore Tom, 1983 ed, A Dictionary of Marxist Thought, Black well Reference. P. 77.

يدرك إيجابيات النظام وطنيا وقوميا رغم مثالب النظام. لكن هذا لم يمنع تحالف الإمبريالية وأنظمة وقوى الدين السياسي من اختراق سوريا وزجها في الدفاع عن وجودها وها هي في السنة الخامسة من الدفاع حيث تخوض حرب الدفاع عن مجرد الوجود الأولي.

الطبقة جدل آخر، جدل مضاد

المدرسة الوظيفية والمسألة الطبقية:

يقف على رأس هذه المدرسة تالكوت بارسونز، والذي يعتبر نقيض الماركسية في العلوم السياسية أو علم الاجتماع السياسي البرجوازي الذي يجهد كثيرا ومتواصلاً لإنكار الصراع الطبقي والدعوة لـ "السلام الاجتماعي".

جادل ميلز[178] بأن النظام المعياري الذي يعرفه بارسونز كأساس لكل نظام اجتماعي فشل نهائيا في شرح حقيقة بسيطة وهي أنّه في مختلف المجتمعات فإنَّ أفرادًا يصوغون القرارات وآخرين يطيعونهم. فنظرية بارسونز تقترح افتراض بأن الأفراد يحكمون أنفسهم فعلياً عبر إجماع اجتماعي والذي بدوره يفرغ سلفا أيَّ اعتبار ربما يؤدي إلى تلاعب بالإجماع. وطبعا هذا استمرار، ولكنه فجٌّ، لأطروحة روسو. فإجماع بارسونز لا يستقيم عملياً أمام الاختبار إذا ما قرأناه على أرضية الهيمنة. وقد يكون الفرد في الولايات المتحدة هو الأكثر ضياعاً في هذا المستوى. إن عبارات من طراز Support the Troops في الولايات المتحدة لتؤكد كخوس جماهيري إلى أيّة درجة وصل ذوبان المواطن في إيديولوجيا السلطة التي ترسله للموت في أربعة أرجاء العالم ولا يسأل أو يفكر فما بالك أن يحتج. فهل العدوان على بلدان العالم الأخرى هو إجماع؟ وإن كان إجماعا أليس إجماعاً مريضاً؟ وحتى الدارج في الثقافة اليومية في أمريكا Free Country فهل هذا البلد حرٌّ حقاً كما يتخيل المواطن؟ أم هو حرٌّ في حدود ما لا

178 Mills C.W. 1959 The Sociological Imagination (New York: Oxford University Press , in Chapter 2 in Alan Swingwood, A Short History of Sociological Thought, Macmillan, 1984.p.232.

يتناقض مع مصالح السلطة التي هي ممثلة طبقة رأس المال بشرائحها ومصالحها المتعددة؟

لا أود السؤال عن مدى مدنية المجتمع في الولايات المتحدة، فهذا سؤال كبير. لعل السؤال الأبسط ولكن الأكثر إثارة: هل حقاً يستخدم المواطن هناك عقله؟ أم أن الثقافة العنصرية والمتوحشة هي التي يغوص فيها أكثر البيض كما يغوصون في برميل من الغائط؟ كيف يمكن أن يذهبوا للقتل في كل ناح من الأرض ثم يعودوا لبلادهم متفاخرين بنمط الحياة الأمريكي؟ كيف يكتب جندي أمريكي في العراق رسالة حب لامرأة أو رسالة عواطف لأولاده بينما هو يغتصب النساء والرجال في العراق أو يحرك طائرة بدون طيار للقتل في اليمن؟ هل يمكن أن يكون هناك فصامٌ أكثر من هذا؟

ويرى بارسونز أن النظام متركز جدا ومنتظم حول قيم مميزة عن المصالح. وبأن مكونات النظام الاجتماعي هي: القرابة، المراتبية الاجتماعية والسلطة والدين وأن المعايير والقيم والأهداف العامة تحكم وتسير الفرد وهو يوافق دوركايم على أنَّ الفرد يجب أنْ يراقب. فحسب دوركايم: فإن مفهومه العضوي للتضامن مطلوب أو موصى به لأنّه أكثر إثماراً وأفضل طريقاً لتفاهم المجتمع العصري.

وهكذا، تقوم مجادلات بارسونز على الفرد كمستقل شكلاً أو ظاهريا والمطيع عملياً. لعل أفضل ردّ أو توضيح لطبيعة المراقبة على الفرد التي يقول بها بارسونز هي في أنّها حقا دولة البوليس وخاصة في حقبة تطويع التقنية إلى حدّ إحصاء أنفاس كل كائن حي□ ¹⁷⁹!

---

179 انظر عادل سمارة، محاورات في الاقتصاد السياسي (9) أمريكا: الاقتصاد كسلاح والسلاح كاقتصاد "... في تحري للرقابة العسكرية على السكان تبين معطيات جمعها بروفيسور القانون من جامعة متشيجان أرثور.آر. ميلر، عام 1971 قدمها إلى اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ للحقوق الدستورية بأن كل شخص، علم أم لا، حينما يعبِّئ ملفاً ضريبياً أو يتقدم لتأمين على الحياة أو بطاقة اعتماد، أو يطلب مساعدات حكومية، أو يُقابل لوظيفة، يُفتح له ملفٌّ باسمه وملفٌّ آخر غير رسمي . لقد وصل الأمر الآن بأننا إذا ما سافرنا إلى أي مكان في طائرة تجارية، أو حجزنا غرفة في

ربما كان بارسونز مصيبًا حينما كتب بأن مقومات النظام الاجتماعي هي "القرابة، المراتبية الاجتماعية والسلطة والدين". فهو ربما لم يتمكن من رؤية الطبقة لأنها رغم وجودها وضخامتها هي تغوص تحت طبقات، تحت بُنى تطمسها، بنى لا تتفاعل مع بعضها قط نظرًا لشدة الهيمنة، وتفكُّك أو تباعد أو تنافر هذه البنى يذكرنا تماماً بأطروحات البنيوية التي يراها ألثوسير كطبقات الأرض تتوازى ولكن لا تتفاعل. بكلام آخر، حتى يُدرك بارسونز وجود الطبقات لا بد من أزمة اقتصادية ولا بد من وقف نهب أمريكا للمحيط. فدولة تسيطر وتنهب عالمياً، لا يمكن للثورة فيها أن تكون محض محلية.

لقد أدى تشرُّب المواطن الأمريكي للهيمنة إلى تمكُّن السلطة من التلاعب بعقله كما لو كان قاصرا عمراً أو عقلاً. تلاعب يطال حياته اليومية دون أن يعترض! لعل الهامش أدناه يبين التلاعب والاستخفاف الظاهر في موقف رئيس الولايات المتحدة من الطبقات الشعبية خاصة عبر لغو خطابي بحت[لخ]، تخدير الفقراء بالبلاغة.

فندق من سلسلة الفنادق الوطنية، أو استأجرنا سيارة فإننا نترك وراءَنا متابعة إلكترونية مرتبطة بذاكرة كمبيوتر المتابعة، الذي بوسعه إعطاء الكثير من المعلومات عن نشاطاتنا وعاداتنا وعلاقاتنا حينما تُجمع وتُحلل". مجلة كنعان، العدد 158 ربيع 2015.

180 في مقالة ل متتياهو روتشيلد أورد رؤية نوعام تشومسكي عن كيفية مخادعة السلطة في الولايات المتحدة للجمهور محذرا من التورط في طريق الفاشية, (12 نيسان 2010 Matthew (Rothschild is the editor of The Progressive magazine.

"على مدى أكثر من ثلاثين سنة، توقفت الأجور أو تدهورت. وسبب هذا هو مولنة الاقتصاد منذ السبعينات. هناك غضب طبقي من حصول المصرفيين على علاوات يرفلون بها رغم أنَّهم المسؤولون عن الأزمة ووصول البطالة في القطاع الصناعي 10٪ كقطاع راكد. إن أوباما مرتبط بالمصرفيين، لذا تفضله الصناعة المالية على جون ماكين... لقد توقع المصرفيون أن يُكافؤوا، وها قد حصل. ومن ثم أخذ أوباما ينقد جشع المصرفيين واقترح معاييرَ لضبطهم. وكان العقاب على ذلك سريعا جدا: فهم سوف يحولون أموالهم لصالح الجمهوريين. وهنا قال أوباما "إن المصرفيين أشخاصٌ جيّدون" وتوجه ليطمئن عالم الأعمال بالقول: أنا أحب في معظم الشعب الأمريكي لأنهم لا يحسدون من حققوا نجاحاً ثروة. إن هذا جزءٌ من نظام السوق الحر... "

ويضيف تشومسكي: "إن الضرائب الهائلة مجسدة في جرائم ممأسسة لرأسمالية الدولة، هي التي تشعل غضب المعرضين للإقصاء".

بإنكاره للصراع الطبقي، وهو الصراع التقدمي الوحيد في التاريخ، فإن بارسونز يرى الصراعات الأخرى كخطر على المجتمع:

"الصراع لا يمكن النظر إليه على أنه مصدرٌ للتغيير بل كمؤشر على انكسار التحكم الاجتماعي". وهذا الفهم مؤشر على التحذير من الصراع ومحاولة وصمه على أنه مسألة سلبية وتدميرية تماما كمن يحذرون من الفوضى العارمة أو الكوارث الطبيعية. فالمدرسة الوظيفية الاجتماعية تميل إلى اعتبار الصراع غير أدائي، أي غير ذي فائدة أو تأدية دور، بل وباء.

ويذهب بارسونز إلى رفض الوضعية تماماً بإعلانه "لم تعد معتقدات الوضعية في العلوم الطبيعية للقرن التاسع عشر مناسبة". لكن بارسونز لم ينفِ وجود الصراع في المجتمع العصري:

"الصراع الطبقي موجود بالتأكيد... إنَّ الصراع الطبقي متوطن في نمط مجتمعنا الصناعي العصري". لكنه يؤكد وجود الصراع الطبقي من أجل تفريغه من محتواه، بل نقده نقداً اجتثاثياً.

فالمشكلة عنده وعند الوظيفيين الآخرين أنَّ الصراع الطبقي لا يشكل العامل البنيوي السائد في مجتمع التراتب الاجتماعي[181]، فهو لا يُرى كمصدر للتغيير بل بالأحرى كمؤشر على انكسار التحكم الاجتماعي".

ولكن، ما معنى التحكم الاجتماعي؟ هل هناك شيءٌ ما مطلقٌ ومتماسكٌ نسميه المجتمع؟ بل حتى بمفهوم أو موقف فيبر من المجتمع حيث يراه كجماعات، ناهيك عن رؤية الماركسية للمجتمع كطبقات، فمن الذي يدير التحكم الاجتماعي؟ أليست

---

181 Parsons T, 1954, Essays in Sociological Theory, New York,: Free Press. In Alan Swingwood 1984, p.p. 329-33.

(بارسونز، 1954، ص ص 329 -33)

Parsons T. 1954 Essays in Sociological Theory (New York: Free Press. P.33

الطبقة الحاكمة؟ بما لها من قوة، سلطة، ثروة، ثقافة، إيديولوجيا سواء المادي منها أو المعنوي القائم أو الموروث.

من هنا، يُقرّ بارسونز بوجود الطبقات، لأنه لا يستطيع نفي وجود الطبقة/السلطة الحاكمة التي بانحيازه لها يُقرّ بوجود الصراع الطبقي، ولكنه يقرّ بوجوده لأجل تشخيصه واستئصاله اجتثاثه لخدمة الطبقة الحاكمة المالكة تحت يافطة أو مظلة المجتمع!

إنّ تمأسس الصراع أو مأسسته يؤدي إلى أنّ الصراع يبني وحدة اجتماعية ويحافظ على الاستقرار في البنية الاجتماعية. بالنسبة له يُفهم التغير على أنه تفكيك للاستقرار البنيوي وليس كنتيجة لأزمة متبادلة وللتغيرات المطابقة في الوعي والقيم لدى الذوات الإنسانية. إنَّ النظام الاجتماعي أساس في كل من البنية الموضوعية للمجتمع وفي الأعمال الذاتية للأفراد وهم متشربون قيم الثقافة.

وهو يرى بأن: "للنظام الاجتماعي ككل أسسٌ في كل من البنية الموضوعية للمجتمع وفي الأفعال الذاتية للأفراد بما هم مستدخلون لقيم الثقافة...إنَّ المعايير التي تنظم نشاط الإنسان هي بناء على ذلك ليست قوى خارجية أو تقييدات (كما كان الحال في وضعية القرن التاسع عشر وكتابات دوركهايم المبكرة) بل عناصر مرتبطة عضويا بالفاعل الإنساني. برلخ

بدورهما، فإن ديفز ومورمور ترلخ يؤكدان بأن ليس هناك من مجتمع لا طبقي. اتسمت كل المجتمعات الإنسانية ببنى من اللامساواة والتي تشكل ملامح عالمية ومتغيرة. لكن مع تبسيط الأمر بأن المراتبية تعمل على اعتبار أنّها الآلية الوحيدة التي تعطي الأفراد النابهين منصباً اجتماعيا مشيرة إلى الدور الهام الذي تلعبه الولادة والميراث كعناصر في تحديد دور المنصب.

---

182 Alan Swingwood, A Short History of Sociological Thought, MACMILIAN, 1984. P.p. 255-56.

183 Davis K & Moore W. Some Principles of Stratification , in Hiller, C Structural Social Inequality, (London: Collier-Macmillan).

من جانبه، يتخذ كوسر موقفا وسطيا فيما يخص الصراع الطبقي [184]:

"الصراع الطبقي يمكن أنْ يقود إلى تقليص عدم الرضى أو إلى الإشباع، إنَّما المهم أنَّ ما يؤثر على الاستقرار هو التحجر الذي يسمح بتراكم العدوانات مما يسمح لها بالتفجر كصراع. فالتعددية والديمقراطية تُمأسس الصراع ما يؤدي إلى أنَّ الصراع يبني وحدة اجتماعية ويحافظ على توازن البنية الاجتماعية".

بمعنى أنَّ كوسير يبحث في كلبشة أو تقنين الصراع. أي توظيف الصراع الطبقي من أجل تحريش ولكن استمرار النظام الطبقي المسيطر. لذا رأت الوظيفية أن التغيير هو تفكيك البنية التوازنية. والتوازنية مقصود بها ما يسمى الاستقرار أي عدم حصول نزاع أي عدم اعتراض من المضطّهَد أو المستغل. فطالما لا اعتراض، يقولون المجتمع متوازن ومستقر! وهذا يستقيم تماما مع بلاغة أوباما أعلاه.

طبقات ولا طبقية

ما هو مصدر الاقتناع بل إقناع الذات وإقناع الآخرين بأن العالم ينظم نفسه؟ رغم ما فيه من قتل وفقر وتفارق وتناقض طبقي واستغلال؟

في التشكيلات الرأسمالية المتقدمة تتم سرعة تطوير قوى الإنتاج بسبب المنافسة الدموية التي تعني لكل شركة إما الصمود أو الاندماج أو الموت. هذه حرب الشركات وربما حرب الأمم. ثم يزعم خطاب رأس المال أن وراء هذا التطوير خدمة الناس ورفاهها! بينما في نهايات القرن التاسع عشر كان هنري فورد ينسف منافسيه بالديناميت!

إن هذا التوجه أو الدفع الذي لا يكل بحثًا عن الربح الأقصى هو الذي يقود الرأسمالية لاستغلال قوة العمل أكثر وأكثر (البروليتاريا) بشكل أعمق، ويحول

184 Alan Swingwood, A Short History of Sociological Thought, MACMILIAN, 1984.
في ألان وود 1984، ص ص 248 -250.

بشكل ثابت مجمل العملية الإنتاجية ويجعلها اجتماعية على صعيد واسع، وإن هذا العمل من قبل النظام الرأسمالي الذي يدفع البروليتاريا للمقاومة وخلق القاعدة المادية للثورة. هذه العملية الأساسية هي دائما معقدة ومتعددة الوجوه، بل هي أكثر بكثير في القرن الواحد والعشرين.

لقد قام نيجري وهاردت بشقلبة هذه الدينامية. فحسب وجهة نظرهم، فإن نضال البروليتاريا هو الذي يدفع الرأسماليين للتحول الى ما يسمونه "الإمبراطورية".

"إنَّ النظريات حول الانتقال إلى أو لما بعد الإمبريالية التي خدمت النقد البحت لديناميات مخاطر رأس المال قد قامت بتقليل قيمة قوة محرك/ موتور التأثير الفعلي الذي يقود التطور الرأسمالي من مركزه العميق: حركات ونضالات البروليتاريا سم□ لخ"

نعيد هنا ما ورد في فصل الاقتصاد السياسي، أي ما قاله سيسيل رودس في نهايات القرن التاسع عشر حينما تظاهر العمال في وول ستريت في لندن بأن لا حلّ لهذا التأزم إلا باستعمار بلدان أخرى. وسيسل رودس هو المليونير وملك الأموال والمسؤول الأول عن حرب البوير في دفاعه عن الإمبريالية حيث كتب عنه لينين ما يلي:

"كنت أمس في الإيست إند شرقي لندن (حي العمال) وحضرت اجتماعا للعاطلين عن العمل. وقد سمعت هناك خطابات فظيعة كانت من أولها إلى آخرها صرخات: الخبز! الخبز! وأثناء عودتي إلى البيت، كنت أفكر بما رأيت واقتنعت أوضح من السابق بأهمية الإمبريالية... إنَّ الفكرة التي أصبو إليها هي حلّ المسألة الاجتماعية، أعني: لكيما ننقذ أربعين مليونا من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات أنْ نستولي على أراضٍ جديدة لنرسل إليها فائض السكان ولنقتني ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع

185 Michael Hardt and Antonio Negri On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution?_Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri Penguin Press, New York, 2004 ص 23 من المقال

والمناجم. فالإمبراطورية، وقد قلت ذلك مرارا وتكرارا، هي مسألة البطون. فإذا كنتم لا تريدون الحرب الأهلية ينبغي عليكم أن تصبحوا امبرياليين شم□ لخ"!

ليس شرطا أن يفكر حينها رودس في أن جغرافيا الكرة الأرضية محدودة ويمكن احتلالها كلّها، فماذا بعد؟ بل ربما فكّر ويعرف، ولكنه يريد تبرير الإمبريالية بأعلى بلاغة ممكنة وبدون كشف حقيقة رأس المال.

اتكنسون هوبسن يرى أنَّ ضغط التوسع سيحدده تغير الدخل، وزيادة القوى الشرائية للطبقة العاملة والعدالة الاجتماعية وتوسع رقعة السوق الداخلية، وبالتالي يمكن الحدّ من عدوانية تدويل رأس المال. وهو ما هزئ به لينين بقوله:

"ها، ها، هذا لبّ النقد الموجّه من البرجوازية الصغيرة إلى الإمبريالية". إذ كان يرى أنَّ المنافسة بين رؤوس الأموال الاحتكارية في الدول الوطنية سوف تفضي حتما إلى الحرب، حتما إلى التوسع الإمبريالي. وهو ما رأته روزا لكسمبورغ كحلّ لأزمة تدني معدل الاستهلاك في البلد الواحد مما يدفع لاستعمار بلدان المحيط.

وهكذا احتلت صاحبة الجلالة زيمبابوي لتسميتها باسمه روديسيا!! إذن، ليس للبرجوازية البريطانية ذنبٌ في الاستعمار، بل هو ذنب العمال المحتجين لأن احتجاجهم "أجبر" رأس المال على ارتكاب جريمة الاستعمار! كان على العمال أن يقبلوا بالفقر ليحولوا دون التوسع الإمبريالي وليثبتوا إنسانيتهم!

وبالطبع، من الذي قاتل لأجل الاستعمار وقتل "هم العمال أنفسهم! فأية دائرة مفرغة يضع العمال أنفسهم فيها إذا قبلنا تفسير الشيوعي نيجري! لا بل أخطر، فإن هذا الاستعمار قد عاد بالخير الوفير على المجتمعات الغازية فكان أن أصبح الاستعمار بالنسبة لها واجباً ومصلحة بل حقاً، وبأن الأمم الأخرى خلقها الله لسعادة

---

186 "Die Nune Zeit, XVI, I, 1889, S 304"

مقتطف في فلاديمير، إلينين، الاستعمار أعلى مراحل الإمبريالية، منشورات دار التقدم موسكو، 1917، ص ص 106 -107.

الأبيض بما في ذلك سعادته في مخدعه. بل وصل الأبيض إلى الزعم بأن مجتمعَه مجتمعٌ مدنيٌّ، وبأن الاستعمار هو خدمة للشعوب "المتخلفة" كي تتطور!

لا يختلف خطاب هاردت ونيجري عن خطاب سيسيل رودس، بقولهما بأن نضال العمال هو الذي دفع امريكا باتجاه الإمبراطورية. وحيث كان سيسل رودس سعيداً بما توصل إليه، فإن هذين "الشيوعيين" سعيدان كذلك لأنهما رأيا تحقق الشيوعية في بداية تحقق إمبراطورية رأس المال. فشكرا للعمال الذين حفزوا رأس المال على التوسع الإمبراطوري. أي منطق مقلوب، وحبذا لو كان مجرد سيناريو ذهني، فالإمبراطورية طائرات ودبابات ومدافع وحتى غازات سامّة ضدّ الأمم الفقيرة!

اللافت أنَّ النضال العمالي الطبقي في الولايات المتحدة هو الأضعف والأكثر بهوتاً بين مختلف بلدان المركز الرأسمالي سواء الكلاسيكي أو المستوطنات البيضاء! وهو ما يقلّل من حجة هاردت ونيجري على الأقل في المقارنة مع حجة سيسيل رودس.

مرة أخرى، يتقاطع حديث هاردت ونيجري من حيث المآل النهائي وليس من حيث المقصود، مع الحلّ الذي رأته روزا لكسمبورغ لأزمة تدني معدل الاستهلاك في دول المركز ممّا يدفعها لحلّ ذلك عبر التوسع الاستعماري وليس عبر تعميق الاستثمار ومن ثم الاستغلال داخل الاقتصاد القومي.

ربما الجانب الأهم في كل هذه الأطروحات هو تجاهل مسألتين أساسيتين:

- عدم أخذ الكلفة الإنسانية الهائلة لهذا الاستعمار بالحسبان
- وعدم أخذ مقاومة هذا الاستعمار بالحسبان.

ولكن إذا كان رودس ومن ثم روزا، وإن كتبا من مدخلين متناقضين، لم يعيشا سوى جزء من تراث الوحشية الاستعمارية، فإن هاردت ونيجري ربما متأثران بـ سيسيل رودس، وحتى بروزا لكسمبورغ نفسها، ولكن متى؟ في القرن الحادي والعشرين. لكنَّنا نصرّ على أنَّ الديناميات الداخلية التنافسية تناحريا لرأس المال نفسه هي المحرك الأساس الذي يدفعه للتوسع إلى مجالات جديدة ويكثف الاستغلال الذي هو

موجود أساساً. وهذا نفسه ما دفع هوبسن مستنتجاً في كتابه (الإمبريالية) عن حرب البوير 1895 الفارق بين الدولة القومية والإمبريالية وبالتالي رفض الإمبريالية كتوحش، ولكن دون أن يقدم حلاً مقبولاً وعمليا بل إصلاحياً.

إن نظرية هاردت ونيجري المعكوسة تذهب إلى حدّ المجادلة بأن صيانة وتقوية هيمنة الولايات المتحدة في فترة السبعينات من القرن العشرين قد تمّ الحفاظ عليها من خلال القوة التناحرية للبروليتاريا الأمريكية... حيث كان على رأس المال أن يواجه ويرد على الإنتاج الجديد لذاتية البروليتاريا [187].

هنا السؤال والفارق بين التطور الرأسمالي الأعمى أو المقود طبقيًا بالرأسمالية وخاصة قانونها الأساسي فوضى الإنتاج، وبين التطور بخطة اشتراكية. مهم الإشارة إلى دور علاقات الإنتاج هنا في تثوير قوى الإنتاج.

هل يدار الاقتصاد العالمي من طبقة رأسمالية معولمة، قطاع عام رأسمالي معولم؟ وطبعا فإن شرائحها أو قومياتها تتصارع لا شكّ.

لقد تمّ الاحتفال من قبل اللبراليين وما بعد الحداثيين بالكتابين اللذين وضعهما هاردت ونيجري (2000 و 2004)[188] *الخليط والإمبراطورية*، وهما بدورهما كتابان احتفاليان بالسيطرة الأمريكية على العالم. لقد أُخذ الكاتبان بالتطورات الاقتصادية في المركز الإمبريالي وبسيطرة الفردانية الأمريكية على العالم حيث رأيا هذه السيطرة مثابة بدء دخول العالم مرحلة الشيوعية.

فقد زعم هاردت ونيجري أنَّ أشكالاً جديدة من العمل قد ظهرت ونتجت عنها تحولات طبقية. وبأن ريف العالم قد جرت عليه تغيرات درامية انسحبت على صعيد

---

187 On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution?_Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri من المقالة ص 24 Penguin Press, New York, 2004

188 هاردت ونيجري (2000 و 2004)

السلطة السياسية، وزعما بأن هناك توسعاً في التوجه الديمقراطي على شكل شبكة قوة من الجدير تمييزها عن التوسع البحث وأشكال التوسع الإمبريالي[189]

أي تحليل طبقي يجب أن يستمر ليعطي اهمية كبرى للتقسيم الذي حلَّله لينين الكتلة الضخمة من البروليتاريا والأرستقراطية العمالية. (الأستقراطية العمالية هي القطاع من البروليتاريا الذي تمت "رشوته" بسبب الأرباح الهائلة التي تحققها الإمبريالية من البروليتاريا والجماهير في البلدان المضطهدة).

يدَّعي نيجري وهاردت بأنه في فترة "تدهور الإمبرياليات"، ويؤرخان له من 1970 بأنّ "استفادة الإمبرياليات من أيّة طبقة عمالية قد بدأ بالذبول"[190]

إنهما على حق في الحديث عن نوع من "الافتراق" بين مشاكل البروليتاريا في الغرب وتلك التي في الأمم المضطهدة، التي حصلت في ستينات وسبعينات القرن العشرين، وفي نقدهما لنظريات "العالمثالثية" التي قالت: "بأنّ التناقض الرئيسي والتناحر في النظام الرأسمالي العالمي هو بين رأس المال في العالم الأول، والعالم الثالث. يفضل هاردت ونيجري تسمية إعادة إنتاج قوة العمل بـ بيو -برودكشن[191].

يجادل بوريس كاجرالتسكي بأن في قطاع المعلومات شريحة تسيطر على البنية المادية التي تخلق المعلومات[192] وتوزعها وتستخدمها، أي وسيلة تملك الإنتاج وتجني

189On Empire: Revolutionary Communism or “Communism” without Revolution?_Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri ص 8 من المقالة

.190 It is estimated that half of all meals eaten in Los Angeles and London are not prepared in the home. A high percentage of these meals are purchased in “fast food” chains.

Penguin Press, New York, 2004

[191] Penguin Press, New York 2004.

192 بوريس كاجرلتسكي، تمرد الطبقة الوسطى، ترجمة ماجد الحسيني، منشورات المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، 2010، ص ص 64 -65. لعل الطريف والمثير للسخرية أنَّ هذا الاقتصادي الجيد يتحول في موضع آخر إلى محلل سياسي تافه وضيق الأفق وخادم للثورة المضادة حين يعتبر أن ما حصل في ليبيا 2011 هو نموذج عن الثورتين البلشفية والفرنسية! وقد حصل بأيدي من؟ الناتو وقوى الإرهاب الديني السياسي!

ربما كريع الأرض؟ وشريحة تعمل كعمل مأجور حتى لو متمتعة به؟ وهذا يبين وجود ثلاث طبقات:

- عمال دخلهم من الأجرة.
- رجال أعمال دخلهم من الربح مالكي البرامج والشركات.
- ملاك البنية التحتية والمشاريع دخلهم من الريع.

إن العلاقات التي ترتكز عليها تكنولوجيا المعلومات هي العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. لذا المعلومة يتم صنعها وتوزيعها سوقيا. إنها وهي رموزٌ مجردة تنتهي ضمن محتوىً ماديّ يحفظها حتى لو نُقلت بالشبكة العنكبوتية من قارة إلى أخرى، هي محتواة في الرقائق، والأهم هي شغل دُفعت أجرة لمن أبدعها وبيعت بسعر وربح لمن اشتراها، واقتطع ربحا من مالك برامج الشركة، وريعاً لمالك البنية التحتية . وعمال السلع الإلكترونية بروليتاريا ثالثة.

وبشكل مشابه، فإنه في عدد من البلدان، يقدم الإنتاج اللارأسمالي ذي النطاق الضيق البقاء للأسرة (ومن ثم إعادة الإنتاج) للعمال، بما يجعل من الممكن للمشغل الرأسمالي بأن يدفع أقل من القيمة الفعلية لقوة العمل التي يشتريها" تر□لخ

وهذا حقيقي جدا، ولكنه لا ينفي الوظيفة الأساسية للرأسمالية. بل بالأحرى يبين أنّه حينما تهيمن الرأسمالية في مجتمع ما، فإن العلاقات الأخرى تُلحق أو يعاد

---

193 يؤكد الماركسيون بأن قيمة قوة العمل تساوي "وقت العمل الضروري اجتماعياً" الذي يُبذل لإنتاج العامل نفسه مما يسمح له برعاية جيل جديد. وإذا ما توفرت للرأسمالي ظروفٌ محددة يستفيد منها، مثل وجود فائضٍ من العمال، فإنه سيدفع أجورا أقل، حتى لو تضمن ذلك أو نتج عنه عدم تأكد العامل من بقاء أو توفر عيش مقبول لأسرته.

Gopal Balakrishnan, **Debating Empire** Edited by Verso, London, 2003.

On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution?_Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri , Penguin Press, New York, 2004

تشكيلها من قبل رأس المال. إنَّ الحلَّ لهذا لا يمكن أنْ يكون سوى إلغاء الرأسمالية نفسها.

وحتى حينما يتحدث نيجري وهاردت عن القوى الثورية، فإنَّ نقطتهما الثابتة أو مرجعهما هو EZLN، والتي تسمى عادة زاباتيستا المكسيكية. إنَّهما يشهران بدقة الفارق بين هؤلاء والمشاريع الثورية بقيادة الماركسيين اللينينيين الماويين، الآن وفي الماضي. وهما ومع موافقة مع الزاباتيستا يستدعيان: "أنَّ الهدف لم يكن أبداً هزيمة الدولة والإمساك بالسلطة السيادية، بل بالأحرى تغيير العالم دونما إمساك السلطة" [194] إنه بالمثل العربي "حَبَل بلا دَنَس"، وهو معجزة الحمل بالمسيح.

الإيديولوجيا والطبقة

بعد ماركس كان لينين هو الذي أعطى الإيديولوجيا معنى غير كونها زائفة. ففي حالة المواجهة الطبقية فإنَّ الإيديولوجيا تظهر مرتبطة بمصالح الطبقة الحاكمة ونقدها مرتبط بمصالح الطبقات المسودة. وبكلام آخر، فإنَّ نقد إيديولوجيا الطبقة الحاكمة يؤخذ من موقع طبقي مختلف/ أو –بتوسع –من وجهة نظر إيديولوجية مختلفة. وعليه أصبحت الإيديولوجيا لدى لينين هي الوعي السياسي المرتبط بمصالح مختلف الطبقات وبشكل محدد بالتركيز على التعارض مع الإيديولوجيا البرجوازية. هنا الوعي يخفي التناقضات. لم تعد عنده الإيديولوجيا تشويها للوعي وإخفاء للتناقضات بل غدت مفهوما محايدا يشير إلى الوعي السياسي للطبقات بما فيها البروليتاريا.

194Gopal Balakrishnan, **Debating Empire** Edited by Verso, London, 2003. On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution?_Empire, By Michael Hardt and Antonio Negri Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000, Multitude By Michael Hardt and Antonio Negri Penguin Press, New York, 2004

أخذ لوكاتش هذا وطرحه دون أنْ يشير إلى مضمونه الزائف. الماركسية بالنسبة له التعبير الإيديولوجي عن البروليتاريا أو إيديولوجيا البروليتاريا المشتبكة, إنّها السلاح الفعال في تركيع البرجوازية[195] لخ.

إذا كانت إيديولوجيا البرجوازية فاشلة فليس ذلك لأنَّها إيديولوجيتها عموما بل لأن البرجوازية نفسها كطبقة في وضع محدود بنيويا. وعلى أية حال فإنَّ إيديولوجيا البرجوازية تسيطر على وتلوث الوعي النفسي للبروليتاريا.

في هذا المستوى ذهب لوكاتش أبعد من لينين. فبالنسبة لـ لينين فإنَّ الاستثناء الإيديولوجي للبروايتاريا كان نتيجة لامتلاك البرجوازية إيديولوجيا قديمة ولديها قوة اكبر لنشر أفكارها. بالنسبة لـ لوكاتش فإن وضع وممارسة البروليتاريا ضمن المظاهر الممداة للاقتصاد الرأسمالي هي التي تغري أو تجذب الاستثناء التبعية الإيديولوجية للبروليتاريا. من ناحية ثانية فإنَّ لوكاتش نفسه قد أدرك لاحقاً في الحياة بأنّه وبشكل كبير قد بالغ في دور الإيديولوجيا والصراع الإيديولوجي في كتاباته المبكرة إلى درجة بدا معها وكأنها بديلٌ عن الممارسة السياسية والصراع الطبقي الفعلي. كما أنَّ غرامشي تأثّر بـ لينين فيما يخص المفهوم السلبي للإيديولوجيا.

كل فكر اجتماعي يختار بالضرورة موقفاً تجاه موضوع دراسة معين مرتبط عمليا بالمصالح العملية للناس كطبقات أو جماعات أو فئات وبنشاط مثقفيه الذين هم كذلك مثقفو هذه الطبقة أو تلك. وعليه عبر سميث وريكاردو، حسب ماركس، عن مصالح البرجوازية الثورية في حينها، في صراعها مع ملاك الأرض حيث كانوا من التقدمية بمكان أن اصطفوا لصالح الطبقة التقدمية والصاعدة في التاريخ حينها. فهل كان خللاً دعمهما لتلك الطبقة؟ وهل كان إيديولوجيا أو ترويجاً لإيديولوجيا بالمعنى الزائف؟ أم أن هذا ما كان ممكنا حينها سواء من حيث تطور الفكر الإنساني عموما، أو تطور قوى الإنتاج؟

---

195 لوكاتش 1923، ص ص 258 -259، و 228 من ألان سوينجوود 1984.

ينقلنا هذا إلى محاولة ماركس تفنيد المستوى الإيديولوجي بفصل الإيديولوجيا المتعلقة والخادمة للرجعية عن تلك التي تخدم القوى الطبقية التقدمية. ولا شكَّ أن هدف ماركس من هذا كان الوصول إلى نقد البرجوازية نفسها لصالح الطبقة المنتجة والطالعة تاريخياً أي الطبقة العاملة.

لذا،رأى بأن المعرفة الإيديولوجية تدمر المعرفة العلمية إذا كان موقفها لصالح مجموعة اجتماعية متدهورة والتي أسماها ماركس "طبقات انتقالية" كالأرستقراطية وملاك الأرض. هنا تكون الإيديولوجيا عملية شدّ إلى الوراء.

لكن علينا التنبه لخطورة خاصة في الوطن العربي، أي إلى أن الطبقات الانتقالية ليس شرطاً أنْ تكون قصيرة العمر أي هي ممتدة في الزمن. فكلّما كانت دينامية التطور الاجتماعي بطيئة ومعاقة بعوامل داخلية وخارجية بقيت هذه الطبقات الانتقالية متحكمة ومعيقة للتطور.

ماذا نسمي الإيديولوجيا الوهابية وإيديولوجيا قوى الدين السياسي التي تخدم الطبقات الحاكمة الريعية الانتقالية في الوطن العربي ولا سيما في الخليج النفطي؟ أليست هذه نموذجاً على إعاقة التاريخ بل رده إلى الوراء؟

في استدلاله على التفريق بين الإيديولوجيا كوعي مشوه وخاطئ والإيديولوجيا كحاملة وعي، تمكن ماركس من التمييز بين موقف كل من آدم سميث وريكاردو حيث دخلا بشكل، وإن محدود، في تحليل العالم الاجتماعي للرأسمالية وكشف تناقضاته عبر ولائهما للطبقة الصاعدة. نلاحظ هنا دقة ماركس في تقدير نتاج الآخرين الذين يختلف معهم، بمعنى أن لكل مرحلة في التاريخ من يعيها بمعاييرها. فهو يرى أنهما أضاءا على تناقضات الاقتصاد الرأسمالي والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي.

بينما رأى أنَّ مالثوس، ورغم إعجابه حدّ الدهشة بالتكنولوجيا، قد أنتج تحليلاً اقتصادياً يبرّر الريوع ومن يقومون بعمل أقل ممّا يأخذون من راتب والمبذرين وملاك

الأرض معدومي القلوب، إنّه يمدح من رفضهم سميث وريكاردو بأنهم ليسوا ذوي عمل منتج.

يكشف ماركس موقفه من شرعنة الطبقات الانتقالية واصفا ذلك بأنه يقود إلى إيديولوجيا:

"ولكن حينما يبحث إنسان عن تطويع العلم لوجهة نظر ليست مشتقة من العلم نفسه، (مهما كانت ربما خاطئة مغلوطة) ولكن من الخارج، ومصالح خارجية، حينها أدعوه خسيساً. ... ولكن ليس فعلا خسيسا حينما وضع ريكاردو البروليتاريا في نفس مستوى الماكينة أو حيوانات الحمل لأنهم (من وجهة نظره) كانوا هناك ماكينات تماما أو حيوانات نقل مكثفة للإنتاج . إنَّ هذا رزين موضوعي وعلمي شم□ لخ".

إنَّ الدعوة لصالح الطبقة الانتقالية دعوة رجعية لأنها دعوة لما وراء الزمن القائم، أي إلى الماضي من التاريخ.

لنمط الإنتاج الدور الأساس في البلورة والفرز الطبقي في أي مجتمع ما بعد المشاعي. هو المحدد الأساس للبنية الاجتماعية، للتشكيل الطبقي والصراع الطبقي والإيديولوجي وهي حزمة معقدة متواشجة ومتكاملة من الأمور تعمل معاً في الحراك والتطور الاجتماعي.

في تناوله للطبقات الانتقالية، ركز ماركس على مركزية البرجوازية والبروليتاريا بما هما توليدات ضرورية بل الضرورية لسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي. بينما يقول عن الطبقة الوسطى:

"تميل الرأسمالية إلى توسيع الطبقة الوسطى، لذا، فالتوسع المتواصل للوسطى التي تتموضع ما بين العمال من جهة وبين الرأسماليين وملاك الأرض من جهة ثانية (تعيش)

196 ماركس 1964 مجلد 2 ص ص 114 -119) وود.

أساساً ومباشرة من العائد وتضغط كثقل كبير على الطبقة العاملة، لزيادة الأمن الاجتماعي وسلطة العشرة آلاف العليا لهـ لخ".

ومن هنا تحديداً، تحرص البرجوازية على توسيع هذه الطبقة لأنَّ وجودها العددي والاستهلاكي يبرِّد الأزمة الاقتصادية ويشكل منطقة عازلة لمنع أو احتجاز الصراع الطبقي. وهذا يذكرنا بالخطاب الزائف الدارج بأن الطبقة الوسطى هي موجدة الاستقرار الاجتماعي وفارزة أو ضامنة النمو، وهو خطاب جوهره أن وجود وقوة هذه الطبقة هو في خدمة النظام الرأسمالي أساساً، وضامنة لجم التناقض ومن ثم الصراع الطبقي.

بدوره رأى ألثوسير أن هناك تناقضا بين الإيديولوجيا والعلم. ولكنه في نفس الوقت عرض الإيديولوجيا على أنَّها مستوى موضوعي للمجتمع الذي هو مستقل ذاتيا.

الصعوبة في هذا المدخل كامن في حقيقة أنَّ من المستحيل مصالحة وجود الإيديولوجيا الثورية مع التأكيد بأنَّ كل إيديولوجيا تخضع أفرادًا للنظام السائد. وأبعد من ذلك، من الصعوبة جدا مصالحة الإيديولوجيا كتعبير مغلوط معارضًا للعلم بالإيديولوجيا بما هي البنية الفوقية الموضوعية للمجتمع، إلا إذا احتوت البنية الفوقية لا شيء سوى تحريفات وتشويهات إيديولوجية وبأنَّ العلم ملقى في موقع آخر وهذا أيضاً مشكلة.

يزعم ألثوسير كبنيوي بأن البنية الاجتماعية ليست لها ذاتٌ خلقتها. وبالأحرى، إنَّها نظام من العمليات الموضوعية بدون ذوات. إنَّ الوكلاء البشريين هم ببساطة حاملو البنى الاجتماعية، ليسوا أعضاء أحراراً.

يرى ماركس أن التاريخانية هي الفرضية الطبيعية أو الملازمة للطوعية. فهي تؤكد بأنَّ التاريخ صناعة أعمال واعية من الفرد (كذات) في طريق استكمال الفرد لمشاريعه عبر الزمن. بينما يزعم ألثوسير العكس، أنَّ الإنسان لا تاريخ له حيث إنّه لا يوجد شيءٌ ما هو الإنسان (مثلا ذات التاريخ).

[197] Marx K, 1964-72, Theories of Surplus Value, Quated in Alan Swingwood, 1984, pp. 114-119

لكنه يرى بأن الطبقات لها تاريخ، حيث إنَّها تتطور وتتجه للصراع ضمن نمط إنتاج محدَّد. وعليه هناك تاريخ للإقطاع وللرأسمالية، ولكن لا يوجد تاريخ للذات الإنساني. وبهذا وصل إلى الاستنتاج بأن: "الإنسان لا يخلق تاريخاً، هذا على الرغم من أن ماركس نفسه كتب، "بعد 1845 في الثامن عشر من برومير، أنَّ الرجال يصنعون تاريخهم، ولكنهم يقومون بذلك على أساس ظروف أو شروط مسبقة. وهكذا فصلت بنيوية ألثوسير الذات الإنسانية والفعل الإنساني عن البنى نفسها.

رفض ألثوسير تعريف ماركس في الإيديولوجيا الألمانية للإيدولوجيا على أنَّها الوعي الزائف للعالم الخارجي على أنَّها وعي غير حقيقي، بل رآها إنسانية، ولكن غير علمية. ويرى أنَّ الإيديولوجيا تتشكل وتعكس في الوعي الإنساني، وتتطور فقط عبر تجربة الذات. وبأنَّ المصدر الحقيقي للإيديولوجيا ليس التجربة ولا الذات، ولكن الحقيقة الموضوعية المادية بما هي بنية إيديولوجية موضوعية لا يمكن ردّها إلى أفعال ووعي الذات.

ويرى أنَّ الإيديولوجيا هي موضوع حقيقي يشكل مستوى من الكلية الاجتماعية وبشكل جزئي بنية مستقلة ذاتيا لا يمكن تقزيمها إلى المستويات الاقتصادية أو السياسية. إنّها النظام الذي من خلاله يوجد الإنسان الفرد كموجود اجتماعي، إنها علاقة حية بين الفرد والعالم. هي عنصر أساسي في مختلف التشكيلات الاجتماعية.

التفارق داخل الطبقة

رغم ارتكاز النظرية الماركسية إلى حدّ كبير على وجود وصراع الطبقات، إلا أن الماركسية لا تنفي الفوارق داخل الطبقة الواحدة. فالطبقات ليست كتلة واحدة، بها مجموعات وشرائح تمثل مصالح سياسية واقتصادية. كالبرجوازية الصناعية والمالية ورسميي جهاز الدولة والطبقات القائدة إيديولوجيا في المجتمع المدني القانون والسياسة والصحافة. كما أنَّ هناك تفارقات في الطبقة العاملة، لكن الطبقة هي طبقة فقط

حينما يكون وعيها لمصالحها متحققا ومنتظما لتحقيق ذلك عبر مؤسساتها الخاصة، عبر حزبها.

وبالطبع، الحزب مسألة إشكالية جداً، ولعل عمق هذه الإشكالية كامن في:

- هل الحزب تكوين مقحم عليها من أعلى؟
- أم الحزب توليد الطبقة يعود إليها في القضايا المركزية في علاقة تغذية متبادلة أي غير أمرية؟

في قراءَته للفلاحين، توصل ماركس إلى وجود شرائح في الطبقة الواحدة، من خلال ذلك كان بحثه عن ما ينقلها لتكون طبقة لذاتها.

انظر ما كتبه عن الفلاحين الفرنسيين:

"... نمطهم الإنتاجي يفصلهم الواحد عن الآخر بدل أنْ يلمهم في تفاعل متبادل... طالما أنَّ هناك ملايين الأسر تعيش في ظل شروط وجود اقتصادية تفصل نمط حياتهم، مصالحهم، وثقافتهم عن تلك التي لطبقات أخريات وتجلسهم في مواجهتهم فهم يشكلون طبقة. وطالما أنَّ هناك فقط روابط اجتماعية محلية بين فلاحين ذوي حيازات صغيرة، وهوية مصالحهم لا تولد كميونتى، وليس لهم منظمة سياسية، فهم لا يشكلون طبقة".

لاحظ أن الفيصل هنا هو نمط الإنتاج. هو الذي يحدد طبيعة البنية الطبقية للطبقة الواحدة، يفرز الطبقات الأساسية والثانوية في المجتمع متجلية في علاقات الإنتاج. بمعنى أن المسألة الطبقية ليست متولدة مع الناس، بل هي نتاج دورهم وعلاقتهم بنمط الإنتاج.

ربما يمكننا وصف أطروحة ماكس فيبر في الطبقات، أو اللاطبقات، بـ بيان لا طبقي مقابل البيان الشيوعي كبيان طبقي، وهذا قياساً على ما طرحه الاقتصادي البرجوازي الأمريكي والت روستو: "بيان غير شيوعي" رداً على البيان الشيوعي.

يجادل فيبر بأن:

"الوضع الطبقي يتفارق بناء على نوع الخدمات التي يمكن عرضها أو توفيرها في السوق". بمعنى أنه يبدأ من نهاية العملية الاقتصادية الإنتاجية أي من وصولها إلى السوق. وبهذا يشبه موقفه من الطبقات موقف النيوكلاسيك في تعريف القيمة حيث يرون ذلك عند التبادل وليس أساساً في العمل.

هنا يختلف فيبر مع ماركس في التأكيد على أنَّ المهارة قد تشكل شكلاً من إنتاج ملكية لتفارق طبقي داخلي. فالذين يقدمون خدمات كل حسب مقدار أو نوع الطريقة التي يستفيدون بها من هذه الخدمات.

"إنّه الحظ ضمن بنية السوق هو الذي يصفه فيبر باللحظة الحاسمة التي تقدم ظروفا عامة لمصير الفرد" بالخدمة التي يؤديها. بهذا المعنى فالوضع الطبقي هو في النهاية "وضع سوق". الخدمة التي يؤديها.

يذكرني هذا بلوحة معدنية على مدخل سوق خضار رام اللّه بعنوان "دعاء السوق". أي الدعوى إلى اللّه أن يربح المرء حين دخوله السوق، فإذا كان كل من يدخل يربح، فمن الذي خسر إذن؟

يفرق فيبر بين "الطبقات المالكة" أي الذين يحصلون على الريع من ملكية الأرض والمناجم والمصانع، وبين الطبقات الحائزة المستحدثين، الذين يقدمون خدمات للسوق كالمصرفيين والممولين وأعضاء التخصص اللبرالي الذين يتمتعون بمواقع مميزة من خلال قدرتهم وتدريبهم.

يصف فيبر هؤلاء بجماعات محظية إيجابياً مقارنة مع جماعات محظية سلبًا كالعمال المأجورين الذين ليست لديهم ثروة تستهلك ولا مهارات تخصص. ليس غريبًا طبعا على فيبر أنْ يعزو الأمر للحظ، وهو الذي عزا انتقال بريطانيا إلى الرأسمالية إلى الأخلاق البروتستنتية. فهو يركز على الجانب الفني والمهاراتي على حساب العمل والإنتاج. يفضل من يبيعون الخدمات على من ينتجون ويبيعون إنتاجهم. بل إن باعة الخدمات يسهلون ويسوقون استغلال العمال لصالح الطبقة التي يراها فيبر سلبية أي الطبقة المالكة.

الجانب الأهم في أطروحات فيبر بأنه يرى أنَّ الطبقات لا تشكل أبدًا انسجاما داخليا كليا، بل شديدة التفارق داخل الطبقة نفسها بتفارق مصالحها. ويرى أنَّ الميل الرئيس للرأسمالية هو توسع الطبقات الحائزة وأنّ نظام التعددية المراتبية يتطور متضمنا تفارقا داخل الطبقات المسيطرة والوسطى والعاملة. إنَّ نظام التراتب في الرأسمالية المعاصرة هو الطبقات العاملة والبرجوازية الصغيرة والمثقفين. (وهي مقولة أو فئة تفتقر إلى ملكية مستقلة ولكن مركزها الاجتماعي يعتمد على التدريب المهني كالمهندسين والبيروقراطيين الرسميين وعمال الياقات البيض الآخرين) وفي النهاية الطبقة التي تحتل مركزا، امتيازاً عبر ملكية التعليم أي المستحدثين. هذا التراتب المعقد برأيه يحول دون وجود وعي طبقي.

هنا يلتقط فيبر المستوى السلبي في المسألة الطبقية، أي وجود فئات متعددة داخلها. وهذا يفتح على سؤال: هناك تعدد فئوي أو شرائحي في الطبقة البرجوازية بما هي مالكة وحاكمة بدرجات وفئات، ولكنها طبقة تملك وتحكم وتستمر في ذلك. ولو دفعنا هذا الجدل إلى مداه الأخير، فإن هذه الطبقة التي تملك وتحكم هي التي تقاوم أو تقوض مقاومة الطبقة العاملة معتمدة على الطبقتين اللتين يركز عليهما فيبر مكونة معهما حلفاً طبقيا ولو غير معلن، وهما:

البرجوازية الصغيرة، التي تخدم النظام القائم أملاً في التحول إلى كبيرة،

والإداريّون والمثقفون الذين يخدمون النظام سواء كـ"بيروقراط" أو "تكنوقراط" أو مثقفين عضويين.

يرى فيبر: "أن الوضع الطبقي يعتمد على السوق، فالوضعية الاجتماعية متعلقة بالقرارات التي يصدرها الآخرون عن وضعه أو وضعها الاجتماعي. الجماعات والطبقات بنى تتنافس على مراتبية تتعلق بشكل خاص بتوزيع السلطة. فالسلطة على سبيل المثال تعبير عن توزيع المصالح في المجتمع المدني، ولكن في الوقت نفسه فإن السلطة والطبقة لا تتماثلان مع العومل الاقتصادية أو أنَّ الأحزاب السياسية يمكن أنْ تعتبر تعبيراً عن مصالح طبقية".

هل حقاً ليس الشرط الحاسم هو تطابق السلطة والطبقة مع العوامل الاقتصادية. وهل المقصود بالتطابق المستوى المطلق؟ من أين تستقي الطبقة الحاكمة سلطتها الحقيقية؟ هل من القانون أم من موقعها في العملية الإنتاجية الاقتصادية وتحديداً من الملكية الخاصة التي بها تتمكن من استخلاص القيمة الزائدة؟

في نزوع لتأبيد السيطرة الطبقية، يطرح مومسن موقفاً يؤدي إلى العدم السياسي أو النضالي بقوله: "جميع الأفكار عن إلغاء سيطرة رجل على آخر هي يوتوبيا". نلاحظ هنا ميله إلى تأبيد السيطرة الطبقية وبالتالي تقاطعه إلى حدّ كبير مع ما وصل إليه ميشيل فوكو باستنتاجه موت السياسة[198].

بدوره وقف فيبر ضد ما أسماه الثقة المطلقة بالجماهير. ولم يثق بالديمقراطية الجماهيرية، وهذا ما أوصله للبيروقراطية حيث اهتم بقوة الدولة وليس الأحزاب والديمقراطية. وهذا الموقف المتطرف ضد القوة الشعبية واعتماد سطوة الدولة هو الذي دفعه لحلّ الإشكالية بالقائد الكاريزمي وليس بالحزب. هل ساهم هذا في تأسيس مناخ صعود هتلر في السياسة الألمانية. صحيح أن صعود هتلر كان بصعود الحزب النازي، بمعنى أننا أمام تركيبة معقدة من وجود الحزب وقيادة الكاريزما، ووجود فرش فكري عنصري مؤسس على التفوق الجرماني منذ خطاب هيجل عن أمم بلا تاريخ وصولاً إلى تنظيرات هايدجر[199] وكلّه في سياق التهاب رغبات البرجوازية الألمانية للربح. إلا أنَّ المهم هنا أنَّ هؤلاء المفكرين، هيجل و ليْسْتْ List[200] وهايدجر يتحدثون عن الدولة والأمة على حساب الطبقة، علماً بأن الدولة كسلطة هي ممثلة ولصالح طبقة محددة هي الحاكمة المالكة.

---

198 Can We Criticize Foucault? Late in life, Michel Foucault developed a curious sympathy for neoliberalism. by Daniel Zamora

199 راجع صادق جلال العظم دفاعاً عن المادية والتاريخ: مداخلة نقدية مقاربة في تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة. دار الفكر الجديد، 1990.

200 في تركيزه على الدولة وليس على الطبقة أو الفرد يقول ليست: "بين كل مواطن والإنسانية كافة ... تقف الدولة، بلغتها الخاصة وأدبها، بأصلها الخاص في التاريخ ... إنّه واجب الاقتصاد الوطني أنْ ينجز التطور الاقتصادي للأمة، وليجهزها كي تُقبل في المجتمع العالمي في المستقبل".

قد يكون مفهوماً رفض الثقة العمياء بالجماهير، هذا مع العلم أن مفردة الجماهير عائمة مائعة، وعادة ما يميل البعض إليها هروبا من الحديث في الطبقات لأن الخطاب الطبقي يفترض النضال الطبقي ضد السلطة/الطبقة الحاكمة المالكة، وهذا يعني فيما يعنيه الدولة، وهي القلعة التي يقدسها فيبر. هذا مع أن رفض المفهوم المائع للجماهير كان يجب أن يوصله إلى ضرورة الحزب وليس القائد الفرد. إلا أنه استبدل الثقة العمياء بالجماهير بالثقة العمياء بالقائد الكاريزمي من جهة وبالبنية الدولانية البيروقراطية بقوله: "المستقبل للبقرطة". إنه الفرد إذن في نهاية المطاف!

جيرتز: توسيع الطبقة بما يفككها[201]

كما أشرنا، فإن لوكاتش نقل البروليتاريا من موقع الوعي القائم على الظرف المادي إلى الوعي الثقافوي المتولد ذاتياً. وبدوره، فإن جيرتز يأخذ المستوى الثقافي من لوكاتش، ولا يأخذ البروليتاريا نفسها في محاولة لنفي العامل المادي والطبقة البروليتارية نفسها عبر تمييعها لصالح قطاعات طبقية عريضة تبدو البروليتاريا كإحدى مكوناتها لا كعمودها الفقري. وعليه، فبمقدار ما شاكس فيبر على الطبقة من مدخل تجزئتها إلى جماعات شاكسه جيرتز من مدخل توسيعها بشكل فضفاض يؤدي إلى النتيجة نفسها أي لا فاعلية الطبقة وصعوبة الثورة.

يرفض جيرتز موقف هيجل وماركس بأن العمل هو التحويل المادي للعالم: "

حيث يمارس بالمشاعر، التي بها يصبح الإنسان، خالقا لنفسه,ويقول هذا كان قبل سبعين سنة. يعمل اليوم أكثر كسبة الأجور في الإدارة والبريد بنوك حوانيت نقل خدمات تعليم...الخ، وهنا الإنجاز الفردي غير قابل لقياس، والعمل يفقد ماديته برلج بر.

List Frederich, 1885, *The National System of National Economy*, Translated by Sampson S. Lioyd, Longmans

Green and Co. London, p.170, Ouoted in Ozay Mehmet *Westernizing the Third World:The Eurocentricity of Economic Development Theories*, Routledge, 1995, pp. 11-12.

201 Andre Gorz, the New Agenda, in After the wall ed by Robin Blackburn, Verso, 1991. P. 290.

هذا الخطاب يعتبر إحدى المقدمات التي تحاجج لصالح نفي القيمة المادية للعمل، بل الجوهر المادي للعمل، وبالتالي للإنتاج وبأن الإنتاج المادي السلعي تحديداً قد أصبح هامشياً مقابل قطاع الخدمات والتي الكثير منها يصعب قياسه مادياً. وهنا لا معنى للمجادلة بأن طرح جيرتز ينطبق على البلدان المتقدمة وليس على بلدان المحيط التي حتى الصناعات التقليدية فيها ليست متواجدة بشكل فعلي. لأن الجدال في هذا المستوى هو حول قانون القيمة وخلق القيمة ودور جهد الإنسان في ذلك. وبهذا المعنى يكون جيرتز الأب الروحي لهاردت ونيجري فيما يخص لا تمدية العمل، أو العمل غير الممدى.

يجادل جيرتز: بأن "عمل الرجال والنساء الآن والذي شغل محل العمل الماهر المتقلب ليس في موقع، بناء على أساس تجربتهم في العمل المباشر، ليسوا في موقع اختبار وفحص معنى والهدف الاجتماعي من الإنتاج ببساطة بتماثل أنفسهم مع عملهم" [202] جرلج بر. في حالة العمال من الجنسين اليوم، إنَّ تحويل عملية قوة العمل إلى زعم سياسي بالسلطة لا يمكن الاستمرار في تطويرها من خلال تماثلهم مع موقعهم في عملية العمل. هل هذا التماثل هو نتاج وعي أم استسلام واستدخال الهزيمة؟

يركز وخاصة في حالة عمال مثلا المحطات النووية، أو صناعات كيماوية بأن هؤلاء من خلال كونهم مواطنين، مستهلكين، مستأجرين، ومستخدمين للتسهيلات العامة والخاصة، هنا هم يشاركون في العلاقات الاجتماعية خارج مكان العمل، ويمارسون هم أنفسهم باعتبارهم ينتمون إلى جماعة أوسع [203] يرلج بر.

ويضيف، لقد غدا واضحا بأنه بالنسبة للعمال العصريين فإن الوعي الاشتراكي ونقد الرأسمالية لا يحوي عادة على أية علاقة مباشرة بالحياة الحية أو مشتقة منها، التجربة الحية للعمل. إنّ "الذات" في المشروع الاشتراكي للمجتمع، بناء على ذلك لم

---

202 Gorz Andre, the New Agenda, in After the wall ed by Robin Blackburn, Verso, 1991.

203 نفس المصدر، ص 290.

204 Andre Gorz, the New Agenda, in After the wall ed by Robin Blackburn, Verso, 1991, p 51.

يعد قادرا على تطوير علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى وعي طبقي بل بالأحرى الممكن هو العامل كمواطن، مثلاً، في الحي حيث يجرد من حياته الاجتماعية والطبيعية نتيجة للتطور الرأسمالي تماما كحال زملائه من الناس الموجودين اجتماعيا. (ص 252) سنلاحظ لاحقاً أن هاريف يشير إلى المدن والأحياء ولكن بما يخدم وجوب رؤية تبلورات ومصالح طبقية من أجل الصراع الطبقي.

لا يقتصر نقد جيرتز للماركسية على تبخيس العمل المادي وتبخيس وجود ودور الطبقة العاملة، بل يذهب إلى تذويب الطبقات في "المجتمع" ليكون العامل مثابة مواطن في حي، أي إرجاع التبلور الاجتماعي الطبقي إلى أصغر منزلة ممكنة. ولكن دون أن يقول لنا جيرتز، مثلاً، إذا كان هؤلاء المواطنون متساوين في الحقوق والمنزلة الاجتماعية كأفراد، فهل هم متساوون من حيث طبيعة العمل والدخل؟ لا شكَّ أنَّ رسوم تنظيف الشارع وثمن زجاجة الحليب إلى المنزل، واستهلاك الماء والكهرباء هي نفسها لأي ساكن في الحي. ولكن ما نسبة هذه التكاليف من دخل العامل والطبيب وصاحب الأسهم في المصرف؟ وهل علاقات الحي هي ما يقرب الناس إلى بعضهم أكثر من العلاقات الطبقية التي تحدد وضعيتهم أو منزلتهم في الحي؟ ولكن، من هم هؤلاء الناس؟ أليسوا شرائح وطبقات؟ أم هم مجرد كتل بشرية بلا وعي ولا مواقف؟

من جانب آخر، ما هي المهام التي يجب أو يمكن أنْ يناضلوا من أجلها؟ ما هي السرديات التي يمكن أن تجمعهم؟ وهل المنحصر في الحي منتم إلى سردية كبرى؟ يعرض جيرتز أو يطرح الحي (الاشتراكي) كصورة مصغرة لإمبراطورية هاردت ونيجري.

ترى إذا كان هذا ممكنا في أحياء المدن الأوروبية، ماذا عن المحيط؟ أم أنَّ جيرتز مركزاني أوروبي؟ وإذا كانت الإمبريالية في وضعية النهب توفّر لرعاياها الهدوء الكافي بالرضى برفاهية الحي، فماذا عن كون رفاههم نتاج الاستغلال والغزو الإمبريالي للمحيط؟ أليس التخلص من الإمبريالية هو السردية الكبرى عالمياً؟

لكن جيرتز يعود ليوسع دائرة اهتمامه لتعاون العمال في مختلف المجموعات العمالية ليقول:

"... إن الحركات الاجتماعية الجديدة، ستصبح حاملة التحول الاشتراكي حينما تنتمي ليس فقط "للعامل العصري" ولكن ذلك للمعاصرين المكافئين من المحرومين، المقموعين، والبروليتاريا المفقرة، التي هي مع البروليتاريا ما بعد الصناعية من العاطلين، وعمال الصدفة، والوقتين القصير والجزئي الذين بوسعهم أو يرغبون في أنْ لا يتماهوا مع مشغلهم أو مكان عملهم. (ص 253)

لا أرى تناقضا لهذا مع الفهم الماركسي للطبقة. فتغير الظروف والتحولات المجتمعية وتحول دور قوى الإنتاج لا بدَّ أن يؤثر في التشكيلات الطبقية، تتسع الطبقة أو تضيق، تتخلَّف التكنولوجيا أم تتقدم، لكن تبقى علاقات الاستغلال كعلاقات اجتماعية قائمة على علاقات الإنتاج. والسلطة والقوة قائمة والتخدير الوعيوي قائما. هي حرب أوسع من نطاق بروليتاريا صناعية ونخبة رأسمالية، المهم أنها حربٌ.

ولكن يبقى السؤال: وهل العمال والعالم هما في المركز فقط؟

يقول جيرتز: "إن كثيراً من الشباب في إيطاليا يفضلون عملاً جزئياً كي يتفرغوا لحياة ثقافية".

جيد ولكن هذا يعني أنّهم يحصلون على كفاية ما. وقد نسأل هنا، ألا يعني هذا تخلياً عن أكبر جزء بل جزء يكبر دوما من الكعكة لرأس المال، وبالتالي المساهمة بهذه السلبية في حفاظ الرأسمالية على التراكم. لعل هذا مما يُسعد بارسونز الذي يسعى لاجتثاث الصراع الطبقي من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. إن وصول الفرد إلى الاكتفاء بحاجته هو حالة وعي تليق بالمجتمع الاشتراكي ولا يصح الهروب إليها في مجتمع تحكمه علاقات اجتماعية رأسمالية. فإذا كان الشاب الإيطالي الأعزب مكتفياً بدخل ما، فإن هناك ملايين الأسر يتم اغتيال جهدها مما يقود إلى عجز دخلها عن كفايتها. هذا الشاب هو تعبير عن فرز المجتمع لنخب أنانية ينقصها الوعي بمضمون وأثر فائض القيمة المسروق منهم ومن الطبقة العاملة بعمومها ومن

المحيط طبعا. إنه اكتفاء انتهازي ناجم عن وعي مزيف. إنَّ شريحة كهذه هي شريحة انتقالية بالمضمون الذي عناه ماركس كما أوردنا في صفحات سابقة.

هذا الاكتفاء من أجل الميل للتعبئة الروحية الثقافية، ينتهي بانسحاب فئة اجتماعية من محاسبة ومقاومة الطبقات المستفيدة/المستغلة والمتحكمة بالمبنى الاجتماعي للتراكم.

ولكن، متى ينعتق هؤلاء الشباب من هذه اليوتوبيا الصغيرة التي ينعمون بها؟ سيكون ذلك في مناخين على الأقل:

- الأول حينما تنفجر الثورة في المحيط الذي تنهبه الطبقة الحاكمة في إيطاليا وغيرها، وآخر مثال احتلال الناتو لليبيا وتقاسم ثرواتها.
- وحينما تحلّ أزمة اقتصادية مالية تلقي بهؤلاء الشباب إلى البطالة أو العمل الجزئي جداً.
- أو الحالتين أو التطورين معاً.

من المهم السؤال: إذا كانت فئة الشباب هذه تكتفي بما تحصل عليه من دخل كي تتفرغ لرفاه ما، هو حقها بالطبع، ولكن، هل هذا الدخل حتى بتواضعه هو من الإنتاج الأهلي الإجمالي الإيطالي بشكل تام؟ أم هو منهوب من المحيط حتى لو بالتبادل اللامتكافِئ؟ هذا دون أن ندخل في المسألة أعمق، بمعنى أن الإنتاج الأهلي الإجمالي هو إنتاج طبقة تتحكم به أخرى في البلد الواحد. هل إهمال جيرتز لهذه المسألة هو موقف وانحياز مركزاني أوروبي؟ نعم.

يجادل جيرتز بأن: "العمل غير الطويل هو مطلب حرية للبروليتاريا ما بعد الصناعية".

لكن هذا المطلب سابق على تبلور البروليتاريا ما بعد الصناعية. هذا من جهة ومن جهة ثانية، إنَّ ساعات أقل لا بدَّ أن تقترن بمستويين من التعامل معها. في المستوى الأول:

- يجب أن تكون الأجرة كافية.
- وأن تكون هذه الأجرة من الإنتاج الأهلي الإجمالي للبلد.

وفي المستوى الثاني:

- يجب أنْ يرتفع الوعي العمالي (سواء بمنظور لينين أو بمنظور لوكاتش) إلى النضال لتحرير نتاج عملهم من البرجوازية أي تحرير قوة عملهم وأنفسهم وتحرير فائض القيمة المنتزع منهم.
- وتحرير الفائض المنهوب من المحيط.

بغير هذا، لا يسعنا تفهم هذه الإنسانية العالية لدى جيرتز، وهي إنسانية قائمة على سلوك لا مدني في ما يزعم أنَّه مجتمعٌ مدنيٌّ.

لا بد أن يتجه العمال إلى المطالبة بكل هذا، وبغير هذا، يكون الوضع مريحاً لرأس المال بوجود طبقة نسميها بروليتاريا أو عاملة صناعية أو ما بعد صناعية، لا يهم، طالما هي لا طبقية ولا مطلبية، ولا مسيسة وخاصة الشباب منها. وهل يوجد من بني البشر من لا يحب عملاً أقل وكفاية أكثر!!!

ومن جهة أخرى، كيف سيتدبر العمال ما بعد الصناعيين إذا لم تتزايد شواغر العمل بنسبة تنامي عدد السكان حتى لو متواضعا؟ وهذا حتى بعيدا عن الأزمة الماليةالاقتصادية؟ هل يجزم جيرتز بأن شعورا طبقياً في أوساطهم لن يتنامى؟ ربما لا، ولعل ما يعزز هذه الـ"ربما" أن ما توقعه تشومسكي في أمريكا لم يحصل كما أشرنا آنفاً!

في حين يدفع جيرتز باتجاه ابتلاع التضخم اللاطبقي للطبقة العاملة بمعناها ومضمونها الكفاحي السياسي والمصلحي يأخذ بولنتزاس النقاش الطبقي إلى محور آخر ينسجم مع الموقف الماركسي التقليدي من الطبقة، فهو يرى عمال الياقات البيضاء والعمال الذهنيين والعمال الفنيين كبرجوازية صغيرة جديدة وليس كطبقة

منفصلة أو كجزء من طبقة البروليتاريا. ويرى أنَّ أهمية هذا الخلاف المصطلحي كامنة في مجال الاستراتيجيا السياسية حيث يرى بأن الطبقة لا تكتسب مضمونها الحقيقي بعيداً عن وعيها السياسي.

بدوره يرى جيرتز أنَّ العمال الجدد هم طليعة الطبقة العاملة وبأنَّ مطلبهم هو الإدارة الذاتية لتجاوز الاغتراب بما هو المطلب الثوري الأكثر تقدماً. هذا مع العلم أن هؤلاء العمال هم النخبة المرفهة مقارنة ببقية الطبقة العاملة. وبمعزل عن أن مطلب الإدارة الذاتية هو إلى حدّ كبير إستعادة لأطروحة سان سيمون ولاحقا ماركس، إلا أن الإدارة الذاتية مقصود أن توصل إلى تجاوز الاغتراب، إلا أن السؤال الأساس هو في آليات تحقيقها. بمعنى هل يمكن تحقيقها سلمياً؟ أي دون ثورة طبقية؟ وهل يمكن تحقيقها في نطاق الاقتصاد الجديد بمعزل عن القطاعات الاقتصادية لكامل الاقتصاد الوطني؟ هل يمكن عدم تمفصل قطاعات الاقتصاد الواحد من ناحية تقنية فنية على الأقل، فما بالك من ناحية طبقية؟

والسؤال: هل هبط هؤلاء العمال الجدد من السماء؟ أليس هذا موقفاً كيديّاً ضد الماركسية؟ ألم يأت هؤلاء من خلال تطور قوى الإنتاج؟ وهذا وضع طبيعي فلماذا يوضعون على طرفي نقيض مع الطبقة العاملة التقليدية؟ هل يعيدنا هذا إلى اعتبار الطلاب أداة الثورة ناهيك عن حثالة البروليتاريا، أو في الحالة السورية حثالة ليست بروليتاريا؟

رأى جيرتز، "أنَّ قطاعات جديدة انضمت للعمال دون أنْ يكون دخلها المتواضع هو أساس اهتمامها أو ما يعنيها. إنها الطبقة العاملة الجديدة من التقنيين، الباحثين، المعلمين، الصحفيين العاملين الاجتماعيين". إنَّ معنى الدور الخلاق لعملهم هو بنفس الأهمية. من هذا استنتج جيرتز بأن المفهوم الوجودي للاغتراب يمكن أنْ يقدم أساساً نظرياً إلى حركة توحد كلاً من الطبقة العاملة التقليدية والجديدة على برنامج جذري واحدٍ.

ويجادل بأن الطبقة العاملة الجديدة هي طليعة الطبقة العاملة وأنَّ مطلبها في الإدارة الذاتية التسيير الذاتي لتجاوز الاغتراب هو أكثر مطلب ثوري جذري.

ولكن، وهو يأخذ فسيلة من نظرية ماركس، لا يقول لنا جيرتز هل الطبقة العاملة جديدها (الوسطى كما يراهن) وقديمها سوف يعي من ذاته أم من حزبه؟ أم منهما. وماذا يقول اليوم وقد صارت المعلومة متوفرة حتى للفقراء جدا، ما يقلّل من تميز الوسطى والمثقفين، لا سيما وأنها البطن الطري الواسع الذي يسبح المثقفون فيه.

بينما يراهن بولنتزاس على جزءٍ من البرجوازية الصغيرة كحليف للطبقة العاملة ولكن من الصعب اعتبارهم طليعتها كما يرى جيرتز. وهو، أي بولنتزاس، يرى الحزب الشيوعي كطليعة.

يقف جيرتز مع احتلال المصانع من أجل التسيير الذاتي عبر السيطرة على نقطة أو موقع الإنتاج. ومن ثم السيطرة على الحزب والمجتمع. وهو المدخل لتجاوز الاغتراب. وهذا جميل، ولكن احتلال أو تحرير المصانع، هو لدافع وعي ما؟ فمن أينْ يأتي أو يتولد؟

ويرى أنَّ تقسيم العمل هو أساس الاغتراب لذا يطالب بتجاوزه عبر احتلال المصانع

لكنه انتهى مضاداً للطبقة العاملة التي أبدعت احتلال المصانع، وهي خطوة ثورية تفوق تأسيس السوفييتات وتشكل أساسًا متينا للثورة البروليتارية في أي زمن آتٍ.:

"أنتج تطور الرأسمالية طبقة عاملة، والتي في معظمها، عاجزة عن التحكم بوسائل الإنتاج والتي وعي مصالحها المباشر لا يتفق مع الترشيدية الاشتراكية[205]".

وهكذا، يحكم المثقف بتعالٍ خطير على الطبقة العاملة العالمية بالعجز عن إدارة ما تنتج. فهي برأيه تنتج ولا تُدير أو تتحكم، هذا رغم أنَّها أبدعت احتلال/تحرير المصانع، وهذا يذكرنا برؤية سميث للعامل كحصان حراثة! وكأنه هنا يوافق

[205] ((Gorz, Adieux au proletariat: Au deli du socialism (Paris, 1980), p 15

ميشيل فوكو في النتيجة بأنْ لا حلَّ ولا مستقبل للمقاومة. وهو نفسه فوكو الذي انتهى كخاروف ضال عاد إلى الحظيرة حيث أيَّد اللبرالية الجديدة[206].

ويواصل جيرتز قصفه للطبقة العاملة حيث يكمل:

"... إنها عاجزة دوما عن التحول إلى قابض على السلطة، وإذا ما أمسك ممثلوها بجهاز السيطرة الذي وضعه رأس المال فإنهم سوف يعيدون إنتاج نفس نمط السيطرة ويصبحون في يومهم ذاك برجوازية بالفعل[207]".

وحينما سئل: من الذي سوف يحمل دور الذات التاريخية والتغير الاجتماعي قال:

"هي بروليتاريا ما بعد الصناعة واللاطبقية" وحدها اللاطبقة واللاعمال هي القادرة على هذا الفعل التأسيسي، لأنهم وحدهم ينخرطون في نفس الوقت أو يذهبون لما هو أبعد من الإنتاج أي رفض أخلاقيات التراكم وحلّ مختلف الطبقات".

وهكذا ينتهي جيرتز إلى شيوعية ماركس ولكن بأدوات تفتقر إلى طبقية ماركس المحدّدة، وهو الذي يوسعها لأنه تخيل أنَّ طبقية ماركس محدودة. بينما هي منظمة ومنتظمة لأن الهدف حالة صراع طبقي، حالة قتالية لا حالة استلام وتسليم طوعي.

وكما أشرنا سابقاً، فإن هاردت ونيجري رأيا أنَّ نضال الطبقة العاملة هو الذي حفز رأس المال للتوسع الإمبراطوري، وبأن هذا التوسع الرأسمالي سيقود إلى الاشتراكية؟ كيف تمَّ لهما هذا التلفيق؟

في أعقاب ثورة الطلبة عام 1968 مال جيرتز في المسألة الخلافية في تقديم الطبقة على الحزب أو الحزب على الطبقة، مال لصالح موقف روزا لوكسمبورغ بعكس

---

206 Can We Criticize Foucault?

Late in life, Michel Foucault developed a curious sympathy for neoliberalism.

by Daniel Zamora

07_revolte

207 ((Gorz, Adieux au proletariat: Au deli du socialism (Paris, 1980), p 15.

موقف لينين، أي ليس مع حزب طليعي طبقي مثل لينين بل حزب جماهيري واسع. فهو إذ يوسع الطبقة لتصبح بلا حدود كان طبيعيًا أن يوسع الحزب كذلك. ولذا دافع عن تحكم العمال بمواقع الإنتاج. إنَّ الإدارة الذاتية من العمال لمصانعهم في مجالس المصانع هو السبيل الوحيد للطبقة العاملة كي تحافظ على التحكم بالمصانع والحزب والمجتمع. (لكن تبقى الطبقة الواسعة؟ هي هدفه) ورأى أنَّ الإدارة الذاتية هي التي تقتلع الاغتراب. ومثل ماركس الشاب رأى أنَّ تقسيم العمل هو أساس الاغتراب. وصل إلى أنَّ المجتمع الشيوعي ستحققه بروليتاريا لا طبقية ما بعد الصناعة . سيكون كل هذا اجتهاداً حينما نصل المجتمع الشيوعي. أما ما قبل ذلك، فالحزب الطبقي والطبقة المحددة هما اللذان سوف يحملان على كاهلهما نضال المرحلة الانتقالية. فلن يصلوا لإدارة المصانع دون الاستيلاء عليها؟

وفي حين يدمج جيرتز الشرائح المتعددة والمتنوعة للبرجوازية الصغيرة مع طبقته الفضفاضة بل يقدم عمال صناعة ما بعد الصناعة الجدد وبقية الإداريين والخدماتيين...الخ ليقودوا التوجه الجديد، يرى بولنتزاس أنَّ البرجوازية الصغيرة الجديدة هي حليف محتمل للطبقة العاملة ولكن من الصعوبة أنْ تكون طليعتها، وبناء عليه يحتفظ الحزب الشيوعي بدوره كطليعة للطبقة العاملة. وبما أنّهم برجوازية صغيرة فإنَّ مطلبهم بالإدارة الذاتية هو كذلك برجوازي صغير، وليس ثوريا.

كل هذا منوط بتطورات الواقع، الأزمة والازدهار ومن ثم تغير الموقف والوعي وهنا يكون الأمر موقفاً انتهازياً أم لا.

لعل مما يقوي موقف بولنتزاس هو التطور الذي طرأ على موقف الدولة حيث يرى بولنتزاس أنَّه بعد أنْ كانت الدولة والاقتصاد منفصلين فإن الدولة انتقلت إلى التدخل من خلال التخطيط والاستثمار والتعليم. وهذا يدخل الاقتصاد السياسي مباشرة في التطورات بناء على وصفات جون كينز "الطبيب الذي عالج الاقتصاد الرأسمالي في أعقاب أزمة الكساد الكبير 1929". في تلك الفترة مالت فرنسا لاعتماد اقتصاد التخطيط التأشيري Indicative Economy قبيل رحيل بولنتزاس الشاب انتحاراً.

وتدخل الدولة يعني بوضوح دوراً سياسياً وإدارياً واقتصادياً للطبقة الحاكمة كي تخصي أو تحاصر المطالب العمالية التي تتجذر مع كل أزمة اقتصادية. بكلام آخر، كان لا بدّ من آليات للانفراج الاجتماعي، أي محاصرة بوادر الصراع الطبقي. إنه قيام الدولة بالإمساك بكل من الاقتصاد والسياسة معا، ولكن بما يمتصّ الحراك البروليتاري.

لكن هذا بدوره رآه جيرتز فرصة لتوسيع الإطار الطبقي للطبقة العاملة لتصبح أكثر "ديمقراطية"، أي منفلشة بسبب المناخ الجديد.

أمّا لاحقاً، منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، وفي فترة حكم ريجان في الولايات المتحدة وتاتشر في بريطانيا فقد انتقلت الدولة إلى ما هو أبعد إنه عدم التضبيط واللبرالية الجديدة بل الهجوم الشامل على المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة التي ينبذها جيرتز، ولم تدافع عنها طبقته العريضة. أي تطبيق سياسات تشديد الهجمة الطبقية على الطبقة العاملة متسلّحة بهشاشة وفضفاضية الطبقة العاملة وأحزابها.

بيت القصيد هو كيف نقرأ قيام الدولة بتشكيل وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج. فالدولة هناك دائماً، ولكن حين تقوم الدولة بمغادرة التضبيط أي De-Regulation فهذا يعني إطلاق العنان للملكية الخاصة بالاعتداء على مكتسبات العمال مما يفترض مقاومة عمالية. أي أن تشديد الهجوم الطبقي يجب أن يواجهه نضال طبقي من الطبقة العاملة. وعليه، حينما تكون هذه الطبقة في حالة من التفكّك واللاحزبية أو حين تكون أحزابها غير جذرية، يكون اعتداء الطبقة البرجوازية سهلاً وغير مكلف. وهو ما يتضح منذ الثمانينات وحتى اليوم. إنه بكلام آخر ليس تغييراً في جوهر علاقات الإنتاج بل تشديداً في عنف استخلاص القيمة الزائدة.

أودّ المرور هنا بإيجاز على ما أسميه: الطبقة ثقافوياً، كما أشرنا أعلاه، في جانب من كتاباته يمثل لوكاتش رومانسية بروليتارية لا تستقيم عمليا مما يقربه من أثر المثالية الهيجلية وليس الفاعلية الثورية لماركس. يقول: "تكمن الحقيقة الفضلى في

البروليتاريا ذات الوجود الامتيازي التي عالمها الماركسي يشتمل على مبدأ الكلية والمعنى التاريخي".

من جهته يرفض ويحاول مانهايم نسب الأمر "للمثقفين غير المرتبطين بطبقة محددة"، والذين عملياً قد لا يوجدون! إنَّ موقفه ضد الفاشية والشيوعية على حدّ سواء وهو ما يقربه أو يدفعه للدفاع عن المؤسسات السياسية بما هي، برأيه "ضرورية للديمقراطية السياسية.

ومانهيام هنا يمثل خطاب الرأسمالية الغربية التي في عدائها للتاريخ تماثل بين الشيوعية والفاشية كقطبين متناقضين تماماً، فهو حتى لا يقول الستالينية□لج بر والفاشية، هذا علما بأنَّ "الستالينية" هي اختراع تروتسكي في سياق الارتداد التروتسكي المتواصل عن الثورة والانتهاء بكثيرين منهم في حضن المحافظية الجديدة□لج بر. هذا ناهيك عن أن فترة قيادة ستالين لم تكن قيادة فرد بقدر ما هي فترة من تطور الدولة السوفييتية.

يبدو أحياناً أنَّ مدرسة فرانكفورت قد قبلت الجدل العام للماركسية، ولكنها مضت في إثر لوكاتش وكورش في نقد ميل الماركسية إلى الموضوعية والتطورية والعلمية. وبأنَّ البروليتاريا فقدت دورها التاريخي لأنها اندمجت في الرأسمالية المنظمة. وهذا ما يخلق تقاطعا لجيرتز معها في زعمه أن الطبقة العاملة فقدت ثوريتها بل حتى تفتقر إلى القدرة على إدارة أو التحكم بالمصانع. كما رفضت من لوكاتش قوله بتطابق البروليتاريا مع الحقيقة التاريخية. وتتقاطع إلى حد ما مع ألثوسير حيث رفضت الوضعية العلمية وتقاطعت مع ثقافوية غرامشي. ورفضت علم الاجتماع التجريبي الامبريقي لصالح التأمل المجرد المتشائم.

---

208 مقابلة جيجك: Slavoj Zizek: Greatest Threat to Europe Is It's Inertia

SPIEGEL Interview with Slavoj Zizek: 'The Greatest Threat to Europe Is It's Inertia'

Interview Conducted by Romain Leick

209 عادل سمارة، ظلال يهيو -صهيو -تروتسكية في المحافظية الجديدة، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2015.

تنظيرات مجتمع ما بعد الصناعي

يقوده، ماكس فيبر، موقفه ضد الطبقة ولصالح الجماعات الصغيرة إلى رؤية مستقبل البشرية بأيدي ما هو أقل أي أنَّ مستقبل الإنسانية أنْ تحكمها البقرطة وهيمنة نخب متخصصة. وهو بهذا يوفر للنخب الرأسمالية التي تحتكر الثروة (رؤوس وكبار مساهمي الشركات عابرة القوميات) يوفر لها النخب السياسية والإدارية للسلطة ومن السلطة.

هنا يجدر السؤال: هل اقتصاد ما بعد الصناعي قد أدى إلى أو نتجت عنه تقوية سلطة الدولة عبر زيادة البقرطة والمركزية وتقوية الاستقلال الذاتي لمؤسسات المجتمع المدني؟

ولكن، ترى ما هي ما بعد الصناعية؟ يزعم هؤلاء بأن مجتمع ما بعد الصناعية قد شكل تشكيلة اجتماعية التي فيها الملكية الخاصة، والمصالح الطبقية والصراع الطبقي قد فقدت مركزيتها كمبادئ محورية، وبدل أنْ يتمحور المجتمع حول وينتظم خلف الملكية الخاصة فما بعد الصناعي يتمحور وراء أو حول المعرفة النظرية.

يقول بيل المابعد صناعي[210] "... ما بعد الصناعية تحاول توضيح التغير المحوري في البنية الاجتماعية (المعرفة بأنّها الاقتصاد، التكنولوجيا، ونظام المراتبية) للمجتمع. ولكن هذا التغير لا يتضمن أيَّ حتمية معينة بين القاعدة والبنية الفوقية. ... إنّها أشبه ما تكون بأنّ مختلف المجتمعات التي تدخل مرحلة ما بعد الصناعية سوف تكون لها هيئات أو تشكلات سياسية وثقافية. ويرى أنَّ العمل اليدوي يتدهور لصالح الياقات البيضاء والخدمات الصناعية والمجموعات المتخصصة وإنفاق أعلى على التعليم والبحث والتطوير. عالم ينتقل من إنتاج السلع إلى إنتاج المعرفة ولا بنية اجتماعية جديدة ستبزغ.

---

210 بيل المابعد صناعي، ص 319.

Bell D. 1976, The Comong of Post-Industrial Society (Harmondsworth: Penguin, Book. P 119.

والنظرية سوف تتجاوز الامبريقية، في مجال العلم والاقتصاد وتكنولوجيا الكمبيوتر والرياضيات... سيشكلون طبقة معرفة.... حافز الربح ليس له مكانٌ في مؤسّسات وجامعات البحث البرجوازي. وإنَّ قوى السوق سوف تختفي كمحور للتنظيم والتغير. وعلاوة على ذلك فإن من المساهمات الهامة في تطوير نظرية اقتصادية بحتة في السنوات العشرين الأخيرة أي النقودية، قد ركزت على كل من مركزية قوى السوق في تشكيل نظام ديمقراطي وحكومة ليست ذات علاقة مباشرة ولا بيروقراطية ولا سلطة مركزية لها لتتدخل في إدارة الاقتصاد لخ لخ بر.

لافت هذا الاحتفال بدفن الطبقة العاملة. وهو في الحقيقة احتفال بالسوق من جهة، وبإنكار الحقيقة المركزية التي تؤكد بأنَّ الماركسية هي فلسفة متوحدة مع العلم والتطور العلمي. وإذا كانت المجالات العملية الجديدة أقل مادية من الصناعات التقليدية، فإنَّ المحرك والقائد الحقيقي والفعلي لكافة فروع الاقتصاد الجديد هو نفسه علاقات الإنتاج أي التشغيل القائم على الملكية الخاصة والعمل المأجور، ناعما أو خشناً لا بأس، وبالتالي الاستغلال. هل يسمونه طبقياً أو شرائحياً أو فرديًا أو معمَّماً، لا بأس. إنما هو هناك. ولننظر ماذا حصل بسبب عدم التضبيط؟ ألا يعاني العالم منذ عام 2008 من أزمة مالية اقتصادية؟ ألم تضطر الدولة لتدخّل خجول في الاقتصاد؟

ويرى بيل: إنَّ ما بعد الصناعي سوف ينظم ويدار بقيم لا تنمو في المجتمع بل من نخبة علماء وتكنولوجيين، وكأنه هنا يستعيد سان سيمون معتمدًا على تكنولوجيا أكثر تقدماً أو يستعيد ماكس فيبر. وهو يشارك مدرسة فرانكفورت في أنَّ المجتمع العصري هو جماعي عموما أي لا طبقي. فالدولة بشكل متزايد تعمل مستقلة عن المجالات الاقتصادية والثقافية.

إن فصل الاقتصادي عن السياسي والثقافة يشكل المشكلة الأساسية للمشروعية بأنَّ السياسة لم تعد ببساطة عنصراً واحداً من البنية الفوقية للمجتمع بل فاعلة في

---

211 بيل، نفس المصدر، ص 319.

التدخل في ضمان الإخلاص الجماعي للنظام الاجتماعي واستمرار عملية الإنتاج. هذه الجماعية غير الطبقية هي المناخ الأفضل لرأس المال الذي يملك ويحكم ويراكم، بينما يعتقد المجتمع نفسه أنّه حاكمٌ لا محكومٌ. فليس أفضل من أن يبقى الفقير دون أن يعلم. لعلَّ المسحة اليسارية لمدرسة فرانكفورت هي التي أمالتها لصالح نظرية الرأسمالية المضبطة بدل رأسمالية عدم التضبيط المنفلتة.

أين تناهت لا طبقية فوكو؟

ترفض الاركيولوجيا الفوكوية التاريخ، وتتورّط في التتابع العشوائي للإبستيمات المعرفية المتراكمة غير المتفاعلة ولا المترابطة كطبقات الأرض. إنَّها تهدف نفي التاريخ. ونفي التاريخ هو نفي فعل الإنسان. نفي التاريخ هو نفي علميته وهنا يتقاطع مع ألثوسير. وحين يكون هذا وضعه فأين ستقع فيه الطبقات والنضال؟

يرى أنَّ العلم والحقيقة والموضوعية والصدق والعقل ليست إلا مشاريعَ متكاملة للقمع والاضطهاد والاستعباد والتهميش لأن إرادة القوة لا تقمع فحسب بل تنتج اولا ما ستقوم بقمعه لاحقا. كما انه يعطي الأولوية الى عمليات التمرد العفوي والفردي والفجائي والعشوائي الخالص.

بل يذهب فوكو في ترددات من القصوي إلى القصوي إلى ازدراء الذاتي، ليحاكي مزاعم نيتشة. "موت الإنسان" الفرد ليس هو العامل الفاعل في التاريخ الذي يشكل أسس الشخص، ولكن فإن البنى الاجتماعية غير الواعية وغير المقصودة هي التي تشكلهم. الطوعية والتاريخانية، هي أخطاء إيديولوجية في القراءة الغلط لماركس. الإرادية هي فرضية أن الذوات الإنسانية التي تخلق العالم الاجتماعي التي تعيش فيه بأفعالها المقصودة.

ولكن فوكو لم يكن طبقيا، هذا مع أنه اهتم جدا بالمجانين والمنبوذين متقاطعا إلى حدّ كبير مع ماركوزة. وحين لا ينتهي فوكو طبقياً بمعنى القبول بدور ومحورية الطبقة العاملة، بل حينما ينتهي مبهورا باللبرالية الجديدة، فقد انتهى لصالح الطبقية

الأخرى، أي الطبقة الدولة السلطة الحاكمة. وهذا ربما يعني لو أنه اكتفى بموت السياسة لكان أنهى حياته بشكل أفضل وأكثر إنسانية. وهو في موقفه هذا يتقاطع كثيرا مع المحافظين الجدد من جانب يميني خطير، ومع هاردت ونيجري من جانب يساري حيث الطرفان دُعاة للإمبراطورية!

يقول دانييل زامورا في مقابلة عن فوكو في هذا الشأن:

"إنَّ غض النظر هذا مستغرب ومذهل لأنه يوضح تساهل فوكو نحو النيوليبرالية عندما قمت بالبحث داخل النصوص ليس فقط زميله كوليج دو فرانس هو الذي وضح ذلك في المحاضرات، ولكن هناك العديد من المقالات والمقابلات، التي يمكن الوصول إليها.

لقد انجذب فوكو لليبرالية الاقتصادية: ورأى في ذلك احتمالية وجود شكل من أشكال الحاكمية التي كانت أقل من المعيارية وسلطوية اليسار الاشتراكي والشيوعي، الذي اعتبره عفا عليه الزمن. ورأى خصوصا في النيوليبرالية شكلاً "أقل بكثير من البيروقراطية" "وأقل بكثير انضباطيا" من سياسة دولة الرفاه ما بعد الحرب. وبدأ يتخيل النيوليبرالية التي لن تُوقع نماذج انثروبولوجية على الفرد، والتي من شأنها أن توفر للأفراد أكبر من الحكم الذاتي وجها لوجه مع الدولة برلخ بر.

في مرحلة رحيل سارتر عن الوجودية باتجاه الماركسية زعم بأن محاولته هي دفع المادية التاريخية لتجاوز تجاهلها للذات، الفرد، ورأى بأنها لم تتمكن من إضافة التحليل النفسي والاجتماعي. ومن هنا وضع هدفه أنْ يجسد هذه النظرية، التي سماها الأنثروبولوجيا البنيوية المحددة مما حفزه لتطوير concrete structural anthropology منهجه المنهج التقدمي -الارتدادي progressive-regressive method.

ولعل اللافت أنَّ الجهد الذي بذله سارتر لتغطية وجوده ليدخل التنظير الماركسي لم يكن موفقاً، الأمر الذي انتهى به ليعلن تخليه عن الماركسية. وبالطبع، فإن

212 Can We Criticize Foucault?, Late in life, Michel Foucault developed a curious sympathy for neoliberalism. by Daniel Zamora 07_revolte.

الابتعاد عن الماركسية هو ابتعاد عن الفلسفة ودور الطبقة العاملة بل هو ردة لصالح البرجوازية بغض النظر أُعلن أم لا.

لكن هذا لا يعني أنَّ سارتر لم تكن له بصمة في تحفيز الحركة ومن ثم الثورية الطلابية ثوريا في فرنسا. يقول كوهين بنديت: "حاول البعض فرض ماركوزة علينا كمعلم، ... هذه نكتة. لا أحد منا قرأه. البعض قرأ ماركس بالطبع وربما باكونين، ومن المحدثين ألثوسير وماو وجيفارا، ولوفيفر، وأغلب مناضلي حركة 22 آذار قرأ سارتر ترلخ برا" .

وهذا التأثر قد يكون ذا دور في فشلها، أي الثورة الطلابية، حيث كان نقدها محصوراً في مستوى الوعي، مثلاً الثقافة. كانت أيار ثورة وعي بدون ثورة بنية ثورة ثقافية دون ثورة سياسية. لذا فشلت. وهكذا، كما يقول آرثور، ساهم سارتر وكاستريادس ولوفيفر في حصول هذه الثورة وفي ضعفها.

لذا كتب فردريك جيمسون: بأنَّ تيار ما بعد البنيوية وما بعد الحداثوية البوست موديرنزم يشكل في جوهره التعبير الإيديولوجي الأرقى والأفضل والأنسب عن رأسمالية اليوم الرأسمالية المتأخرة وعن أحوالها وشروطها.

وفي نقد لتوجه مشابه ترى آيلين ميكينس وود، بأن اتجاه ما بعد الماركسية لدى إيرنست لاكلاو وشانتال موفيه، الذين حاولوا استحضار ما يسمى مبادئ كونية، مثل مفهوم "الديمقراطية الجذرية" لكنهما يتحدثان في فراغ، وبطريقة تجريدية لأن مشروعهما لا يملك أسساً أو حوامل اجتماعية. لقد أمعنا عميقا في تجزئة المشروع وتشظيته، وفي تجزئة النضالات، بحديثهما عن الطبقة على أنَّها باعتبارها مفهوما شموليا جدا وما إلى ذلك.... إنَّ ما بعد الماركسية يهاجم كونية وشمولية الماركسية ولكنه وصل إلى تجريد كوني أقل تأسُّساً على الأرض من الماركسية بالمعنى التاريخي المحدد. لقد ذوبت المابعديات حتى تلك الكونية، وعليه لم يبق منها شيءٌ.

213 Hirsh Arthur The French Left: An Intellectual History from Sartre to Gorz. Souty End Press Boston, 1981: p. 141.

ولم يبق كما ترى سوى شظايا وخلافات [214]. لنتذكر ما ورد في باب أنماط الإنتاج أن لاكلاو يرفض نمط الإنتاج لصالح الإطار الواسع أي النظام الاقتصادي وهو توجه يبتعد عن الطبقات.

وحول موت الإنسان

كتب جيمسون: "يعتقد البعض أنّه يبدو من الممكن رفض فوكو بسهولة باعتباره فيلسوف الانقطاع، وهو وصف عارٍ من الصحة، بينما يتخذ الانتقاد بالنسبة لآخرين شكل أنّه يجعل التاريخ نسبيًا وحسب، غير أنَّ هذا ليس بالأفضل في واقع الأمر. إذ إنَّ التاريخ نفسه نمّى من أنماط بيان نسبية الظواهر ووقتيتها وزمانيتها. وما لم يثبت تطابق التاريخ مع الحقيقة، وهو ما حاول سارتر أنْ يفعله، فحينئذ يكون الادعاء بأن التاريخ الأحادي الواحد ليس نسبيا صالحا فقط بإزالة العناصر الأخرى كافة الموجودة في النسق الذي يمكن مقارنته به، وبذلك نصنع نسقاً من عنصر واحد. إلا أنَّ كل ما يفعله هذا حقًّا هو تحويل التاريخ كلّه إلى حدث واحد وهو ما ينقض تاريخيته بشكل ينطوي على المفارقة[215]. وبدلاً من أنْ يركز فوكو تحليلاته على المعرفة المستمدة من تجربة الذات، نجده يبحث ظروف ظهور الذات باعتبارها أساس المعرفة. إنَّ الحدث باعتباره حدثًا لا يتشكل إلا من خلال تكراره في الفكر بصفته صورة ذهنية[216].

---

214 Monthly Review, May 1999, p. p. 83-84.

215 أساطير بيضاء، روبرت يونغ ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 188.

216 لكن جيمسون الدقيق هنا يتورط في موقف مركزاني غربي رسمي فيصطف إلى جانب الثورة المضادة في حربها ضد سوريا مأخوذاً بأكاذيب التروتسكيين المضادين للثورة.

Solidarity with Syria

April 29, 2013 *§ 1 Comment*

http://pulsemedia.org/2013/04/29/solidarity-with-syria/

Solidarity with Syria

April 29, 2013 *§ 1 Comment*

http://pulsemedia.org/2013/04/29/solidarity-with-syria/

تُقرُّ البرجوازية بالطبقية وليس مثقفوها

يتواصل، ولن يتوقف، الجدل في المسألة الطبقية. وقد يكون جدل السلاح هو الأوضح من جدل الخطاب. لذا، يكون النصر للأمم وللطبقات التي تتمكن من السلاحين. فمختلف الحروب بين الصغار أو الكبار أو بين الصغار والكبار هي طبقية وإن أُضفيت عليها تسميات مختلفة.

ولكن، بينما يقوم بعض المحسوبين على معسكر الطبقة العاملة أو اليسار وحتى الثورة، بالتهرب من الحقيقة الطبقية، وبالطبع يقوم بنفس التغطية والإعماء كتابٌ برجوازيّون أمثال توماس بيكتي في كتابه الكبير الأخير *رأس المال في القرن الواحد والعشرين*، يقف عُتاة رأس المال ليفتخروا بطبقيتهم وانتصارهم. صحيح أنهم وقحون ضد الطبقة العاملة ولكن وضوحهم هذا مثابة صفعة للمساومين والوسطيين ومحترفي إطفاء الحرائق.

قال الملياردير الأمريكي وارين بافيت: من المؤكد أنّ هناك حرباً طبقية، وإن طبقتي، أي الغنية، هي التي تديرها، وها نحن نربح" [لهلخ بر]. طبعاً لا عجب أن يقول هذا حينما يملك أغنى 85 شخصاً في العالم ثروة أكثر مما يملك 3.5 بليون شخص!

إنَّ الصيغة المخففة للصراع الطبقي هي التفارق الطبقي. وهي الصيغة التي لا تُقرأ إلا على أرضية الصراع الطبقي، بغض النظر عن وتيرته. ولننظر التفارق الطبقي حتى في أعقاب الأزمة المالية الاقتصادية 2008 في المركز وحتى في المحيط:

"في عام 2011 حصل تيم كوك مدير في شركة آبل على 378 مليون دولار كراتب، ومكافآت أخرى، وهي تساوي 6258 ضعف متوسط أجور آبل[لخ بر]".

---

217 I.K. MULLINS A Critique of Thomas Piketty's Capital in the Twenty-First Century, Where we are, What is Next, How Piketty is Right and Wrong, Brief, Concise and to the Point Publishing, 2014, www.ideas-facts-books.com , p.68.

أذكر عام 1993 حينما كنت في مؤسسة UNDP أن تقدم شخص بطلب قرض لشراء مصنع ذي طاقة متواضعة، فاعترض أحد "كبار" الصناعيين من أعضاء مجلس أمناء مركز التطوير الاقتصادي في المؤسسة الذي يملك مصنعا ينتج المنتوج نفسه قائلاً: بأفرمه.

والسؤال الأهم متى؟ أي في عزّ الأزمة المالية الاقتصادية، حيث قامت الحكومة بضخّ أموال طائلة للمصارف كي لا تنهار، وبالتالي كي تحرك ركود الاقتصاد فكانت النتيجة مكافَأة رموز حصول الأزمة.

وفي دراسة نشرت العام الماضي، استخدم الباحثان نورتون وسورابوب كياتبونغسن، حول كم يجني كبار المديرين التنفيذيين غير الماهرين مقارنة بالعمال الماهرين فهي 354 مقابل واحد..! لكن، وفقط، منذ خمسين عاماً، كانت 20 إلى واحد[219]!

هذا الوضوح سواء في التفارق الطبقي أو في وقاحة رأس المال، هو غالبا ما سخَّر بيكتي كتابه من أجل تغطيته أو إطفائه. فالكتاب مثابة إطفائية كبرى دورها تهدئة بلدوزر رأس المال كي يدوس الفقراء بعجلات ملفوفة بالحرير، لكنها تبقى عجلات ويبقى هو بلدوزر. يعلن بيكتي أنه ليس ماركسياً بل هو ممن احتفل بتفكك الاتحاد السوفييتي، ولكنه لم يستطع إلا أن يبدأ من ماركس حيث كتب:

"... في سؤاله الأول هو هل ديناميكيا رأس المال الخاص ستقود إلى انحصار الثروة بأيدي قلة متضائلة كما قال ماركس في القرن التاسع عشر، أم أن المنافسة والتقدم التكنولوجي وقوى توازن النمو في مراحل لاحقة سوف تقود إلى تقليص عدم المساواة وانسجام أعظم بين الطبقات كما يقول سايمون كوزنتس في القرن العشرين".

لكن بيكتي يتعامل مع ماركس من باب رفضه للتصورات والتأملات والنظريات ليزعم بأن قوة بحثه آتية من كونه ركز على الإحصاءات كمرتكز قوة لديه ضد التصورات أو التأملات التي يراها نظرية بحتة ويحصر ماركس فيها. وهو وإن زاغ عن

---

218 I.K. MULLINS A Critique of Thomas Piketty's Capital in the Twenty-First Century, Where we are, What is Next, How Piketty is Right and Wrong, Brief, Concise and to the Point Publishing, 2014, www.ideas-facts-books.com. P 26.

219 عن الدراسة التي نشرها الباحثان، شاي دافيداي وتوماس غيلوفيتش، في أوائل عام 2015، http://kassiounpaper.com/test-all/item/12634-2015-04-11-10-38-54

الأحد 12 نيسان/أبريل 2015.

الموديلات الرياضية والمعادلات الجبرية، يبدو أنه رأى في الإحصاء ملاذا مناسباً بحيث يتلافى تعقيد الموديلات النظرية من جهة، والأهم يزوغ بعيداً عن المسألة الاجتماعية الطبقية من جهة ثانية.

في جانب آخر، يأخذ من ريكاردو جوهر نظريته وخاصة تدخل الدولة للتضبيط الاجتماعي ويرفض نتائجه:

"... طالما أنَّ كلاً من الناس والمخرجات يتزايدان بشكل ثابت، فالأرض تتجه باتجاه أنْ تصبح نادرة أكثر وأكثر نسبة إلى السلع الأخرى. وهنا يتضمن قانون العرض والطلب أنَّ سعر الأرض سيرتفع بشكل متواصل، وكذلك الريع الذي يدفع لملاك الأرض. وسيحصل ملاك الأرض على نسبة متزايدة من الدخل القومي بينما حصة بقية الناس تتضاءل، وهذا يحبط الاستقرار الاجتماعي، ولا حلَّ لدى ريكاردو سوى زيادة ضرائب الدخل على ريع الأرض".

لعلَّ المساهمة التي يقدمها بيكتي مرتكزة على زيادة الضرائب التي نادى بها ريكاردو ولكن بيكتي يعمِّمها على كافة المداخيل العالية وليس على ريوع الأرض. بكلام آخر، يأخذ عن ريكاردو تدخل الدولة ولكنه يوسعه ليس لدعم الصناعيين كما ذهب ريكاردو بل لحماية السوق الحرة والديمقراطية كما يزعم. وهنا يختلف بيكتي مع آدم سميت فيما يخص تدخل الدولة لأنّه يطالب بأن يكون مستمرًّا وإن في حدود، بينما لدى سميث هو تدخل حين الأزمات أو كما أوضحه لينين من أجل إشفاء الشركات المأزومة بمعنى أنَّ الدولة كاراج تصليح مجاني لمشاريع البرجوازية. الدولة "كَنِيْفٌ" بمفهوم عروة بن الورد ولكن بالمعكوس[220] لح بر بر.

---

220 قد يكون الشاعر العربي قبل الإسلام عروة بن الورد أول اشتراكي بالمفهوم المادي للفكرة دونما وعي طبقي بالطبع. كان يجمع الفقراء المتهالكين جسديا ويضعهم في أماكن يسميها الأكناف. وكان هو والصعاليك أمثاله يُغيرون على أملاك الأغنياء ويطعمون الفقراء حتى يبلُّوا، أي يصحوا، ويطلقونهم أو ينضموا إليهم. يقول:

ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم

... كما الناس لما أمرعوا وتموَّلوا

من جهة أخرى، يرى بيكتي أنَّ ريكارو مخطِئ لأنَّ ما حصل أنَّ قيمة الأرض المزروعة تراجعت مقارنة بمصادر الثروة الأخرى حيث إنَّ حصة الزراعة في الدخل القومي تناقصت. وبأن ريكاردو لم يلاحظ دور التقدم التكنولوجي، وهذا يقرب بيكتي من مالثوس فيما يخص الاعتماد على طبقة الصناعيين، ولكنه يرفض مالثوس ويونغ بمعنى أنهما لم يتخيلا قدرة البشرية على التحرر من الحتمية الغذائية.

كما يزعم أنَّ قانون العرض والطلب يوصلنا دائما إلى حلّ. وبأن ارتفاع سعر سلعة يدفعنا لشراء أخريات كبدائل.

لعلَّ إحدى مرتكزات بحثه في الإحصاءات الوفيرة التي اشتغل عليها وضمن ذلك عالج فترات كساد الأجور باعتبارها محركات التراكم لرأس المال، وهي لا شكَّ الهجمة الطبقية الأولى للتراكم داخل البلد الواحد قبل الغزوة الكبرى الاستعمارية التي تحقّق فرص تراكم موسع لرأس المال. لكن المهم أنَّه لا يهتم قط بأن كساد الأجور ليس مجرد مسألة إحصائية رقمية بقدر ما هي استغلال فاحش للطبقة العاملة يتوالد منه الفقر والمرض للأكثرية الشعبية.

يرى أنَّ ماركس مثل ريكاردو بنى تحليله على تناقضات المنطق الداخلي للنظام الرأسمالي. وعليه فقد ميَّز نفسه عن الاقتصاديين البرجوازيين (الذين رأوا أنَّ السوق هو نظام تنظيم أو تضبيط ذاته، أي أنَّه نظام قادر على تحقيق التوازن بذاته دونما انحرافات كبيرة، فطبقا لآدم سميث "اليد الخفية" وبالنسبة لـ"قانون" جان باتيست ساي أنَّ الإنتاج يخلق طلبه الخاص، والاقتصاديين الطوباويين والبرودونيين، الذين برأي ماركس طالما نقدوا إفقار الطبقة العاملة دون أنْ يطرحوا تحليلاً علمياً حقيقياً للعمليات الاقتصادية المسؤولة عن ذلك. لقد أخذ ماركس موديل ريكاردو في سعر رأس المال ومبدأ الندرة كأسس لتحليل معمق لديناميكيات رأسمالية في عالم صار

ويقول ايضا :

وإني امرُؤٌ عافٍ إنائي فرقةً... وأنت امرُؤٌ عافٍ إنائك واحدُ

أُقسِّم جسمي في جُسوم كثيرةٍ... وأحسوا قُراح الماء والماء باردُ.

فيه رأس المال غالباً صناعياً ماكينات شركات الخ، وليس ملكية أرض، وهذا تطور يعني أنْ لا حدود لكمية رأس المال الذي يتراكم. وعليه فإن نبوءة ماركس بأنه إما أنَّ عائد رأس المال سوف يتناقص بشكل متواصل (مما يقتل ماكينة التراكم ويقود إلى صراع عنيف بين الرأسماليين) أو أنَّ حصة رأس المال من الدخل القومي ستتزايد بشكل دائم (والذي عاجلاً أو آجلاً يوحد العمال للثورة). وفي الحالتين لا يمكن أنْ يحصل توازن سياسي اقتصادي اجتماعي في أيّ منهما".

لكنه يردّ على ماركس بأن الأجور مع نهايات القرن التاسع عشر زادت. بهذه الطريقة يتعاطى الكاتب مع المسألة إحصائيا لا إنسانياً، بمعنى أن نقص الأجور لا يقرأه كاستغلال، ومن ثم فقر ومرض للعمال وأسرهم؟

تتخذ الأزمة، كما يشرح بيكتي، في المركز وضعية تدني الأجور منذ 40 سنة، مما ورّط المواطن في الاعتماد على بطاقات الاعتماد. كريدت كاردس. فتدني الأجور يقلل الشراء، ولا بدَّ من فتح باب المديونية الشخصية بالكريدت كارد ليصبح المجتمع تابعا لهذه البطاقات أو عبرها في الحقيقة.

في هذه العقود الأربعة، كانت النيولبرالية مثابة انتصار رأس المال على العمل، وبالتالي قلصت الأجور مما أحل نظرية العرض (فريدمان) محلّ الطلب الذي بناه فورد وكينز. وبدوره لعب التضخم دوراً كبيراً في التهام الأجور وتراجع نظرية الطلب لصالح نظرية العرض.

ويعود بيكتي ليتّهم ماركس بأنه أهمل العامل التكنولوجي الذي برأيه يحلّ مشكلة تفاوت الدخل، عبر زيادة الإنتاجية بما هي قوة تخدم إلى حدّ ما في موازنة أو مواجهة عملية التراكم وتركز رأس المال الخاص. هذا مع أن ماركس ركز على هذه المسألة وخاصة حلول الآلة محلّ العامل، وبالتالي تزايد عدد جيش العمل الاحتياطي. وهو الجيش الذي أشرنا في موضع سابق إلى اشتماله على مئات الملايين من قوة العمل الفلاحية المطرودة من الأرض بسبب المشاريع الزراعية الشركاتية الكبرى.

ينتهي الكاتب إلى تبني موقف كوزنتس في القرن العشرين بأن مشكلة عدم المساواة تتعدل في النهاية أوتوماتيكيا بمعنى أنَّ عدم المساواة تتضاءل في الاقتصادات المتقدمة بمعزل عن خيارات السياسة الاقتصادية إلى أنْ تستقر على مستوى مقبول، وبأن النمو هو تيار متصاعد يرفع كل القوارب "وبأنَّه حسب روبرت سولو فإنَّ جميع الجماعات سوف تستفيد من النمو بنفس الدرجة وبدون انحرافات كبيرة عن القاعدة أو المعيار لخ بر بر" (ص 11).

ولا يخفى أن هذا الحديث هو حديث الكهان إذ لا علاقة له بالعلم والتطبيق الاجتماعي، كما أنّه تكرار لأطروحة ريكاردو في المنفعة المقارنة/النسبية **Comparative Advantge** بأنَّ التبادل بين أيّة دولة وأخرى مفيد للطرفين، في حين أنه في الحقيقة تبادلٌ لامتكافئ.

كما يزعم أنَّ اللامساواة تتزايد في بداية التصنيع لكن لاحقًا تتناقص اللامساواة أوتوماتيكيًّا حيث إنَّ أجزاء أكثر وأكثر من السكان تحصل على نتائج النمو الاقتصادي بر بر بر.

ولكن هذا لا نراه اليوم في الأزمة المالية الاقتصادية الجارية بمعنى أن من يستفيدون هم قلة تتضائل عدديا. هذا الحدث الذي لا يمكن تجاهله أي الأزمة الجارية منذ 2008 وخاصة أين ذهبت النقود التي بدا أنها ذابت مع الأزمة؟

---

221 Robert Solow, "A Contribution to the Theory of Econonic Growth" *Quarterly Journal of Economics* 70, no. 1 (February 1956): 65-94)

222 Kuznets, Shares of Other Income Groups in |Income and Savings, (Cambridge. M A: National Bureau of Economic Research, 1953)>

وهو ما أثار حتى أحد زملائه كليف كروك:

"... بعيدا عن تدفقاته الأخرى، فإن كتاب رأس المال في القرن الحادى والعشرين، يدعو القراء للاعتقاد بأن ليس فقط عدم المساواة مهماً، بل بأن لا شيء آخر ذى أهمية. يريدك هذا الكتاب أن تكون حذرا فيما يخص تدنى النمو في العقود المقبلة ليس لأن ذلك يعنى ارتفاعا ضئيلا في مستوى المعيشة، بل لأن تدني مستوى المعيشة قد يزيد اللامساواة سوءاً. 222

لقد تسربت في ثلاث قنوات: خزائن المصارف، وأرصدة الشركات وحسابات أفراد. والغريب أن بيكيتي لم يتعرض لهذا اللهف رغم أنَّ المركزي (بنك الاحتياط الفدرالي) دعم المصارف وسوق الأسهم والسندات إلا أنَّ هؤلاء لم يستثمروا بل حتى لم يُقرضوا بعضهم بعضاً.

لعلَّ أوضح موقف إيديولوجي/سياسي لدى بيكتي هو تمسّكه بموقف كوزنتس ببقاء "العالم المتخلف" ضمن العالم الحرّ. (ص 14).

فهو من حيث الخطاب يظلّ عنصرياً بتسمية المحيط بالعالم المتخلف من جهة ومن جهة ثانية لا يطرح مخرجا لـ"تخلف" العالم هذا! ربما لأنه لا يرى المخرج سوى في الشيوعية، لذا يتجنب الحديث فيها برفضها بكلمات معدودة.، ومن هنا موقفه في الخلاصة بمعاداة الشيوعية سواء بالاغتباط على سقوط جدار برلين أو عدم الشعور بأيّ ألم لتفكك الاتحاد السوفييتي.

ويرى بيكتي أنَّ صعود الصين يعني تقاسم الأغنياء فيما بينهم مع هبوط نسبي في حصصهم، لكنه لا يهتم بتزايد الفقر عالميا. (ص 15).

وفيما يخص الطبقات، يلجأ بيكتي إلى طريقة التوائية لنفي الطبقية مرتكزاً على النظرية الذرية في علم الاجتماع البرجوازي وبالطبع مضمونها اللبرالي إذ يرى أنَّ هناك اعتقاداً متفائلاً آخر هو:

"...أن العقلانية بمعنى ما ستقود إلى شكل من العقلانية الاقتصادية ... وأن "الحرب الطبقية" تخلي السبيل أوتوماتيكياً بناء على التزايد الجديد في توقعات الحياة لـ"حرب الأجيال" والتي هي أقل حسماً لأنَّ كلَّ شخص يبدأ أولاً صغيراً ثم يصبح هرماً. إنَّ هذه الحقيقة البيولوجية التي لا مناص منها يُفترض أنْ تتضمَّن بأن تراكم وتوزيع الثروة لم تعد نذير صراع حتمي بين سلالات الريع وسلالات عدم الملكية التي لا تملك سوى قوة عملها. إنَّ المنطق المتنامي هو أنَّ الفرد يدَّخر لدورة الحياة. يراكم الناس الثروة في صغرهم، لتخدمهم في الهرم. إنَّ التقدم في الدواء مع تحسن مستوى المعيشة سيحسن شروط الحياة، وبناء على ذلك تحول كليا جوهر رأس المال" . (ص ص

20 -21). بهذا يقطع الطريق على أي تجاوز أو تحول جماعي، ويعود ليرتكز على فردانية الفرد التي تتناقض مع أي تماسك أو نضال طبقي.

لكنه يرى أنَّ هذه الاحتمالات ضئيلة فرصة التحقق. ولذا الأمل حسب رأيه في نشر المعرفة والمهارة ص 22. وكأنه هنا يعود إلى الحلول الطوباوية المالثوسية فيما يخص أهل الصناعة.

في نهاية كتابه يتبنى بيكتي خط دفاع جديد عن الرأسمالية. هو تحشيد كل ما يمكن أن يطمس الواقع الطبقي على الأرض. أمّا سلاحه فهو اعتبار تفوق عائد رأس المال على درجة النمو هو المشكلة ومنه يستنبط الحل. أي حلّ مشكلة تراكم رأس المال وتفوقه على المخرجات والأجور. وطبقا لما جمعه من إحصاءات، فإنَّ فترة الحربين هي التي قللت عائد رأس المال. ص 572.

لذا يرى أنَّ الضريبة التصاعدية هي الحلّ. ولكنه يضعها ضمن تضبيط حكومي مبرراً ذلك بأنَّ الإفراط فيها يوقف النمو. لذا يقترح ضريبة تصاعدية سنوية على رأس المال.

ويضيف بأن المنافسة البحتة والكاملة لا توقف عدم المساواة الناتجة عن كون (ر) أي عائد رأس المال، أكبر من (ن) النمو.

في النهاية فإن بيكتي يغادر بوضوح آدم سميث الأب الكلاسيكي للاقتصاد السياسي للرأسمالية.

"... إنَّ السياسة كلية الوجود، وبأنَّ التغيرات الاقتصادية والسياسية لا مفر من تداخلها، ويجب دراستها مع بعضها. وهذا يرغم الشخص على دراسة الدولة، الضريبة، والدَّين، بطرق دقيقة وبأن يهمل المفاهيم التبسيطية والمجردة، للبنية التحتية الاقتصادية وللبنية الفوقية السياسية" (ص 577)

ربما يجوز لنا الإشارة إلى تلاقٍ غير مقصود بين بيكتي ونيجري رغم اختلاف المداخل والأهداف. فبيكتي مهموم بالحفاظ على الرأسمالية بمضمونها الديمقراطي

وسوقها ويدعو إلى عولمة الضربية التصاعدية وبقاء المحيط تابعا لما يسميه العالم الحر متجاهلاً المسألة الطبقية كلياً لكنه وضع "أسساً" الهدف منها الحيلولة دون الانتفاضات الطبقية.

بدوره، فإن نيجري يتجاوز المسألة الطبقية كذلك مرتكزاً على قوى غير الطبقة العاملة وغير العنف الثوري ليصل إلى الشيوعية. وهنا يكون السؤال، ألا تتقاطع مثالية وطوباوية نيجري التي عمليا تساهم في خصي الثورة أي بقاء الإمبراطورية مع الخطة البرجوازية الواعية طبقياً في تمويه الطبقات!

فنيجري يرى أنَّ تفكيك الامبراطورية يأتي عبر الحركات الشعبية التي يقودها الأفراد أو الجماعات تترك إطار الدولة الوطنية وراءَها وتستهدف الحقوق المدنية الكونية وإلغاء الحدود الجغرافية ... كما إنَّ ما يفرزه النظام من داخله من تناقضات وأزمات وكوارث وأيضا فَعَلَةً جدداً – بدءا من موجات الهجرة انتفاضات وثورات الجوع ومروراً بالشركات المعولمة ونشطاء حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية – يؤدي إلى تدمير الامبراطورية الذاتي. وهذا يحمل بعدا نحو الشيوعية! هذا التصور متقاطع تماما مع ثورة التروتسكيين الدائمة المافوق قومية وهو ما تلاقحوا به مع المحافظية الجديدة.

وفي حين يرتكز نيجري على فعلة غير فاعلين حقيقة أو على الأقل يعانون من غياب استراتيجية وانتظام جماعي دون أنْ نسميه طبقياً، فإن روكفلر تربر، يتحدث

223 Who Tells Us What To Think? Does The Mainstream Media = The Matrix? By Michael Snyder February 15, 2015

The following is what David Rockefeller is alleged to have said during a Bilderberg Group meeting back in 1991...We are grateful to *The Washington Post*, *The New York Times*, *Time* magazine and other great publications whose directors have attended our meetings and respected their promises of discretion for almost forty years. It would have been impossible for us to develop our plan for the world if we had been subject to the bright lights of publicity during those years. But, the world is now much more sophisticated and prepared to march towards a world government. The

عن آليتين للدولة العالمية التي لم يرَها نيجري، بل حسب أنها سوف تتقوَّض بالقوى التي راهن عليها. بكلام آخر: نحن أمام طوبى مقابل واقع. أمام تفككات طبقية مقابل تماسك ووعي طبقي لدى روكفلر:

الآلية الأولى لدى روكفلر، هي الطبقة الرأسمالية التي تتصرف كدولة فعلية على صعيد العالم "بيلدربيرج"، والآلية الثانية أداتها في اختراق وعي الطبقات الشعبية والعاملة، أي الإعلام.

لذا، فهو يدين بالجميل الدائم للصحف الأمريكية الرئيسية في خدمتها لرأس المال (نيويورك تايمز، واشنطن بوست، وذي مجازين؟ يرى روكفلر أن هذه الماكينات الإعلامية قد خدمت السيادة المافوق قومية للنخبة المثقفة وللمصارف العالمية وبأنها الأفضل من الممارسة الموجهة قوميا في القرون الماضية.

هذه إذن الإمبراطورية الحقيقية المتجسدة على الأرض وهذه قواها، وليست تخيلات نيجري المشار إليها أعلاه.

يمتد الموقف الضد -طبقي أيضاً إلى الجماعات الأنارخية (تترجم خطأً بالفوضوية) والتي تلعب دوراً قوياً في الشوارع ضد رأس المال بدءاً من سياتل وصولاً إلى جنوا وغيرها. ولكن نشاطاتهم الشجاعة لا تثمر طالما هم بلا وعي والتزام طبقي، فهم الطبعة الشرسة ضد السلطة مقابل الطبعة الوعظية لرجال المؤسسات الدينية. كلاهم ينقد سلطة رأس المال بطريقته ولكنه لا يهدمها.

كتبت بربارا إبستين:

" على أية حال، فإن الأنارخية جذابة كبديل عن الطبعة الراديكالية الموسوم بها اليسار القديم والاتحاد السوفييتي. إن الكثير من النشطاء في الحركة المضادة للعولمة

---

supranational sovereignty of an intellectual elite and world bankers is surely preferable to the national auto-determination practiced in past centuries.

This article was originally posted at The Economic Collapse

لا يرون الطبقة العاملة على أنَّها القوة القائدة للتغير الاجتماعي. "فنشطاء الحركة يربطون الأنارخية بكل من المناضلين، والاحتجاج الغاضب والمنظمات القاعدية، والديمقراطية اللامقودة، وبجماعات صغيرة ضعيفة الترابط" [224].

لعل هذا الخطاب يشرح نفسه بمعنى أنَّ الأنارخية تمثل غضبا عارماً ضد السلطة، أية سلطة. ولكنها في الوقت نفسه تنزع أو تمتص من الغاضبين تحولهم أو تكثيف غضبهم واحتجاجهم في مشروع عملي كي يُنتج تغييراً. وقد يبيّن هذا طبيعة من يحتجون ضده، أي الدولة، التي لديها الجيش والشرطة والمخابرات وجميعها منظمة ومدربة وموظفة بشكل خاص ضد الاحتجاج والثورة سواء كانت منفلتة أو طبقية منظمة.

الطبقية مسلَّمة وتحولاتها غير محددة

يعتبر ديفيد هارفي من أعمق المنظرين الماركسيين الأمريكيين. متابعة لهذا البحث، فإن هارفي يؤكد الوجود الطبقي بل ويراه عبر مختلف وأحدث التطورات الاقتصادية في المركز، وبأن هذا الوجود الطبقي لم يتخندق حضورا صراعيا بعد وخاصة من جانب الطبقة العاملة، مما يوصله إلى تأكيد أن شيئا طبقياً ما يجب أن يحدث ولكن ليس تماماً بالصيغة التي عرضها ماركس نفسه.

يقول هارفي:

"هل تشير هذه الأزمة (الأزمة المالية الاقتصادية منذ 2008 -ع.س) إلى نهاية الليبرالية الجديدة؟ جوابي أن الأمر منوط بما تعنيه بتعبير الليبرالية الجديدة. فأنا أفسره بأنه مشروع طبقي يتخفّى وراء الكثير من الخطابات الليبرالية الجديدة بشأن حرية الفرد والحرية بالمطلق والمسؤولية الشخصية والخصخصة والسوق الحرة. ولكن

224 Barbra Epstein, Anarchism & Anti-Globalization, Monthly Review, Sep 2001 p. 11.

كل هذه مثّلت وسائل الغاية منها إعادة السلطة الطبقية وتعزيزها، وقد حقق المشروع الليبرالي الجديد بعض النجاح".

ثم ينتقل إلى تشخيص نهب المصارف الأمريكية للثروة الوطنية بقرار رسمي من السلطة:

"... ما جرى في الولايات المتحدة هو أن ثمانية رجال قدّموا إلينا وثيقة مؤلفة من ثلاث صفحات صوّبت مسدساً نحو الجميع، وقالوا: «أعطونا 700 مليار دولار وإلا». كان هذا بالنسبة إليّ أشبه بانقلاب مالي ضد حكومة الولايات المتحدة وشعبها، فهو يعني أنكم لن تخرجوا من هذه الأزمة بأزمة للطبقة الرأسمالية؛ بل ستخرجون منها بتعزيز للطبقة الرأسمالية أكبر من ذاك الذي قام في الماضي بأشواط. سينتهي بنا الأمر بقيام أربع أو خمس مؤسسات مصرفية كبرى في الولايات المتحدة ولا شيء سواها. ..... وقد لا تتعاون الطبقة السياسية بسهولة ـ ربما تضع عقبات على الطريق، ولكنها استسلمت ولم تؤمّم المصارف حتى الآن."

لست أدري إن كانت الشريحة السياسية الحاكمة قد أُرغمت من قبل المصرفيين أم لا؟ وربما يقصد هارفي أنها، وهي جزء من الطبقة الرأسمالية ككل، خشيت على مجمل النظام فقبلت بضغط رجال المصارف، لكنه كما يبدو حاول الفصل بينهما لتقوية صورة الانقلاب التي صورها.

طبعاً كان حديث هارفي هذا مع بداية الأزمة المالية الاقتصادية، فقد قشَّطت المصارف الحكومة عدة دفعات بعد دفعة 700 مليار دولار مما عزز وضع الطبقة الرأسمالية دون أن تسمح ببعض التساقطات المالية استشمارياً لبقية المجتمع. ثم يؤكد هارفي كيف تم خذلان الطبقات الشعبية حيث إنَّ المصارف أخذت الدعم واحتفظت به دون أنْ تستثمر!

"... ولهذا السبب ليس تعبير «عملية إنقاذ وطنية» مصطلحاً دقيقاً، فهم لا ينقذون كل النظام المالي القائم ـ بل المصارف والطبقة الرأسمالية بعدما سامحوهما بديونهما، بأخطائهما، أخطائهما وحدهما. يذهب المال إلى المصارف ولكن ليس إلى

مالكي البيوت الذين تُحبس رهوناتهم، ما بدأ يثير الغضب. والمصارف لا تستخدم الأموال من أجل إقراض أيّ كان بل لشراء مصارف أخرى. إنهم يعزّزون سلطتهم الطبقية".

ويتابع هارفي منتقلاً إلى الرد المتوجب حصوله شعبياً:

"... وخلال السنوات السبع أو الثماني الأخيرة، تدهورت ظروف الطبقات العاملة عموماً، ولم يجرِ أي تحرك جماعي حيال ذلك. يستطيع رأس المال التمويلي أن يتجاوز هذه الأزمة، ولكن الأمر مرهون تماماً بمدى حدوث ثورة شعبية ضد ما يجري، وبدفع حقيقي باتجاه محاولة إعادة صياغة طريقة عمل الاقتصاد".

رأس المال: يا عمال العالم... اقتتلوا!

ثم يثير هارفي مسألة هامة، توجب على قوى الثورة أخذها بالكثير من الاعتبار وهي كيف شلّت الرأسمالية إمكانية تحرك الطبقة العاملة الأمريكية بأكثر من وسيلة:

"... كيف يستطيع رأس المال أن يحصل على مخزون يد عاملة أقل كلفة وأكثر طاعة؟ وأتت الأجوبة متعددة، تمثّل أحدها في التشجيع على المزيد من الهجرة. فأُجريت، في الولايات المتحدة، مراجعة كبيرة لقوانين الهجرة سنة 1965، مراجعة سمحت لها عملياً بالوصول إلى سكان فائضين عن الحاجة عالمياً (قبل ذلك التاريخ، كان الأوروبيون والقوقازيون وحدهم أصحاب هذا الامتياز). وفي أواخر الستينات، كانت فرنسا تدعم استيراد القوى العاملة من المغرب العربي، والألمان يستقدمون الأتراك، والسويديون اليوغوسلافيين، والبريطانيون يسحبون إليهم أبناء إمبراطوريتهم".

بخصوص هذه المسألة، حينما ترشح جورج دبليو بوش للرئاسة عام 2002 تحدث عن السماح لعشرة ملايين مهاجر غير شرعي بالحصول على جنسية أمريكية طبعا للحصول على أصواتهم. وإذا كان هذا عدد غير الشرعيين فما بالك بالشرعيين؟.

هذه الخطوة تشبه ما قام به مناحيم بيجن في الكيان الصهيوني عام 1977 حيث تنبه لأصوات اليهود الشرقيين مما أوصل حزبه (الليكود) إلى السلطة للمرة الأولى منذ اغتصاب فلسطين عام 1948.

ولكن ماذا عن التجنيد الإرهابي ضد سوريا والعراق واليمن وليبيا. فللتخلص من البطالة قامت أنظمة الخليج العربي بتجميع العاطلين عن العمل (فائض قوة العمل) وأنفقت عليهم فائض المال ليتحولوا من قوة احتجاج فيها إلى قوة إرهاب في سوريا والعراق. أما دول المركز والتي امتصت أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل من المحيط وخاصة الوطن العربي، فمع أزمة الركود الاقتصادي منذ 2008، فتحت لهم باب الانخراط في مشروع الإرهاب في سوريا والعراق. هكذا يشتغل رأس المال على صعيد عالمي.

لا بدّ من ملاحظة إلى الخلف، فأوروبا الغربية الفرَّاخة الأولى للرأسمالية قد التهمت الملايين من العرب والأفارقة منذ الحرب العالمية الأولى لتنظيف شوارعها ومنازلها، وحمامات المنازل ومنحتهم الجنسية الاسمية. لذا لا يزال الجيل الثالث من هؤلاء مواطنين بلا مواطنة. وحيث إنَّ هؤلاء لم يشكلوا حزبا ولا طبقة ولا إثنية نظرا لخصي وعيهم، فقد انحدر بعضهم ليتحول إلى إرهابي إما حقدا وإما طمعا بمال الخليج.

وبدورها فإن أوروبا هذه وكامل الغرب الرأسمالي قد فطن لاستخدام هؤلاء وأمثالهم ممن في الوطن العربي فشكل طوابير "المجاهدين" وأرسلهم بداية إلى أفغانستان لإسقاط النظام الاشتراكي الجديد (الخداج) ولاستنزاف الاتحاد السوفييتي الذي كان حقا يترنح. وهو ما حصل. ومنذ تلك الفترة، 1978، واصلت الثورة المضادة تجنيد الملايين من الطبقات الشعبية ولكنهم بلا وعي طبقي فكانت ما أسميها هجمة "الاستشراق الإرهابي"[225] الذي يقاتل أهله نيابة عن رأسمالية المركز الإمبريالي وهو ما يتجلى في الحروب على العراق، ليبيا، سوريا، اليمن، مصر.

---

225 Terrorist Orientalism in a State Form Using Marxism, Christianity and Islam to Dismantle Arab Homeland Adel Samara Kana'an – The e-Bulletin, Volume XV – Issues 3781- 3782 24 march 2015 كنعان النشرة الإلكترونية

أما اليوم، وقد بدأت التنظيمات الإرهابية تتضعضع في سوريا والعراق تحت ضغط الجيش العربي السوري وحزب الله والقومي السوري والمتطوعين العرب وخاصة الدور الكبير لسلاح الجو الروسي والدور المتواصل لإيران، وبدأ الغرب الذي خلقهم والخليج الذي مولهم يتخلى عن بعضهم أي عن داعش لينظف البعض الآخر أي القاعدة/النصرة/الجيش الحر...الخ، فارتد هؤلاء إلى الموطن الذي أرسلهم إلى سوريا والعراق، فكانت التفجيرات في السعودية والكويت. أما الأشد شراسة فهي تفجيرات باريس يوم 13 تشرين الثاني 2015 والتي تشكل كما يبدو بداية نقل حرب الإرهاب من الشرق العربي إلى المركز الإمبريالي.

من أجل خصي وعي الطبقات الشعبية لجأت السلطات في المركز خاصة إلى توريطها للعيش بالمديونية:

"... كانت بداية الهوة بين ما كانت القوى العاملة تكسبه وما كانت تنفقه حيث راحت تغطيها ظهور صناعة بطاقة الائتمان وارتفاع مديونية العائلات. ففي الولايات المتحدة كانت العائلة المتوسطة مديونة بحوالى 40000 دولار سنة 1980 فيما أصبح المبلغ يناهز 130000 دولار لكل عائلة الآن، بما فيها الرهونات. إذاً ارتفعت ديون العائلات ارتفاعاً هائلاً، وهذا ما أوصلك إلى اقتصاد التموّل، ويعني ذلك دفع المؤسسات المالية إلى دعم ديون عائلات الطبقة العاملة التي لا تزداد مكاسبها. وتبدأ مع الطبقة العاملة المحترمة، فمع حلول عام 2000 شهدنا التداول بالرهونات العقارية المتدنية الجودة. تتطلع إلى إنشاء سوق. ويبدأ رأس المال التمويلي بدعم تمويل الدين للأشخاص الذين لا يحققون أي دخل تقريباً. ولكن لو لم تفعل ذلك، ماذا كان سيحل بمطوّري العقارات الذين يبنون المساكن؟ فتحاول أن تؤمّن استقرار السوق من خلال رصد مبالغ لدفع فوائد تلك المديونية".

ويصل هارفي إلى محاولة تجديد التصور الطبقي الماركسي معتقدا أنَّ الطبقة العاملة خرجت من الصراع. وبأن عناصر طبقية جديدة تشغل هذا الموقع، وهو في هذا

يتقاطع بدرجات من حيث ملاحظة التطورات مع ماركوزة وجيرتس وإلى حدّ أقل مع نيجري، ويختلف معهم من حيث الهدف والتوظيف:

"... المثير للاهتمام هو أن عمال السيارات وشركات السيارات متحالفان حالياً في ما يتعلق بالرابط بين الدولة ورأس المال التمويلي، وبطريقة من الطرق، لم يعد قائماً الخطُّ الفاصل الكبير للصراع الطبقي الذي وُجد دوماً في ديترويت، أو على الأقل ليس بالطريقة ذاتها. لدينا نوع مختلف تماماً الآن من السياسات الطبقية، وبعض وجهات النظر الماركسية التقليدية في رؤية هذه الأمور يعترض سبيل سياسات راديكالية حقيقية"[شه بر بر].

يواصل هارفي قناعته بالمسألة الطبقية، لكنه يشير في حوار آخر إلى تحولاتها وتحولات مهامها معاً:

"... ما أريد قوله هو إنه يمكن أن تتحقق بالفعل انتصارات كبيرة في مكان الإنتاج، غير أنك تخسرها في مكان العيش".

لقد لاحظ أنَّ استنزاف العمال هذا هو الذي أنجح نظرية الفوردية بمعنى أجور أعلى ونفقات أعلى، وتنوع جديد في الاستهلاك الذي تزيد فيه نسبة الترف إلى ضروري... لم يخسر رأس المال. لهذا الطلبة ثوريّون وأرباب الأسر محافظون إلا حينما تتأزم المشكلة. نعم إنتاج القيمة قد يحصل على نطاق قومي فقط، أو في المصنع فقط، قد يكون في نطاق قومي فقط، لكن تحققها معولما. وهذا يتطلب مشروعاً فكريًّا ثقافيّاً ضد الاستهلاكية إلى أنْ يتم احتلال مكان العمل. ففي خضم الصراع الطبقي يمكن أنْ نقارع الملكية الخاصة بالوعي الثوري الجماعي.

---

226 الأزمة وتعزيز السلطة الطبقية - بقلم :دايفيد هارفي) /ترجمة جورجيت فرشخ فرنجية (عن جريدة الاخبار السبت، 01 كانون ثان 2011
www.zcommunications.org/znet/viewArticle/20876

إلى أن يضيف هارفي:

"... عثرت على مقولة قديمة رائعة لغرامشي تعود إلى سنة 1918 (كان غرامشي بالطبع محارباً قوياً من أجل المجالس العمالية) تقول المقولة إن مجالس العمال مهتمة فحسب بما يحدث في ذلك الخط المعيّن من العمل. من المهم جداً أن تُدعم المجالس العمالية بتنظيمات حارة لأن التنظيمات الحارة بقدر ما تدمج عمال التنظيفات والنقل وموظفي المصارف والجميع، فإنها تملك فهماً أفضل لأوضاع الطبقة العاملة ككل أكثر مما تفعل مجالس العمال التي تمتلك بعض الأفكار فقط عن خطوطها المعيّنة من الإنتاج الصناعي. قال غرامشي: "لنضع هذين الشكلين من التنظيمات معاً".

ويعقب هارفي: "...كما أن المدينة مكان لتراكم رأس المال هي أيضاً ميدان لتحقق رأس المال ويجب أن تضعوا هذه الصراعات معاً. نعم لقد قلنا إن هناك دورة ثانوية حيث المال يتدفق في بناء المدينة. إن صناعة المدينة مهمة كصناعة القطع في المصانع. لا ننظر بما يكفي إلى من يصنع المدينة وكيف تُصنع. في هذه الأيام قوى العمل هي غالباً تصادفية ومؤقتة ـ تتنقّل، من الصعب تنظيمها. وبسبب التقليص الكبير لعمال المصنع يتساءل كثير من الناس: أين الطبقة العاملة؟ إن الجواب على هذا هو أننا يجب أن نتصور الطبقة العاملة على أنها جميع أولئك الناس الذي ينتجون ويعيدون إنتاج الحياة المدينية".

إنهم لدى هارفي موجودون طبقياً، سواء في المجموعات المحلية من العمال في الأحياء أو مجالس العمال المنظمين في المصانع. ولكن، يبقى السؤال المفتوح: كيف يتم، بل يجب أنْ يتم، تبلور التنظيم الطبقي من الطبقة نفسها وليس إسقاطاً عليها من الأعلى؟

وبعد

ليس من قبيل المبالغة القول بأن المداورات التي عولجت سواء التي تقزم الطبقة إلى الجماعة أو الفرد أو تضخمها بلا حدود لتشمل المجتمع هي مداورات ليس شرطا، بل نتيجة، مضادة للماركسية. أما المفارقة، فإن الدافع الأساس وراءَها هو طبقيٌّ، فهو بقاء السوق وبقاء الاستغلال وبقاء الطبقات المستغِلة وبالطبع بقاء قانون القيمة ونتيجته أو مآله إلى ولصالح التراكم.

لا يمكن عزل هذه الاستدارات بعيداً عن تراجع العمل لصالح رأس المال والثورة لصالح الثورة المضادة وهذا مآل طبيعي لتقزيم الطبقة إلى الجماعة وبدل أن:

- تتصارع البروليتاريا مع البرجوازية
- تتنافس البروليتاريا مع بعضها (يقابلها انتفاء المنافسة وسيطرة الاحتكار)
- تتسابق الوسطى في خدمة رأس المال بالاستهلاك (غالبا في الفوردية والكينزية)
- لكنها تتأزم مع النيولبرالية

وهو ما نراه اليوم على صعيد عالمي حيث يزداد وضع الطبقات الوسطى حراجة.

ولكن، لماذا فشلت الدولة العمالية؟ هل هي قوة رأس المال وقدرة رأس المال على الإجهاض بالهيمنة والسيطرة، أم أنَّ سياقا تاريخياً طويلاً يحتاج إلى تغير في الإنسان وليس مجرد حصول انتفاضة ثورية. هل هو ضعف الوعي العمالي أم فشل الحزب؟

أليس فحش رأس المال اليوم لا حدود له بل هو وعي بحد ذاته؟ فلماذا قصور الوعي والدور والفاعلية النضالية؟

كان هدف هذا البحث هو الدفاع عن مسألة مركزية حياتياً هي أنه طالما هناك مجتمعٌ يقوم على الملكية الخاصة وتتحكم بالعملية الاقتصادية فيه علاقات إنتاج تقوم على الملكية الخاصة، واضحة أو مبهمة مباشرة أو بعيدة بما يقارب عدم رؤيتها، وتعمل السوق فيه بموجب قانون القيمة، فهو مجتمع طبقي.

من هنا، لا تعود الإشكالية في تعريف أو تحديد الطبقة على سبيل المثال، ولا في تقديس تحديد للطبقة. مثلاً: هل هي البروليتاريا الصناعية الكلاسيكية التي تحدث عنها ماركس أم هي كل من يعمل لصالح غيره، حتى بمعزل عن نسبة القيمة الزائدة التي تُسلب منه. فالاختلاف على التحديد لا ينفي الوجود الموضوعي. لكنه يطرح المهمة الفنية الصعبة وهي كيف يمكن استخدام المقولة الكلاسيكية لماركس وهي نقل أو انتقال الطبقات المستغلَّة من كونها في ذاتها لتصبح لذاتها.

قد نختم بما يدور أو يُدار ضد الوطن العربي. جميل حقاً أن تعي الطبقات الشعبية والعاملة موقعها ووضعها وتناضل من أجل مشروع إنساني خلاصي. نسميه نضالا طبقيا أم لا، ليست هذه هي المشكلة، بل المهم جماعية العمل من أجل مشروع جماعي. وجميل أن يكون هناك انتظام أو تنظيم لهذه القوى البشرية. فما أثبتته التطورات الأخيرة في الوطن العربي أن إمكانية الحراك الواسع واردة وحصلت، وهي لا شكّ حالة من الوعي المادي الذي كان لا بدّ أن يتحول إلى وعي سياسي طبقي، وكأن هذا ينادي بضرورة الحزب!

References

1. Adam Smith, quqt3e in K.A. Wutfogel, 1963, Oriental
2. Despotism, (Yale University Press
3. ANdel Samara, Epidemic of Globalization: Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism, Palestine Research and Publishing Foundation, Glendale CA, 2001,
4. Bade Onimode, An Introduction to Marxist Political Economy, Zed Books, 1985.
5. Badiou Alian, 2006, Polemics, p. 6,Verso, London. New York.
6. Banaji, J, 1972, For a Theory of Colonial Modes of Production, in Economic and Political Weekly, Bombay VII, 52, December.
7. Banaji, J, 1977, Modes of Production in Materialist Conception of History, in Capital and Class, 3, Autumn.
8. Baran Paul, A, 1968 The Political Economy of Growth, New York, Monthly Review, Press.
9. Bell D. 1976, The Coming of Post-Industrial Society (Harmondsworth:Penguin, Book. P 119.
10. Bloch, M (1966) Feudal Society (University of Chicago Press)
11. Bottomore Tom, 1983 ed, A Dictionary of Marxist Thought, Black well Reference,
12. Brewer Antony, 1981, Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, London and Boston, Routledge and Kegan Paul.
13. Bowels, S and H. Ginits, (1978), Professor Morishima on Heterogenous
14. Bullock, P. and Yaffe, D. 1975, Inflation, the crisis and the post-war boom, *Revolutionary Communist*
15. Davis K & Moore W. Some Principles of Stratification , in Hiller, C Structural Social Inequality, (London: Collier-Macmillan).
16. Ellen Meiksins Wood and John Bellamy Foster (eds), In Deefnce of History (New York:Monthly Review, Press, 1977.
17. Engels Fruedrich, (1977) The Origin of the Family, Private Property and the State, (Moscow, Progress Publishers), p. 166.
18. Frank A.G., Capitalism and Underdevelopment in Latin America, Monthly Review Press, New York, 1967 p.13

19. Gopal Balakrishnan, Debating Empire Edited by Verso, London, 2003.
20. Gorz Andre, the New Agenda, in After the wall ed by Robin Blackburn, Verso, 1991.
21. Harvey David, Land Rent and the Transition to the Capitalist Mode of Production Johns Hopkins University ????
22. Hilferding, Rudolf, 1910, (1981), Finance Capital,. London and Boston,: Routledge & Kegan Paul.
23. Hindes B. and Hirst P.Q, Concepts of Modes of Production, text Reviewed. (1975) Pre-capitalist Modes of Production. Routledge & Kegan Paul.
24. Hirsh Arthur The French Left: An Intellectual History from Sartre to Gorz. Souty End Press Boston, 1981:
25. Kuznets, Shares of Other Income Groups in |Income and Savings, (Cambridge. M A: National Bureau of Economic Research, 1953)>
26. Kollengoden, Euro Vs Dollar, by in Janashakti, Organ of CC of CPI (ML) Vol-11, No.2 April-May-June 2003.p.p.8-13
27. Lehman W. ed 1960, John Millar of Glsgow, (Glasgow: Glasgow University Press.
28. Lenin.V.I, 1916 (1964), Imperialism the Highest Stage of Capitalism, . CW 22
29. List Frederich, 1885, *The National System of National Economy*, Translated by Sampson S. Lioyd, Longman
30. Green and Co. London, p.170, Ouoted in Ozay Mehmet *Westernizing the Third World:The Eurocentricity of Economic Development Theories*, Routledge, 1995, pp. 11-12.
31. Lukacs G. 1971, History of Class Consciousness, London: Marlin Press
32. Luxemburg, R, The ccumulation of Capital, Routledge
33. &Kegan Paul, London, originally published in agerman, 1913.p 355
34. Mao Tse Tung's Selected Works Vol.1 contains the later, simplified, versions namely: Analysis of the Classes in Chinese Society, and "How to Analyse the Classes in Rural Areas'. A translation of Mao's original article on Analysis of all the classes in Chinses Society is given in Schram , 1963
35. Marcus L, (1975) *Dialectical Economics: An Introduction to Marxist Political Economy*, (London, D.C. Heath and Co.

36. Mamdani, M, 1976, Politics and Class Formation, in Uganda (New York, Monthly Review Press.
37. Mills C.W. 1959 The Sociological Imagination (New York: Oxford University Press , in Chapter 2 in
38. Mullins I.K. A Critique of Thomas Piketty's Capital in the Twenty-First Century, Where we are, What is Next, How Piketty is Right and Wrong, Brief, Concise and to the Point Publishing, 2014, www.ideas-facts-books.com
39. Negri Antonio & Hardt Michael, On Empire: Revolutionary Communism or "Communism" without Revolution? University Press, Cambridge, Massachusetts, 2000,
40. Negri Antonio & Hardt Michael, Multitude By Michael Hardt and Penguin Press, New York, 2004
41. Parenti Michael, Blackshirts and reds: rational fascism and the overthrow of
42. communism . CITY LIGHTS BOOKS, San Francisco 1997 All Rights Reserved, 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1
43. Parsons T, 1954, Essays in Sociological Theory, New York,: Free Press
44. Piketty Thomas Capital in the Twenty-First Century, Belknap Harvard, 2014
45. Poulantzas, Nicos, Political Power and Social Classes (London, New Left Books and Sheed & Ward, 1973.
46. Raymond Lotta 1994 (ed), Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism; the Shanghai Textbook, Banner Press
47. Rey, p, p, 1973 Les Alliances des Clsses, Paris, Maspero
48. Robert Solow, "A Contribution to the Theory of Econonic Growth" *Quarterly Journal of Economics* 70, no. 1 (February 1956): 65-94)
49. Ronald Arenson, After Marxism, Guilford Press, New York & London, 1995
50. Samara Adel, Beyond Development: Development by Popular Protection vs Develop,emt by State, published by Al-Mashriq Al-A'amil for Cultural and Development Studies, Ramallah, West Bank 2005
51. Samara Adel, Industrialization in the West Bank A Marxist Socio-Economic Analysis, PhD Thesis 1991 Chapter 9 p.p.461-486
52. Shaw, W .H . 1978 Marx's Theory of History (London, Hutchinson

53. Social Strycture of Accumulation
54. The Ploitical Economy of Growth and Crisis
55. Edited by: David M.Kotz, TerranceMcDonough, Michael Reich
56. Cambridge University Press 1994
57. Swingewood Alan, A Short History of Sociological Thought, MACMILIAN, 1984.
58. Szentes Tomas 1988, The Transformation of the World Economy: New Directions nd New Interests, Zed Books, London.
59. Taylor, J.G, 1979, From Modernization to Modes of Production (London, Macmillan)
60. Turner Bria 1971n. S Sociological founders and precursors: The Theories of religion of Emile Durkheim, Fustle de Coulanges and Ibn Khaldun, Religion: a Jpurnal of religion and religiond, vol, 1 1971 pp. 32-48
61. Wolpe Harold (ed), 1980, Articulation of Modes of Production, Routledge & Kegan Paul ltd.

62. أمين سمير، قانون القيمة المعولمة، ترجمة سعد الطويل، منشورات المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012.

63. تيرنر بريان، ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة يزيد صايغ، مؤسسة الأبحاث العربية، 1981.

64. سمارة، عادل، اقتصاد المناطق المحتلة، التخلف يعمِّق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، 1975.

65. / / من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية، منشورات دار الأسوار/عكا 1988.

66. / / التنمية بالحماية الشعبية، منشورات الزهراء 1990.

67. / / ظلال يهو -صهيو -ترونسكية في المحافظية الجديدة، منشورات مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2015.

68. / /، المرأة الفلسطينية في سوق العمل، محددات ومؤشرات، في كنعان النشرة الإلكترونية.

69. Kana'an – The e-Bulletin السنة الحادية عشرة ـ العدد 2627، 2629، 2631 و 1632 ،19 تمّوز (يوليو) 2011. وعادل سمارة، تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء: منشورات دار الرواد دمشق ومركز المشرق/العامل رام الله 2011.

70. / / ، *من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية، منشورات الأسوار، عكا 1988، ودار كنعان، دمشق 1992.*

71. / / ، *التنمية بالحماية الشعبية، منشورات الزهراء، القدس 1990.*

72. عظم صادق جلال، دفاعاً عن المادية والتاريخ: مداخلة نقدية مقاربة في تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة. دار الفكر الجديد، 1990.

73. / / موجز القاموس الاقتصادي لجماعة من السوفييت، تعريب مصطفى دباس، إصدار دار الجماهير، دمشق 1980.

74. هلال ، جميل، الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة، منشورات مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006.

الفهرس

	الفصل الأول في الاقتصاد السياسي
7	مقدمة
17	تعريف الاقتصاد السياسي: تعريف أم فهم؟
24	منهجية الاقتصاد السياسي الماركسي:
29	المادية التاريخية:
31	التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية
31	تكوين التشكيلة واضمحلالها
34	تفاعل المستويات تبادلياً
35	التشكيلة وإعادة الإنتاج
36	أنماط الإنتاج
36	مشاعي - عبودي - إقطاعي - آسيوي، رأسمالي -
40	التشكيلة والنمط والتمفصل:
41	التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المشاعية
43	التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العبودية
50	التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاقطاعية:
53	التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للنمط الآسيوي:
58	التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للرأسمالية:
61	التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاشتراكية:
63	في الاقتصاد السياسي
64	ديناميات الأنماط والتشكيلات
64	نمـــط الإنتاج
66	جدل نمط الإنتاج
77	نمط الإنتاج الكولونيالي

جدل تيرنر في نمط الإنتاج الكولنيالي	80
قوى وعلاقات الإنتاج:	82
التخطي الفاشل لعلاقات الإنتاج	88
ملاحظة إضافية لعلاقات الإنتاج:	91
آراء جدلية حول نمط الإنتاج	93
الأنماط الثانوية	93
الإنتاج البضاعي البسيط	93
الاقتصاد الطبيعي/التوسع والتراكم	94
القاعدة الاقتصادية	99
العمل	103
قانــون القيمــة	111
قياس قيمة العمل	111
كمية العمل، القيمة، القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:	114
إنتاج السلع وقيم العمل:	115
نظرية القيمة أو قانون القيمة	116
نظرية القيمة: العمل اللامادي	120
المشاكل الكمية والكيفية لقيمة العمل	126
القيمة الزائدة	131
الفائــض	144
استخلاص الفائض:	147
العامل الإيديولوجي واستخلاص الفائض:	148
العامل السياسي واستخلاص الفائض	148
القيمة على صعيد عالمي: عولمة القيمة والقيمة الزائدة	151
الإنتاج والاستهلاك	155
تدني معدل الاستهلاك:	157
إعادة الإنتاج	158
التجميع/الإجمالي وإعادة الإنتاج إنتاجية العمل	160

مخطط إعادة الإنتاج الموسع	**161**
نظرية الاستغلال ومعدل الربح	**165**
الاستغلال والصنمية البضاعية	**166**
معدل الربح	**167**
ميل معدل الربح للهبوط	**168**
جيش العمل الاحتياطي	**169**
الانتقال	**171**
الريـــــــــــــع	**179**
الفصل الثاني **الطبقة أو الجدل في وجود الموجود!**	**190**
مدخل	**192**
الطبقة والدولة	**208**
الوعي الطبقي	**231**
الصراع الطبقي	**238**
على حواف المسألة الطبقية/مونتسكيو	**241**
استرجاع الطبقة/ الردة	**252**
الأيديولوجيا والطبقة	**266**
التفارق داخل الطبقة	**271**
تأسيس لتوسيع الطبقة بما يفكّكها	**276**
إقرار البرجوازية بالطبقية وليس مثقفوها..	**294**
الطبقية مسلَّمة وتحولاتها غير محددة	**304**
وبعد	**311**